جامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
سلا

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET SOCIALES - SALÉ

الأطروحة رقم: 2023/384

مركز دراسات الدكتوراه
القانون المقارن والاقتصاد التطبيقي والتنمية المستدامة
تكوين الدكتوراه: القانون العام والعلوم السياسية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

تحت عنوان:

النظم السياسية لدول الخليج العربي والاستقرار السياسي - دراسة مقارنة-

إعداد الطالبة الباحثة:
بثينة خليفة حسن جاسم الربيعه

إشراف الأستاذ:
الدكتور المصطفى منار

لجنة المناقشة:

الدكتورة جميلة دليمي: أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا	رئيسة
الدكتور المصطفى منار: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا	مشرفا/عضوا
الدكتور احمد بودراع: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا	عضوا
الدكتورة نوال بهدين: أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا	عضوا
الدكتورة نادية جامع: أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والسياسية- القنيطرة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر

إنه لمن باب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل:

الدكتور المصطفى منار

رمز التواضع والعطاء العلمي، على تفضله بقبول الإشراف على هذا البحث وعلى الجهد الذي بذله في توجيهي وتأطيري قصد إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

والذي لم يبخل علي بحسن توجيهاته التي كانت نبراسا أضاء لي طريق البحث.

شكرا جزيلا ودمتم عونا على الخير ودالا عليه وجزاكم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنتي القراءة والمناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وإثراءه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى باقي السادة الأساتذة الأفاضل الذين

تتلمذت على أيديهم طوال مراحل حياتي الدراسية.

وعلى كل ما بذلوه من مجهودات وما قدموه من تضحيات.

فجزاهم الله عني خير الجزاء وبارك الله في عمرهم.

وأخيرا أوجه شكري إلى كل من ساهم وساعد من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث متمنية أن يعبر بكل صدق عن ما أكنه لكم من تقدير واحترام.

بثينة خليفة حسن جاسم الربيعه

إلى سعادة الدكتور فؤاد الأنصاري، المحترم
رئيس جامعة البحرين
مع خالص تقديري

١٤ أكتوبر ٢٠٠٤م



﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾

سورة الرعد الآية: 17

إهداء

أهدي ثمرة هذا البحث

إلى من قال فيهما عز وجل

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

الآية 23 من سورة اسراء .

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي العزيزة؛

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة

وصبر إلى روح أبي العزيز أهديك هذا العمل محفوفا بدعواتي لك بالرحمة والمغفرة؛

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى زوجي وأبنائي؛

إلى كافة أفراد العائلة؛

إلى كل من علمني حرفا، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة؛

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا البحث راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

بثينة خليفة حسن جاسم الربيعه

مقدمة:

يُعتبر موضوع الاستقرار السياسي من الموضوعات الأساسية التي ركز عليها الفلاسفة والباحثون في علم السياسة، وذلك باعتبار أنه يمثل الركيزة التي تمكن نظم الحكم من القيام بأدوارها ومهامها، ويوفر البيئة المناسبة للأمن والتنمية الاقتصادية، وأيضاً لارتباط الاستقرار السياسي بشرعية النظم الحاكمة ومدى رضا الشعوب عنها وقبولها لحق هذه النظم في ممارسة الحكم.

وفي هذا المجال تنوعت الدراسات والبحوث المتعلقة بتعريف الاستقرار السياسي، والعوامل المساعدة على تحقيقه والسياسات التي ينبغي تبنيها لتحقيق هذا الهدف. وإذا كان الاستقرار السياسي هاماً في كل الظروف، فإنه يزداد أهمية وخطورة في أوقات الأزمات السياسية والانتفاضات الشعبية، سواءٌ تلك التي تحدُث في داخل الدولة أو لتأثيرات حدوث هذه الأزمات والانتفاضات في دول مجاورة، وتزداد أهمية مواجهة تلك التأثيرات عندما تأخذ شكل "الموجة Wave" على المستوى الإقليمي أو تكون مدعمة من جانب دول خارجية.

وعندما تنشأ تلك التأثيرات العابرة لحدود الدول، تقوم النظم السياسية بتنفيذ سياسات تهدف إلى "التكيف Adaptation" مع هذه التأثيرات واحتوائها، وذلك للتقليل من تداعياتها على أوضاعها الداخلية، مستخدمةً في ذلك كافة مصادر الشرعية التي تحظى بها، ولدعم قدرات النظام السياسي وتوجيه مخرجاته بما يحقق هذا الهدف.

وفيما يخص مملكة البحرين، فقد نشطت الدراسات ذات الصلة بعلاقة النظام بالاستقرار السياسي فمن ناحية، اتبع النظام سياسة انفتاح سياسي تعود إلى بداية القرن الحادي والعشرين تمثل في إصدار ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، ثم إجراء الانتخابات البلدية والنيابية في 2002 والتعديلات الدستورية في فبراير من نفس العام.

ومن ناحية ثانية، نشوء حركات احتجاجية فاقت في خطورتها ما تعرض له أي نظام خليجي أو ملكي آخر وارتفع سقف شعاراتها إلى إسقاط النظام بأسره.

ومن ناحية ثالثة، دور العوامل الخارجية في التأثير على مسار الأحداث، فقد قامت إيران بتشجيع الحركات الاحتجاجية في البحرين ودعمها سياسياً وإعلامياً، وقامت المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي بدعم النظام.

إن الأداء الكفء والفعال يرتبط بقدرة النظام السياسي على إحداث التوازن بين المطالب والضغوط الداخلية والخارجية من ناحية، وعلى القرارات والسياسات المتبعة من ناحية أخرى. ويتحقق الاستقرار السياسي كلما استطاع النظام الحاكم التعامل الإيجابي مع المطالب والضغوط، وعلى العكس قد تعجز قدرات النظام على التعامل مع التأثيرات والمطالب التي يواجهها مما يؤدي إلى اهتزاز استقراره وربما إلى تفككه وسقوطه كما حدث في بعض النظم العربية.

ويتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تؤثر على كيفية أدائه لوظائفه، والتي تساعد على قياس مدى فعاليته في التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على استمراريته، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. وسوف يتم تحليل هذه القدرات في دراسة حالة البحرين على النحو التالي:

القدرة التوزيعية: والتي تشير من الناحية النظرية إلى قيام النظم السياسية بتوزيع الموارد المتاحة وعوائد التنمية بين الشرائح الاجتماعية وبين المواطنين، لذلك فإنها ترتبط عمومًا بالقدرة الاستخراجية والتي تشير إلى قيام النظام بفرض الضرائب والرسوم.[1]

وتكتسب هذه القدرة طابعاً خاصاً في النظم الخليجية باعتبارها دولاً ريعية، وذلك بحكم اعتماد اقتصادها شبه الكامل على عائد بيع النفط، وفيها تتراجع كثيراً القدرة الاستخراجية، حيث لم تجد لفترة طويلة ضرائب أو رسوم جمركية وتقوم الحكومات باتباع سياسات تحقق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين (خدمات تعليمية وصحية، وتوفير الإسكان، ورفع مستوى الأجور ..). ويُلاحظ أن هذه القدرة التوزيعية تختلف من دولة خليجية لأخرى، فتصل أقصاها في السعودية والإمارات وقطر والكويت، بينما تقل في البحرين وسلطنة عمان.

[1]- السيد عبدالمطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص23.

كما يلاحظ أيضاً أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 وحتى منتصف 2016 قد أثر بشكل واضح على السياسات التوزيعية للنظم الخليجية، وأدى إلى اتخاذ حكوماتها لقرارات وإجراءات مثل تخفيض الدعم على بعض السلع.

وسوف يتم دراسة توظيف القدرة التوزيعية كأداة استخدمتها حكومة البحرين في التخفيف من تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية على المجتمع البحريني، وذلك بدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في عام 2011 مثل قرار رفع الأجور، وإسقاط الديون، ومنح علاوة غلاء استثنائية لجميع العاملين في الدولة (علاوة غلاء المعيشة)، وتدشين مشروعات لبناء وحدات إسكانية توفرها الدولة وتتيحها بأسعار مدعومة، والإعلان عن وظائف جديدة في الجهاز الحكومي لاستيعاب الشباب العاطل وتخفيف البطالة.

وإن كان من المهم في هذا الإطار الإشارة إلى حدود القدرة التوزيعية في حالة البحرين، وذلك بحكم محدودية قدراتها النفطية بالمقارنة مع قطر أو الإمارات، ولعل هذا ما يفسر موافقة مجلس التعاون الخليجي في 2011 على برنامج دعم تم بمقتضاه تنفيذ خطة إنعاش اقتصادي شمل تخصيص مبلغ 10 مليار دولار لكل من البحرين وسلطنة عمان على مدى عشرة أعوام.[2]

وتتم دراسة القدرة التوزيعية من خلال تحليل نصوص القرارات الحكومية والخطاب السياسي للمسئولين المصاحب لإصدار هذه القرارات، والموازنات المخصصة لتنفيذها. ويدخل في ذلك أيضاً تحليل مناقشات مجلس النواب من خلال مضابط جلساته والمطالب الاقتصادية والاجتماعية التي أثارها النواب لتحقيق مصالح المواطنين واستجابة الحكومة لها.

القدرة الرمزية: والتي تشير إلى الجانب المعنوي أو الأدبي للنظام السياسي، ومدى قدرته بأشخاصه ومؤسساته على توفير الرموز والأفكار والقيم التي تنمي ارتباط المواطن له وقبوله لحق النظام الشرعي في الحكم، وتعد هذه القدرة هي أقرب القدرات إلى مفهوم الشرعية، باعتبار أن الأخيرة هي قبول المواطنين بحق الحكام في ممارسة الحكم وواجب المواطنين في طاعة القوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة.

[2]- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2011، ص63.

ويثير تحليل هذه القدرة خصوصية الدول الخليجية العربية واعتمادها -بدرجات مختلفة- على المصدر التقليدي للشرعية، والذي تختلط فيه الاعتبارات الدينية بتلك القبلية.[3]

وفي حالة مملكة البحرين فإن المصدر التقليدي للشرعية يتمثل في دور الأسرة الحاكمة، وهي أسرة (آل خليفة)، في إنشاء دولة البحرين والحفاظ على استقلالها منذ فتحها على يد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) في عام 1783، كما تتمثل في شخص الملك حمد بن عيسى الذي نقل البحرين من الإمارة إلى المملكة عام 2002 وقام بتحديث مؤسساتها، وقدم مثلاً لنمط الملكيات التحديثية، والتي تجمع بين التقليدي والحداثة.

وسوف يتم دراسة القدرة الرمزية للنظام في البحرين من خلال دراسة دور أسرة آل خليفة في التاريخ البحريني، والعلاقات التي أقامتها مع سائر القبائل البحرينية، وأنماط العلاقات بينها، ودور أفراد الأسرة في حكم البلاد وفي تشكيل النخبة الحاكمة. كما تدرس دور الملك حمد بن عيسى في تحديث النظام السياسي البحريني وإكسابه كثيراً من عناصر الحداثة الدستورية والمؤسسية مع احتفاظه بعناصر الشرعية التقليدية، وذلك من خلال دراسة خطابه السياسي، وسلوكه العملي، وأنماط العلاقات التي أقامها مع القوى السياسية والاجتماعية التقليدية والحديثة.

القدرة المؤسسية/التمثيلية: والتي تشير إلى مدى تمثيل مؤسسات النظام السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، فكلما كان للفاعلين السياسيين والاجتماعيين تمثيلهم ووجودهم في المؤسسات أدى ذلك إلى استقرار النظام وزيادة شرعيته.

أما عندما يغيب بعض الفاعليين الأساسيين عن تلك المؤسسات، وينزلون للعمل وممارسة النشاط في الشارع من خلال أساليب المظاهرات والاعتصامات، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار.

وسوف يتم دراسة ذلك من خلال تحليل الجمعيات السياسية العاملة في البحرين وتعبيرها عن أطياف المجتمع البحريني، وتمثيل هذه الجمعيات في مجلس النواب وقدرتها على التعبير عن وجهات نظرها في وسائل الإعلام، وذلك في ضوء مسيرة الإصلاح السياسي التي شهدتها البحرين، والتي بدأت بإصدار ميثاق العمل الوطني، وإلغاء حالة الطوارئ في عام 2001، والتعديلات الدستورية وإجراءات الانتخابات التشريعية، وإنشاء

[3]- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص23.

المحكمة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين، وإنشاء ديواني الرقابة المالية والإدارية لمكافحة الفساد وحماية المال العام، وتشكيل عدد من الجمعيات ذات الصلة بحقوق الإنسان وما سبقها من انضمام البحرين للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في عام 1999، وإطلاق حرية الرأي والتعبير بإصدار قانون تنظيم الطباعة والصحافة والنشر عام 2002.[4]

كما يشمل ذلك المبادرات التي اتخذتها الدولة في أعقاب اندلاع الانتفاضات الشعبية في بعض الدول العربية، والتي تمثلت في إطلاق أربع مبادرات للحوار، بتكليف من الملك لولي العهد، ابتدأت بمبادرة 18 فبراير 2011، ثم مبادرة حوار التوافق الوطني في يوليو من نفس العام، فمبادرة 21 يناير 2013 لاستكمال حوار التوافق الوطني، وكان آخرها مبادرة 15 يناير 2014. إلى جانب تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق[5] في أحداث فبراير ومارس 2011.

ويتم تحليل هذه المبادرات من خلال دراسة نصوصها ودوافع النخبة الحاكمة في إصدارها، وردود الفعل المختلفة عليها، وأنماط التفاعلات السياسية بين الدولة والحركات الاجتماعية الاحتجاجية، ومدى نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهدافها وأسباب ذلك.

القدرة الضبطية: والتي تشير إلى استخدام الدولة للقوة كأسلوب أخير في مواجهة التهديدات الداخلية أو الخارجية بعد استنفاذ الأساليب السلمية، والقوة هي صفة ملازمة للدولة، وعبّر ماكس فيبر عن ذلك بأن السمة الرئيسية للدولة هي حق الاستخدام الشرعي للقوة، فالدولة هي التي تنفذ القانون وتعاقب الخارجين عنه بالسجن، وفي بعض الأحيان تقوم بتوقيع عقوبة الإعدام.

وتمارس النظم السياسية بصفة عامة هذه القدرة لأسباب جنائية أو سياسية، ففي الحالة الأولى، تمارسها ضد المنتهكين للقانون وفي مواجهة أعمال السرقة والفساد المالي، والاستيلاء على ملكية الآخرين.

---

[4]- وكالة أنباء البحرين متاح على رابط: http//www.bna.bh/27/3/2016

[5]- اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: أنشئت بتكليف من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمقتضى الأمر الملكي رقم 28 لسنة 2011 المؤرخ في 29 يونيو، ودخل حيز النفاذ من تاريخ صدوره، حيث تنص المادة الأولى منه على أن "تنشأ لجنة ملكية مستقلة للقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمناً ما تراه مناسباً من توصيات في هذا الشأن.

ولأسباب سياسية في مواجهة تهديدات خارجية، وفي مواجهة السعي لتغيير النظام السياسي بالقوة أو اللجوء إلى أعمال التخريب وحرق المنشآت العامة وأنشطة الإرهاب والاستعانة بقوى خارجية لدعم هذا التغيير.[6]

وسوف يتم تناول هذه القدرة من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البحرينية للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والمنشآت في مواجهة ممارسات العنف التي شهدها المجتمع.

أهمية ودو افع اختيار موضوع البحث:

تنبع أهمية موضوع البحث من عدة اعتبارات:

- إن البحث يركز على أحد جوانب ديناميات النظم الملكية الخليجية التي طالما وُصفت بالتقليدية والمحافظة، وتبين العناصر التي توضح قدرتها على التعامل مع الأزمات، واحتواء آثار عدم الاستقرار ليس فقط النابع من البيئة الداخلية للنظام، وإنما الذي يمثل تداعيات لأحداث في دول عربية أخرى أو بسبب تدخلات أجنبية لبث عوامل عدم الإستقرار وتشجيعه.
- إن البحث يوضح اختلاف سياسات النظم الملكية الخليجية في تعاملها مع الموضوع، فبينما لجأ بعضها إلى استخدام موارده المالية الكبيرة لإرضاء المواطنين، فإن دولاً أخرى قامت بمبادرات سياسية ودستورية استباقية للحد من آثار هذه التداعيات.
- وهناك أهمية عملية للبحث، تتمثل في توضيح السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول -أو التي ينبغي أن تتخذها- لمواجهة عناصر عدم الاستقرار.
- من هنا تبرز أهمية الإشكالية التي تناقشها الأطروحة في تسليطها الضوء على قدرات النظام السياسي البحريني ومدى فاعليته في خضم المتغيرات الدولية والإقليمية، حيث التكيف مع الأزمات السياسية وتلبية متطلبات شعبه.

[6]- عبدالغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص34.

الإشكالية المعتمدة:

كشفت تطورات الأحداث في المنطقة العربية من ديسمبر 2010 -وهو تاريخ اندلاع المظاهرات الاحتجاجية في تونس- عن مفارقة جديرة بالبحث بين النظم الملكية وتلك الجمهورية. فبينما فشلت المؤسسات السياسية في عدد من النظم الجمهورية الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا في التعامل مع المطالب الاحتجاجية واحتوائها أو الاستجابة لها، مما أدى إلى إنهيار هذه النظم، فقد أثبتت النظم العربية الملكية -وفي القلب منها دول الخليج العربي- قدرتها على مواجهة تأثيرات الإنتفاضات الشعبية، ومع أن هذه التأثيرات برزت بدرجات مختلفة في هذه الدول، فقد نجحت النظم الحاكمة في التعامل معها، فتراجعت هذه المظاهر، وعادت شعوبها إلى معادلات الحكم السابقة دون تغييرات جوهرية في شكل النظام السياسي.

في ضوء ذلك، تتمثل مشكلة البحث في تفسير قدرة النظم السياسية في الدول الخليجية العربية الملكية على مواجهة التأثيرات النابعة من موجة الانتفاضات العربية؟ وبعبارة أخرى، فإن البحث يركز على تأثير سمات النظم السياسية الخليجية على قدراتها في هذا الشأن.

وبناء على تحديد مشكلة البحث، فإن المجال الموضوعي للدراسة يتحدد في دراسة عوامل استدامة النظم السياسية الخليجية وقدراتها على التكيف، وإدخال تعديلات دستورية وقانونية دون إحداث تغيير جوهري في طبيعة النظام السياسي وتوزيع السلطة بين عناصره ومؤسساته؛ مع التركيز على مملكة البحرين بحكم الظروف المتميزة التي شهدها النظام السياسي في هذه الدولة.

أما المجال الزمني للدراسة، فإنه يبدأ من ديسمبر 2010 مروراً بالأحداث المماثلة في مصر 2011 والبحرين فبراير من نفس العام وحتى إطلاق آخر مبادرة حوار أطلقتها القيادة السياسية البحرينية في يناير 2014، وما وصلت إليه من نتائج وتوصيات.

تساؤلات موضوع البحث:

يكمن تناول المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي ومجموعة تساؤلات فرعية:

التساؤل الرئيسي هو:

ما هي السياسات والإجراءات التي اتبعتها النظم الملكية الخليجية، وأدت إلى قدرتها على التعامل مع تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية بداخلها؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعتان من **التساؤلات الفرعية**، تتصل الأولى بالنظم الملكية الخليجية بصفة عامة، وتتعلق الثانية بحالة البحرين.

أما **المجموعة الأولى**، فتشمل:

- ما هي السياسات والإجراءات التي اتخذتها النظم الملكية لمواجهة تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية ولدعم استقرارها السياسي؟

أما **المجموعة الثانية**، فتشمل:

- ما هو تأثير الانقسامات الاجتماعية على قدرة النظام في التعامل مع مطالب الحركات الاحتجاجية؟
- ما هي مظاهر التدخل الإيراني لدعم الحركات الاحتجاجية؟
- ما هي الأسباب التي دعت الحكومة البحرينية إلى تفعيل الاتفاقية الأمنية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، وطرح فكرة ضم المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي؟

الفرضيات:

بناءاً على تحديد المشكلة البحثية، يمكن تحديد فروض البحث فيما يلي:

1) هناك علاقة إيجابية بين نمط الشرعية التقليدية (قبلية ودينية)، وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار السياسي وتجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية.
2) هناك علاقة إيجابية بين توافر قدرات مالية كبيرة ووجود نمط الدولة الريعية، وقدرتها على تجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية.

3) هناك علاقة سلبية بين حدة الانقسامات الإثنية، وقدرتها على تجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية.

4) هناك علاقة سلبية بين التدخل الخارجي المؤيد للحركات الاحتجاجية وما تؤدي إليه من ارتفاع سقف مطالبها، وقدرتها على تجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية.

المناهج المعتمدة:

منهج التحليل البنائي الوظيفي: ينطلق البحث من الإطار النظري للتحليل البنائي الوظيفي الذي يرتبط باسم عالم السياسة الأمريكي جابريل ألموند، باعتباره أكثر الأطر ملاءمة للموضوع، مع التركيز على أداء النظام System Performance، مستخدمة في ذلك مفهوم القدرات Capabilities، وإن تحليل القدرات يركز على تحليل المخرجات وأداء النظام وقدراته، ومدى مساهمة تفاعل هذه القدرات على استقرار النظام السياسي وزيادة قدرته على التكيف مع الظروف والتحديات المتغيرة بما يمكنه من استيعابها واحتوائها سلمياً، أو ردعها ومقاومتها بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك.[7]

ومن خلال الجانب النظري، ستعتمد الأطروحة على هذا المنهج، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم أداء النظام يشير إلى محصلة تنفيذ السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة مقارنة بالتكلفة التي يتطلبها اتخاذ هذه السياسات والإجراءات، أو تبني أي مجموعة بديلة منها. وهكذا، فإن تحليل الأداء يشمل بعدين، هما: الفعالية Effectiveness، والكفاءة Efficiency.[8]

ويتساءل كارل دويتش عن الكيفية التي من المحتمل أن تحصل من خلالها حكومة ما أو نظام سياسي ما على بعض القيم التي تسعى إليها مقارنة بالثمن أو التكلفة التي تتكبدها لتحقيق هذا الهدف، لافتاً النظر إلى أن الحكومة الأمريكية أطلقت فى عشرينيات القرن الماضي العنان للمشاريع التجارية الخاصة، مع قدر ضئيل من التدخل الحكومي.

وكان الثمن فادحًا في العقد التالي عندما عانى 10 مليون فرد من البطالة بسبب الكساد العظيم الذى حدث فى هذه الفترة. وعلى غرار ما سبق، فقد حدث فى الاتحاد السوفييتي الأمر ذاته عندما تحولت الدولة

[7]- ودودة بدران (محرر)، إقترابات البحث في العلوم الإجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص23.

[8]- Karl W. Deutsch, Politics and Government: How People Decide their Fate (Boston: Houghton Mifflin Company, 1974), p. 230.

بقيادة "ستالين" إلى دولة صناعية حديثة، وكان الثمن فادحًا أيضًا، والذى انعكس على المعاناة التي تعرض لها الشعب تحت حكمه.[9]

المنهج المقارن[10]: شاع استخدام هذا المنهج في دراسة العلوم الاجتماعية وعلم السياسة، ورغم أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، ولكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدمها أرسطو وأفلاطون كوسيلة للحوار في المناقشات السوفسطائية، بغرض قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

وسوف تتناول الأطروحة في جانبها المقارن دراسة السلوك السياسي لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي الست مع الأنظمة الملكية العربية الأخرى في المغرب والأردن، لكون الأسر الحاكمة في هذه الأنظمة جاءت من بيئات قبلية.

المنهج التاريخي أو المنهج الاسترادادي[11]، وهو المنهج الذي يستخدم في دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية.

سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخ من خلال استعراض تأسيس مملكة البحرين والبحث في التطور التاريخي للنظام السياسي وانتقال الحكم في مملكة البحرين، بالإضافة إلى تحليل الجوانب التاريخية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال الاستعانة بالأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها

---

[9]- Karl W. Deutsch , Op .Cit

[10]- المنهج المقارن، لغةً: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف. أما إصطلاحاً، فهي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق، وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها، ويمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب، وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى، وللمقارنة أربعة أنواع هي: 1- المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتيين أو أكثر تكون أوجه الإختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه. 2- المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها. 3- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة فقط. 4- المقارنة الإعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الإختلاف.

لمزيد من التفاصيل، انظر: كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

[11]- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، الطبعة 8، دار المعارف، القاهرة، 2015.

- ميمونة ميرغني، حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، 2010.

بطريقة منطقية والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة[12].

صعوبات البحث:

- ندرة الرسائل العلمية والبحوث الأكاديمية بشأن الموضوع، فرغم كثرة الكتابات عنه فإنها تمثل تقارير سياسات وبحوث تركز على تطورات خارجية أكثر من كونها بحوث أكاديمية تلتزم بالمنهج العلمي.
- صعوبة ترجمة المراجع باللغتين الفرنسية والإسبانية، لاسيما مع عدم تعاطي الباحث مع اللغتين آنفتي الذكر.
- تباين طرح المعلومات واختلافها، مما يجعل الباحث أمام مشكلة في تشكيل نسق متباين من المعلومات وتنظيمها في إطار واحد.
- متابعة أماكن انعقاد معارض الكتب وملاحقة الباحث المستمرة لها في سبيل الحصول على آخر المستجدات البحثية والإصدارات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- تزامن كتابة الأطروحة مع انتشار جائحة "كوفيد 19"، مما شكل عائقاً في السفر والتنقل الفعلي بين المكتبات.

تحديد المفاهيم:

يقع هذا البحث بحكم موضوعه في مجال دراسة قدرة النظم السياسية في مواجهة عوامل عدم الاستقرار المترتب على تصاعد أنشطة الحركات الاحتجاجية، أو في مواجهة تأثيرات أحداث مماثلة في دول أخرى مجاورة، والعوامل التي تؤثر على السياسة التي يتبعها النظام والتي تتراوح ما بين القبول بالمطالب، والاحتواء، والقمع.

[12]- ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، جامعة دمشق، 1979، ص 154-155.

وفي هذا السياق، فإن المفاهيم الرئيسية المرتبطة بهذا الموضوع تتمثل في:

الاستقرار السياسي: Political Stability

يُعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم شيوعاً وتداولاً في تحليل النظم السياسية، وتُعرف موسوعة العلوم السياسية الاستقرار السياسي بغياب أو انعدام التغير الجذري في النظام السياسي وحدوث التغير فى حدود معينة لا تمس أسس النظام، وبالعكس يشير مفهوم عدم الاستقرار السياسي إلى وقوع تغيرات جذرية أو جوهرية في النظام السياسي، أو التغير غير المنظم الذى يؤثر على أسس النظام ويؤدي إلى تغييره.

ويعرف كلود آيك الاستقرار السياسي بأنه تدفق التغيرات السياسية بشكل منتظم، فكلما زادت عملية تدفق التغيرات السياسية بشكل منتظم زاد الاستقرار. ويضيف بأنه يوجد استقرار سياسي إلى المدى الذي يقيد فيه أعضاء المجتمع أنفسهم بالأنماط السلوكية التي تقع في إطار توقعات الأدوار السياسية وفقاً للقواعد المنظمة للنظام. وأي عمل يحيد عن هذه الحدود يعد بمثابة مثال لعدم الاستقرار السياسي.

ومن أجل تحديد مدى الاستقرار السياسي لأي نظام حكم، فينبغي علينا أن نكون قادرين، بشكل منهجي ومنظم، على تحديد عملية انتظام أو عدم انتظام تدفق وانسيابية التغيرات السياسية بشكل متدرج وسلمي.[13]

وفى حالة النظام السياسي، يميز الباحثون بين ثلاثة أنماط للاستقرار.

(1) الإستقرار الوزاري:

ويقصد بالاستقرار الوزاري أو الحكومي الفترة التي يحدث فيها تغيير أو تعديل حكومي، أي معدل الفترة التي تستمر فيها حكومة ما في إدارة شؤون البلاد.[14] كما يعني الاستقرار الحكومي تمتع المؤسسات السياسية بقدر يعتد به من الاستمرارية، فلا تكون الوزارة عرضة للتغيرات المتتابعة في مدى زمني قصير، وبالمقابل يشير

[13]- Claude Ake, A definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2, Jan.1975 , p.273.

[14]- Steven Ove Hansson and Gert Helgesson, What is Stability?, Springer, Vol.136, No.2, August 2003,p. 239.

عدم الاستقرار الحكومي إلى كثرة التعديلات الوزارية في مدى زمني قصير، بحيث يكون متوسط عمر الوزارة متدنياً.[15]

(2) الإستقرار البرلماني:

ويقصد بالاستقرار البرلماني أو التشريعي "الفترة التي يقضيها المشرع في السلطة، ويمكن قياس تلك الفترة باليوم الذي ينعقد المجلس التشريعي في دور انعقاده الأول عقب انتخابه واستكماله حتى دور الانعقاد للمجلس التشريعي المقبل"[16]. أي استكمال المجالس التشريعية للمدة التي حددها الدستور دون تعرضه للحل أو الدعوة لانتخابات مبكرة.

(3) الإستقرار السلوكي:

يعرف الاستقرار السياسي بأنه "درجة من انتظام السلوك السياسي في الدولة"، وتبعاً لهذا الاتجاه، فإن الاستقرار السياسي هو "انتظام التغييرات السياسية المتلاحقة أو المتتابعة". وكلما كان هناك انتظام في التغيير السياسي، زاد الاستقرار السياسي. وبالتناوب والتعاقب، فإنه يمكن القول أن الاستقرار السياسي يرتبط بالمدى الذي يقوم عنده أعضاء المجتمع بتقييد أنفسهم ببعض أنماط السلوك السياسي، وأي فعل ينحرف عن هذه القيود يُعد مثالاً على عدم الاستقرار السياسي.[17]

وفي مجال تحديد العوامل المحققة للاستقرار، يمكن التمييز بين اتجاهين:

الاتجاه الأول، يربط بين الاستقرار وغياب سلوك العنف في المجتمع، فتصبح النظم أكثر استقرارا كلما قلت فيها مظاهر العنف السياسي والاجتماعي الذي يأخذ أشكال الإكراه المادي وأنشطة الإرهاب وتخريب المنشآت العامة والحروب الأهلية. وبالعكس، فإن النظم السياسية تنحو إلى عدم الاستقرار كلما شاعت فيها هذه الممارسات.

---

[15]- عبد الكريم عبد العزيز الصفار (مشرف)، ومحمد محمود ربيع واسماعيل صبرى مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الجزء الاول، 1993، ص ص 466-467.

[16]- محمد عز العرب، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالتطبيق على الكويت خلال الفترة 1999-2009، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص 60.

[17]- Claude Ake, Op. Cit ., p.271.

الإتجاه الثاني، يربط بين الاستقرار ووجود المؤسسات وقدرة المؤسسات على الوفاء بالمطالب الأساسية للمجتمع. ومعنى ذلك أن استقرار النظام يتحقق عندما تقوم مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية بمهامها بكفاءة في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وفي توفير الخدمات الأساسية اللازمة لهم من الناحية المادية والمعنوية.

وعندما يتحقق ذلك يسود الشعور بالرضا وتزداد شرعية النظام ويتأكد استقراره، والعكس صحيح، فعندما تقل قدرات النظام وتعجز مؤسساته عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات تتزايد مشاعر الغضب والسخط وتقل شرعية النظام ويتهدد استقراره.

وفي هذا السياق، يثير صاموئيل هنتنجون مسألة العلاقة بين النظام الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي. وخلافاً للرأي الليبرالي السائد بالعلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والاستقرار، فقد كان لهنتنجتون اجتهاد آخر. فقد ربط بين المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث رأى أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء المؤسسات التي تنظم المشاركة.[18]

وإنطلاقاً من ذلك، فإن استقرار أي نظام سياسي يتوقف على مدى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسية السياسية.[19]

وفي بحث آخر له، ميّز بين النظام الديمقراطي والاستقرار السياسي، فقد يكون النظام ديمقراطياً، لكنه يكون مستقراً أو غير مستقر، ويترتب على ذلك أن النظم الديمقراطية تتفاوت من حيث درجة الاستقرار تفاوتاً كبيراً، مستعرضاً إحصائية قام بها "بيت الحرية" في بداية 1984 تم فيها تصنيف كل من نيوزيلنده ونيجيريا على أنهما ضمن فئة الدول الحرة. ولكن رغم التساوي بينهما إلا أن انقلاباً عسكرياً وقع في نيجيريا عشية أعياد الميلاد في نفس العام وأنهى الديمقراطية النيجيرية، واستنتج هنتنجون من ذلك أن إقامة النظام الديمقراطي لا تضمن تحقيق الاستقرار السياسي، مضيفاً أن الديمقراطية شيء والاستقرار شيء آخر.[20]

---

[18]- Samuel Huntington ,Political Order in changing Societies New Haven :Yale University Press,1966, pp12-14.

[19]- لمزيد من التفاصيل حول إطار صاموئيل هنتنجتون لقياس المؤسسية السياسية، أنظر: كمال المنوفي، نظريات النظم السياسيـــة وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص ص 17-20.

[20]- صاموئيل هنتنجتون، الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمه: د. عبدالوهاب علوب، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، منشورات جامعة أوكلاهوما، نورمان ولندن، 1991، ص 69.

وحسب هذا الرأي فإن نمط النظام، سواء كان ديمقراطياً أو سلطوياً، ليس عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار السياسي، وأن العلاقة بين نمط النظام ودرجة الاستقرار السياسي ليست مباشرة، وإنما تتوسطها وتؤثر فيها مجموعة من المتغيرات الأخرى التي من أهمها التوازن بين حجم المطالب وحدَّتها وقدرة المؤسسات على الاستجابة لها.[21]

وفي هذا السياق أيضاً، يمكن الربط بين الاستقرار وقدرات النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ على البقاء في دائرة تمكنِّه من السيطرة والتحكم فيها.[22]

ويرتبط هذا المفهوم بموضوع الأطروحة بشكل مباشر، فهي تركز على قدرات النظم الملكية الخليجية في التعامل مع تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية وظواهر الحراك الشعبي المختلفة التي اجتاحت المنطقة منذ عام 2011.

الشرعية السياسية: Political Legitimacy

تُعتبر الشرعية السياسية من المفاهيم الأساسية في حقل السياسة المقارنة، ويكاد لا يوجد فيلسوف سياسي لم يتناول موضوع الشرعية ومصادرها. ويرتبط هذا المفهوم بالاستقرار السياسي، فكلما زادت الشرعية زاد استقرار النظام والعكس صحيح، وكلما زادت درجة الاستقرار السياسي، تأكدت شرعية النظام، فكأنهما وجهان لعملة واحدة.

ويقصد بالشرعية تسليم المواطنين بحق الحكام في ممارسة السلطة، وهي فكرة مؤداها أن يحظى النظام الحاكم بالرضا والتأييد من جانب الجماهير باعتباره صاحب الحق في الحكم. فالشرعية هي المسوغ الأخلاقي لحق الهيئة الحاكمة في ممارسة الحكم، والأساس الذي تستند عليه لتوقع الطاعة والالتزام السياسي من جانب المواطنين لما تصدره من تشريعات.[23]

أما بشأن مصادر الشرعية وعوامل تحقيقها، فقد ميّز ماكس فيبر بين ثلاثة مصادر للشرعية، وأصبح هذا التمييز مقبولاً لدى أغلب الباحثين في علم السياسة، وهو التمييز بين:

---

[21]- محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 56.

[22]- حمدي عبدالرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيه، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996، ص 12.

[23]- علي الدين هلال، مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية، الديمقراطية، العدد 51، القاهرة، أبريل 2013.

الشرعية التقليدية بما تحتويه من موروثات وعادات وتقاليد، ويسود هذا النمط من الشرعية في النظم الملكية التي تستمد قوتها من شرعيتها الدينية والقبلية والتاريخية.

الشرعية الكاريزمية "الزعيم التاريخي الملهم"، يُستخدم تعبير الكاريزما للدلالة على القائد التاريخي أو البطل أو الملهم أو الذي يتمتع بسحر جماهيري أو ذي صفات خارقة أو قدرات غير عادية. وعموماً فقد أخذ المصطلح مضامين ومعاني ودلالات متعددة، وذلك بحسب المعايير المستخدمة في تحديده، والسياق الذي يوظف في سياقه.

وقد حدد ماكس فيبر الكاريزما في أنها ليست مجرد سمات شخصية، ولكن لابد من ارتباطها بالسلطة وتفاعل حاملها مع الجماهير، بحيث تتبلور في مجموعة من الرموز والمعاني والتوجهات، تجعل للقائد هوية مميزة وتجسد آمال بسطاء الناس.[24]

ومن الأمثلة على ذلك في عصرنا الحديث الرئيس المصري جمال عبد الناصر في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والرئيس الفرنسي شارل ديغول.

وشرعية الإنجاز أو الأداء، وهي تلك التي يؤسسها أداؤها الناجع في البناء والتنمية، ويعبر عنها ما تتمتع به السلطة المنجزة من مقبولية لدى الرأي العام، وشرعية الإنجاز هذه لا تكون إلا لدى نظام سياسي يملك مشروعاً وطنياً ويخوض في تحقيقه.[25]

وجديرٌ بالذكر أن فيبر أشار إلى هذه المصادر باعتبارها "أنماطاً مثالية" أي أنه لا يوجد نظام في الواقع يعتمد على مصدر واحد منها. فجميع النظم السياسية تمزج بين هذه المصادر بدرجات مختلفة.[26] ومجمل القول هو أن الشرعية السياسية تتمثل في القبول الاجتماعي ببنية السلطة وحقها في ممارسة الحكم.[27]

---

[24]- Max Webber, The Theory of Social and Economic Organization , New York : Oxford University Press,1968,p.371.

[25]- عبدالإله بلقزيز، في شرعية الإنجاز، متاح على الرابط: www.skynewsarabia.com ، تاريخ الزيارة: 2 سبتمبر 2020.

[26]- علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2015، ص ص 266-267.

[27]- جمال محمد السيد ضلع، أزمة الشرعية السياسية في أفريقية، دراسات أفريقية، العدد 68، يوليو 2004، ص 9.

دول الخليج العربي: Gulf Arab countris

الخليج العربي[28] هو منطقة جغرافية تحتل القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا والقسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي وهي تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب وتشمل عددًا من الدول العربية المطلة على الخليج العربي، حيث تقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق التي تطل أراضيها على الخليج، ويلي الكويت جنوبا الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية "ساحل الأحساء" أو ما يعرف بالشرقية، ويمتد هذا الساحل الشرقي حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الأحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، ويلي ذلك سلطنة عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية حيث تمتلك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال إلى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي. ويتميز الخليج العربي بموقعه الاستراتيجي وغناه بالنفط والغاز الطبيعي، وتعتبر هذه الموارد الطبيعية مصدراً هاماً للثروة في العالم.

وتعد جميع دول الخليج العربي جزءا من مجلس التعاون الخليجي باستثناء العراق واليمن، وهو منظمة تعاون إقليمية أنشئ في 25 مايو 1981، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين تلك الدول الخليجية، حيث يناقش المجلس القضايا ذات الاهتمام المشترك ويعمل على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء، وقد شكل المجلس "إتحاداً كونفدرالياً" بين دوله الأعضاء الذين تربطهم أهداف وسمات مشتركة، وقد ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان قطر والكويت: "إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف

---

[28]- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- القطب إسحاق يعقوب، التحضر في الوطن العربي، منطقة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا، دراسة صادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.

- جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر، سعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطبعة والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الأول ديسمبر 1959.

- محمد نصر مهنا، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث لأزاريطة-اسكندرية، 2000.

- عبد الأمير الحيالي، فراس عبد الجبار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة ديالى، العدد الثالث والثلاثون، 2009.

السامية للأمة العربية.. وإستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، وإستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق، وروابط أقوى، وتوجهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على 22 مادة، أشارت المادة الرابعة فيه إلى أهداف مجلس التعاون الأساسية، فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

(أ) الشئون الإقتصادية والمالية .

(ب) الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

(ت) الشئون التعليمية والثقافية .

(ث) الشئون الإجتماعية والصحية.

(ج) الشئون الإعلامية والسياحية.

(ح) الشئون التشريعية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.[29]

لقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربي الست، حيث تتشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والعسكرية، وتواجه تهديدات وأخطار خارجية متماثلة نوعا ما. وبما أن جميع دول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي دول ملكية، فسوف يتم الاقتصار والتركيز على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت خلال هذه الدراسة نظرا لانتمائها الجغرافي للخليج العربي

[29]- عبدالله بن علي آل خليفة، **السياسة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي- التحديات و آفاق المستقبل**، مركز عيسى الثقافي، مملكة البحرين، ط الأولى، 2017)، ص 79.

- Chalies W.Kegley Jr. The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics : An Introduction in: Charles W.Kegley Jr, (Ed) Controversies in International Relation Theory : Realism and Neoliberal Challenge, St. martin's Press, new York, 1995,p 4.

من جهة وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الدول الملكية من جهة أخرى، مع تجنب وتفادي الحديث عن العراق واليمن لأنهما دولتين جمهوريتين.

النظام السياسي: Political System

النظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات وشبكة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم، وباعتبار أن كافة النظم السياسية تتجه نحو الحفاظ على ذاتها، فكل نظام يبني مؤسسات ويتبع ممارسات وسياسات وفق أيديولوجيات يؤمن بها، إنما القصد من وراء ذلك أن يحافظ على وجوده في الحكم لأطول فترة ممكنة.[30]

ويكون النظام السياسي شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن هذا النظام يستحق التأييد والطاعة، وإن أكثر أنواع التأييد استقراراً، هو ذلك النوع الذي ينبع من إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والالتزام بأهداف النظام السياسي، كما لو كان مطابقا لأهدافهم ومبادئهم.

لقد اختلفت تعريفات النظام السياسي بحسب وجهات نظر كل فقيه واهتماماته، ورغم هذا التباين فقد حددت معنيين للنظم السياسية، أحدهما ضيق وهو الفريق التقليدي والآخر واسع وهو التعريف الحديث.

المعنى الضيق أو التقليدي للنظم السياسية يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول، بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة. وفي تحديد مقارب ذهب قسم آخر من الفقهاء وعلى رأسهم "ليون دوكي" إلى القول بأن النظام السياسي هو الشكل الذي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين، وذلك انطلاقا من أن مضمون النظم السياسية لا يشمل فقط كيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة وإنما يشمل كذلك أمور كثيرة كالوسيلة التي بواسطتها يتم الوصول إلى السلطة ومقدار سلطات الحكام وكيفية تحديدها بالقدر الضروري الذي تتطلبه المصلحة العامة ودرجة وعي الشعب وتقدم البلد.[31]

---

[30]- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص40 .

[31]- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 22.

أما بالنسبة للمعنى الواسع أو الحديث للنظام السياسي فيراد به معنى أكثر شمولية من معناه الضيق السابق، فيعني هذا التعبير دراسة مختلف أنظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وإنما أيضا من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية التي قد تشارك في الحكم (الأجهزة الرسمية) أو لا تشارك فيه ولكنها تؤثر عليه بما تقدمه من مطالب وما تمارسه من ضغوط وبما تعبر عنه من تأييد (الأجهزة غير الرسمية)[32]، وبالتالي فإن النظام السياسي ينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية.

تقسيم الدراسة:

من خلال ما تم طرحه من معلومات متوفرة وبيان الهندسة الشكلية للإطروحة، فإن المادة البحثية من شأنها تزويد المحصلة العلمية عند تفكيك وتحليل محتوى التصميم التالي:

القسم الأول: النظم السياسية بين الاستقرار السياسي والقدرات المؤسسية

الفصل الأول: أداء النظم السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي

الفصل الثاني: البحرين بين توظيف القدرات المؤسسية وتمثيل المصالح

القسم الثاني: تأثير قدرات النظام الحاكم البحريني على الاستقرار السياسي 2011-2014

الفصل الأول: الشرعية السياسية التقليدية والشرعية التحديثية في النظام السياسي البحريني

الفصل الثاني: مملكة البحرين بين توظيف القدرات التوزيعية والقدرات الإكراهية

[32]- أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية النظام الدستوري المغربي في ضوء المبادئ العامة للأنظة الدستورية الكبرى، إصدارات المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية، اكسيس ديزاين، 2018، ص 131.

القسم الأول: النظم السياسية

بين الاستقرار السياسي والقدرات المؤسسية

تركز الفكرة العامة لدى سبر غور الاستقرار السياسي للنظم السياسية وما تتمتع به من قدرات مؤسسية Institutional Capability حول مدى فاعلية النظام السياسي في تفعيل سياساته العامة Public Policy[33]، ذلك أن ضعف القدرة المؤسسية للنظم الحاكمة ينعكس على كفاءة سياستها العامة، باعتبار أن مؤسسات الدولة وأجهزتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) هي التي تصنع القوانين وتقوم بتنفيذها، كما أنها توفر الأمن والاستقرار للمجتمع، وتقدم الخدمات والسلع العامة وشبه العامة للمواطنين، فضلاً عن دورها في تدعيم اقتصاد السوق ومعالجة بعض السلبيات المترتبة عليه.[34]

ومتى ما اتسمت القدرة المؤسسية للنظام السياسي بالهشاشة والضعف، انعكس ذلك سلباً على أداء مؤسساته، حيث استشراء الفساد أو الجمود أو البيروقراطية أو طغيان دور الشخص على دور المؤسسة، والذي يؤدي بدوره إلى حنق أو غضب الجمهور -أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي-، لذا تسعى النظم السياسية الحكيمة وفي القلب منها النظم السياسية لدول الخليج العربي إلى تعظيم دور القدرة المؤسسية من خلال تمثيل كافة مؤسسات النظام السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، فكلما كان للفاعلين السياسيين والاجتماعيين تمثيلهم ووجودهم في المؤسسات، أدى ذلك إلى استقرار النظام السياسي وزيادة شرعيته.

تمام الفكرة العامة، هو توضيح ما تتمتع به النظم السياسية لدول الخليج من قدرات توزيعية ومؤسسية مكنتها من احتواء تأثيرات الانتفاضات العربية أو ما يُعرف "بالربيع العربي"، بالتكيف Adaptation

---

[33]- تأتي أهمية "السياسة العامة" في دراسة النظم السياسية من عدة اعتبارات، منها: أن هذه السياسات العامة تُخبر في مدلولاتها عن التوجهات الايدلوجية والسياسية للنظام الحاكم، والتي من خلالها يمكن معرفة نوعية الحراك المجتمعي والسياسي على حد سواء، كما أنها تخبر عن أدوات وميكانيزم النظام في التعامل مع الضغوط الداخلية، وما يستوجب ذلك من تكيف مع الأوضاع الجديدة.

كما أن السياسة العامة من خلال مدخلاتها وعملية صنعها تكشف عن طبيعة النظام السياسي، ومن خلال مخرجاتها وعملية تنفيذها تبرهن على ما تمتلكه من شرعية الإنجاز أو الأداء.

وتتعدد التعريفات ذات الصلة بالسياسة العامة، فهناك من ينظر لها كمجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام، مرتبط بقرارات ذات صلة بالتعليم، الصحة، الإسكان، التوظيف أو دفع الأجور، في حين ينظر البعض إلى السياسة العامة على أنها "التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع".

لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال، محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1988، والسيد ياسين، السياسة العامة: قضايا نظرية ومنهجية، في :هلال، محرر، تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية، ص3.

[34]- حسنين توفيق إبراهيم، محرر، النظم السياسية العربية -الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، مارس 2005، ص345.

من جهة، وبالتوسع في برامج الدعاية الاجتماعية ومبادرات الإصلاح السياسي[35] من جهة أخرى، وذلك في قالب تحليلي مقارن لعدد من الأنظمة السياسية الخليجية في فصلين وعلى النحو التالي:

الفصل الأول: أداء النظم السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي

الفصل الثاني: سياسات مملكة البحرين في احتواء تأثيرات الانتفاضات العربية 2011-2014

الفصل الأول: أداء النظم السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي

تأتي أهمية دراسة أداء النظم السياسية الحاكمة بتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الإدارة والسياسة ومدى تأثير فاعلية أو عدم فاعلية الأجهزة الإدارية في تنفيذ السياسات العامة لتكريس شرعية أو عدم شرعية النظم السياسية، ذلك أن شرعية الإنجاز هي المحك الحقيقي الذي تستند عليه الأنظمة السياسية في كسب رضا شعوبها[36]، مما يتعين معه التعمق في البحث فيما وراء الأبعاد الرسمية والقانونية نحو مزيد من التعرف على العلاقات المتشابكة لمصالح القوى وتمثيل كافة فئات المجتمع في عملية التنمية المستدامة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف، ناهيك عن القيمة الكبرى التي تقتضيها المقارنة بين النظم السياسية العربية استناداً إلى معايير الإنجاز والفاعلية، وفي مبحثين:

المبحث الأول، يستعرض مفهوم أداء النظام كعابر لمختلف العلوم الاجتماعية، من خلال عدد من التعريفات لكبار المفكرين والرواد على صعيد السياسة المقارنة، علم الاجتماع والإدارة العامة.

المبحث الثاني، يتناول تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية لدول الخليج العربي في الفترة 2011-2014، وأبرز القضايا التي طالتها جوانبٌ من المطالبات بالتغيير، فضلاً عن إتاحة الفرصة للقوى الخارجية في تأجيج الأوضاع الداخلية للنظم العربية المستقرة سياسياً.

---

[35]- يُعتبر الإصلاح السياسي Political Reform حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة القُطرية، وجوهر الإصلاح السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنها، يستند إلى تمكين مختلف القوى والتكوينات الإجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها بواسطة قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها. **لمزيد من التفاصيل، انظر**: حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص ص109-110.

[36]- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه، ص347.

وعليه فإن الخلاصة، ستبرز وتؤكد بأن رغبة النظم السياسية الخليجية في الإصلاحات النابعة من قناعة داخلية، وتفعيل كافة قدرات مؤسسات الدولة فيها، بمختلف أوجهها "الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية والتكيفية"، قد عزز من شرعيتها في الداخل، مقارنة بأنظمة سياسية سرعان ما تهاوت أمام ما عُرف بالربيع العربي، كما أن الاستقرار السياسي نتاج ممارسات مستمرة بين النظام الحاكم والشعب المحكوم، ولا مجال للفصل بينهما، فالدولة انبثقت من رحم المجتمع.

المبحث الأول: النظام والقدرات في مجابهة التحديات

يهدف هذا المبحث إلى تحليل وشرح مفهوم أداء النظام من الناحية النظرية والمؤشرات الدالة على هذا الأداء، في ظل التوظيف السليم والفعال لقدرات الأنظمة السياسية، لاسيما إذا ما أدركنا بأن تدعيم قدرات النظام السياسي من شأنه تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق يتم النظر لأداء الدولة باعتبارها تملك مجموعة قدرات، لعل أبرزها القدرة على الضبط الاجتماعي[37]، وقد تعاظم الاهتمام البحثي مؤخراً بقدرة الدولة على توظيف مواردها لأغراض الصالح العام.

من خلال تسليط الضوء على التعريفات العديدة التي تناولت مفهوم أداء النظام، والتي ساهمت في إيجاد أرضية متفق عليها بين الباحثين والمفكرين في حقل العلوم الإجتماعية، وبالتركيز على الآليات والأدوات المستخدمة من طرف النظام السياسي الحاكم للتكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة، ومواجهة التحديات، تأتي التساؤلات التالية:

- هل قدرات النظام السياسي الفعالة قادرة على إحداث توازن بين المطالب والضغوط الداخلية من جهة، والضغوط الخارجية من جهة أخرى؟
- هل لقدرات النظام السياسي مؤشرات يمكن قياسها؟ مع الأخذ بعين الإعتبار أن أحد الانتقادات التي توجه لدارسي العلوم السياسية هو صعوبة قياس الظاهرة السياسية.

[37]- علي الدين هلال، محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مرجع سابق، ص97.

وتحليلاً لما ورد من تساؤلات، تناقش المعطيات الآتية أداء النظام بشكل عام والمستويات التحليلية للقدرات، على النحو التالي:

المطلب الأول: النظام كمفهوم عابر للعلوم الاجتماعية

المطلب الثاني: القدرات كمؤشر لتقييم الأداء

المطلب الأول: النظام كمفهوم عابر للعلوم الاجتماعية

إن مفهوم أداء النظام هو مفهوم عابرٌ للعلوم الاجتماعية، فهو موجود في علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الإدارة في تحليل مؤشرات أداء النظم. ويُقصد بفكرة الأداء قيام أي نسق اجتماعي، إنساني، اقتصادي أو سياسي بالوفاء بالوظائف الأساسية له، طالما أن النظام/النسق يقوم بهذه الوظائف ليتحقق الاستقرار، وإذا اختلت قدرة النظام على القيام بوظائفه، يواجه أزمة ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار.

وتتعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الأداء، **ففي حقل الإدارة العامة**، هناك من يرى أن أداء النظام هو عبارة عن منظومة متكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية.[38]

وفي ذات السياق يُعرف الأداء بأنه محصلة التفاعل بين كل من دافعية المنظمة وقدراتها الداخلية وبيئتها الخارجية.[39]

كما يُعرف بأنه نتيجة التفاعلات المعقدة التي تتم بين الأفراد وبين الأساليب والمواد والمعدات التي يستخدمونها، وكذلك بين هؤلاء الأفراد وبين الثقافة والبيئة التي يعملون في سياقها.[40]

من ناحية أخرى يُعرف الأداء كمصطلح إجرائي فهو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وتحديد قدرتها على الاستمرار والمنافسة ويمكنها من قياس المخرجات والنتائج والإنجازات التي يتم تحقيقها بواسطة فرد أو جماعة أو منظمة.[41]

---

[38]- عبد العزيز جميل مخيمر وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2000، ص9.

[39]- Charles Lusth et. "Organizational Self-Evolution: An Emerging Frontier For Organizational Improvement ", Knowledge and Policy: The International Journal Of Transfer and Utilization, Vol.10,No.1-2, Spring-Summer 1997,p.86.

[40]- William Scott, "Performance Improvement Interventions :Their Similarities and Differences", The Journal for Quality and Participation ,Spring 2003,p.26.

أي هو إنجاز الأهداف التنظيمية باستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، وتعني الكفاءة بتعظيم النتائج باستخدام أقل الموارد، أما الفاعلية فتتعلق بإنجاز الأهداف المرغوبة.[42]

وعليه يمكن القول أن أداء المنظمات العامة هو محصلة التفاعل بين العناصر والنظم الفرعية لهذه المنظمة، في ظل وجود قيود داخلية (قدرات ومهارات العاملين، التكنولوجيا والمواد المتاحة) تحدد قدرات وإمكانيات المنظمة، وقيود خارجية (قانونية، سياسية واقتصادية) تفرض بواسطة البيئة المحيطة.[43]

ويشير استقراء الأدبيات ذات الصلة بمفهوم أداء النظام إلى أنه مفهوم قديم قدم الإنسان نفسه، فهو عنصر رئيسي من عناصر أي خلية نسقية سليمة، ويوجد لكل نشاط أساليب موضوعية تنظم أداءه.

من جانب آخر، يُعتبر تحليل مؤشرات أداء التنظيم الهدف الذي تسعى إليه جميع المنظمات نحو تحقيق معدلات عالية من الكفاءة والفاعلية، وفي الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاهتمام بقياسات الأداء المؤسسي تزايد تأثيره لما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار عمليات تحليل النظم خلال فترة إدارة الرئيس جون كينيدي، والتي سرعان ما انتشرت فيها إلى باقي الهيئات الحكومية عندما قامت إدارة الرئيس جونسون بتنفيذ نظام عمل برامج الموازنة التخطيطية.[44]

وقد أصبح الاهتمام بتحليل مؤشرات أداء النظم منتشراً بدرجة واسعة في السبعينيات، عندما اعترفت الهيئات الحكومية على كافة المستويات بالحاجة لتقييم وتحليل فعالية البرامج الاجتماعية الأكثر حداثة. وقد شجعت هذه الحركة الهيئات الحكومية على متابعة أداء النظام الإداري على فترات زمنية محددة ومراقبة أداء البرامج بمرور الوقت.[45]

---

[41]- William Rothwell and Others, "Human Performance Improvement-Building PR actioner Competence", (Houston ,Texas : Gulf Publishing Company,2000), p.1.

[42]- كريس أشتون، ترجمة علا أحمد، تقييم الأداء الاستراتيجي: المعرفة والأصول الفكرية، القاهرة: بميك، 2001، ص17.

[43]- نفل عواض الحارثي، دور الهياكل التنظيمية في تحسين فاعلية الأداء في المنظمات العامة بالتطبيق على ميناء جدة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017، ص42.

[44]- آيتن محمود سامح المرجوشي، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية مع دراسة حالة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص20.

[45]- Poster, Theodore. Measuring Performance in Public and non profit Organizations (San Francisco : Jossey Bass,2003),p.5.

وقام عدد من الباحثين في مجال الإدارة العامة بتجديد الاهتمام بتحليل مؤشرات أداء التنظيم في فترة التسعينيات، لاسيما مع تزايد الطلب على جعل الهيئات الحكومية مسئولة في مواجهة الجمهور من جهة والجهات التشريعية في الدولة من جهة أخرى. وقد شرع المديرون العموم في استخدام محدد من الأساليب لتقوية قدرة الأداء، في عمليات الإدارة الاستخراجية، وبرامج تحسين الجودة، وعمليات هندسة إعادة البناء، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بتحليل مؤشرات أداء النظم ومراقبته، وظهرت كتابات عديدة تصب في ذات الاهتمام كمقالة بعنوان (الحجة الداعية لمراقبة الأداء) للعالمين "هولي وهانزي عام 1992"، سعت إلى تحديد العقبات التي اعترضت القياس الفعال للأداء المؤسسي، وناقشت الاستراتيجيات المثلى للتوصل إلى تنفيذ نظم صالحة للاستخدام دون عوائق.[46]

كما شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تصاعد الاهتمام بقياس أداء المنظمات العامة، وذلك راجع إلى عدة أسباب، من أهمها:

1) تزايد الصعوبات التي تواجه تمويل المنظمات العامة والأجهزة الحكومية والتي تتطلب استيعاب طرق جديدة لتحسين الأداء.
2) إن التركيز على الرقابة التقليدية لم يعد كافياً للحكم على الأداء الفعلي للمنظمات العامة، مما يضعف من عملية المساءلة.
3) إن عدم وجود أهداف كمية قابلة للقياس يضعف من عملية التخطيط، وتوجيه الجهود لتحقيق هذه الأهداف.[47]

الفرع الأول: أداء النظام في حقل الفكر الاجتماعي

يعرف تالكوت بارسونز النظام الاجتماعي بأنه طريقة لتنظيم عناصر العمل المتعلقة بالاستمرار والثبات أو العمليات المنظمة لتغيير الأنماط التفاعلية لعدد كبير من الأفراد، مضيفاً بأن هناك ضرورات وظيفية للنظام الاجتماعي، تتمثل بالآتي:

- قابلية النظام على تكييف نفسه للأنظمة الأخرى.

---

[46]- Poster, Theodore, op .cit ,pp 6-7.

[47]- نفل عواض الحارثي، دور الهياكل التنظيمية في تحسين فاعلية الأداء في المنظمات العامة بالتطبيق على ميناء جدة مرجع سابق، ص42-43.

- تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام.
- قابلية النظام لتحقيق الوحدة بين أعضائه.
- قدرة النظام على المحافظة على الاستقرار والانسجام.

أما المتطلبات الوظيفية للنظام الاجتماعي فهي:

- تحقيق وتهيئة الظروف الأساسية التي تساعد النظام الاجتماعي على البقاء والاستمرار والتطور.
- وجود لغة مشتركة تساعد على التفاهم والاتصال بين الأفراد والجماعات.
- طريقة توزيع الأدوار الاجتماعية على أبناء المجتمع أو الجماعة.
- توزيع المكافآت والامتيازات والحقوق على الأفراد بطريقة تعتمد على طبيعة الواجبات التي يقومون بها.[48]

ولم يغفل بارسونز دور القيم والمعايير ووظيفتها في المحافظة على النظام الاجتماعي، أو بمعنى آخر على عملية النسق، فقد توصل إلى أن بقاء المجتمع في حالة الاستقرار والنظام يحتاج إلى ضمانات تكفل استقرار النظام، ويعد القانون من الضمانات اللازمة لاستمرارية النظام ومنع العنف. وبعد دراسة بارسونز لمسائل المصلحة والقوة والنظام العام توصل إلى أن حل مسألة القوة تكمن في الإشارة إلى حقيقة أن الأفراد يتعاملون مع نسق عام للقيم يكشف عن نفسه في شرعية المعايير النظامية والغايات المشتركة للفعل ومختلف نماذج التعبير.[49]

ويطلق على هذه الظواهر"التفاعل القيمي المشترك"، ويعني ذلك أنه من دون النسق القيمي يتعذر علينا الحديث عن نظام اجتماعي، ويقول ماريون ليفي في ذلك: "لكي يظل المجتمع مستقراً لابد أن يوجد نوع من الاتفاق العام بين أعضائه".[50]

وإذا كان المفكرون قد سلموا بوجود النظام في المجتمع، فذلك لم يمنع من وجود الاختلافات والتناقضات فيما بينهم، فمنهم من أعطى الأولوية لوجود النظام، ومنهم من كان أكثر ميلاً للحرية في إطار نوع

---

[48]- Parsons, Talcott , The Social System ,New York:Routledge,1951,p.15.

[49]- سمير عبدالله حسن، النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي، مجلة جامعة دمشق، مج التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص303.

[50]- محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة، 1990، ص289.

من النظام يكفل بقاء الحرية، وفي ذلك **يرى ميكافيللي** أنه لا قوانين ولا أنظمة يمكن أن تسود دون قوة فاعلة تحمي ذلك، فإذا نجح الأمير في أن يحفظ حياته ويصونها، فإن جميع الوسائل التي يكون قد توسل بها مشرّفة.[51]

وهناك من المفكرين من ركز على القوة كأساس في حفظ النظام الاجتماعي، ومن هؤلاء الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز في نظريته العقد الاجتماعي، حيث رأى "أنه لا ضمان ولا استقرار ولا تطور بشري في ظل غياب نظام اجتماعي يحقق الضمانة لذلك، وشرعية العقد الاجتماعي عنده شامل لكل الأفراد تجنباً للحرب المروعة بين الكل ضد الكل، والتي قد تسود الوطن والإنسان في الحالة الطبيعية، كما أنه تعاقد فيما بينهم لقيام السلطة التي تفرض القوانين التي يتعين التزام الجميع بها، ومن ثم تفرض النظام محل الفوضى في الحالة الطبيعية".[52]

في حين وجد **مونتسكيو** مؤلف (روح الشرائع) في الدستور القائم على توازن السلطات وعدم طغيان سلطة على أخرى الأسلوب الأمثل لتحقيق النظام الاجتماعي الذي يضمن العدالة الاجتماعية.[53] وذلك حينما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة والقواعد والعلاقات والروابط الإنسانية التي تشكل في جوهرها فكرة النظام الاجتماعي، وكان مونتسكيو يشير ضمنياً إلى مفهوم النسق أو النظام الاجتماعي من فكرة أن مظاهر الحياة أو الظواهر الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة.[54]

ورأى **أوغست كونت** أن النظام الاجتماعي يتمثل في الاتساق العام، وهو الارتباط الضروري بين عناصر المجتمع، ومع أن الاتساق قائم في جميع مجالات الحياة، فإنه يظل في ذروته في المجتمع، وأن أي نظام في رأيه ينطوي في بعض الأحيان على نقاط ضعف ونقائض، غير أن الموقف -من وجهة نظره- يمكن علاجه عن طريق التدخل الإرادي للإنسان.[55]

---

[51]- جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي، مكتبة طريق العلم، ج1، دمشق، 1984، ص ص 366-367.

[52]- كرين برنتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، الكويت، تشرين الأول 1984، ص 62.

[53]- سمير عبدالله حسن، النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي، مرجع سابق، ص307.

[54]- Montesquieu ,Baron :The Spirit of the Laws (New York ,Haener Press,1949),Volume I P.129:402 and Volume 2,P.1:58

[55]- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة الجوهري وأخرون، دار المعرفة، الإسكندرية، 1992، ص55.

والنظام بصفة عامة هو مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها، بموجب مجموعة من القيود لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد. ويطلق مصطلح النظام على الأنشطة والتفاعلات الإنسانية النمطية والمستقرة، كما يرتبط النظام الاجتماعي بأحد أنماط السلوك الإنساني المقنن الذي من خلاله تنبثق مجموعة ظواهر سلوكية مترابطة[56]. أما **عالم الاجتماع نادل**، يشدد على تقنين السلوك الاجتماعي، بإقرار مجموعة من القواعد التي تحكم ذلك السلوك.[57]

ويعرف **راد كليف براون** النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الحالات المقررة للسلوك وهو الأداة التي تستطيع بواسطتها شبكة العلاقات الطبيعية في المجتمع أن تحافظ على وجودها واستمرارها.. ويرى براون أن علاقة النظم بالبناء هي علاقة متعددة، تتضمن:

- علاقة النظام الاجتماعي بأعضاء الجماعة داخله.
- علاقة النظام بالنظم الاجتماعية الأخرى التي تدخل في نسق واحد.
- علاقة النظام بسائر النظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي.[58]

ويتفق **ماكيفر** مع تعريف براون بأن النظام الاجتماعي عبارة عن الأشكال أو الصور الثابتة والأنماط التي بمقتضاها يرتبط الناس بعلاقات اجتماعية.[59]

أما عالم الاجتماع **مالينوفسكي**، فيعرف النظام الاجتماعي بأنه مجموعة من الذين يشتركون في أداء عمل معين يرتبط بناحية معينة من البيئة التي يعيشون فيها، ويستعينون في ذلك بأساليب محددة، ويخضعون لمجموعة من القواعد والقوانين، لافتاً إلى أن فكرة النظام تلك تقتضي وجود توافق أو اتفاق عام بين الأفراد داخل المجتمع على فئة معينة من القيم التقليدية.

ويخرج **جمال سلامة علي** من تعريف مالينوفسكي بأن النظام الاجتماعي يفترض وجود عنصرين، الأول: جماعة من الناس ينتظمون فيما بينهم ويرتبطون بعلاقات محددة فيما بينهم كأفراد من ناحية وبالبيئة التي

---

[56]- جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي: بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع، مجلة البحوث الإدارية، (العدد الرابع، مج 23، 2005)، ص15.

[57]- Nadel, S.F:The foundation of Social Anthropology (Illinois ,The Free Press of Glencoc,1992),p.107:111.

[58]- Brown ,A.R.Radcliffe : Structure And Function In Primitive Society (New York, The Free Press,1965),p:8-9.

[59]- روبرت م. ماكيفر وتشارلز بيدج: (المجتمع ، ج 1، ترجمة د. علي أحمد عيسى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1971)، ص ص 30-38.

يعيشون فيها سواء أكانت بيئة طبيعية أو بيئة وضعية كإطار تنظيمي من ناحية أخرى. والعنصر الثاني: مجموعة القيم التقليدية الخلقية والقانونية المتفق عليها التي تتشكل من العادات والحاجات والخبرات.

الفرع الثاني: أداء النظام في حقل السياسة المقارنة

ارتبط مفهوم أداء النظام أو النسق السياسي بأسماء كارل دويتش وديفيد إيستون وجابرييل ألموند وغيرهم ممن أصّلوا لهذا المفهوم في حقل السياسة المقارنة، وذلك في مجال دراستهم عن النظم السياسية وقدرتها على حل المشاكل وتأدية الوظائف الأساسية.

فعرف **ديفيد إيستون** النظام بأنه مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تدور حول ظاهرة ما، ومن ثم فإن النظام السياسي هو مجموعة التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي يتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم وصنع السياسات العامة Authoritative Allocations of Values for Society ويرى إيستون أنه يمكن تحليل أي نظام سياسي عبر دراسة وظائفه أو مكوناته.[60]

وفي إطار هذا النظام أو النسق السياسي تدخل عناصر ومكونات كثيرة كالدولة والقوة وصنع القرار، وربما كان إيستون من أبرز العلماء السياسيين حرصاً على استمرار الأنساق وتوضيح أسباب التغييرات التي تطرأ عليها، مستخدماً بعض المفاهيم الهامة (كالمدخلات Inputs، عملية التحويل Conversion، المخرجات Outputs والتغذية المضادة Feedback).

وشرح إيستون كيفية عمل النظام السياسي، فهو لا يستجيب بالضرورة لكل المطالب التي تواجهه بل يقوم باختيار بعضها، وتمتلك النظم أدوات بنائية لتنظيم المطالب من حيث النوع والحجم، وهي مؤسسات التعبير عن المصالح كالأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني، وأدوات معنوية كأنماط الثقافة السياسية وتأثيرها على نوع المطالب.

في حين يعبر النظام/النسق السياسي لدى **جمال سلامه علي**، عن مجموعة من العمليات والظواهر المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ التي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين، ويرتبط

[60]- Easton, David: The Political System – an Inquiry in to the state of political Science (New York, Alfred Knope, 1953) p.96:97, 129:134.

مصطلح النظام السياسي بتلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة من التفاعلات المتعلقة بعمليات صنع القرار وإدارة الأنشطة السياسية داخل المجتمع.[61]

وفي كتابه المسمى (تكوين الدولة) يستخدم عالم الاجتماع السياسي **روبرت ماكيفر** مصطلح الحكومة للدلالة على النظام السياسي، حيث يعرفه بأنه شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي كغيره من أشكال النظم الاجتماعية القائمة في كل المجتمعات، ويضيف روبرت ماكيفر أن أداء النظام السياسي أشبه بالأداة الإدارية للدولة التي تحدد السياسات وتنفذها، مستشهداً بالعائلة كنواة أولى للحكومة أو النظام السياسي، ويؤكد ماكيفر أن هناك عدة عوامل أسهمت في صياغة النظم السياسية، لعل أهمها الحروب والأساطير والمعتقدات الدينية.[62]

أما **جابرييل ألموند**، فقد ركز على مفهوم الوظيفة للنظام السياسي، معتبراً أن جوهرها -أي الوظيفة- هو دراسة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام، فعرف النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة، فضلاً عن الوظائف المرتبطة بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ولا يعول ألموند كثيراً على مسألة الشرعية، فهو يرى أن النظام السياسي قد يمارس تلك الوظائف باستخدام القسر المادي، أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه له شرعياً أو استبداديا.[63]

وخلص ألموند إلى أن السلوك الوظيفيFunctional Behavior يحقق استقرار النظام واستمراره، وبالعكس، فإن السلوك غير الوظيفي Functional Dies Behavior يؤدي إلى الحد من فرص بقاء النظام واستقراره.

ويرى **د. علي الدين هلال** برغم الانتقادات التي وجهت للتعريف النظري لمفهوم النظام لدى ألموند، إلا أنه يمكن استخلاص عناصر مشتركة أساسية في تعريف النظام: في أن النظام هو أداة تحليلية لفهم الظواهر الاجتماعية، وهو تصور نظري يستخدمه الباحث للكشف عن جوانب الظاهرة محل الدراسة، وليس له وجود

---

[61]- جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي: بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع مرجع سابق، ص ص17- 26.

[62]- روبرت م. ماكيفر: تكوين الدولة، (ترجمة د. حسن صعب، ط الثانية، بيروت، دار العلم للملايين، 1984)،ص41.

[63]- Almond, Gabril Abraham and Powell Bingham: Comparative Politics- a developmental approach (Boston, Little Born Company,1966)p.16:18.

حقيقي، وأن النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات والروابط الداخلية والخارجية المتعلقة بالتخصيص السلطوي للقيم، وأنه نظام فرعي في علاقته بالمجتمع، وهو متصل بغيره من النظم الفرعية كالنظام الديني والثقافي والتعليمي.[64]

ويشير مفهوم أداء النظام إلى محصلة تنفيذ السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة مقارنة بالتكلفة التي يتطلبها اتخاذ هذه السياسات والإجراءات، أو تبني أي مجموعة بديلة منها. وهكذا، فإن تحليل الأداء يشمل بعدين، هما: الفعالية Effectiveness، والكفاءة Efficiency.

وتأثراً بمفاهيم نظرية الاتصال **يرى كارل دويتش** أن النظام السياسي هو نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي، وبأنه -أي النظام- يقوم بعدة وظائف منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار البنية الوظيفية.

ويضيف دويتش أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه، وفي ذلك يعتمد النظام السياسي على ثلاثة عناصر هي: المعلومات، عملية الاتصال للحصول على المعلومات، وقنوات لانسياب المعلومات لتحويلها إلى قرارات وسلوك.[65]

إن الأداء الكفء والفعال يرتبط بقدرة النظام السياسي على إحداث التوازن بين المطالب والضغوط الداخلية والخارجية من ناحية، وعلى القرارات والسياسات المتبعة من ناحية أخرى. ويتحقق الاستقرار السياسي كلما استطاع النظام الحاكم التعامل الإيجابي مع المطالب والضغوط. وعلى العكس قد تعجز قدرات النظام على التعامل مع التأثيرات والمطالب التي يواجهها مما يؤدي إلى اهتزاز استقراره وربما إلى تفككه وسقوطه كما حدث في بعض النظم العربية.

---

[64]- علي الدين هلال، محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية مرجع سابق، ص ص 32-33.

[65]- Karl W. Deutsch, Politics and Government: How People Decide their Fate (Boston: Houghton Mifflin Company, 1974), p. 230.

المطلب الثاني: القدرات كمؤشر لتقييم الأداء

يُقصد بالقدرة Capability أن يمتلك النظام من الميكانزميات والآليات ما يمكنه من التكيف مع الظروف المتغيرة، ومواجهة التحديات.

وفي حقل الإدارة العامة تتعدد التعريفات التي تتناول بالبحث والتحليل مفهوم القدرة، فالبعض يركز على **تعريف القدرة من خلال التركيز على مستويات تحليل القدرات**، فيعرفها: بالأفعال التي تتوافر لدى المؤسسة أو النظام أو الأفراد لتحويل الموارد إلى حيز التنفيذ.[66]

ويتضح من هذا التعريف التركيز على المستويات التحليلية للقدرات والتي تتمثل في: المستوى المؤسسي، مستوى النظام ومستوى الأفراد. ومن ثم فإن بناء القدرات هي العملية التي تقوم على تحسين قدرة الأفراد والمنظمة والنظام للوصول إلى الأهداف المطلوبة.[67]

في حين يركز البعض من الباحثين على **تعريف القدرة بمدى تحقيق المخرجات**، وبهذا المعنى، فإن القدرة تعد القوة المحركة التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة. وهي في هذا السياق تتضمن إتاحة الموارد اللازمة والبيئة المناسبة لقيام المنظمات بوظائفها بكفاءة، والقدرة على قياس النتائج، وفي هذا الإطار يمكن توضيح أن غياب أو سوء جودة المدخلات يدل على عجز القدرة اللازمة لبناء مخرجات جديدة. كما أن توافر العديد من المخرجات والأصناف بالكمية المناسبة دون الجودة يدل أيضاً على ضعف القدرة اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.[68]

ويركز البعض الآخر على **تعريف القدرة من حيث مدى توافر المدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف**، وفي هذا الإطار نجد البعض يعرف القدرة بأنها: "تعني توافر الموارد الوافية والمناسبة لتحقيق الأهداف المحددة، والوظائف المطلوبة"، ويعتمد تعريف القدرة الوافية Adequate Capacity على توافر الموارد بالكم،

---

[66]- Philp M . Burgess, Capacity Building And The Elements of Public Management, Public Administration Review,Vol.35,Special Issue (Decm1975),pp 705-716.

[67]- أيمن أمين السيد الباجوري،" بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية، دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص ص 22-23.

[68]- Rosemary F.Makano ,Dose Institutional Capacity Matter? Case study of the Zambian Forestry Department ,PHD, University of Missouri-St Louis,2008,p.65.

والجودة المناسبة للقيام بالأعمال، ومن ثم فإن هذا المفهوم للقدرة يعتمد على ثلاث صفات تتمثل في: الإتاحة، الكمية والجودة كمؤشرات على تواجد القدرة.[69]

في حين يعني مفهوم نقص القدرة Lack of Capacity عدم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، حيث أن توافر جميع الموارد التي تحتاجها المنظمة لا يدل على توافر القدرة إلا بتحقيق المنظمة لأهدافها بكفاءة في ظل توافر تلك الموارد.

وعليه فإن القدرة هنا تركز على المدخلات والمخرجات، وكذلك على العمليات، ومن ثم فإن نقص القدرة قد يرتبط بمشكلات في المدخلات أو بسوء في عمليات التشغيل الداخلية أو بضعف في النتائج.

وتعرف **هيئة المعونة الألمانية** القدرة بأنها: مدى إمكانية الفرد أو المنظمة أو النظام من القيام بالوظائف وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، وهذا يتطلب المراجعة الدورية للظروف المحيطة بالمنظمة وكذلك المواءمة المستمرة للوظائف والأهداف.[70]

أما **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**، فيعرف القدرة بأنها: قدرة الأفراد والمنظمات أو الوحدات التنظيمية على القيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستمرارية.[71]

على حين نجد **تعريفات أخرى تقوم بالتمييز بين القدرة بمعنى الـ Capability والقدرة بمعنى الـ Capacity**، حيث يشير مفهوم القدرة بمعنى الـ Capability للمهارات والمعارف والاتجاهات الفردية للأفراد أو للمجموعات وقدرتهم على القيام بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم.[72]

أما مفهوم القدرة بمعنى الـ Capacity فتتعدى مجرد التعريف السابق إلى مدى اتساق المهارات الفردية للأفراد مع تحقيق أهداف المنظمة، ومدى توافر المواد المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف، مع توافر الإطار المناسب لنمو القدرات.[73]

---

[69]- Rosemary F.Makano, op.cit,p.66.

[70]- Rainer Rohdewohld and Manfred Poppe, Support for Decentralization Measures: Towards the Capacity Building Action Plan, GTZ , Version 2.0 February 2005,p.11.

[71]- UNDP, Capacity Assessment and Development In a Systems and Strategic Management Context, Technical Advisory paper No. 3,January 1998,p.x.

[72]- The charterd Institute of Purchasing and Supply, International ,Research study of Public Procurement, Capacity and (Capability Building ,Literature Review,3rd workshop Paris 16-18 September 2003),p.13.

كما يقصد بالـ Capacity القدرة الكلية للفرد أو للجماعة أو للمنظمة للقيام بالأعمال والمستويات، وتتحدد الـ Capacity ليس فقط بإمكانيات الفرد ولكن أيضاً بحجم الأعمال، مستوى الموارد المطلوبة، والمحيط أو البيئة التي يتم فيها القيام بالأعمال. ومن ثم تُستخدم القدرة بمعنى الـ Capacity بصورة أكبر على المستويات الفردية للتحليل، على حين تُستخدم القدرة بمعنى الـCapacityعلى المستويات الفردية والكلية كذلك.[74]

وثمة تعريفات تربط القدرة من خلال تحديد العلاقة بينها وبين الأداء، حيث نجد أن ضعف الأداء داخل المؤسسة يحتاج إلى برامج لبناء القدرات لسد هذا الضعف، كما أن فعالية أنشطة بناء القدرات تتحدد بمدى إسهامها في رفع مستويات الأداء. وفي إطار العلاقة بين بناء القدرات والأداء، يمكن إجمال ذلك في جملة من التحديات، أبرزها:

ضعف الفهم العام لطبيعة العلاقة بين بناء القدرات والأداء، مما يؤدي لضعف الفهم العام لأي عناصر القدرات التي لها الأثر الأكبر على الأداء والعكس.

1) تأثير البيئة الخارجية على الأداء والقدرة، حيث تتسم عملية بناء القدرات بأنها عملية متعددة الأبعاد وديناميكية ومستمرة، وبأنها تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالبيئة المحيطة، وعليه فإن مستويات القدرة والأداء تتأثر بظروف البيئة المحيطة.
2) عدم التحديد الدقيق لمستوى الأداء المرغوب التوصل إليه، حيث يؤدي عدم التحديد الدقيق لمستوى الأداء المناسب إلى عدم القدرة على التحديد الدقيق لمستوى القدرات المناسبة لرفع معدلات الأداء.[75]

وهناك تعريفات تربط القدرة بالتغيير، حيث يرى البعض أن القدرة تتضمن نوعاً من أنواع التغيير في السلوك، والتغيير الناتج عن القدرة قد يكون بشكل تدريجي، كما قد يكون بشكل تحولي.[76]

---

[73]- Amir Imbaruddin ,Understanding Instructional capacity of local government agencies in Indonesia ,PHD ,The Australian National University ,Canberra ,July 2003,pp 12-13.

[74]- أيمن أمين السيد الباجوري، بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية، دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[75]- Lianne Brown ,AnneLafonel and Kate Macintyre ,Measuring Capacity Building ,University of North Caroline at Chapel Hill: Caroline Population Center , March 2001,pp 9-10.

ويرتبط التغيير بشكليه التدريجي والتحولي بمستويات القدرات، حيث تتضمن القدرات فيما يتعلق بمستوى الأفراد، وكذلك ببعض وحدات المستوى التنظيمي والمؤسسي بنوع من أنواع التغيير التدريجي ذي المدى القصير والمتوسط، أما التغيير فيما يرتبط بمستوى النظام، ككل أو بمعظم وحداته الناتج عن تغير في القدرة، فإن الأمر يرتبط بالتغيير التحولي والتي تتضح معالمه على المدى الطويل في الغالب أو المتوسط في بعض الأحيان.[77]

واستكمالا لتعريفات القدرة في حقل الإدارة العامة، فإنه يوجد نوعان من القدرات: **القدرات العادية Ordinary Capabilities والقدرات الديناميكية Dynamic Capabilities** أما القدرات العادية، فهي تلك التي تستخدمها الشركات بصفة يومية لكسب العيش، وأما القدرات الديناميكية فهي قدرات أكثر تعقيداً تستخدمها الشركات لتكوين المنصات الإلكترونية والموارد والقدرات العادية.

وهي تمتلك كل من العنصر الزمني والعنصر التعليمي، بالإضافة إلى أن القدرات الديناميكية هي العمليات والإجراءات الروتينية التنظيمية التي تسمح للشركة بأن تجمع وتنشر وتدمج معلومات جديدة من كل من المصادر الداخلية والخارجية من أجل تعزيز الميزة التنافسية الحالية للشركة، وهكذا فإن القدرات العادية تعطي ميزة تنافسية، ولكن هناك حاجة إلى القدرات الديناميكية لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.[78]

الفرع الأول: المؤشرات الدالة على أداء النظام

اختلفت الاجتهادات في مجال تحليل النظم السياسية نحو تفسير المؤشرات الدالة على أداء النظام، ويُعتبر **صاموئيل هنتنجتون** أحد رواد منهج بناء القدرات والمؤسسات، وقد تمكن من وضع أربعة مؤشرات لقياس أداء المؤسسة وتحديد حجم إنجازاتها وبيان دورها الوظيفي في النظام السياسي، ويُطلق على هذا

---

[76]- Heather Baser and Peter Morgan, Capacity, change and Performance Study Report, Discussion paper No 59 B, Brussels: European Centre for Development Policy Management, April 2008,pp.23-25.

[77]- أيمن أمين السيد الباجوري، بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية، دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية،مرجع سابق، ص 23.

[78]- Brown , Richard Scalabilities Strategic Intent and firm Performance: An Empirical Investigation (PH.D dissertation).Retrieved from ProQuest.2013.

الاقتراب أحياناً الاقتراب المؤسسي الجديد New Institutional Approach وقد لخص هنتنجتون في كتابه الشهير عام 1968 Political Order In Changing Societies هذه المؤشرات الأربعة بالآتي: التماسك Coherence، التعقيد Complexity التكيف Adaptability والاستقلال Autonomy .

(1) التماسك

يرى هنتنجتون أن وجود اتفاق أو رضاء داخل المؤسسة بين أعضائها يزيد من فرص تماسكها، كما أن ارتفاع درجة ولاء الأعضاء ودفاعهم عن مصالحها ومبادئها يقوي من تماسك المؤسسة، ويمكن قياس درجة الاتفاق أو الرضاء داخل أي مؤسسة من خلال ظروف تغير قياداتها، وهل كانت هذه المؤسسة موحدة خلال هذه الظروف أم ظهرت فيها - خلال حل مشكلاتها- أجنحة وانقسامات متعددة.[79]

(2) التعقيد

لاحظ هنتنجتون أن النظم السياسية الأوتوقراطية والأبوية التي تعتمد على فرد واحد تفتقد عنصر التعقيد، ما يعجل بانهيارها، بعكس النظم التي تعتمد على مؤسسات وجماعات وتنظيمات متعددة، كذلك المؤسسة الناجحة هي التي تتميز بتعدد أغراضها ووظائفها، وتعدد وحداتها الداخلية، ومن السهل على مؤسسة لها هدف واحد أو لا تمارس إلا وظيفة واحدة التوقف عن العمل، مما يعني انتهاءها كمؤسسة.[80]

(3) التكيف

يرى هنتنجتون أن التنظيم الجيد هو الذي يمتلك قدرات عالية على التكيف إزاء الظروف المتغيرة والبيئة المحيطة، وتلعب القيادات الجديدة والدم الجديد دوراً كبيراً في تحمل هذه المسؤولية بعكس التنظيم الذي لا يزال يسيطر عليه جيل الرواد.

ويعتمد في تحديد مدى قدرة التنظيم على التكيف المحتمل على قياس مدى طول العمر الزمني للمؤسسة أو قصره وعلى قياس عدد مرات التغير في أجيال المؤسسة، ونوع التغير، وعما إذا كان يتم بطريقة سليمة وفقاً للإجراءات أم من خلال الأزمة.. وقياس التغيرات التي حدثت في وظائف المؤسسة، فمن المعروف

---

[79]- Huntington. S, op. cit, p57

[80]- محمود توفيق الريس، ملاحظات حول بناء القدرات وبناء المؤسسات، مجلة البحوث الإدارية، مصر، مج 3، العدد 4، 1990، ص 79.

أن المؤسسة التي تقوم بعدة وظائف ولها عدة أهداف يمكن أن تستمر حتى لو حُرمت لفترة ما من ممارستها لهذه الوظيفة أو تلك.[81]

(4) الاستقلال

يرى هنتنجتون أن أي تنظيم يضمن استمراره إذا حقق استقلاليته وضمن عدم خضوعه لأي قوى اجتماعية أخرى، لأن ذلك يفقده إرادته الذاتية، وتلعب الميزانية والتجنيد والقيم الخاصة بالتنظيم دوراً أساسياً في بناء المنظمة/التنظيم واستمراره. وإن استقلال التنظيم يجعله يعبر عن مصالح عدد أكبر من الجماعات، كما يجعله يرتبط بقوى الرأي العام ويقلل من دور العنف في النظام بقدرته في التعبير المسموع عن المصالح والمطالب المختلفة لهذه الجماعات المتنوعة.[82]

ولقد استطاع **العلامة** بريبنتي Braibanti أن يقدم إضافات هامة كمؤشرات لتقييم أداء المؤسسات، حيث رفض الاعتماد على مقاييس هنتنجتون وحدها في قياس أداء المؤسسة وقدم لنا مؤشرات سبعة هي RABCIRR، واعتبرها المعايير والقدرات المثلى لتقييم أداء المؤسسة، وهي على النحو الآتي:[83]

(1) الاستقبال Reception

ويقصد بها ملاءمة المنظمة/المؤسسة فيما يتعلق بقدرتها في تقبل التغيرات التي تحدث من داخلها أو حولها فيما يتعلق بالنماذج الجديدة أو الأفكار العلمية أو الأساليب من باقي المؤسسات الأخرى، وهذا الاستقبال يتعلق بالأفكار والأشخاص والقيادات.[84]

(2) الاستقلال Autonomy

ويعني الاستقلال عند بريبنتي قدرة المنظمة على الاحتفاظ بطابعها العقيدي والبنائي بطريقة تحرص فيها تماماً على عدم معاداة باقي القيم الأخرى العامة في النظام أو شمولية النظام.

---

[81]- Huntington. S, op. cit., p59

[82]- Huntington. S, op.cit.,p70.

[83]- Braibanti, L.pye political and administrative Development (CN. C, Durham Commonwealth Studies Center,Duke University Press,1968.) p.322.

[84]- Braibanti. L . pye .Op.cit,p.328.

(3) التوازن Balance

ويقصد به قدرة المنظمة على فهم دورها في النظام السياسي وقدرتها في الموازنة بين مصالحها الخاصة والمصلحة العامة دون التضحية بأهدافها الأصلية.

(4) الإتفاق Cong

تجد المنظمات صعوبة بالغة في التوفيق بين سلوكها الرسمي وسلوكها الفعلي، ويمكن القول أن الدول النامية لا تكاد تفلت مؤسساتها من هذه الظاهرة، حيث يسود التناقض بين سلوك مؤسساتها الرسمي وسلوكها المعلن.[85]

(5 و6) الكفاءة الداخلية وإعادة التركيب Internal and Role

يقصد به بريبنتي Braibanti قدرة المنظمة على تسيير أعمالها الأساسية بكفاءة عالية، وقدرتها على إعادة التركيب لتنظيماتها أو إعادة التوليف، حيث تحتفظ بعض المنظمات بقدرات عالية على إعادة بناء نفسها من الداخل أو إعادة ترتيب أبنيتها وهياكلها لاستيعاب المؤثرات أو القواعد الجديدة التي اكتسبتها بطريقة أو بأخرى.

(7) الأدوار Reformulation

يقصد بها أن كل تنظيم يحتفظ بنسبة من الخلافات بالمقارنة بالتنظيمات الأخرى، وتحليل سلوك المنظمة يوضح الضغوط الداخلية التي تتعرض لها المنظمة ومشاكل التعديل البنائي، والنظام السياسي المعاصر لم يعد يؤمن بمسألة التحديد الوظيفي أو التخصص الوظيفي وحده، وإنما بتوزيع الأدوار أو تعددها مما أصبح يُعرف بالامتداد الوظيفي.[86]

---

[85]- محمود توفيق الريس، ملاحظات حول بناء القدرات وبناء المؤسسات، مرجع سابق، ص80.

[86]- Braibanti. L pye. Op. cit,p. 340.

ومن هنا ظهرت صور مختلفة للإدارات المحلية في الدول النامية، كما ظهر مفهوم جديد في الولايات المتحدة يُسمى بالفيدرالية التعاونية، ومعناه نشر الوظائف على وحدات حكومية متعددة بدلاً من التخصص الذي يؤدي إلى تجميد الأدوار داخل المنظمة أو خارجها.[87]

الفرع الثاني: قدرات النظام السياسي Political Capabilities

وهو المفهوم الذي استخدمه روبرت داهل ولوشيان باي لتقييم أداء النظم السياسية، ومدى قوتها وكيف يمكن تقدير أو قياس هذه القوة ومؤشراتها؟ ومدى اختلاف قوة النظم بين بعضها والبعض الآخر.

وفي هذا الشأن يتم دراسة النظام السياسي كمجموعة من القدرات التي تقوم بوظائف معينة لعل أبرزها القدرة على الضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال التشريعات والضوابط الموجهة لسلوك الناس.[88]

ويثير تحليل قدرات النظام السياسي ثلاثة موضوعات هامة:

- أن ممارسة هذه القدرات ترتبط ارتباطا وثيقاً ببناء المؤسسات والقواعد التنظيمية التي تضمن استمرار السياسات.

فالمؤسسية تعني تحقيق طابع المؤسسات للمنظمات أو الإجراءات التي تشهدها الحياة السياسية. كما تعني إحلال المؤسسات محل الأفراد. وأضحت تعني تكيف المؤسسة مع التحديات والظروف المتغيرة، فضلاً عن استقلالها وعدم تبعيتها لأية جهة كانت، خارجية أو داخلية، وتماسكها في وجه الصراعات والانقسامات الداخلية، كما تعني أيضاً درجة من الرقي والتطور لبنيانها التنظيمي وتقسيم العمل بها.[89]

وتعتبر المؤسسية أحد علامات التنمية السياسية، فهي من ناحية تحمل معاني الاستمرار ووجود قواعد منظمة لإدارة العمل وتحقيق الأهداف، ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات لها أبعاد قيمية تُضاف إلى أبعادها الهيكلية. ويعني ضعف المؤسسات السياسية في المجتمع أن هذا المجتمع يفتقر إلى القدرة على كبح التجاوزات

---

[87]- محمود توفيق الريس، المرجع نفسه، ص 81.

[88]- علي الدين هلال، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مرجع سابق، ص97.

[89]- عبدالغفار رشاد القصبي، المؤسسية وبناء المؤسسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط1، مملكة البحرين،ص 1، 2008.

الشخصية والدينية، ومن ثم فإنه يحتاج إلى أدوات فعالة تساعده على تحديد وتصور مصالح عامة مشتركة، فالقدرة على تأسيس مؤسسات سياسية إنما هي قدرة على تأسيس المصالح العامة.

- **أن قدرات النظام السياسي ترتبط بالعلاقة بين الدولة والمجتمع.**

وهو الموضوع الذي طرحه جويل مجدال بشأن مدى تمثيل المؤسسات السياسية للقوى الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة، ومدى شعور الفاعلين الرئيسيين بتعبير هذه المؤسسات عن مصالحهم. وتأسيساً على هذه النظرة، بلور مجدال وآخرون فكرة الدولة في المجتمع State in society perspective، وأنه من الخطأ البالغ النظر تحليلياً إلى الدولة ككيان مفروض على المجتمع أو أنه يحيا بمعزل عنه، وصحيح أن الدول تسعى لإعادة تشكيل المجتمع من خلال سياساتها العامة، ولكنها في ذات الوقت يتم إعادة تشكيلها نتيجة تفاعلها مع القوى والمصالح المجتمعية.[90]

وظهر في هذا السياق مفهوم التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، وأن زيادة قوة المجتمع المدني لا يضعف الدولة أو يقلل من قدرتها بالضرورة. وبنفس المنطق، فإن زيادة القدرة المؤسسية للدولة ليست خصماً من المجتمع، وسقط مفهوم الدولة المسيطرة أو الوصية على المجتمع، وبرزت مفاهيم أخرى مثل الدولة الوسيط Mediator، أو المنسق Coordinator. وتغيرت صورة الدولة من الدولة المهيمنة صاحبة السيادة والسلطة المطلقة التي تفرض إرادتها على المجتمع إلى الدولة الطرف في علاقة مع الآخرين.[91]

- **أن قوة النظام السياسي لا تنبع من قوته الإكراهية، و إنما من الوفاء باحتياجات الشعب وتمثيل المصالح والحريات الأساسية.**

بما في ذلك توزيع الأدوار بين جماعات المصالح بما يحقق المشاركة والترابط بينهما، فالمصدر الرئيسي لقوة الدولة هو من تكوينها الاقتصادي- الاجتماعي، ومن ائتلاف القوى الاجتماعية الذي يدعم الدولة وسياساتها، ومن كفاءة مؤسساتها في العمل مع القوى الاجتماعية الفعالة.

أما بخصوص **تحديد قدرات مؤسسات الدولة**، والذي أشار إليه جابريل ألموند بفعالية النظام أو مستوى الأداء في عملية إدارته للأنشطة المختلفة، من حيث كونها -كما ورد سلفاً- مجموعة من الأنشطة

[90]- علي الدين هلال، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مرجع سابق، ص96.

[91]- علي الدين هلال، المرجع نفسه، ص97.

والمهارات الوظيفية التي تعكس تفاعلات النظام السياسي بالنظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي، ومع بيئته.

وفي هذا الصدد ميز ألموند بين عدة أنماط للقدرة - والتي ورد إشارة إليها في البند الخاص باقتراب البحث- وهي:

- القدرة الاستخراجية Extractive Capability وتشير إلى قدرة مؤسسات الدولة على استخلاص وتجميع موارد المجتمع بما يساعد مؤسساتها على تنفيذ سياساتها. وتعد القدرة الاستخراجية من أهم القدرات التي تشكل عناصر الاستقواء السياسي لأي نظام، حيث تتحدد من خلالها إمكانات النظام وفعالية أدائه.
- القدرة التنظيمية Regulative Capability وتشير إلى قدرة النظام على الضبط والتحكم والرقابة على سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات بحكم الحق في إصدار التشريعات والقواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي، وفي حالة عدم التزام البعض بها الحق في استخدام القوة داخل المجتمع.
- القدرة التوزيعية Distributive Capability وتشير إلى توزيع عوائد التنمية بين الأفراد والفئات والأقاليم.
- القدرة الرمزية Symbolic Capability وتشير إلى قدرة النظام السياسي على إيجاد أو تشجيع العناصر والرموز أو الأفراد ممن يمثلون قيمة معنوية داخل النظام وبيئته، وما تضيفه تلك العناصر من أثر إيجابي داخل المجتمع أو على صعيد البيئة الدولية. وفي التسعينيات من القرن الماضي طرح الأستاذ جوزيف ناي مفهوم "القوة الناعمة للدولة"، وجوهرها معنوي أو غير مادي يتمثل في الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها وصورتها لدى الآخرين[92]، فالقوة الناعمة تسعى إلى تكوين صورة ذهنية إيجابية عن نظام الدولة ومؤسساتها بما يخلق التعاطف مع سياساتها وأهدافها، وفي الحقيقة أن هذه القوة يمكن اعتبارها تطويراً لهذه القدرة.
- القدرة الاستجابية أو التكيفية Responsive Capability ويقصد بها قدرة النظام على التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية أو الخارجية. ووفقاً لدراسة هنتنجتون، فإن التكيف السياسي يقصد

[92]- Joseph S .Nye, Op.Cit.p 30.

به مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها والتحديات التي تواجهها المؤسسات، حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات مختلفة، فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى، وذلك على أساس المعايير الثلاثة التالية، وتشمل: العمر الزمني، والمحدد الجيلي، والتغير الوظيفي.[93]

ومن استعراض هذه القدرات، فإن أطروحة الدكتوراه سوف تتبنى تصنيفاً ثلاثياً لها على النحو الآتي:

- قدرات التكيف وتمثيل المصالح
- القدرات التوزيعية /الاحتوائية
- القدرات الرمزية/ الإكراهية

ويتفق الباحثون على وجود علاقة وثيقة بين قيام النظام السياسي باستخدام هذه القدرات وتحقيق مزيد من الاستقرار والشرعية السياسية، وعندما تعجز مؤسسات النظام السياسي عن الوفاء بالوعود السياسية التي التزمت بها قياداتها تتضاءل قدرات النظام السياسي، وتتآكل شرعيته واستقراره، وقد برزت في هذا المجال مفاهيم الدولة الضعيفة والدولة الهشة والدولة الفاشلة.

المبحث الثاني: النظم الملكية بين تأثيرات الانتفاضات العربية والسياسات الاحتوائية 2011- 2014

خلال العام 2011، شهدت عدة بلدان عربية وفي القلب منها دول الخليج العربي مطالبات بالتغيير حول عدد من القضايا السياسية والدستورية وغيرها، وعليه أطلقت النظم الخليجية الملكية عدة مبادرات من شأنها احتواء تأثيرات الانتفاضات العربية، بالاستجابة لبعض مطالبها، أو توقي امتدادها إليها.[94]

وقد تراوحت تلك المبادرات بين إطلاق مبادرات الحوار الوطني، إجراء تعديلات سياسية أو دستورية، سياسة الإغداق المالي، التوسع في برامج الدعاية الاجتماعية، سيادة حكم القانون والقضاء، التقدم في

[93]- Huntington. S, Op.Cit.p30.

[94]- مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير" في علي الدين هلال (محرر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، مايو 2014، ص215.

المشاركة السياسية، بيد أن المؤكد هو مستويات هذه الإصلاحات اختلفت باختلاف الواقع السياسي والاجتماعي لكل نظام حاكم على حده، ناهيك عن مدى جديتها في التعاطي مع مطالب شعوبها.

كما لعبت مؤشرات القياس ضمن المعايير الدولية دوراً في قياس مدى التقدم في الإصلاحات والانتقال إلى الديمقراطية بما تحمله من جدل وفوارق، لاسيما مع تزايد الاختراق الخارجي للنظام العربي.[95]

وعليه ستتم لاحقاً مناقشة التدابير والإجراءات التي اتخذتها دول الخليج العربي في مجابهة إرهاصات الانتفاضات العربية عليها، وبعض المسائل المتعلقة بطبيعة النظام السياسي، إذ سرعان ما شرعت الدولة

[95]- تحمل مؤشرات القياس الدولية جدلاً واسعاً، خصوصاً عقب ما سُمي بالربيع العربي، وما تلاه من عدم استقرار ومخاطر التفكك التي ألمت بالبلدان العربية التي تعرضت لهذه الموجة، وما صاحبها من اختراق خارجي للنظام العربي. ويربط المحللون السياسيون زيادة الاختراق الخارجي وما أفضى إليه من عدم استقرار وانقسام في عدد كبير من البلدان العربية إلى ثلاثة أبعاد:

أولا: تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني من الصراعات كسوريا وليبيا واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات القائمة، مما يعطي المزيد من الذرائع للتدخلات الإقليمية، كالتدخل الإيراني في العراق وسوريا بدون موافقة الأخيرة.

ثانياً: الارتباك والضعف العربيين، كالمسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدول العربية التي أفضت على سبيل المثال إلى التدخل الأطلسي في ليبيا.

ثالثاً: مواجهة النظام العربي لمشروعين إقليميين للهيمنة، أولهما: المشروع الإيراني الذي حقق نتائج في كسب النفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن. والثاني: هو المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازاً، لكنه ليس الأقل طموحاً، فقد كان في السابق يعتمد على ما حققه من تقدم اقتصادي يسمح لها بالتغلغل في الوطن العربي، وما أدخلته من تطوير على موقفها اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، في علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، مايو 2015، ص ص 170-174.

البحرينية بعد رفع حالة السلامة الوطنية[96] إلى تأسيس خارطة طريق لمرحلة دستورية وسياسية متطورة وحديثة، قوامها ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل لعام 2002.[97]

وسيتم ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية الملكية في منطقة الخليج العربي والمغرب والأردن 2011-2014.

المطلب الثاني: سياسات النظم السياسية الملكية لدول الخليج العربي والمغرب والأردن في مواجهة تداعيات الانتفاضات العربية 2011-2014.

المطلب الأول: تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية الملكية في منطقة الخليج العربي والمغرب والأردن 2011-2014

كان من شأن الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2011، والتي كان قوامها خروج مئات الآلاف من المواطنين تطالب بالتغيير السياسي والتي أدت إلى سقوط النظم الحاكمة في تونس ومصر وفتحت الباب لحروب داخلية في ليبيا وسوريا واليمن، أن أوجدت هذه الانتفاضات ضغوطاً

[96]-حالة السلامة الوطنية: صدر المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية في مملكة البحرين بتاريخ 15 مارس 2011 عملاً بالمادة 36 (ب) من دستور مملكة البحرين. وتم إتخاذ القرار بناء على توصية من المجلس الأعلى للدفاع، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم على سريان حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء إقليم البحرين من تاريخ صدور المرسوم ولمدة ثلاثة شهور. وتقرر إنهاء العمل بحالة السلامة الوطنية في أول يونيو 2011 عملاً بالمرسوم الملكي رقم 39 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 8 مايو 2011.

وبمقتضى مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية تم الترخيص للقائد العام لقوة دفاع البحرين باتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة السيطرة على الوضع العام في موقع الأحداث.

وتكون ممارسة هذه السلطات بموجب أوامر كتابية، ويحق لقائد قوات الدفاع تفويض بعض صلاحياته المقررة وفق هذا المرسوم بالشروط والقيود التي يحددها قرار التفويض. وفي هذا الصدد، فوض القائد العام لقوات الدفاع سلطة إصدار أوامر القبض والتوقيف وتفتيش الأشخاص إلى النائب العام العسكري.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: قراري القائد العام لقوات الدفاع رقمي 8 و9 لسنة 2011 بشأن تفويض النائب العام العسكري في شأن إجراءات القبض والتوقيف.

[97]- أحمد سعد البوعينين، الإصلاحات السياسية والدستورية في مملكة البحرين- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2015-2016، ص ص 251-252.

وتأثيرات على النظم الحاكمة في منطقة الخليج العربي[98]، وحركت بعض القوى المعارضة أو القوى الليبرالية صاحبة المطالب، إذ نلاحظ الآتي:

- **ظهور مطالبات بالتغيير حول قضايا معينة.**
- **إتاحة الفرصة في تدخل القوى الخارجية لتأجيج الأوضاع الداخلية.**

وقبل الحديث عن ذلك، لابد أن نبين أن كثيرًا من التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية للنظم التي تمكنت من احتواء تأثيرات الانتفاضات العربية، ارتكزت على جملة من المعطيات، مثل التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية والانتخابات النيابية والبلدية، التفاعلات العملية السياسية التي كشفت عن أن هناك بلداناً عديدة، وبخاصة تلك التي تحكمها نظم جمهورية[99] تعاني إشكالات

---

[98]- جديرُ بالذكر أنه من الصعب إطلاق حكم إجمالي على طريقة تعاطي الأنظمة السياسية في الأقطار المذكورة أعلاه مع دول الخليج العربي ذات النظم الملكية من حيث مدى تقدمها على طريق الإنتقال إلى الديمقراطية، بسبب اختلاف طبيعة نظام الحكم فيها من جهة، والتباين الكبير في سياقاتها الإجتماعية–السياسية التي أفضت إلى تفاوت نقطة البداية للإصلاح، مع ذلك، فقد كان التقدير أن الإصلاحات السياسية في الأقطار المذكوره أعلاه حملت طابعاً جزئياً وإنتقائياً، ولم تمس توزيع موارد القوة والنفوذ في المجتمع، وأنها قابلة للنكوص والارتداد، فضلاً عن عدم غوصها في عمق المشكلات التي أدت إلى الحراك السياسي والانتفاضات التي شهدتها المنطقة.

وذلك لأسباب عديدة، منها:

- نقص الإرادة السياسية للإصلاح، وضعف قوى المعارضة وعجزها عن طرح مشروعات للتغيير والتقدم تأخذ في اعتبارها مطالب الحراك الاجتماعي بشكل واقعي يوازن بين الموارد والإمكانات.
- الفهم الخاطئ من جانب نظم الأقطار المذكورة أعلاه لطبيعة الحركات الاحتجاجية، إذ اعتبرتها مجرد شغب تحركه أياد خارجية لتقويض الإستقرار وتحقيق أجندات خارجية.
- عجز هذه النظم عن التكيف مع متطلبات الانتقال الديمقراطي- على خلاف الأنظمة السياسية الخليجية الملكية – التي أثبتت قدرتها على التكيف مع مطالب شعوبها، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، مع التركيز على مملكة البحرين كدراسة حالة.
- تعثر الإصلاحات التي اعترت بعض الانتفاضات والثورات التي نجحت في إسقاط النظم الحاكمة في بلدان ما سُمي بالربيع العربي، وانزلاق بعضها إلى نزاعات مسلحة أو تزايد النزعات الانفصالية أو اجتذاب التدخل العسكري الأجنبي أو استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الإستقرار الاجتماعي والتدهور الإقتصادي.
- تفشي مظاهر التطرف الفكري والإرهاب السياسي والعنف المجتمعي، وهو ما أعطى النظم الحاكمة مبرراً لتعطيل عملية الإصلاح، وإعطاء أسبقية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والإستقرار. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2013-2014، مراجعات ما بعد التغيير"، في علي الدين هلال مرجع سابق، ص ص 19-20.

[99]- تعاني النظم الجمهورية من معضلة مزدوجة تتمثل بوجود نظم حاكمة مأزومة من ناحية، ومعارضة مبعثرة من ناحية أخرى. فالنظم الحاكمة، حتى وإن كانت تمتلك شرعية انتخابية، تفتقر في الغالب إلى "شرعية الإنجاز"، التي تتحقق من خلال قدرة النظام وفاعليته في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتوفير الحد الأدنى من السلع والخدمات العامة للمواطنين، وفي مقدمتها الأمن.

وفي المقابل فإن قوى المعارضة تعاني التشرذم والانقسام، ما يحد من قدرتها على التنسيق فيما بينها من أجل التأثير بفاعلية في المشهد السياسي، فضلاً عن عدم أو ضعف قدرة هذه القوى على تجديد خطاباتها الفكرية والسياسية: **لمزيد من الإيضاح، انظر:** مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، في علي الدين هلال(محرر)، مرجع سابق، ص ص 29-30.

عديدة، أعمال العنف السياسي والإرهاب التي شهدتها معظم البلدان العربية بدرجات متفاوتة، والتي أكدت وجود ترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي، علاقة المجتمع المدني بالدولة، إذ تتفاوت حالة المجتمع المدني من قطر عربي إلى آخر من حيث قوة فاعليته، والقضايا التي ينخرط فيها، وأخيراً السياسات العامة[100]، مع التأكيد على أن دول الخليج العربي ذات الوفورات والإمكانات المالية، التي تتفاوت في حجمها من بلد لآخر، الأمر الذي يمكنها من تمويل سياساتها العامة بحدود مقبولة، ما يحقق نوعاً من الاستقرار في تقديم السلع والخدمات العامة لمواطنيها.[101]

وقد أثبتت التحليلات المقارنة للأقطار العربية، الملكية منها والجمهورية، خلال الفترة من 2014-2015، حالة الاستقرار السياسي الذي تتمتع به النظم السياسية الملكية مقارنة بالجمهوريات، حيث تمت على سبيل المثال عملية الخلافة السياسية في المملكة العربية السعودية بشكل سلس وهادئ، كما عملت حكومة حزب "العدالة والتنمية" على توطيد علاقتها مع المؤسسة الملكية في المملكة المغربية بشكل ملحوظ.

في المقابل شهدت العديد من الجمهوريات حالة من عدم الاستقرار، حيث عانى لبنان من شغور منصب الرئيس منذ مايو 2014، كما أن الانتخابات التي جرت في الجزائر وموريتانيا تمت مقاطعتها من قبل قوى المعارضة .

الفرع الأول: المطالبات بالتغيير حول قضايا معينة

الفرع الثاني: إتاحة الفرصة للقوى الخارجية لتأجيج الأوضاع الداخلية.

الفرع الأول: المطالبات بالتغيير حول قضايا معينة

شهدت البلدان موضع التحليل تطورات مهمة فيما يتعلق بمطالبات شعوبها بالتغيير حول قضايا معينة، ففي **المملكة العربية السعودية** تأثر السعوديون بأجواء التغيير التي عصفت ببعض الأقطار العربية، وطالبوا نظام الحكم بالإسراع في خطوات الإصلاح السياسي في قضايا ذات صلة بمواكبة العصر.

---

[100]- السياسة العامة: هي قانون أو قرار أو خطة تصدر لحل مشكلة يواجهها المجتمع أو للحيلولة دون ظهورها. وتتسم السياسات العامة بست سمات رئيسة: (العمومية، الإلزام القانوني، التعبير عن الصالح العام، تخصيص الموارد، الاستمرار والتغير، وتعدد المستويات). **لمزيد من الإيضاح، أنظر**: علي الدين هلال، "تطور حقل السياسات العامة في مصر"، في سلوى شعراوي جمعة (محرر) تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004، ص ص 11-17.

[101]- مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، في علي الدين هلال(محرر)، مرجع سابق، ص 32.

ولعل المنطقة الشرقية من المملكة كانت حاضنة لتلك المطالبات، وقد أوّل البعض ذلك بأنها تدخلات خارجية، لقربها من مملكة البحرين، لما تمتاز به الأخيرة من تركيبة مجتمعية متباينة، وقد سعت السلطة نحو تخفيف حدة التوتر بعزل الأمير محمد بن فهد آل سعود أمير منطقة الشرقية في عام 2013.[102]

وقد تحركت القوى المعارضة أو الليبرالية صاحبة المطالب برفع عدد من العرائض إلى صانع القرار في السعودية، منها عريضة بعنوان (نحو دولة الحقوق والمؤسسات) 2011، عريضة (إعلان وطني للإصلاح) 2011، عريضة (دعوة للإصلاح) 2011، (رسالة شباب 23 فبراير) 2011، (بيان الشباب السعودي لضمان الحريات وأدب الاختلاف) 2012، (مبادرة القيادة للمرأة السعودية) 2012 (خطاب أهالي المعتقلين) 2013.[103]

أما فيما يخص **مملكة البحرين**، فقد تكون هناك مطالب مجتمعية محقة ومشروعة ولا خلاف عليها بالنسبة للحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة في صيغته الأولى في يوليو 2011 وأسفر عن توافق رؤى ومكونات المجتمع البحريني كافة بشأن عدد من التعديلات الدستورية. بيد أنه مع انطلاق الحوار الوطني الثاني في 10 فبراير 2013، كان هناك تردد وتراجع من جانب بعض الجمعيات السياسية بشأن ذلك الحوار وقد يكون ذلك مرده إلى تأثير العوامل الإقليمية،خاصة التدخلات الإيرانية في شئون البحرين، إذ سرعان ما اندفعت المعارضة وانحرفت مطالبها الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية[104] وخطابات وشعارات تدعو إلى إسقاط النظام وتهدد السلم الوطني.

وبالإنتقال إلى **سلطنة عمان**، نجد أن المسيرات الاحتجاجية السلمية بدأت طريقها في17 يناير 2011 في منطقة صحار، وتبعتها موجة من الإضرابات العمالية المطالبة برفع مستوى الأجور ومحاربة الفساد وتحسين ظروف العمل، وكانت الفئة التي خرجت قليلة، ولم تصل إلى الآلاف، ثم سرعان ما تلاشت في 13 مايو 2011.[105]

---

[102] - مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435، مايو 2015، ص ص 56-57.

[103] - مفيد الزيدي، المرجع نفسه، ص 57.

[104] - علي فخرو، انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، المستقبل العربي، العدد 390، أغسطس 2011، ص110.

[105] - مجموعة مؤلفين، يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعودية والخليج العربي، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خريطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت والمعهد السويدي بالإسكندرية، ط الأولى، يوليو 2012، ص ص 605-606.

وبالنسبة إلى **دولة الإمارات العربية المتحدة**، فقد تقدم ما يقارب 133 شخصية في مارس 2011 بعريضة إلى رئيس دولة الإمارات تدعوه بأن يكون المجلس الاتحادي الوطني منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له سلطات رقابية وتشريعية بدلاً من الطابع الاستشاري.

وكان النظام الإماراتي يخشى من إمكانية وقوع تقارب بين التيارين الليبرالي والإسلامي، وإمكانية استغلال الإسلاميين رياح التغيير في المنطقة لإحداث بلبلة في الشارع الإماراتي.[106]

في الوقت الذي تظاهر عدد من فئة "البدون"[107] **بدولة الكويت** في فبراير 2011 مطالبين بحصولهم على الجنسية الكويتية، وقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وأحزاب سياسية، واستطاعت هذه المسيرات اقتحام مبنى مجلس الأمة الكويتي للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء.

وفي مارس من العام نفسه، استقالت الحكومة الكويتية تجنباً لاستجواب ثلاثة من أعضائها، كما تم في يونيو 2011 محاكمة اثنين من المواطنين بتهمة التشهير ببعض الأسر الحاكمة في الخليج وبأمير الكويت.[108]

وفيما يخص **دولة قطر**، فإن بدايات مطالبات التغيير والإصلاح تعود إلى عريضة عام 1963[109]، ويرى البعض أن قطر هي الرابح الأكبر من ما يُسمى بالربيع العربي سياسياً ودبلومسياً وإعلاميا جراء الأدوار

---

[106]- عبد الخالق عبدالله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل 2012، ص 20.

[107]- فئة البدون: هم فئة سكانية تعيش في الكويت لا تحمل الجنسية الكويتية ولا جنسية غيرها من الدول، ومعظم "البدون" يخدمون في سلكي الجيش والشرطة في الكويت قبل إقدام العراق على غزو الكويت سنة 1990، أما بالنسبة 'إلى أعدادهم، فقد بلغت أكثر من 45 ألفاً في إحصاء عام 1965، ووصلت إلى 220 ألفاً في عام 1985، في حين انخفضت بآخر إحصاء رسمي لهم إلى 118 ألفاً في عام 1991. وتعود أصول البدون في الأساس إلى قبائل بدوية من مناطق رعي صحراوية تمتد من السعودية جنوبي وشرقي الكويت والعراق إلى الشمال، كما أن بعضهم يعود إلى بادية سوريا والأردن من قبائل عربية معروفة مثل شمر وعنزة. وفي مطلع التسعينيات بعد الحرب العراقية، تقلصت أعداد البدون إلى النصف تقريبا، فقد هاجروا إلى دول أخرى. ومع نهاية الألفية أصدر أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مرسوماً لمنح 2000 شخص من البدون الجنسية الكويتية سنوياً، ولكن سرعان ما توقف المرسوم فترة، قبل أن يعود مجلس الأمة لإقراره مرة أخرى في عام 2007. وفي عام 2000، أقر مجلس الأمة تعديلاً قانونياً يجعل ثلث أعداد البدون مؤهلين للحصول على الجنسية الكويتية، شرط أن يكونوا مسجلين في إحصاء عام 1965. وفي عام 2020، بدأ البدون بالإحتجاج والتظاهر، للمطالبة بتحقيق العدل والمساواة ، منحهم حقوق إستخراج بيانات رسمية كشهادة ميلاد ووفاة وجوازات سفر. **لمزيد من الايضاح، أنظر:** من هم البدون في الكويت؟ متاح على الرابط: **www.arabicpost.net**

[108]- مجموعة مؤلفين، يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعودية والخليج العربي، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خريطة طريق، مرجع سابق، ص 607.

[109]- عريضة 1963، تتكون من 35 مطلباً، جاءت في حقبة زمنية شهدت فيها منطقة الخليج العربي سلسلة من الإضرابات العمالية، قد يكون السبب في ذلك هو تنامي الحس الوطني لدى شعوب منطقة الخليج العربي، نتيجة حركات التحرر الوطني في الوطن العربي. وجاءت عريضة 1963 محملة بجملة من المطالبات، أبرزها:

السياسية التي لعبتها في المنطقة، فضلاً عمّا مارسته قناة الجزيرة من دور مساند لغايات ما يُعرف بالربيع العربي من زعزعة الاستقرار السياسي لعدد من الأقطار العربية.

بيد أن المتتبع لأداء مجلس الشورى المنتخب 2013، يستشف مدى تكبيله وعدم قدرته اتخاذ القرار، إذ لا يمكنه أن يسحب الثقة من الوزراء إلا بغالبية الثلثين، وهذا أمر يصعب تحقيقه في ظل تعيين الأمير ثلث الأعضاء، لأن سحب الثقة سيتطلب إجماع كل الأعضاء المنتخبين.

وفي كتاب بعنوان" الشعب يريد الإصلاح في قطر، أيضاً" يرى الكاتب علي خليفة الكواري أن أبرز قضايا الإصلاح التي ينادي بها مفكرو ومثقفو قطر هي:

- تفاقم الخلل السكاني من دون وجود أفق لإصلاحه.
- الخلل الانتاجي- الاقتصادي.
- الخلل السياسي- غياب العدالة.
- الخلل الأمني وضرورة الانتقال من التعاون إلى إقامة اتحاد ديمقراطي.

ومن جملة القضايا التي تعرض لها الشعب القطري جراء ما سُمي بالربيع العربي هي:

سحب الجنسية القطرية عن شيخ قبيلة "آل مرة": حيث طالب بن لاهوم بن شريم المري، وأكثر من 50 مواطناً قطرياً، بينهم 18 إمرأة وطفل في عام 2017، باسترجاع جنسيتهم القطرية التي سُحبت منهم وذلك

- محاكمة الشيخ عبدالرحمن محمد آل ثاني على العمل الشنيع الذي إرتكبه في حق جماهير الشعب القطر أثناء المظاهرات المؤيدة للوحدة العربية.
- تنظيم الأمن العام والشرطة وتعريب القيادة.
- الاستغناء فوراً عن غير العرب الموجودين في الشرطة والأمن العام.
- توظيف القطريين في الشرطة وتخصيص رواتب لهم بمعدل 800 روبية للشرطي الوطني.
- العدالة يجب أن تسود جميع طبقات الشعب بدون إستثناء بما في ذلك العائلة الحاكمة. لمزيد من الإيضاح، أنظر: علي خليفة الكواري، حالة الديمقراطية في قطر، مركز الخليج لسياسات التنمية، متاح على الرابط: www.gulfpolicies.com

وفي 21 ديسمبر 1991 رُفعت العريضة الثانية لأصحاب القرار في قطر، الداعية إلى :

- مجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة من خلاله.
- أن تكون مهمة هذا المجلس "التأسيسي" وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ويحدد أسس الحكم والنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي والحضاري ويصبح أساس التشريع ومرجعاً لكافة السلطات في المجتمع.

وفي عام 1992 رُفعت عريضة أخرى تناشد فيها أصحاب القرار الكف عن أذى بعض الأجهزة الحكومية للمواطنين، وأن تلفت نظر جميع المسئولين إلى ضرورة مراعاة حقوق المواطنين، على أن يطال إختصاص القضاء جميع أجهزة الدولة.

على خلفية رفضهم سب السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وملك البحرين وحكومته، في انتهاك صريح ومباشر لحقوق الإنسان، حيث الجنسية ليست هبة عابرة، وإنما هي حق إنساني أصيل.[110]

انشقاق أعضاء الأسرة الحاكمة "آل ثاني"، والتحاقهم بصفوف المعارضة الرافضة موقف قطر من دعم الإرهاب في المنطقة: إذ يتزعم الشيخ سلطان بن سحيم آل ثاني حركة تصحيح مسار لنظام بلاده، من خلال عقده أكثر من اجتماع، آخرها "اجتماع الإنقاذ" الذي عقد في نوفمبر 2017 في جوف بني هاجر بالمنطقة الشرقية على الحدود القطرية- السعودية[111]، وقد اعتبر المحللون ذلك ضربة قوية للنظام القطري وشكل مفاجأة لتميم، حيث ظهر فيه بروز منشقين عن حكمه من أسرة آل ثاني تنادي بعودة الدوحة إلى الحضن الخليجي، وعدم دعم الإرهاب.

كما يمكننا الاستفادة من تجربة **المملكة المغربية**، التي بدأت الحركات الاجتماعية ذات الطابع السلمي فيها منذ تسعينيات القرن المنصرم[112]، ويقسم الباحثون السياسيون مسار الاحتجاجات الاجتماعية في المملكة المغربية إلى مسارين:

- الإحتجاج الحقوقي الذي يمكن اعتباره خارج التيارات والمرجعيات السياسية التقليدية، بمختلف توجهاتها.
- الإحتجاج الإجتماعي على السياسات العامة للحكومة، الذي يحمل مرجعية سياسية إسلامية أو ليبرالية.

---

[110]- صحيفة الشرق الأوسط، الأحد 17 سبتمبر 2017، العدد 14173.

[111]- صحيفة اليوم السابع، 20 ديسمبر 2017.

[112]- يشير د. عبدالرحيم منار السليمي أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس، أكدال، "أن السبب في ذلك هو ما طرأ على بنية النظام السياسي، نتيجة مجموعة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بإنهيار الإتحاد السوفيتي، وظهور نواة جديدة للمنظمات الحقوقية، والبعض الآخر داخلي يتعلق بإدراك الأحزاب والنقابات أنها قادرة على الدعوة إلى الإحتجاجات والتظاهرات، وهناك عامل آخر أثر بشكل كبير في تزايد الحركات الإجتماعية في المغرب، وهو تجربة حكومة التناوب (في العامين 1998-2002) ، وهي تلك الحكومة التي قام الملك الحسن الثاني بتعيينها عام 1998، ويرأسها عبدالرحمن اليوسفي، الأمين العام لحزب الإتحاد الإشتراكي، أكبر الأحزاب المعارضة في ذلك الوقت، كوزير أول، وقد اعتبرت خطوة مفصلية في تاريخ التطور الديمقراطي في المغرب. **لمزيد من الإيضاح، أنظر**: عبدالرحيم منار السليمي، مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، في عمرو الشوبكي (محرر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، يناير 2011، ص ص 119-133.

وتبدو الخبرة المغربية هي الأكثر نضجاً في النظم السياسية العربية الملكية من حيث تمسك الحركات الاجتماعية، وحرصها على التمسك بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، لعب دوراً في التواصل بين كثير من هذه الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية.

ومن الأمور التي تؤكد نضج النظام السياسي المغربي هو فسح المجال الشرعي لمعظم التيارات السياسية الرئيسية، وإيجاد حل لمشكلة التمثيل السياسي لتيارات الإسلام السياسي السلمية والمعتدلة، كما جرى مع حزب العدالة والتنمية، حيث له ممثلون في البرلمان والنقابات المختلفة، بجوار القوى السياسية الليبرالية واليسارية، ما يؤكد شرعية العلاقة بين السياسي والاجتماعي، خصوصاً ما إذا كانت مرتبطة بتيارات سياسية.

وقد لعبت الحركات الاجتماعية في المغرب دوراً ملحوظاً في الدفاع عن مطالب الفئات التي تمثلها، والمساهمة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاحي السياسي والمطالبات بالتغيير حول قضايا معينة.

ومن القضايا، موضع التغيير والإصلاح، ما شهدته المملكة المغربية من مبادرتين للحوار الوطني، إختصت إحداهما بإصلاح منظومة العدالة، إذ تم تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني بهذا الشأن من جانب الملك في 18 مايو 2012، وتم تقديم مقترحات بشأن تنظيم وسير المنظومة القضائية.

واختصت الثانية التي انطلقت في مارس 2013 بالحوار حول "المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"، بهدف ضمان مشاركة واسعة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في إستخلاص القواعد القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وصياغة مشتركة لقواعد وتدابير بخصوص تكوين الجمعيات، وصياغة ميثاق شرف وطني للديمقراطية التشاركية.[113]

وأما ما يخص مطالبات التغيير التي مست **المملكة الأردنية الهاشمية**، نلاحظ ضعف الحراك الشعبي الأردني خلال عامي 2011-2012، نتيجة الاختلاف على المطالب والتنسيق بين القوى القائمة عليه، فالمطالب لم تكن موحدة[114]، وبدا وكأن كل طرف يعمل بمفرده لتحقيق مطالبه، سواء أكانت عمالية، أو فئوية أو قبلية.[115]

---

[113] - مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص ص 217-218.

[114] - المتأمل في دوافع وأسباب الحراك الشعبي في الأردن، يجد أن العامل الإقتصادي هو المحدد الرئيسي في بروز الحركات الإحتجاجية، ذلك أن الحكومات المتعاقبة لم تفلح في تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، الأمر الذي ترتب عليه نشوء إختلال ومشاكل في النظام الإقتصادي، إنعكست آثارها السلبية على المواطن الأردني. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** رضوان المجالي، الحركات الإحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والإستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت، العدد 38 (ربيع 2013)، ص ص 28- 29.

[115] - رضوان المجالي، الحركات الإحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والإستجابة، المرجع نفسه، ص 29.

ويعزي بعض المحللين السياسيين أن انقسام الحراك الشعبي في الأردن، كان أحد الأسباب التي ساعدت النظام السياسي على احتوائها، حيث أثبت النظام السياسي الأردني قدرته على التكيف في تحقيق بعض المكتسبات للقوى السياسية والنقابية.[116]

وقد تبلورت مطالب الحركات الاحتجاجية الأردنية من خلال التجمعات السياسية أو التظاهرات العامة، مطالبة بإنجاز إصلاح سياسي حقيقي يأتي بمجالس نيابية منتخبة، الفصل بين السلطات، إنشاء محكمة دستورية، تقييد حل البرلمان، محاسبة الفاسدين وكل من ثبت أنه أساء استخدام صلاحياته سعياً إلى كسب المال، تعديل قانون الاجتماعات العامة، إنشاء نقابة للمعلمين، عدم تولي من يحملون جنسيات غير أردنية مناصب عامة، فتح برنامج التصحيح الاقتصادي.[117]

وكان النظام السياسي الأردني سريع التجاوب مع مطالب الشعب، فقد "كان من ذكاء السلطة السياسية في الأردن أنها تجاوبت بسرعة مع معظم مطالب الحركة الإصلاحية من خلال إقرار التعديلات الدستورية، التي ما كان أحد المراقبين والمتابعين للشأن السياسي الأردني أن يتنبأ بحدوثها قبل هبوب رياح ثورات ما يُسمى بالربيع العربي".[118]

وكان الملك عبدالله الثاني بن الحسين أكثر المسؤولين وعياً بضرورة الاستجابة لبعض مطالب الحراك الشعبي، وفي ذلك نشر الملك ثلاث ورقات نقاشية حول المواطنة والمشاركة السياسية والديمقراطية والانتخابات والحكومة البرلمانية.[119]

---

[116]- عبدالهادي الفلاحات، الإصلاح السياسي في الأردن: الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، العدد 66 (شتاء 2014)، ص 128.

[117]- مهند مبيضين، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، في عبدالإله بلقزيز ويوسف الصواني (محرران)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، يوليو 2012، ص ص 838-839.

[118]- أحمد فارس عبدالمنعم، الأردن – تعديلات دستورية مهمة، مجلة الديمقراطية، العدد 45، يناير 2012، ص 170.

[119]- من جملة المطالب التي تم تحقيقها واقعاً:

- تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت مختلف ألوان الطيف السياسي، بإستثناء الحركة الإسلامية التي رفضت المشاركة، على الرغم من دعوة الملك لها.
- تشكيل لجنة لتعديل الدستور من خبراء وسياسيين، وقد جاءت التعديلات بأكثر مما كان يطالب به الحراك الشعبي في بداياته، فقد طالب بالعودة فقط إلى دستور 1952، ولكن التعديلات التي أقرها مجلس النواب وحققت الكثير من التقدم، لا تعني إنتفاء الحاجة أيضاً إلى تعديل بعض مواد الدستور بما يحسم أمر تشكيل الحكومات عل أساس برلماني، وهذا ما أقر به الملك.
- تقييد صلاحيات الملك بموجب التعديلات الدستورية، وبخاصة في ما يخص حل البرلمان، وتأكيد إستقلال القضاء، وتقييد إصدار القوانين المؤقته إلا بظروف إستثنائية، ومحاكمة الأردنيين أمام محاكم مدنية، ومحاسبة الوزراء في المحاكم العليا المدنية.

تضمنت الورقة الأولى التي طرحت في نهاية عام 2012 تحت عنوان: "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" المبادئ والممارسات التي من شأنها أن تكون أساساً لبناء نظام ديمقراطي. وبعد شهر تقريباً من نفس العام، طرحت الورقة الثانية تحت عنوان: "تطور نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"، والتي أكدت على مسألة الإصلاح السياسي وعلى التحول إلى الحكومات البرلمانية بشكل خاص. في حين جاءت الورقة الثالثة في مارس 2013 تحت عنوان: "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة"[120]، نتيجة ضغوطات متزايدة لإجراء المزيد من التعديلات الدستورية، ولهذا يرى البعض بأنها الأهم.[121]

الفرع الثاني: إتاحة الفرصة في تدخل القوى الخارجية لتأجيج الأوضاع الداخلية

1- دور إيران في تأجيج الوضع الداخلي للنظم السياسية الخليجية:

كانت إيران من أوائل الدول التي رحبت بالانتفاضات العربية، واصفةً إياها بأنها يقظة إسلامية، تسيرُ على خطى الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه 1979، وشرعت سياسة إيران التوسعية تخرج من إطار العمل السري/ المخابراتي إلى الإطار العلني من خلال التدخلات في الشؤون الداخلية لعدد من بلدان الخليج العربي وتمويل الجماعات التي صُنفت بحسب أنظمة بلدانها جماعات إرهابية، كجماعة "سرايا الأشتر" و "ائتلاف 14 فبراير" في البحرين بغية إحداث تغييرات راديكالية في موازين القوى الإقليمية.[122]

- فتح ملفات فساد الشركات ورجال الأعمال والمسئولين في أجهزة الدولة، ومراجعة النهج الإقتصادي الذي سارت عليه الدولة منذ عقدين.
- التشديد على مسألة حسم الهوية الوطنية وإنهاء الجدل بشأنها.
- الدعوة إلى قوننة قرار فك الأرتباط، للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة فيما يخص اللاجئين وحق العودة.
- ظهور قيادات سياسية جديدة غير تلك التي ورثها الأردنيون، وإعتادوا عليها، وإكتشفوا أنها تسعى إلى مكاسب شخصية.
- إقرار هيئة مستقلة للإنتخابات.
- إنجاز قانون نقابة المعلمين الأردنيين.
- صعود تأثير قوى المجتمع المدني داخل المجتمع، وإجراء إنتخابات طلابية في الجامعات. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** مهند مبيضين، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، مرجع سابق، ص ص 839-840.

[120] - **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** أحمد سعيد نوفل، الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية، تسامح، العددان 42-43 (ديسمبر 2013)، ص ص 223-224.

[121] - وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة- الأردن نموذجاً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، يناير 2016، ص ص 318 -219.

[122] - عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، الخليج في عام 2014-2015، مركز الخليج للأبحاث، جده، ص 110.

فعلى صعيد العلاقة مع **المملكة العربية السعودية**، لا يمكن فهم طبيعة دور إيران في تأجيج الوضع الداخلي للسعودية، دون ربط ذلك بالمحيط الإقليمي لها، كتلك التدخلات الإيرانية في مملكة البحرين، والتي تهدف لإيجاد موطأ قدم لها أصلاً في السعودية من منطلق "ولاية الفقيه"، وهو النموذج السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[123]

وقد تظاهر آلاف من أنصار ولاية الفقيه في معظم المدن والقرى في المنطقة الشرقية تضامناً مع إخوتهم في العقيدة في البحرين في مارس/آذار 2001، وكانت السعودية ترى بأن ما يجري في البحرين مدفوع مذهبياً، وبأن إيران تسعى لتوظيف تلك الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية.

وعليه باتت السعودية تتعامل بحذر شديد مع رعاياها من أنصار ولاية الفقيه منذ بدايات ما سُمّي "بالربيع العربي"، مدعومة من السلطات الدينية، حيث صرح المفتي العام للسعودية بقوله: "إن الإيرانيين كانوا يتعاونون على الإثم والعدوان" لدى دعمهم المتمردين الحوثيين في اليمن.[124]

واستمر مُناخ التشكيك وعدم الثقة بين البلدين (السعودية وإيران)، لاسيما مع الإعلان عن محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2011.

كما لا يمكن فصل ما يحدث من توترات في الأراضي السورية واللبنانية عن الداخل السعودي، فخلال عامي 2014-2015 اتخذت السيادة الإيرانية قراراً بالزج بعناصر الحرس الثوري في المواجهات العسكرية الدائرة في تلك الأراضي والسماح لقيادات "فيلق القدس" بالوجود العلني في ساحات القتال.[125]

كما برزت قضية الدعم الإيراني غير المحدود للميليشيات المسلحة التابعة لأحزاب وتنظيمات طائفية مدعومة وممولة من طهران داخل السعودية وخارجها، مما يشكل خطراً وتقويضاً لسلطات وهيبة الدولة السعودية المركزية.[126]

---

[123]- بول آرتس وكارولين رولانتس، العربية السعودية-مملكة في مواجهة الخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو2016، ص 117.

[124]- بول آرتس وكارولين رولانتس، العربية السعودية-مملكة في مواجهة الخطر، المرجع نفسه، ص ص 138-139.

[125]- بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والمعهد السويدي بالإسكندرية، يوليو 2012، ص 930.

وهناك صراع توازن قوى يجعل كلاً من الرياض وطهران في ملاحقة كل منهما للأخرى، وصراع على مناطق النفوذ، وبخاصة في سورية ولبنان والعراق واليمن، وصراع حول كسب الحلفاء، وبالذات ما تراه طهران من حرص سعودي شديد حول توظيف مصر لخدمة توازن القوى السعودي مع إيران، وتُدرك إيران جيداً مغبة الدخول في صراعات غير مرغوبة مع السعودية، وذلك ادخاراً لموارد القوة والقدرة لإدارة الصراعات مع الأعداء الأساسيين: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهذه الخصوصية في علاقات إيران بالسعودية فرضت على طهران المضي في مسلكين مع المملكة: مسلك الاستمالة ومسلك المواجهة .[127]

ومن الملاحظ أن السياسة الخارجية الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن ذات خط ثابت ومستقر[128]، وقد يعود ذلك إلى وجود ثوابت لا تتبدل في إدارة إيران لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي:

---

[126]- تدرك إيران أهمية علاقاتها بجوارها العربي الذي يحظى بأولوية كبيرة، حيث تتحرك على محورين: الأول، تمتين كل أنواع الروابط بالبلدان العربية وتضم دول الممانعة (سوريا، حزب الله في لبنان، العراق وحركتي حماس والجهاد الإسلامي)، والثاني، العمل من أجل فتح كل الأبواب دون أن يترتب على ذلك تنازلات في مصالح إيران الإستراتيجية، ويشمل ذلك البلدان الخليجية، وبخاصة السعودية.

وإذا كان النصف الأول من عام 2013 قد شهد تصعيد التوتر في علاقات إيران مع بعض الدول، وبخاصة ما يتعلق بالأزمة السورية، فإن النصف الثاني، وبعد إنتخاب الرئيس روحاني، شهد محاولات إيرانية استهدفت فتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار مع الدول الخليجية، ويمكن تحديد ثلاثة محاور أساسية للتفاعلات الإيرانية نحو إنجاح مشروعها القومي على المستوى العربي، وهي: محور الإرتكاز، محور المواجهة ومحور التغلغل.

<u>لمزيد من الإيضاح، أنظر:</u> مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير" في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص ص 97-100.

[127]- <u>لمزيد من الإيضاح، أنظر</u>: مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر)، المرجع نفسه، ص ص 106-107.

[128]- لم تتخذ السياسة الخارجية الإيرانية خطاً ثابتاً خلال مسيرتها العملية، إذ لوحظ أنها إبان حكم الرئيس أحمدي نجاد سعت لتجنب إستفزاز السعودية، وإحتواء الخلافات معها بإرجاع كل المشاكل وإحالتها إلى واشنطن، وهو ما وصفه الأميرال حبيب الله سيادي قائد القوات البحرية بـ "الإيرانوفوبيا"، وذلك في مايو 2013، لافتا: "أن القدرات العسكرية الإيرانية ذات طابع دفاعي وتنحصر مهمتها في الدفاع عن المصالح الوطنية الإيرانية". كما أكد وزير الخارجية الأسبق عل أكبر صالحي خلال إستقباله السفير السعودي في طهران في 2 يونيو 2013 ذلك، مشيراً إلى وجود " بعض سوء الفهم" في العلاقة بين البلدين، متجنباً إستخدام تعبير الخلاف أو الصراع. وقد لفت الرئيس روحاني في أول مؤتمر صحفي له أن "إرساء علاقات ودية مع جميع الدول المجاورة عملاً بمبدأ حسن الجوار والإحترام المتبادل" إحدى أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، معرباً عن تطلع إيران إلى أن تكون لها علاقات طيبة مع جميع دول الجوار، ولاسيما المملكة العربية السعودية، قائلاً: "لدينا علاقات جيدة مع السعودية، وهناك أرضية للتعاون الإقتصادي والثقافي معها"، بيد أن ذلك لا يعفيها التصريحات المستفزة والتدخلات في شئون البحرين والكويت ومطالباتها المستمرة بجزر طنب الكبرى والصغرى بدولة الإمارات العربية المتحدة.

منها، **أولاً**: العمل على تفكيك علاقات التوحد بين هذه الدول والتعامل معها فرادى، وتحاشي العمل معها ككتلة واحدة.[129]

ثانياً، الحرص على رفض أي تواجد أجنبي في منطقة الخليج العربي، ورفض أي اشتباك أمني بين دول الخليج العربي وأخرى أجنبية.

ثالثاً، تصنيف دول المجلس إلى ثلاث مراتب: طرف مناوئ (السعودية)، وطرف صديق (سلطنة عمان) وأطراف مترددة في علاقاتها مع طهران بين الإقبال والإدبار حسب تطور الأحداث، وتسعى إيران إلى استمالتها قدر الإمكان كدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر.[130]

ويبقى من المؤكد أن التفاعل الإيراني مع السعودية هو سلوك المواجهة والصدام، وهو عادة مسلك عملياتي لا يتم الإفصاح عنه، فهو أقرب للممارسة أكثر منه فكرة وتصورا، فالصدام بين إيران والسعودية يحدث في مناطق النفوذ وتنازع الأدوار مثل لبنان وسورية والعراق واليمن عبر وكلاء محليين، أي حربٌ بالوكالة.

أما فيما يخص **دولة الإمارات العربية المتحدة**، فقد قامت إيران بتشجيع صعود الأحزاب الإسلامية-السياسية، للتحالف معها باسم الإسلام، غير أن الأحزاب أو الجماعات السياسية الإسلامية في الوطن العربي لها علاقات متينة مع السعودية، الكويت، قطر والبحرين، بيد أن المصلحة قد تلتقي يوما ما .

وهذا ما دفع دولة الإمارات لأخذ الحيطة والحذر من تنامي دور التنظيم السري للإخوان المسلمين المتحالف مع إيران، حينما تم الكشف عن تنظيم سري متطرف كان يهدف لقلب نظام الحكم في دولة الإمارات متخذاً من الدين والعمل الإصلاحي ذريعة لبلوغ غاية.[131]

وقد قامت الإمارات بمحاكمة أعضاء التنظيم السري البالغ عددهم 194 متهماً، بينهم 13 إمرأة، في الرابع من مارس 2013 في مقر محكمة أمن الدولة، بتهمة مناهضة المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في

---

[129]- أبدت إيران تحفظاً على إستبعادها من المشاركة كعضو مؤسس في المجلس، وظلت حريصة على طرح بدائل أخرى له، والعمل على إفشال أي فكرة تسعى للنهوض به نحو المزيد من التكامل، ومنها محاولات إيران الحثيثة لرفض دعوة المملكة العربية السعودية لتحويل المجلس إلى إتحاد خليجي، يضم الممالك العربية، كالمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

[130]- مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير" في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص ص 105-106.

[131]- بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مرجع سابق، ص 924.

الدولة، والسعي إلى الاستيلاء عليه، والارتباط بمنظمات خارجية على رأسها تنظيم الإخوان المسلمين في مصر وقطر.[132]

وتصنف إيران علاقتها بدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن طرف الاستمالة، أي في مرحلة وسط، ويعود توتر العلاقة مع الإمارات لوجود أسباب موضوعية للخلاف، فإيران مستمرة في احتلالها لجزر الإمارات، وترفض تسمية وجودها في الجزر الإماراتية بالاحتلال، واصفة إياه بـ "سوء الفهم" وبالأخص حول جزيرة واحدة فقط "جزيرة أبوموسى"، دون أي ذكر لجزيرتي طُنب الكبرى وطُنب الصغرى.

وقد كان لزيارة وفد من مجلس الشورى الإيراني لجزيرة "أبوموسى" في مايو 2013 مردود سلبي في دولة الإمارات التي ارتأت في هذه الزيارة تصعيداً للاستفزازات الإيرانية بحق الإمارات في جزرها الثلاث المحتلة، وهذا ما أسهم في إحراج وزير الخارجية الإيراني، وإعلانه استعداد بلاده "لإجراء محادثات حول جزيرة أبوموسى" في رده على سؤال حول موقف إيران من جزر الإمارات الثلاث في مؤتمر صحفي بالكويت على هامش جولته الخليجية في ديسمبر 2013. من ناحية أخرى كان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد هو أول وزير خليجي وعربي يزور طهران عقب التوقيع على اتفاق جنيف، وأعقبته زيارة مماثلة لوزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية.

وتُصنف **دولة الكويت** بالنسبة لإيران ضمن دول الاستمالة أيضا، التي نلاحظ خلو العلاقات من أي توتر، باستثناء ما يصدر عن انعقاد القمم الخليجية والاجتماعات الوزارية لمجلس التعاون الخليجي من بيانات وتنديدات بسبب التدخل الإيراني في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي.[133]

---

[132]- خالد محمد مبارك القاسمي، خيانة وطن- التنظيم السري للإخوان المسلمين في دولة الإمارات، دار الكتب والدراسات العربية، ط2، الإسكندرية، 2017، ص133.

[133]- تعود البدايات الحقيقية لتوتر العلاقات الكويتية- الإيرانية، حينما تم إستهداف طهران لحقل أم العيش في الكويت بصاروخ في مطلع الثمانينيات، وفي ديسمبر لعام 1983 تعرضت السفارة الفرنسية والأمريكية ومطار الكويت لتفجيرات كان ورائها تنظيمات لبنانية مدعومة من إيران. كما لعب ضلوع إيران في سنة 1985 في محاولة إغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصُباح دوراً في زيادة حدة التوتر بين البلدين. لمزيد من الإيضاح، أنظر: الكويت: خلية العبدلي تفضح التدخلات الإيرانية، 21 يوليو 2017 www.alkhafji.news

وفي عام 1990 حينما غزت العراق الكويت، كان الموقف الإيراني موقفاً داعماً للكويت، حيث دعت طهران بغداد لسحب قواتها من الكويت، مستغلةً هذا التعاطف في دعم خلاياها التجسسية داخل الكويت، والتي تم اكتشافها في العام 2010، فيما عُرفت بخلية العبدلي.[134]

وقد نجحت القوات الكويتية في إلقاء القبض عليها في 13 أغسطس 2015، وأعلنت وزارة الداخلية الكويتية آنذاك عن ضبط "كمية من الأسلحة مهربة من العراق ومخبأة أسفل منازل قرب الحدود، وشملت المضبوطات 19 ألف كيلوغرام ذخيرة و144 كيلوغراماً من المتفجرات و68 سلاحاً متنوعاً و204 قنابل يدوية إضافة إلى صواعق كهربائية و56 قذيفة (آر بي جي)".[135]

وفي عام 2016، أصدرت الكويت حكماً قضائياً رقم 901 لسنة 2016 في حق المتهمين في الخلية، كما قررت خفض عدد دبلوماسيها وإغلاق مكاتبها الفنية، وأرسلت مذكرة احتجاج للسفارة الإيرانية، أكدت فيها على ضرورة مغادرة الدبلوماسيين الإيرانيين الأراضي الكويتية.

وتكاد تكون **العلاقات الإيرانية – العُمانية** ذات خصوصية متفردة لدول مجلس التعاون الخليجي، لإعتبارات المسؤولية المشتركة بينهما في حماية مضيق هرمز، كما أن دعم السلطان قابوس -رحمه الله- لإيران، كان سبباً رئيسياً في تصنيف إيران للسلطنة في مرتبة خاصة من العلاقات، وعليه لعبت السلطنة على مر تاريخها الحديث والمعاصر أدواراً تختلف فيها عن شقيقاتها، وعلى مدار أشهر في عام 2013 لعبت السلطنة "الوسيط الخفي" للمحادثات السرية الأمريكية- الإيرانية.[136]

وحظيت زيارة السلطان قابوس لطهران في أغسطس 2013 باهتمام منقطع النظير من قبل المرشد الأعلى للثورة، واصفاً السلطنة بـ "الجارة الطيبة" للجمهورية الإسلامية، داعياً لتوطيد العلاقات بين البلدين لتشمل كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع الغاز. ويُعتبر السلطان قابوس -رحمه الله- أول رئيس دولة يزور إيران بعد فوز الرئيس روحاني، كما كانت السلطنة هي أول دولة عربية يزورها الرئيس روحاني بعد توليه

[134]- خلية العبدلي: هي خلية إرهابية تابعة لحزب الله قامت بتخزين وحيازة السلاح في مزرعة بمنطقة العبدلي وتمكنت السلطات الكويتية من القبض عليها في 13 أغسطس 2015.

[135]- صحيفة البيان الإماراتية 31 أكتوبر 2017.

[136]- هذه المحادثات السرية الأمريكية- الإيرانية نجحت في تقليل فجوة عدم الثقة بين البلدين والتمهيد لمفاوضات جنيف بآفاق أرحب من الثقة أدت في النهاية إلى الإتفاق النووي المرحلي.

الحكم، بالإضافة إلى قيام علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى بزيارة للعاصمة العمانية تزامنت مع قرار السعودية والإمارات والكويت بسحب سفرائها من قطر، وهذا ما فتح العلاقات الثنائية بن طهران ومسقط أمام واقع جديد من علاقات الشراكة الإقتصادية والتجارية.

وقد أوضح السفير الإيراني في مسقط نهاية عام 2014 أنه تم الاتفاق على الارتفاع بحجم الاستثمارات الثنائية بين البلدين من مليار دولار إلى عشرة مليارات، وأنه تم توقيع اتفاق يقضي بتصدير 10 مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً إلى السلطنة، وإنشاء خط أنابيب للغاز عبر مياه الخليج بين البلدين بتكلفة مليار دولار، وبحث إمكانية بناء جسر بري يربط بين البلدين عبر مضيق هرمز.[137]

وفي يناير 2016، لم تقطع السلطنة علاقاتها مع إيران على إثر اقتحام السفارة السعودية، مما دفع بإيران عدم تأجيج الوضع الداخلي للسلطنة بشكل فاقع في عام 2011، باستثناء الاحتجاجات التي خرجت في ظفار والتي سرعان ما أخمدها السلطان قابوس بتوظيف قدرات نظامه السياسي، فضلاً عما لعبته المساعدات الخليجية (20 مليار دولار) الموجهة للسلطنة ومملكةالبحرين من دور ملحوظ في عدم انجرار السلطنة للفوضى[138].

ولا يختلف الحال كثيراً عن **قطر**، فلا يُذكر أن إيران أسهمت في تأجيج الوضع الداخلي لقطر في الفترة موضع الدراسة، إذ كانت مستفيدة من دور قطر في احتضان العناصر الإرهابية وتصديرها للخارج، إلى جانب توظيف قنواتها الإعلامية الشهيرة في الإيقاع بين الأنظمة العربية.

وتُعتبر علاقة إيران **بمملكة البحرين** هي الأكثر توتراً في علاقات إيران بدول الخليج العربي، حيث بادرت إيران لتقديم دعمها المادي المتمثل في المتفجرات والقنابل مما أسهم في تطور نوعي للأعمال الإرهابية منذ اندلاع احتجاجات 14 فبراير 2011، فقد أعلن وزير الداخلية البحريني يوم 16 فبراير 2013 عن "خلية إرهابية" كان الغرض منها أن تكون نواة لتأسيس ما سُمي بـ"جيش الظلام" في البحرين، وهو تنظيم إرهابي يتبع مقتدى الصدر وحليفته إيـران.[139]

---

[137] - مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 109.

[138] - محمد عمر، عُمان المتأرجحة بين الخليج وإيران، إضاءات 16 نوفمبر 2016 www.ida2at.com ، تاريخ الزيارة: 18 يناير 2022.

[139] - صحيفة الوطن البحرينية 17 فبراير 2013.

كما أعلنت السلطات البحرينية في 18يونيو 2014 عن اكتشاف حمولة من المواد المتفجرة، ومعدات تستخدم في صناعة القنابل، أرسلت من جانب إيران.

وفي 30 ديسمبر 2014، احتجزت السلطات البحرينية "لنش" يحمل مواد متفجرة وعتاد صناعة إيرانية وسورية، مرسلة إلى أنصار ولاية الفقيه.

وفي 7 يونيو 2015 قيدت البحرين "سرايا الأشتر" وجماعتين أخريين هما: إئتلاف 14 فبراير والمقاومة ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، كما قررت السلطات البحرينية سحب السفير راشد سعد الدوسري لدى إيران، وطرد القائم بالأعمال الإيراني من البحرين واصفةً إياه بالشخص غير المرغوب به.

ولم يتوقف الدعم الإيراني لأنصاره في البحرين على الدعم المادي فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى الدعم الإعلامي، بتأسيس قناة تلفزيونية تحت مسمى "اللؤلؤة" ، تيمناً بموقع تجمع أنصار ولاية الفقيه في البحرين إبان احتجاجات 2011، مستضيفة من خلالها موالين للولي الفقيه ممن يدينون بالولاء لإيران ويعادون العروبة.

وأما على صعيد التصريحات الرسمية وشبه الرسمية لقادة إيران ومسؤوليها وحلفائها في الشؤون الداخلية البحرينية خلال الفترة من 14 فبراير 2011 وحتى 31 مايو 2013، فقد بلغت 6 تصريحات عن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي وتصريح للواء "يحيى صفوي" مستشاره الأعلى ، وكذلك تصريح واحد لمستشاره للشؤون الدولية "علي أكبر ولاياتي".

ومن أبرز تلك التصريحات، تصريح صادر عن المرشد في 23 مارس 2011:" الإحتجاجات السياسية التي تشهدها البحرين ليست طائفية، وهي تمثل مطالب الشعب" [140]، وتصريح آخر للمستشار الأعلى للمرشد "يحيى صفوي" في 20 أبريل 2014:"يتعين على السعودية أن تضع في الحسبان أن الشيء نفسه الذي حدث في البحرين قد يحدث فيها، وربما تتعرض لغزو على خلفية الذريعة نفسها".[141] وتصريح صادر عن مستشار المرشد للشؤون الدولية "علي أكبر ولاياتي" في 8 ديسمبر 2011 في حوار مع وكالة مهر للأنباء: "دخول القوات السعودية إلى البحرين هو خطأ في الحسابات".

[140]- صحيفة الشرق الأوسط، 23 مارس 2011.

[141]- صحيفة القبس الكويتية، 20 أبريل 2011.

وكان لمؤسسة الرئاسة "تصريحات لا تقل شأنا" عن تصريحات المرشد الأعلى ومعاونيه، حيث صدر عن الرئيس الإيراني حينها "أحمدي نجاد" خمسة تصريحات، علاوة على تصريح مستشاره سفير طهرن لدى دمشق "سيد أحمد موسوي"، وكان لوزارة الخارجية الإيرانية تصريحات خلال الفترة محل الرصد بلغت (40) تصريحاً.[142]

2- دور تركيا في تأجيج الوضع الداخلي للنظم السياسية الخليجية:

اعتبرت تركيا ثورات ما يُعرف بالربيع العربي فرصة سانحة لصعود الإسلاميين "الإخوان"، وأن ذلك من شأنه أن يدعم النفوذ التركي في المنطقة، ويُرجع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، لاسيما مع سياسة الانفتاح التي انتهجتها إيران لإنقاذ الاقتصاد التركي مع بداية الثورات العربية.

ورغم أن السياسة الخارجية التركية تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن نجاح ثورتي تونس يناير 2011، ومصر فبراير 2011 جعلها تتعاطف مع خيار الشعوب، وهذا ما بدا واضحاً من خلال موقفها من احتجاجات البحرين فبراير 2011، فتركيا ليست ذات صلة جيدة في علاقاتها مع دول الخليج العربي، باستثناء دولة قطر.

ويتضح التعاون التركي- القطري فيما بعد، حينما قامت تركيا بإرسال قوات للدوحة في عام 2017 بهدف حماية "تميم بن حمد" من أي محاولات للانقلاب عليه ومساعدة الحرس الثوري الإيراني في هذه المهمة، نظير مبلغ يُقدر بحوالي 8 مليارات دولار تدفعها الدوحة لأنقرة.

وكان من الطبيعي للسعودية أن يكون لها موقفها إزاء الزحف السياسي التركي تحت شعار تجربة إسلامية ليبرالية الحكم "إسلام علماني" نسبة إلى أردوغان وهو نموذج، من وجهة نظر المفكر جميل مطر، أخطر على السعودية من التهديد الذي يشكله نموذج حكومة إسلامية يقودها رجال دين في إيران.[143]

---

[142] - **لمزيد من الايضاح، انظر:** التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية البحرينية- التصريحات الرسمية وشبه الرسمية منذ 14فبراير 2011 وحتى 31 مايو 2013، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن ، 2013.

[143] - جميل مطر معقباً على ورقة بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت والمعهد السويدي بالإسكندرية، يوليو 2012، ص 942.

وتحاول تركيا أن تكون اللاعب الوحيد في المنطقة من خلال ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني في سورية، وفي ذلك خطر استثارة النزعة المذهبية وضرب العروبة، كما يتكرر على الدوام في خطابات حزب العدالة والتنمية.[144]

على أنه من المؤكد أن عام 2013 شهد انهياراً للدور التركي في المنطقة في ظل عزلة تركيا عن كل دول المنطقة، وبالتالي سقوط المشروع العثماني الذي عملت له الحكومة التركية على امتداد ما سُمي بالربيع العربي. وتواصل تركيا عزلتها على صعيد السياسة الخارجية في العام 2014، باستثناء العلاقة المميزة مع قطر.

ورغم أن تركيا شاركت عبر وزير خارجيتها مولود تشاووش في مؤتمر التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تشكل في جدة في سبتمبر 2014، إلا أنها رفضت التوقيع على بيان تشكيل التحالف، وهذا مرده لعدم استعداد أردوغان للاعتراف بفشل مشروعه التوسعي في المنطقة العربية.

فبعدما اتضح الفشل الذريع لتركيا في مشروع الهيمنة على المنطقة من خلال ما تقوم به من إسقاط نظام هنا ودعم نظام هناك، بدأت في توظيف الجماعات المتطرفة كتنظيم داعش للسيطرة على مناطق واسعة في العراق وغيرها، لإضعاف خصوم النظام في تركيا.[145]

كما أن العلاقات التركية- الخليجية تتسم بالصراع الحاد بين الفكر الإخواني والفكر الوهابي، مما أضفى مزيداً من التوتر في العلاقات، لاسيما مع السعودية ودولة الإمارات.

وفي عام 2015 استغلت تركيا تطور الأحداث في اليمن، وشرعت في التقرب من الرياض ومساندتها في عمليات عاصفة الحزم، إذ دعا أردوغان إيران والجماعات الإرهابية إلى مغادرة اليمن.[146]

وقد أوضحت تطورات عام 2016 أن السياسة الخارجية التركية التي قامت على مبادئ فلسفية وقيم نظرية ذات صلة "بالعثمانية الجديدة" من خلال مد قنوات التواصل بين تركيا والدول العربية أو دول الجوار

---

[144]- محمد نور الدين معقباً على ورقة بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت والمعهد السويدي بالإسكندرية، يوليو 2012، ص 950.

[145]- يرى الباحثون أن أهم أسباب رفض تركيا الإنضمام إلى التحالف هو عدم قبولها الإنضمام إلى أية مساعي من شأنها إضعاف القوة الوحيدة الباقية لها للتأثير في أحداث المنطقة وهي تنظيم داعش. لمزيد من الإيضاح، أنظر: مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 121.

[146]- مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، في علي الدين هلال (محرر)، المرجع نفسه، ص 120.

عبر "أدوات ناعمة" كالمبادرات الثقافية والاتفاقيات الاقتصادية، فالواقع يؤكد أن إجراءات تركيا العملية تجنح نحو ترسيخ فكرة الطموح التركي لزيادة النفوذ الإقليمي عبر "أدوات صلبة" متمثلة في التوجهات العدائية والقواعد العسكرية، كتلك الموجودة في دولة قطر.[147]

ومع محاولات تركيا لتعزيز وضعها إقليمياً بفتح قنوات جديدة بكافة مستوياتها الاقتصادية أو الاستخباراتية أو الدبلوماسية مع عدد من القوى الإقليمية والدولية، منذ عام 2016، إلا أن عملية التوفيق بين المتناقضات التي تعيشها تركيا كدولة حامية للإسلام من جهة، ومتوددة لأوروبا من جهة أخرى، لم تكن عملية سهلة[148]، فالعلاقات التي سعت لتعديلها مع دول الخليج العربي لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن مسار علاقاتها مع إيران.[149]

3- دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأجيج الوضع الداخلي للنظم السياسية الخليجية:

بدا واضحاً من انعكاسات الأوضاع الأمنية في سوريا والعراق واليمن، تراجع الاهتمام الأمريكي بدول الخليج العربي، لاسيما وأن إدارة الرئيس باراك أوباما منذ توليه السلطة عام 2009، جنحت لتقليص نفقات وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، وذلك بتغليب مصالحها في الصين وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن

---

[147] - يأتي ذلك بالتزامن مع إستخدام خطاب توسعي يثير شكوكاً بشأن نمط التوجهات الحقيقية للقيادات التركية حيال سلامة أراضي البلدان العربية، ففي الذكرى الثامنة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك، قال الرئيس التركي: " نذكر بالرحمة قائد حرب الإستقلال وباني جمهوريتنا ورئيسها الأول الغازي مصطفى كمال، ونتصدى للذين يحاولون تحديد تاريخ دولتنا بتسعين سنة، ويجب أن نتخذ كل أنواع التدابير، بما فيها مراجعة الكتب المدرسية بدءاً من الإبتدائية"، مؤكداً أنه لا يمكن سجن تركيا في 780 ألف كم.

<u>لمزيد من الإيضاح، أنظر</u>: مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2016-2017، الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة وإختراقات فادحة، في أحمد يوسف أحمد (محرر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أبريل 2017، ص ص 56-57.

[148] - عقد مركز كارينغي للشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة التركية للدراسات الإقتصادية والإجتماعية TESEV، حلقة نقاشية في مايو 2011 عن العلاقات بين تركيا وبين الوطن العربي في ضوء التغيرات التي أحدثها "الربيع العربي"، توصلت إلى جملة من النتائج، منها: أن ثمة كوابح للنفوذ التركي في المنطقة العربية، تتمثل في الضغط الذي تمارسه البلدان العربية على تركيا لدعم مصالحها في المنطقة مقابل تسهيل إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وحاجتها للموازنة بين علاقاتها العربية وعلاقاتها الإسرائيلية.

[149] - نشر الكاتب السياسي التركي الشهير مصطفى أكيول بمناسبة إقدام تركيا في 29 أغسطس 2010 على إطلاق قناة عربية للتلفزيون التركي مقالاً ذكر فيه أنه إعتباراً من أواخر العشرينيات في القرن العشرين قامت الأدوات الإعلامية للجمهورية التركية ببث وتكريس أسطورتين آن أوان مراجعتهما، أولاهما: " أن العرب طعنونا في الظهر" خلال الحرب العالمية الأولى، والثانية :" أن التعريب كان تاريخياً من سوء حظ الأتراك الذين كانوا أمة عظيمة قبل الإسلام". فعلى نحو ما كان مصطفى كمال (أتاتورك) يردد: مع أن بعض القادة العرب مثل الحسين بن علي شريف مكة، تعاون مع البريطانيين في تمرده على الحكم العثماني، إلا أن "أغلب العرب" لم يحاربوا الأتراك إلى جانب الحلفاء ، بل ربما حارب أكثرهم في صفوف الأتراك. <u>لمزيد من الإيضاح، أنظر:</u> مجموعة مؤلفين،حال الأمة العربية 2016-2017 ، الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة وإختراقات فادحة، في أحمد يوسف أحمد (محرر)، مرجع سابق، ص ص 100-101.

تداعيات اكتشاف النفط الصخري والاتفاق النووي، والحصول على مناطق نفوذ أخرى[150]، كل ذلك أوجد حالة من الشك الخليجي تجاه السياسات الأمريكية المتزامنة مع تصريحات كونداليزا رايس بالفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد عقب حرب لبنان 2006، لتأتي الانتفاضات العربية التي وصفها باراك أوباما بأنها "فرصة تاريخية" للولايات المتحدة الأمريكية، وأعربت وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون عن ثقتها في أن التحولات من شأنها أن تسمح لواشنطن المضي قدماً لتحقيق "الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط"،[151] معززةً تلك الشكوك والمخاوف.

ومن أمثلة التدخلات الأمريكية في تأجيج الأوضاع الداخلية لدول الخليج العربي، هو الدور الذي لعبته أمريكا في تداعيات أزمة فبراير بمملكة البحرين، وقد اختلفت واشنطن جذرياً مع السعودية في مواجهة تلك التداعيات، إذ سعت السعودية لإنهاء الأزمة في الحال بتدخل قوات "درع الجزيرة"، وقد رفضت واشنطن الموقف السعودي في البحرين، وقال الأمير بندر بن سلطان:" أمريكا رفضت تأييد الدعم السعودي للبحرين".[152]

وقد لعب المسئولون الأمريكان في حينها دوراً في التحريض واستثارة الانقسام الطائفي، كما كشفت وثائق الويكليكس عن برقيات سرية للسفارات الأمريكية في العالم، ومن بينها السفارة الأمريكية في البحرين، حيث ثبت استضافة السفير الأمريكي أيام الأزمة "توماس كراجيستكي" لعدد من أقطاب "جمعية الوفاق" السياسية ذات الولاء الإيراني وتقديم المشورة والنصائح بكيفية العمل والتحريك، في تجاوز واضح وصريح لمهامه الرسمية، وقد طالبت وزارة الخارجية بتغيير السفير الأمريكي باعتباره شخصاً "غير مرغوب به".

---

[150]- لقد مثل النفط ولا يزال وقود الصراعات الدائرة حول الخليج العربي، حتى صار من غير الممكن تفسير أي حدث فيه دون إعتبار لهذه السلعة الإستراتيجية. ويمكن تفسير تأكيدات واشنطن بأنه لا موعد محدداً لإنسحاب قواتها من العراق بأنه السيطرة الأمريكية على الثروة النفطية العراقية، بما يعني تراجع الأهمية النفطية لدول المجلس الست، وداخل منظمة الأوبك نفسها. وقد أتاح موقع العراق للأمريكيين مزايا إستراتيجية، مما جعلهم يضحون بعلاقاتهم المتينة في منطقة الخليج العربي، ومن هذه التضحيات سحب الولايات المتحدة لقواتها من السعودية ذات الإمكانيات الإستراتيجية الضخمة مقارنة بدولة قطر.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج العربي – تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، يناير 2011، ص ص 611-612.

[151]- Selh G.Jones , The Mirage of the Arab Spring Deal with the Region You have, Not the Region You want,foreign policy (January-February 2013), http:www.foreignaffairs.com/articles/138478/seth-g-jones/the-mirage-of the arab spring.

[152]- صحيفة أخبار الخليج، العدد 13234، 17 يونيو 2014.

كما وافق مجلس الوزراء البحريني على "الاقتراح برغبة" المقدم من مجلس النواب بشأن قيام الحكومة بوقف تدخلات السفير الأمريكي في الشأن الداخلي للبحرين ووقف لقاءاته المتكررة مع مثيري الفتن في البحرين.[153]

ويعود دور واشنطن التحريضي في البحرين لما قبل عام 2011، حينما شرعت عبر البرامج الرسمية للخارجية الأمريكية وأنشطة المؤسسات الرسمية كالمعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري بتدريب وتمويل جماعات وقوى وشخصيات معارضة، مما حدا بالسلطات البحرينية لإنهاء أنشطة تلك المعاهد.[154]

وإذا كانت السياسة الأمريكية في علاقاتها مع دول العالم وفي القلب منها دول الخليج العربي تحرص على الترويج لنفسها من بوابة حقوق الإنسان وحرية الرأي والحريات السياسية وتمكين المرأة وغيرها من القيم الأمريكية التي أعطتها وسائل الإعلام الغربية بعدها العالمي والإنساني، فإن المتتبع للسياسة الأمريكية يرى أن أمريكا تكيل بمكيالين ولا تسمي الأشياء بمسمياتها في حكمها على الأمور، و"نعتقد أننا سنشهد في المستقبل القريب صداماً بين الدعوات الأمريكية وحكومات الخليج، ولعل أقربها التدخل في العراق بدعوى إقامة نظام ديمقراطي، ستتلهف شعوب الخليج على محاكاته".[155]

ومن الجلي أن الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية ظل يتراجع على مدى العقد الماضي، والذي أدى إلى انخفاض واضح في قدرتها على الهيمنة والتأثير وقيادة النظام الدولي. وحول ذلك كتب الباحث ريتشارد هاس كتاباً بعنوان: "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" في عام 2003، موضحاً من خلاله أن أوجه القصور في الداخل تمثل تهديداً مباشراً لقدرة أمريكا عل الهيمنة وممارسة النفوذ في الخارج، وعلى تقديم نموذج ناجح وجذاب يمكن أن يؤثر في تفكير الآخرين وسلوكهم.

[153] - صحيفة الوسط، العدد 3893، 4 مايو 2013.

[154] - صحيفة أخبار الخليج، مرجع سابق.

[155] - عيسى الهدهود، من الإتحاد الكونفدرالي إلى الخليجي، إطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، 1997، ص 17.

ومع أن هاس رفض فكرة تراجع الدور الأمريكي، فقد دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تحد من تدخلاتها العسكرية والإنسانية في شؤون الدول الأخرى، وأن تتخلص من الأفكار التي تدعوها إلى تخيل إمكانية إعادة تشكيل المجتمعات العربية وفق منظومتها الفكرية والأيديولوجية والمصلحة العامة لها.[156]

وفي يناير 2014 ألقى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما خطاباً أوضح فيه أحقية الولايات المتحدة الأمريكية في شغل موقع القيادة في العالم، مرجعاً ذلك إلى أنه يرى أنه لا يوجد بلد آخر يستطيع أن يناظر ما تقوم به أمريكا تجاه قضايا العالم، وبأنه ليس فقط اقتصاد أمريكا أو قوتها العسكرية هما السبب في ذلك، وإنما بسبب القيم العليا التي تمثلها، إلا أن الحقيقة هي أن أمريكا تعاني ترهلاً واضحاً بين طموحها في الاستمرار في موقع الصدارة العالمية من جهة، والتفاوت بين الموارد الاستراتيجية المتاحه لها واللازمة لتحقيق ذلك الهدف، فضلاً عن قدرتها على التأثير، وهذا ما جعل تأثير قوتها في الوطن والخليج العربي في تراجع، خلال الفترة موضع الدراسة.

وفي علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية، تقف الأزمة السورية وتسوية القضية الفلسطينية على رأس الأزمات في علاقة كليهما على المستوى الدولي، الأمر الذي دفع الدبلوماسية السعودية إلى إعلان عزمها التحرك لحماية مصالحها بغض النظر عن المواقف الأمريكية.[157]

ووفقاً لصحيفة فايننشال تايمز[158]، فإن وزير الدفاع الأمريكي "تشاك هاغل" أبلغ ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر الأمن الإقليمي في مملكة البحرين أن الولايات المتحدة تضع تركيزاً أكبر على بناء قدرات شركائها الإقليميين من أجل استكمال وجود عسكري قوي في المنطقة، وأنه عرض على حكومات مجلس التعاون الخليجي تزويدها بأنظمة أسلحة متطورة بشكل جماعي بدلاً من كل نظام على حده، تشمل الصواريخ الباليستية، ومتطلبات حماية الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب. ولفتت الصحيفة إلى أن العرض الأمريكي

---

[156]- Richard Hass , Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting Americas House in Order ,Basic Book, New York,2013.

[157]- توجه الرئيس السابق باراك أوباما في زيارة إلى المملكة العربية السعودية يومي 28 و29 مارس لعام 2014 في ثاني زيارة له بعد زيارته الأولى عام 2009، وجاءت هذه الزيارة بمنزلة رسالة تطمين للسعودية ودول الخليج العربية بإستمرار الإلتزام الأمريكي بأمن الخليج العربي.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص ص 47-48.

[158]- صحيفة فايننشال تايمز، العدد الصادر في 8 يناير 2014.

بتزويد الدول الخليجية بأنظمة تسليح متطورة يتوافق وسياسة السعودية الرامية إلى تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى "اتحاد خليجي".[159]

وحول الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لفرض الأمن، يرى الباحثون أن أمن الخليج العربي سوف يستمر مرتبطاً بالسياسات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية كما كان في الماضي حتى النظام العالمي الجديد، فسيستمر الترحيب بالوجود العسكري الأمريكي لفرض الأمن على المنطقة، وسيظل الأمن الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون الخليجي على ارتباط قوي بالتنظيمات الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسات النظم السياسية الملكية في منطقة الخليج العربي والمغرب والأردن في مواجهة تداعيات الانتفاضات العربية 2011-2014 -صناديق الثروة السيادية أنموذجاً-

بعد عرض تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية الملكية لدول الخليج العربي في الفترة 2011-2014، مع مقارنة ذلك بالأنظمة الملكية العربية كالمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، نلاحظ أن الدول الخليجية نجحت في تجاوز تداعيات الانتفاضات العربية والتكيف مع الوضع الجديد بأقل درجة ممكنة من الخسائر ودون تغيير بجوهر أنظمتها السياسية، وذلك من خلال اتباع رزمة من السياسات الإجرائية، لاسيما في ظل تمتع الدول الخليجية بقدرات مالية ضخمة ووفرات بحكم طبيعتها الريعية واعتمادها على النفط.

وقد استطاعت دول الخليج العربي الملكية أن تؤسس الصناديق السيادية أو صناديق الثروة السيادية وهي هيئات أو صناديق مملوكة للدولة يُعهد إليها إدارة واستثمار الأموال والأصول والسندات الناتجة من الفائض المالي للدولة، وتعود فكرة إنشاء الصناديق السيادية إلى خمسينيات القرن الماضي، حينما قامت دولة الكويت بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار كأول صندوق سيادي على مستوى العالم إبان الطفرة الاقتصادية التي حققتها عائداتها النفطية آنذاك، وفي مطلع السبعينيات، اتخذت إمارة أبو ظبي خطوة مشابهة بتأسيس صندوق أبو ظبي للتنمية، حيث أسس الصندوق لأغراض التنمية المستدامة في الدول النامية، واستمر تأسيس الصناديق السيادية في الدول الخليجية للأهداف ذاتها، إذ أسست قطر صندوق قطر للاستثمار، وأسست البحرين شركة ممتلكات البحرين القابضة، فيما أسست سلطنة عُمان صندوق الاحتياطي العام

[159] - مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر) ، مرجع سابق، ص 50.

للدولة، كما أسست الإمارات عدداً من صناديق تنموية واستثمارية على غرار ما قامت به إمارة أبوظبي، من بينها مؤسسة دُبي للاستثمارات الحكومية.

وقد أظهرت أرقام جديدة تصدر دول خليجية في تصنيف استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، أضيفت إلى أرقام عديدة سابقة تقدمت بها دول الخليج على كبرى دول العالم، بل شكلت منافساً مقلقاً لاقتصادات قوية، كالأمريكية.

وفي تقرير صادر عن مؤسسة "سويف أنستيون" لعام 2015، أعلنت من خلاله التصنيف الدولي الجديد لأكبر 20 صندوقاً سيادياً في العالم، حيث جاء جهاز أبوظبي للاستثمار في المرتبة الثانية عالمياً بنحو 773 مليار دولار، فيما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة بنحو 668.6 مليار دولار، وحلت دولة الكويت في المرتبة الخامسة عالمياً بموجودات بلغت 592 مليار دولار، فيما جاء جهاز قطر للاستثمار في المرتبة التاسعة بموجودات قدرها 256 مليار دولار.[160]

ومع استمرار الأزمة التي تواجهها دول الخليج العربي المنتجة للنفط جراء انخفاض أسعار النفط العالمية واستمرار تداعياتها، أكد الخبراء الاقتصاديون أن صناديق الثروات السيادية لدول الخليج العربي، ستعمل على تخفيف وطأة تلك الأزمة، إذ مازالت تتمتع تلك الصناديق باحتياطات مالية كبيرة مكنتها من تبوء المراكز الأولى في قائمة الصناديق السيادية العالمية.

وقد أحرزت الدول الخليجية تقدماً واضحاً في مستوى الشفافية حول استثمارات صناديقها السيادية، ووفقاً لتقرير خاص أصدرته شركة "ستيت ستريت" الأمريكية للخدمات المالية حول صناديق الثروة السيادية حول العالم، فإن دول الخليج العربي أظهرت تعاوناً غير مسبوق خلال إعداد التقرير في إعطاء البيانات حول أداء صناديقها السيادية وطريقتها في إدارة الاستثمارات، وهو ما يزيد من ثقة الدول والشركات في تلك الصناديق، فيما أحرزت الدول الخليجية وفق بيانات شركة "ستيت ستريت" مراكز متقدمة في مستوى الشفافية لصناديقها السيادية.

[160]- دول الخليج تتصدر تصنيف أكبر 20 صندوقاً سيادياً في العالم، متاح على الرابط: https://alkhaleejonline.nt تاريخ الزيارة 18 يناير 2022.

سياسياً، يصعب على الولايات المتحدة ودول العالم إغفال الحجم الكبير الذي تمثله تلك الصناديق، إذ تمتلك دول الخليج العربي نحو 35% من أموال الصناديق السيادية على مستوى العالم.[161]

وهذا ما سنتطرق إليه ضمن الفرع الأول الذي يتناول سياسة الإغداق المالي والتوسع في برامج الدعاية الإجتماعية، بينما سيتناول الفرع الثاني مبادرات الإصلاح السياسي .

الفرع الأول: سياسة الإغداق المالي والتوسع في برامج الدعاية الاجتماعية

وجوهرها استخدام الوفرة المالية، بحكم الطبيعة الريعية لهذه الدول في إعطاء مكافآت ومنح، تهدف إلى الترضية وكسب رضاء المواطنين، حيث وظفت الحكومات الخليجية مواردها وإمكانياتها الضخمة في خلق 130 ألف وظيفة جديدة في القطاعات المعنية بالأمن من أجل منع انتقال عدوى التغيير إلى الخليج العربي.[162]

ويطرح البعض فكرة أن الوفرة المالية للأنظمة الخليجية طرحت معادلة إمكانية جعل الرخاء الاقتصادي بديلاً للإصلاح السياسي. وقد ظهرت هذه المعادلة بصورة جلية بعد اندلاع أحداث ما سُمي "الربيع العربي"، حيث تمكنت الأنظمة الخليجية من تحصين نفسها ضد هذا "الربيع"، ومنعت زحفه إلى الداخل الخليجي.[163]

ومن الأسباب الهامة التي جعلت النظم الخليجية تمارس سياسة الإغداق المالي على شعوبها، هو ما تمتلكه من مقومات القوة في اقتصادياتها، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 1.6 تريليون دولار في عام 2014، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 33.5 ألف دولار، كما بلغت صادرات دول المجلس نحو 861 مليار دولار.[164]

---

[161]- دول الخليج العربي وإيران: الرد على ما جاء في افتتاحية صحيفة رأي اليوم، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com تاريخ الزيارة: 18 يناير 2022.

[162]- عبدالخالق عبدالله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 7.

[163]- ناصر بن غيث، دول الخليج وسوق النفط: المسارات المستقبلية والبدائل، المركز الدبلوماسي للدراسات وفض المنازعات، الدوحة 19 مايو 2015، ص 182.

[164]- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2014، متاح الرابط: http://gccstate.org تاريخ الزيارة: 18 يناير 2022.

كما تكشف إحصائيات التنمية البشرية عن أن دول الملكيات من أعلى الدول العربية من حيث معدلات التنمية البشرية مقارنة بالدول الجمهورية، وبحسب مؤشرات التنمية البشرية لعام 2014، جاءت قطر في الترتيب 31، والمملكة العربية السعودية في الترتيب 34، ودولة الإمارات في الترتيب 40، ومملكة البحرين في الترتيب 44، ودولة الكويت في الترتيب 46، وسلطنة عمان في الترتيب 56.

كما أن الدول التي تتمتع بصادرات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، عمدت إلى توظيف ذلك في الحصول على إيرادات كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية على فترات منذ السبعينيات وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، هذه الدول هي التي تفادت اندلاع ثورات ما عُرف بالربيع العربي، واقتصرت على بعض الدول العربية التي لا تتمتع بمثل هذه الثروة النفطية، ويؤكد على ذلك مؤشرات التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي، إذ أن معظم الدول التي اندلعت فيها ثورات 2011 يقل متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط العام للدخل الفردي في الدول العربية، بينما يصل هذا الدخل في كل من دولتي قطر والإمارات - مثلاً- إلى خمسة أمثال متوسط الدخل الفردي في الدول العربية عموماً، كما يتجاوزه في كل من السعودية والكويت وسلطنة عمان، ومع أن متوسط دخل الفرد في البحرين يتفوق على مستوى الدخل العام في الدول العربية، إلا أنها ليست من كبار مصدري النفط في منطقة الخليج العربي.[165]

وقد تجاوبت الأنظمة الخليجية الملكية خلال فترة الثورات بسرعة إزاء المطالب الشعبية، وتبنت العديد من الخطوات الاستباقية التي تظهر تجاوبها في مواجهة تداعيات الانتفاضات العربية، فقد مكنتها أوضاعها المادية والوفرة الاقتصادية من ضخ مزيد من الأموال لتلبية المطالب الشعبية دون الاضطرار لتقديم تنازلات سياسية، فأنفقت على العلاوات الاجتماعية وتوفير البيوت الإسكانية والحوافز وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها.[166]

وتقف **المملكة العربية السعودية** في صدارة خريطة أهم الدول النفطية، ويشكل الاحتياطي النفطي العالمي ما نسبته 261.8 مليار برميل وبنسبة من الإنتاج العالمي حوالي 25% وحجم الإنتاج النفطي أكثر من 10 ملايين برميل يومياً.

[165]- مصطفى كامل السيد، الإقتصاد والثورات العربية، مجلة الديمقراطية، العدد 59، يوليو 2015، ص41.

[166]- معتز سلامة، الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات، مجلة الديمقراطية، العدد 57، يناير 2015، ص71.

وفي السنوات الأخيرة، تبنت السعودية رؤية اقتصادية تهدف إلى التنويع في النشاط الاقتصادي ومحاولة تقليل الاعتماد النفطي، واتجه الاقتصاد السعودي إلى اتباع الاقتصاد الحر والاعتماد المتزايد على النفط، وتوج ذلك بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما ساهم برنامج التخصيص في تخصيص قطاعات واعدة وحيوية، منها مجالات الاتصالات والبريد وبعض مرافق الخطوط السعودية وقطاع المياه والكهرباء، إضافة إلى توسعة مدينة ينبع الصناعية ومدينة الجبيل الصناعية وإنشاء هيئة سوق المال. كما قام مجلس الشورى بدور هام في الرقابة والتشريع من خلال دراسته لتقارير الجهات الحكومية وتنفيذها بموضوعية وتبني العديد من القرارات المهمة، حيث عدّل أكثر من أربعين نظاماً على ما هو قائم خلال فترة مباحثات السعودية للانضمام إلى منظمة التجارة الحرة.

وقدمت السعودية مساعدات ومنح مالية لكل من البحرين وسلطنة عمان، فيما عُرف بالمارشال الخليجي، قُدرت بنحو 20 مليار دولار مدفوعة على مدى عشر سنوات، موجهة لكلا البلدين.

وعلى صعيدها الداخلي، أعلنت المملكة العربية السعودية عن التزامات مالية تفوق قيمتها 100 مليار دولار للإنفاق المحلي في الأشهر الأولى لعام 2011، كتأكيد على قدرة السلطة على مواجهة تحديات الانتفاضات العربية، علاوة عن المكرمات الملكية السريعة والتي أعلن عنها الديوان الملكي السعودي في 18 فبراير 2011، وتضمنت الآتي:

- زيادة الأجور في القطاع العام.
- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.
- صرف مكافأة شهرية لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي.
- إعتماد مخصص شهري للعاطلين عن العمل.
- وضع حد أدنى لأجور السعوديين في القطاع الحكومي، يعادل 3000 ريال سعودي.
- إستحداث 60 ألف وظيفة عسكرية جديدة في وزارة الداخلية.
- إنشاء 500 ألف وحدة سكنية في أنحاء المملكة العربية السعودية.

- زيادة الحد الأعلى للقروض السكنية إلى 133 ألف دولار.[167]

وفي المجال التعليمي، يُعد مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم وإعداد مناهج حديثة هو إحدى ركائز التنمية بالسعودية، إضافة إلى زيادة عدد الجامعات وإنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

أما **دولة الكويت**، فقد اعتمد اقتصادها خلال العقود الماضية على النموذج الريعي المرتكز على النفط، وقد استفادت دول الخليج بشكل مباشر من عائدات النفط، وانتقلت الفائدة هي الأخرى إلى الدول غير النفطية عبر سوق العمل وتحويلات العاملين والاستثمار والسياحة.[168]

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما لعبته المداخيل النفطية من دعم للاستقرار الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي بشكل عام، فلم تعرف هذه الأخيرة خلال أكثر من نصف قرن انتفاضات اجتماعية على غرار ما شهدته تونس، مصر، الأردن أو الجزائر فيما يُعرف بانتفاضات الخبز.

كل ذلك فرض سلماً اجتماعيا، أبعد منطقة الخليج العربي عن أية صراعات طبقية أو صراعات عمالية تغذيه النقابات أو الأحزاب، بيد أن ذلك لا يقي بلدان الخليج من أزمات أخرى كأزمة البطالة، أو السكن أو الخلل في التركيبة السكانية الناتج عن عزوف المواطن الأصلي عن ممارسة بعض الأعمال، وما يترتب عليه من دراسة الكيفية التي سيتم تحقيق الحقوق الطبيعية لأبناء هذه البلدان.

وظلت الأنظمة السياسية الخليجية لعقود طويلة تنعم بالاستقرار السياسي، لأسباب متعلقة بالشرعية، ارتبطت بثقافة سياسية قائمة على الولاء والطاعة، والرفاه الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والتوسع في برامجها.[169]

واستطاعت الحكومة الكويتية مع بداية الثورات العربية، أن تتكيف استباقياً مع مجريات الوضع الراهن في المنطقة، فقامت بجملة من التحسينات التي تصب في صالح المواطن الكويتي، كإعطاء كل مواطن

---

[167]- يوسف خليفة اليوسف، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، في محموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، بيروت، يوليو 2012، ص607.

[168]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية).

[169]- محمد بن صنيتان، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مجلد 34، العدد 395، 2012، ص 198.

حوالي 3500 دولار، وغذاء مجاني لمدة عام، كما خصصت مبلغ 70 مليار دولار لزيادة الرواتب والدعم في محاولة منها لكسب رضاء الشعب.[170]

كما سعت الحكومة الكويتية إلى التنويع الاقتصادي بتطبيق برامج الخصخصة وهي سياسة تحويل المشاريع الحكومية التي لا تحقق أرباحاً خلال 3 سنوات إلى القطاع الخاص، ومن ثم فقد انخفضت كفاءة المشاريع الحكومية بقصد من المديرين العامين، بهدف خصخصتها.

وتبقى المشكلة الكبيرة التي يعانيها المواطن الكويتي متمثلة في سوق العمل، وتهافت قطاع كبير من المواطنين على العمل الحكومي لما له من مميزات مريحة، وتوظف الحكومة ما نسبته 90% من القوى العاملة في القطاع الحكومي، إلا أن استمرارية هذا الوضع سيتعرض مستقبلاً لجملة من التحديات، ربما تؤدي إلى رفع الدعم وإقرار الضرائب، مما يوسع دائرة الهوة بين الكفاءة والإدارة، ويضع الحكومة الكويتية في مواجهة مع مجلس الأمة الكويتي.[171]

وأما **سلطنة عمان**، فقد بلغت مساهمة النفط في تمويل السلطنة وموازنتها 86% من إجمالي دخل الحكومة عام 2013، وهو ما جعل اقتصادها مرتهناً بتقلبات الأسواق العالمية، والهبوط الحاد لأسعار النفط الذي يؤثر بقوة في موازنة الدولة وقدرتها على الحفاظ على مستويات الإنفاق العامة، وقد تضطر الحكومة العمانية إلى فرض ضرائب مختلفة للتعامل مع تحديات انخفاض أسعار النفط، إلا أن المساعدات المالية التي قُدمت للسلطنة إبان أحداث 2011، مكنها من المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من أجل معالجة القضايا الأساسية في الدولة ومن بينها التضخم ومعدل الباحثين عن عمل.

وفي ذلك رفعت السلطنة تقديراتها لحجم الإنفاق المتوقع في الخطة الخمسية الثامنة ليبلغ 54 مليار ريال عماني، وفي التقارير الدولية نالت سياسات السلطنة الاقتصادية ثناء دولياً، حيث حصلت على المركز الثامن عربياً و89 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2011 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[172]

---

[170] - يوسف خليفة اليوسف، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص608.

[171] - شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت، في مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2016، ص 747.

[172] - صحيفة الوطن البحرينية، 18 نوفمبر 2012.

وقد سارعت الحكومة العمانية لمعالجة العديد من الملفات ذات الصلة بالمواطنين، وذلك على خلفية قيام عدد من المثقفين والناشطين في مجال حقوق الإنسان في صيف 2010، بتقديم التماس على الإنترنت في الذكرى الأربعين لاعتلاء قابوس العرش يدعو إلى إجراء إصلاحات واسعة، كوضع دستور جديد من شأنه أن يؤدي إلى نظام ملكي برلماني واتخاذ إجراءات ضد الفساد بين كبار المسؤولين، وتداركاً لموجة الثورات العربية عمدت السلطنة إلى:

- رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص للمواطنين بنسبة 43% إلى حوالي 520 دولار أمريكي (200 ريال عماني)، في منتصف فبراير 2011.
- قدم السلطان قابوس المزيد من التنازلات في 27 فبراير، بما في ذلك منح بدل شهري (نحو 390 دولار ما يعادل 150 ريال عماني) للباحثين عن عمل.
- توفير 50 ألف فرصة عمل جديد للعمانيين في القطاع العام (في الغالب قطاعي الدفاع والأمن).
- مضاعفة بدل الضمان الاجتماعي الشهري للأسر المحتاجة المستحقة، وزيادة مخصصات الطلاب.[173]
- رفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى أكثر من 3 أضعاف، وذلك من أجل دعم البرامج التدريبية للهيئات التدريسية، لتعمل على تحسين جودة الأداء التعليمي.[174]

وهذا انعكس بدوره على عدد الطلبة المضطرد سنوياً، حيث بلغ عدد الطلبة في مختلف محافظات السلطنة للعام 2010-2011، بما فيها المدارس الخاصة ومدارس التربية الخاصة (588940) طالباً وطالبة، وأما مؤسسات التعليم العالي فقد وصلت إلى 5 جامعات وتسعة عشر كلية، وبلغت نسبة عدد الطلبة بحسب إحصائية 2009-2010 ما يقـارب (33820) بواقع 43%.[175]

وفيما يتعلق بمجال الرعاية الصحية، طورت السلطنة من خدماتها المقدمة للمواطنين، حيث وصل عدد المستشفيات إلى 60 مستشفى، منها 50 مستشفى تابعاً لوزارة الصحة خلال الفترة 2010-2011.

---

[173]- مارك فاليري، تفاقم الإضطرابات وتحديات الخلافة في عمان، 28 يناير 2015. مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، للأبحاث، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org ، تاريخ الزيارة: 19 يناير 2022.

[174]- صحيفة الوطن البحرينية، 18 نوفمبر 2012.

[175]- وكالة أنباء البحرين، سلطنة عمان.. دولة عصرية ومستقبل مشرق 19 أبريل 2012، متاح على الرابط، https://www.bna.bh

وعلى مستوى الاهتمام بالبنية التحتية -تحديداً شبكة الطرق- أولت الحكومة العمانية أهمية بالغة خلال عامي 2010-2011، حيث تم افتتاح العديد من الطرق الرئيسية ومن بينها طريق مسقط السريع الذي يُعد من المشاريع الاستراتيجية التنموية في قطاع النقل بمحافظة مسقط.[176]

أما **دولة الإمارات العربية المتحدة**، فإن سجلها التنموي حافلٌ بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، ممثلة بالموانئ والمطارات وشبكات اتصالات ومدن ذكية ومناطق حرة، مما انعكس إيجاباً على رفاهية المواطن الإماراتي، فالاستثمارات الضخمة ذهبت لبناء اقتصاد المعرفة بمرتكزاته الأربعه: التعليم، بنية تقانة المعلومات والإبداع والبيئة والبنية المؤسسية.[177]

كما أسهمت البيئة التشريعية المرنة والحياة الاجتماعية المتسامحة القائمة على احترام الحريات الاجتماعية والفردية بجعل الإمارات دولة جاذبة للمواهب والكفاءات والطاقات العربية الشابة والمبدعة التي تفضل العيش والإقامة في الإمارات بدلاً من الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا.[178]

أما الوضع بالنسبة لدولة **قطر**، يكاد يكون مختلفاً أثناء ما يُعرف بالربيع العربي، حيث انتهجت خطاً مغايراً عن شقيقاتها من دول الخليج العربي، وكانت من أكثر الدول تأثيراً في مسارات ما عُرف بالربيع العربي، من خلال توظيف "قناة الجزيرة" المنحازة إلى تيار الإخوان المسلمين، وقيامها بدعمهم مالياً ولوجستياً. وفي

---

[176]- وكالة أنباء البحرين، سلطنة عمان.. دولة عصرية ومستقبل مشرق، مرجع سابق.

[177]- تشير البيانات إلى أن اقتصاد الإمارات هو الإقتصاد الأكثر إستعداداً للدخول إلى طور إقتصاد المعرفة، وبخاصة على صعيد مرتكز التقانه الذي تتفوق فيه الإمارات ليس على الدول الخليجية والعربية المجاورة، بل تأتي ضمن الدول العشرين متقدمة على عدد من الدول الأوربية أيضاً. وقد تمكنت الإمارات خلال السنوات الـ45 الماضية من بناء أكبر اقتصاد في المنطقة العربية بأسرها، فاقتصاد الإمارات هو الثاني بعد السعودية مباشرة، بإجمالي ناتج محلي تجاوز 400 مليار دولار بحلول عام 2015. أي أن الناتج الوطني في الإمارات يزيد على إجمالي الناتج المحلي لعشر دول عربية من بينها مصر ولبنان والجزائر وتونس والأردن، وأن هذا الإقتصاد كان الأسرع نمواً خلال العقدين الماضيين، وتمكن من تجاوز أزمة مالية عالمية بنجاح، ليعود إلى النمو من جديد بمعدل 3-4% سنوياً خلال السنوات العشر سنوات الماضية.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: عبدالخالق عبدالله، ورقة تعقيب على يوسف خليفة اليوسف، في مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر، مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، ط 1، بيروت، يناير 2016، ص 733.

[178]- جاءت الإمارات في أكثر من 110 مؤشرات تقيس الأداء التنموي والسجل الإجتماعي والإقتصادي، في المرتبة الأولى عربياً وضمن قائمة العشرين عالمياً، إذ أن الإمارات في قائمة الدولة العشرين في مؤشر التنافسية، وحرة التجارة والثقة في الحكومة وجاذبية الإستثمار، وهي الأولى عربياً و25 عالمياً في مؤشر مكافحة الفساد.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مكافحة الفساد لعام 2016.

خضم مرحلة من الغموض والشكوك، قدّمت قطر صورة لبلد مستقر ومزدهر، حتى حين تمدّدت الاحتجاجات إلى دول مجلس التعاون الخليجي.[179]

وما ميَّز قطر عن غيرها في العام 2011 كان الغياب شبه التام لأي نوع من المطالب السياسية للمواطنين القطريين، سواء أكانت منظَّمة أم غير رسمية، كان مستوى الموارد للمواطنين في قطر كبيراً في العام 2011، في إطار حالة فريدة تقريباً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما دفع قطر إلى استبعاد احتمال حصول أي اضطراب اقتصادي محلي أو استياء سياسي ذي أهمية. إذ بلغت مستويات نصيب المواطن القطري من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 440 ألف دولار، فقد أتاحت ثروة البلاد الهائلة (لمواطنيها على الأقل) حصانةً فعّالةً من تمدّد اضطرابات الربيع العربي. وقد أشارت نتائج استطلاعٍ لرأي الشباب العربي إلى أن نسبة المُستطلَعين الذين اعتبروا الديمقراطية مهمةً، انخفضت إلى أكثر من النصف، من 68 في المئة في العام 2008، إلى 33 في المئة فقط في العام 2010.[180]

وبالحديث عن **المملكة الأردنية الهاشمية**، فإن الوضع يختلف نوعاً ما عن الأنظمة السياسية الخليجية، إذ أن طبيعة العلاقات العشائرية تُعتبر أحد أبرز وسائل توفير الرخاء للناس من خلال التوزيع الريعي، وقد انتقلت المملكة الأردنية إلى مرحلة "الدولة رعاية وعناية"، وشرعت تتدخل من أجل تقديم

---

[179] - يعود صعود قطر إلى المواقع البارزة إلى حدّ كبير لما تمتلكه من احتياطي الغاز الطبيعي المسال، إذ تبنّت البلاد سياسة خارجية نشطة وحاولت نسج توازن بين مصالح متنافسة، بسبب حاجتها إلى حماية أمن هذا المورد الطبيعي، وقد أنفقت قطر أكثر من 120 مليار دولار على البُنى التحتية للغاز المسال، غالبيتها كديون من المصارف وشركاء صناعيين كأكسون موبل.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: Jean-Francois Seznec, "Introduction," in *Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution*, ed. Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk (London: Routledge, 2011)p.14. وبحلول العام 2006، كانت قطر قد تجاوزت إندونيسيا كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم. يناير 2010، وصل الإنتاج إلى الهدف الحكومي الإنمائي وهو 77 مليون طن في السنة. وحينها كانت قطر تحوز على ما بين 25 إلى 30 في المئة من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي المسال.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: Gas Status Puts Country at Centre of Global Forces," *Financial Times*, December 17, 2011.

وقد منحت ثروات الموارد الضخمة هذه، جنباً إلى جنب مع الحجم الصغير لعدد السكان الأصليين، المسؤولين القطريين فسحة واسعة من حرية المناورة، وحرّر الإمارة من الضغوط الاجتماعية-الاقتصادية التي يعاني منها جيرانها الأكبر في المنطقة. ومع الوقت، ترجم هذا نفسه في شكل مخزون مهم من القوة الناعمة، وعزّز شهرة قطر الدولية.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: كريستيان كوتس أولريكسن، "قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية "مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 14 سبتمبر 2014، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org ، تاريخ الزيارة: 19 يناير 2022.

[180] - Kristian Coates Ulrichsen, "Qatar and the Arab Spring," *Open Democracy*, April 12, 2011

الخدمات للمواطنين.[181] وسرعان ما بدأت المملكة الأردنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والعمل والدعم للسكان، رغم شح مواردها.[182]

وتقوم المملكة الأردنية بتوزيع الريع الأردني المتحصل من مصادر خارجية على المواطنين بشكل وظائف وخدمات اجتماعية مجانية.[183]

ويرى بعض المحللين السياسيين أن عملية توفير الخدمات المجانية والوظائف للمواطنين الأردنيين في مؤسسات الدولة أدى إلى "السيطرة على الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة العشائر من أهل الضفة الغربية، من خلال جاذبية التوظيف في القطاع العام ذي الإنتاجية المتدنية واشتراط الولاء للتمتع بذلك"[184]

وتؤدي المملكة الأردنية دورها في جمع وتوزيع الإيرادات الخارجية، فهي التي تؤمن العيش بالوظيفة والدعم والخدمات لكل المواطنين، وتطالب مقابل ذلك بالولاء والاستقرار السياسي.[185]

وبالنظر إلى تجربة **المملكة المغربية** الرائدة على كافة المستويات التنموية، الحقوقية، المؤسساتية ومستوى إصلاح الأحوال الشخصية، يمكننا القول بأن سرعة تعاطي العاهل المغربي مع تطلعات شعبه، مكنته من إطلاق "أوراش إصلاحية" ذات ثقل سياسي وقيمي وإجرائي، تستحق أن تكون انموذجاً يُحتذى في الوطن العربي.

فعلى السياق التنموي: عمل الملك محمد السادس بن الحسن الثاني على إرساء دعائم "نموذج للتنمية"، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة واحتواء الفقر أو التهميش، فضلاً عن تحجيم الفوارق الاجتماعية والجهوية، من خلال مشاريع التنمية البشرية ومخططات التنمية القطاعية، واستطاعت هذه المشاريع والمخططات أن تجعل المغرب "من بين البلدان القلائل التي حققت بالكامل أهداف الألفية، والشروع في نهج تحقيق أهداف التنمية المستدامة".[186]

---

[181] - نفيس مدانات، قيمة الحقوق والحريات المعترف بها في الدستور الأردني: دراسة تحليلية، مؤته للبحوث والدراسات -العلوم الإنسانية، العدد 1، 1996، ص 243.

[182] - تنص المادة 23 من الدستور الأردني على أن: "العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به".

[183] - Moore and Salloukh ,"Professional Associations, the State and Fiscal Crisis in the Middle East", p6, 2011

[184] - وهيب الشاعر، الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والإستحقاقات المستقبلية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 60.

[185] - موسى بديري، الدولة ونظام الحكم في الأردن، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، العدد 10، 1996، ص 163.

[186] - تقرير المندوبية السامية للتخطيط، أمام الجلسة الختامية لأشغال الدورة 60 للمؤتمر العالمي للإحصاء (CMC)، المنعقد بمدينة ريو دجانيرو بالبرازيل 2014، نقلاً عن محمد الإختصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل في مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط 1، بيروت، يناير 2016، ص 562.

إنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الصلاحيات الدستورية التي خولها دستور 2011 للحكومة، تم توظيفها بشكل يخدم تطلعات المواطنين، وفي هذا الإطار - على سبيل المثال، لا الحصر- فقد التزم البرنامج الحكومي أمام البرلمان بخمسة محاور، خيارات كبرى، ذات طابع استراتيجي، تؤطر العمل الحكومي خلال الولاية التشريعية 2012-2016. وتركز هذه المحاور الكبرى على:

- ترسيخ دولة المؤسسات والجهوية المتقدمة والحكامة الجيدة.
- إرساء شروط بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية.
- تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصاً التعليم والصحة والسكن.
- تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين بالخارج.
- تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والإنفتاح على الثقافات والحضارات.

جديرٌ بالذكر أن المملكة المغربية كانت ضمن ست جهات سجلت خلال عام 2018 ناتجاً داخلياً إجمالياً حسب الفرد يفوق المعدل الوطني الذي بلغ 31473 درهم. وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة إعلامية حول الحسابات الجهوية لسنة 2018 أن الأمر يتعلق بكل من جهة الداخلة- وادي الذهب (85669 درهم)، وجهة الدرا البيضاء- سطات (49654 درهم)، وجهة العيون-الساقية الحمراء (49275 درهم)، وجهة الرباط- سلا-القنيطرة (36218 درهم)، وجهة كلميم- وادي نون (36157 درهم)، وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة(32114 درهم). أما بالنسبة للجهات المتبقية، تضيف المندوبية، فإن الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب الفرد تراوح بين 16747 درهم المسجل بجهة درعة - تافيلالت، و26479 درهم بجهة سوس- ماسة.

وقد عرف تشتت الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد إرتفاعاً، إذ إنتقل متوسط الفارق المطلق من 12680 درهم سنة 2017 إلى 13106 درهم سنة 2018. ومن جهة أخرى، تشير المندوبية إلى أن مساهمة أنشطة القطاع الأولي (الفلاحة والصيد) في خلق الثروة تجاوزت هذا المعدل الوطني في معظم الجهات، حيث بلغت 28 في المائة بجهة الداخلة- وادي الذهب و21,1 في المائة بجهة فاس- مكناس، و20,3 في المائة بجهة درعة - تافيلالت، و18,6 في المائة بجهة سوس - ماسة وبني ملال- خنيفرة.

وواصلت أن الأنشطة الثانوية (الصناعة، المعادن، الكهرباء، الماء البناء، والأشغال العمومية) تمثل 25,9 في المائة في الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2018. وسجلت أربع جهات ،حسب المرجع نفسه، نسباً تفوق هذا المعدل الوطني، ويتعلق الأمر بجهات الدار البيضاء- سطات، وبني ملال- خنيفرة بنسبة 34,9 في المائة، وطنجة - تطوان- الحسيمة بنسبة 32,2 في المائة، والعيون- الساقية والحمراء بنسبة 30,3 في المائة.

وحسب المذكرة، فإن أنشطة القطاع الثالث (الخدمات التجارية وغير التجارية) ساهمت في خلق نصف الثروة الوطنية سنة 2018 (51,1 في المائة)، وتزخر جهات كلميم- واد نون والداخلة - وادي الذهب وكذا الرباط - سلا - القنيطرة ببنيات إقتصادية تهيمن عليها أنشطة الخدمات بنسب تفوق بكثير المعدل الوطني، حيث بلغت على التوالي 69,6 في المائة، و8,61 في المائة، و60,8 في المائة.

ويلاحظ من خلال تلك المحاور أن توجهات الحكومة تتماشى مع مبدأ الإصلاح والتحديث والتطوير التي تتبناها المؤسسة الملكية.[187]

على السياق الاجتماعي: بادر عاهل المغرب الملك محمد السادس في خطاب العرش (يوليو 2015) بتنمية المناطق القروية المهمشة، لتشكل نقلة نوعية في السياسة الاجتماعية في البلاد، باستهداف إخراج سكنة 24 ألف قرية من مربع الفقر، عبر تنفيذ برامج تنموية ذات أبعاد بنيوية في كافة المجالات الصحية، التعليمية، الثقافية يتم تنفيذها خلال خمس سنوات مقبلة من خطاب العرش بكلفة مالية تقدر بنحو خمسة مليارات دولار، وتمول هذه البرامج التنموية من الأموال المتوافرة من إصلاح" صندوق المقاصة"، ومن الأموال التي وفرها انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، ويستفيد منها ما يناهز إثنى عشر مليوناً من المغاربة في مختلف بقاع المغرب.[188]

ولم تكتف الحكومة المغربية بذلك، بل اتخذت خطوات وسياسات عامة للحد من البطالة ضمن إطار القانون المالي 2012-2013 لدعم التشغيل ورفع مساهمته في تحسين مستوى النمو الاقتصادي، وذلك في سياق ثلاثة برامج جديدة.[189]

كما شرعت الحكومة المغربية بوضع "استراتيجية وطنية للتشغيل" (SNE) تهدف إلى وضع حلول تشاركية بين المقاولة والسلطات العمومية، نحو إحداث 200 ألف منصب شغل على الأقل كل سنة من السنوات العشر المقبلة، وذلك من شأنه تقليص أعداد العاطلين من الذكور والإناث.[190]

---

[187] - **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** محمد الإختصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 570.

[188] - جاء في خطاب رئيس الحكومة حول القانون المالي لعام 2015-2016: "تكثيف الجهود لمكافحة الفقر والهشاشة، وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة، وخاصة بقمم الأطلس والريف والمناطق الصحراوية والجافة والواحات وبعض القرى في السهول والسواحل، على مستوى البنيات التحتية والخدمات الإجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الماء أو الكهرباء أو الطرق لقروية وغيرها".

[189] - تشمل هذه البرامج:

- برنامج "مبادرة"، وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تنشيط عملية التنشيط في مختلف مجالات الخدمات الاجتماعية والتربوية.
- برنامج "تأطير"، وهو عبارة عن برنامج يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد، وذلك من خلال تخصيصهم منحة لإعادة التأهيل، قُدرت بخمسين ألف متدرب سنوياً.
- برنامج "إستيعاب"، وهو عبارة عن نظاماً إنتقالياً، تشجيعياً لإدماج الإقتصاد غير المهيكل، بما يدعم إستقرار التشغيل وتحسين ظروفه.

[190] - تشير الدراسات إلى أن إحدى المشكلات الماثلة في مجال التشغيل، هي إشكالية التكوين، حيث أن 60 بالمائة من "الساكنة النشيطة" لا تحمل أية شهادة مدرسية، بل من دون أي مستوى مدرسي كاف.

وقد ركزت الحكومة على استهداف الفئات الاجتماعية الهشة، من خلال إجراءات وسياسات عامة لتحسين أوضاعهم في مختلف التعليم والتكوين[191]، الصحة العمومية [192]، تقاعد القطاع العام[193]، فضلاً عن تحسين أوضاع الأرامل والمطلقات والسجناء[194]، وتحسين أجور بعض فئات الموظفين.[195]

وعلى سياق محاربة الفساد:

تم إلغاء العديد من الإعفاءات الضريبية، كما تم إعفاء العديد من المسؤولين الكبار بالوزارات والمندوبيات والسجون الذين تحوم حولهم شبهة الفساد، وعزل 18 قاضياً مرتشياً، وتوقيف العديد من الأطباء المتاجرين بالمرضى والشواهد الطبية، كما تم التعيين في المناصب العليا حسب الاستحقاق والمنافسة وليس الحزبية.[196]

وفي ذات السياق، تم إصلاح منظومة القضاء ورقمنة المحاكم، وتبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين في الحصول على الوثائق، ولاتزال الحكومة المغربية مستمرة في معالجة قطاع التعليم والتكوين، حيث أسفرت أشغال "المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي" عن صياغة استراتيجية جديدة لإصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين، وستشكل هذه الاستراتيجية المرجعية الأساسية للسياسة الحكومية في قطاع التربية والتكوين.[197] وأما قطاع التشغيل، فقد وضعت الحكومة مؤخراً استراتيجية مندمجة طموحة، على إثر

---

[191]- تشمل الفئات الإجتماعية الهشة: الطلبة والأرامل والنساء والمطلقات والتقاعدين، والموظفين ذوي الدخل المحدود، وتستعرض وثيقة وزارة الإتصال بعنوان: "بعد ثلاث سنوات من العمل الحكومي، ماذا تحقق؟ ما يقارب 130 إنجازاً حكومياً".

[192]- جاءت الإجراءات الحكومية الإصلاحية في مجال الصحة بصورة تخفيض أسعار الأدوية، توسيع التغطية الصحية لتشمل الوالدين في القطاع العام، توسيع برنامج التغطية الصحية (راميد) ليشمل 8 مليون، تعميم مجانية الولادة في المستشفيات العمومية.

[193]- تم رفع قيمة تقاعد القطاع العام إلى 1000 درهم شهرياً / ما يعادل 100 دولار تقريباً كحد أدنى لفائدة 92 متقاعد.

[194]- تم تعويض 160 أرملة، حسب عدد الأبناء، كما تم تفعيل صندوق التماسك الإجتماعي لفائدة النساء المطلقات المحرومات من النفقة، وتم رفع في منحة السجين، وإسناد تدبير تغذية السجناء إلى القطاع الخاص.

[195]- تمت الزيادة في الحد الأدنى للأجور لـ 150 ألف موظف بالقطاع العام وآلاف المواطنين من القطاع الخاص، فضلاً عن زيادة أجور القضاه، وتحسين أجور حراس السجون، والقوات المسلحة.

[196]- **لمزيد من الإيضاح، أنظر: محمد الإخصاصي**، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 579.

[197]- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء: رؤية إستراتيجية للإصلاح 2015-2030 (الرباط: المجلس، 2015).

فشل الخطط الحكومية السابقة في إصلاح هذا القطاع الحيوي.[198] وبخصوص الحد من آفة حوادث السير، فإن تقرير حصيلة الحكومة المرحلي، يشير إلى أن الحوادث في تراجع بفضل الحملات والتكوين والتشجيع.

الفرع الثاني: مبادرات الإصلاح السياسي

تتسم النظم الملكية في مجملها بأنها تتبنى نظام الحكم الملكي الوراثي، وأنها تعتمدُ على شرعية تقليدية، وقد استطاعت هذه النظم من واقع هذه الشرعية التقليدية أن تطرح مبادرات لتحقيق الإصلاحات السياسية، والتي تُعتبر بدورها بادرة جيدة لإزالة الاحتقان الشعبي وفرصة سانحة لتدعيم شرعية النظام، واستقراره وتجفيف منابع العُنف إن وُجد، كما أن الإصلاحات السياسية دالة من دلالات التطور الديمقراطي القابلة للقياس، وأداة للتعاطي مع التحديات الإقليمية والعالمية بأنواعها.

وفي القلب من النظم الملكية، تأتي النظم الخليجية التي تعرضت في الآونة الأخيرة لتحولات أفقدتها طبيعة النظام القبلي القائم على الطاعة المطلقة، فأدركت النخب الحاكمة الخليجية أهمية التكيف مع البيئة المطالبة بالتغيير، والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص في الحياة السياسية. ويقف على رأس هذه الدول **المملكة العربية السعودية**، التي جاءت مبادرات الإصلاح السياسي فيها بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في واشنطن ونيويورك، حيث قدمت النظم الخليجية تعهدات بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، وأسهم المثقفون والناشطون من القوى الليبرالية والإسلام المعتدل بالضغط من أجل الإصلاحات.

وأخذ شكل مطالب الإصلاح في أوله صورة عرائض وبيانات قُدمت للسلطة في الأعوام 2003-2004-2007-2008-2009 وفي 17 يونيو 2011 قامت 7 سيدات بقيادة السيارة تبعهن 30-40 سيدة، كتطور تدريجي في التمرد على الوضع الراهن.

ولمطالب الإصلاح في السعودية شقين، الأول يتعلق بالجانب الديني وما يخص المؤسسة الدينية، كهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتشدد في قراراتها. والثاني، تعديل مجلس الشورى وتفعيل دوره وتنوع اتجاهات أعضائه العلمية والفكرية، وتعزيز مكانة المجالس البلدية وتعزيز عنصر المواطنة والدولة المدنية وحق المشاركة السياسية للجميع وتحديث الإدارة السياسية واحتواء المعارضة الدينية وإصلاح النظام القضائي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[198] -محمد الإختصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص579.

وقد أرست المملكة نظاماً إصلاحياً قوامه تبني برنامج للإصلاح السياسي ممثلاً في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام هيئة البيعة ونظام المجالس البلدية ومركز الحوار الوطني، وإنشاء المزيد من الوزارات كوزارة المياه، وزارة الإسكان، مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة والمجلس الأعلى للبترول.

وتكيفاً مع متطلبات ثورات 2011 في بعض الأقطار العربية، قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز في 25 أيلول/سبتمبر 2011 منح المرأة بعض حقوقها السياسية، وأشار إلى ذلك في خطبة أمام مجلس الشورى بأن تكون للمرأة عضوية في مجلس الشورى والمجالس البلدية ترشيحاً واقتراعا، بقوله: "قررنا مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً، اعتبارا من الدورة القادمة وفق ضوابط الشرع، إننا نرفض تهميش المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية".[199]

وفي 29 سبتمبر 2011 أجريت الانتخابات البلدية، التي كانت مقررة في أكتوبر 2009، إلا أن السلطات السعودية ارتأت التأخير، رغبة في زيادة وتوسيع الهيئة الانتخابية، واحتمالية إعطاء المرأة الحق في التصويت، إلا أن المرأة السعودية لم يحالفها الحظ بالمشاركة في تلك الانتخابات، مما حدا بها للإحتجاج، وقد وعد العاهل السعودي آنذاك في حديث له بمجلس الشورى السماح بمشاركة النساء في الانتخابات البلدية لعام 2015.[200]

وفي 11 يناير 2013، تم تعيين ثلاثين امرأة في مجلس الشورى في خطوة غير مسبوقة، بينهن أميرتان وجامعيات وناشطات في المجتمع المدني.[201]

وعلى صعيد التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية، تم تعديل السياسة الداخلية وارتباطها بالسياسة الخارجية، ومنها تسليم ملف وزارة الخارجية إلى الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ليحل محل ابن عمه بندر بن سلطان بن عبد العزيز في الإشراف على الملفين الأمني والخارجي، وتمركزت مهامه في متابعة مستخدمي التواصل الاجتماعي وتعقب جماعات الاسلام السياسي.[202]

---

[199]- صحيفة الشرق الأوسط، 26 سبتمبر 2011.

[200]- صحيفة الحياة اللندنية، 29 أكتوبر 2011.

[201]- صحيفة الشرق الأوسط، 15 يناير 2013.

[202]- مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، مرجع سابق، ص52.

وفي ديسمبر 2015 أجريت الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، والتي يبلغ عددها 284 مجلساً على مستوى المملكة، ومنها : رفع نسبة الناخبين من أعضاء المجالس البلدية إلى الثلثين بدلاً من النصف بواقع 2106 مقعداً من إجمالي 3159 مقعداً، وخفض سن القيد في كشوف الناخبين من 21 إلى 18 عاماً، ومنح المجالس البلدية شخصية اعتبارية واستقلالاً مالياً وإدارياً، إلى جانب منحها صلاحيات جديدة كاقتراح الخطط والبرامج وتحديد أولوياتها، ومراقبة أداء البلديات. كما تم لأول مرة منح المرأة السعودية حق المشاركة في الانتخابات كناخبة وكمرشحة.[203]

وتمثل الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة خطوة على طريق الإصلاح السياسي التدريجي في السعودية، من حيث تعزيز صلاحية المجالس البلدية من جهة، ومنح المرأة السعودية حق التصويت من جهة أخرى.

وفي عام 2015 أيضاً - وهو العام الأول للملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- تم إعادة ترتيب بيت الحكم[204] وهيكلة السلطة ومؤسساتها، وتجديد النخبة الوزارية، وإطلاق برنامج "التحول الوطني"[205].

وأما الإصلاح السياسي في **دولة الكويت**، يدفعنا للتأكيد بأن نظام الحكم في الكويت نظام ملكي وراثي، روح القبيلة فيه حاضرة، في طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، هذا أمرٌ يفرض نفسه على الواقع السياسي، رغم أنه غير ملحوظ دستورياً. والنظام الكويتي، المزيج بين البرلماني والرئاسي، لديه قناعة بشرعية القيادات

وفي فبراير 2014 أصدر الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز أمراً ملكياً بتجريم الإنتماء إلى الجماعات أو الأحزاب أو التنظيمات المصنفة على أنها إرهابية. وفي مارس من نفس العام أصدرت السلطات السعودية قائمة أولى بتنظيمات تعتبرها إرهابية، يُحظر الإنتماء إليها أو دعمها أو التعاطف معها أو الترويج لها سواء داخل البلاد أو خارجها، منها: القاعدة، جبهة النصرة، داعش وجماعة الإخوان المسلمين. **لمزيد من الإيضاح، انظر:** صحيفة الشرق الأوسط، 8 مارس 2014.

[203]- صحيفة الشرق الأوسط، 22 أغسطس 2015 و 12 ديسمبر 2015.

[204]- في يناير 2015 غيب الموت العاهل السعودي الملك عبدالله، وإنتقلت السلطة على نحو هادئ وسلس إلى ولي عهده، وفي إثر طلب الامير مقرن بن عبدالعزيز الذي أصبح ولياً للعهد إعفائه من منصبه، صدرت أوامر ملكية بتعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، والأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد. ويمثل هذا التحول بداية لشغل أحفاد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود أعلى مواقع السلطة في الدولة. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** صحيفة الشرق الأوسط، 28 ديسمبر 2015.

[205]- برنامج التحول الوطني 2020، هو برنامج أطلقه "مجلس الشئون الإقتصادية والتنمية" للسنوات الخمس القادمة، بهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الإعتماد على النفط، ورفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والإستثمار في بناء رأس المال البشري، ورفع كفاءة الجهاز الحكومي من خلال تعزيز قيم وممارسات الشفافية والمساءلة وتبسيط الإجراءات، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين كل من الدول والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويقوم البرنامج على قياس أداء مختلف الوزارات والمؤسسات ومدى فاعليتها في تنفيذ البرامج والخطط المرتبطة بها في لعام 2020، وذلك إستناداً إلى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية. **لمزيد من الإيضاح، انظر:** صحيفة الحياة اللندنية، 18 ديسمبر 2015.

الحاكمة وقبول بها، والعلاقة الوثيقة بين الحاكم والمحكوم التي يسودها تراض بشكل خاص بسبب المبايعة والشورى، أفرزت جانبا من المرونة في التعاطي مع متغيرات العصر، ومنها مطالبات الإصلاح السياسي.

وتمثل دولة الكويت حالة ذات خصوصية فيما يتعلق بطبيعة الحكم، وذلك لما يتمتع به شعب الكويت من هامش من الحرية الفكرية ورأي عام مؤثر من خلال الحراك الصحفي النشط، والمعارضة الحيوية.

وفي الكويت لا توجد مطالب أو شعارات "الشعب يريد إسقاط النظام"، بل ثمة إرادة شعبية بإصلاح النظام وتطويره، وتهدف مطالب الإصلاح السياسي في الكويت إلى تحقيق نظام انتخابي يمثل كافة شرائح المجتمع، وقانون يجيز عمل الأحزاب السياسية ويسمح لها بالمشاركة في التشكيلة الحكومية، وفصل واضح للسلطات، واستقلال تام للقضاء.

وفي ذلك يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت "شفيق ناظم الغبرا" أن الدولة لابد أن تقبل بمطالب الإصلاح، لأن التأخر في البدء بمشروع إصلاح جاد، سيرفع من الثمن السياسي والاقتصادي للإصلاح، كما أن إقرار الإصلاح المتأخر في الكثير من التجارب ثمنه السياسي أكبر، لكنه أفضل من الانتظار المفتوح الذي يولد نتائج سلبية، ويتطلب الإصلاح توقيتاً صائباً وقيادة حكومية مدركة.[206]

ويعوز البعض إشكالية التطور السياسي في الكويت إلى الممارسة، سواء من جانب ممثلي الشعب أو من جانب الأسرة الحاكمة، أكثر منها نصوص الدستور أو صلاحيات مجلس الأمة.[207]

فالمشرع الكويتي في المادة السادسة من الدستور نص على أن "الشعب مصدر السلطات"، إلا أنه من المؤكد قدرة مجلس الأمة عبر الأعوام الماضية على ممارسة ضغوط على الحكومات المتتالية في إحداث إصلاحات سياسية، حيث لعب مجلس الأمة الدور الأبرز في فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، والقوانين التي تكرس احتكار عائلات محددة لامتلاك امتياز الصحف، وإتاحة فرصة إصدار جريدة لأي

[206]- شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 747.

[207]- يوسف خليفة اليوسف، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 615.

مواطن (هناك أكثر من 13 صحيفة كويتية)، وتعديل الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5، كلها أمور حدثت تحت قبة مجلس الأمة.[208]

وتشهد الكويت حيوية ونشاطاً في مجتمعها المدني، لاسيما من خلال فئة الشباب الذين يشكلون أكثر من 65% من المجتمع، وقد تجلى ذلك من خلال المسيرات وتوزيع المنشورات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل المتاحة.

وتحتاج الكويت إلى مزيد من الإصلاح وإعادة النظر في جانب التصويت الانتخابي، ففي 2 فبراير لعام 2012 فازت المعارضة في الانتخابات البرلمانية بـ 35 مقعداً من أصل 50، وقد أسست المعارضة "كتلة الأغلبية"، وفاز النائب أحمد السعدون "عضو كتلة العمل الشعبي" برئاسة مجلس الأمة بحصوله على 38 صوتاً في مقابل 26 صوتاً للمرشح الآخر محمد الصقر "التيار الليبرالي"، وفي 20 يونيو 2012 تم إبطال المجلس من خلال حكم للمحكمة الدستورية، وقد أبطلت المحكمة من خلال مرسوم حل مجلس الأمة 2009، وأوعزت ذلك إلى حدوث خلل إجرائي وأعادت شرعية المجلس السابق. وفي 2 أكتوبر 2012 صدر مرسوم بحل مجلس الأمة 2009، تلاها بنفس الشهر مرسوم ضرورة يقضي بتعديل قانون الانتخاب.[209]

وفي 1 ديسمبر 2012 تم انتخاب مجلس أمة جديد بالقانون الانتخابي الجديد "قانون الصوت الواحد"، وفاز النائب علي الراشد برئاسة المجلس، إلا أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت 39.5% مقارنة بنسبة مشاركة 60% بالمجلس المبطل الذي سبقه.[210]

وفي 16 يونيو 2013 بعد ستة شهور من عمر المجلس الجديد، حكمت المحكمة الدستورية بصحة مرسوم الضرورة، مع إبطال المجلس نظراً لعدم دستورية مرسوم إنشاء الهيئة العليا للإنتخابات.[211]

---

[208]- ورقة تعقيب هشام العوضي على شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 769.

[209]- المستجدات السياسية في الكويت، الخليج بعد خمس سنوات من الإنتفاضات العربية، الثابت والمتحول مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت 2016.

[210]- عبدالله يوسف سهر، نسبة المشاركة في إنتخابات مجلس الأمة وضرورة المصالحة الوطنية، جريدة الوطن الكويتية، 17 أغسطس 2013.

[211]- شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت"في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 762.

تم إجراء انتخابات 2013 وفق القانون الإنتخابي[212]، حيث حصل النائب مرزوق الغانم على رئاسة مجلس الأمة وهو من الطبقة التجارية في الكويت وعضو كتلة العمل الوطني.

واستمرت العملية السياسية خلال الفترة من 2012 حتى 2014 في احتدام وسرعة لتشكيل التحالفات، مما يدل على أن مشروع المعارضة والإصلاح في الكويت هو مشروع ممكن، ففي عام 2014 تشكلت كتلة العمل الشعبي، تلاها تنظيم سياسي جديد تحت مسمى "حشد"، وتنظيم آخر أطلق عليه "تحالف المعارضة"، وكان الهدف من وراء تشكيل تلك التنظيمات هو الضغط من أجل إجراء تعديلات دستورية من شأنها أن تنقل الكويت إلى نظام برلماني.

وبالانتقال إلى **سلطنة عمان**، فقد استطاع السلطان قابوس استباق الأحداث التي وقعت في أنظمة عربية عن طريق اتباع عدد من التدابير الذكية، حيث أذعن لمطالب المتظاهرين الرئيسية، وقام بجملة من الإصلاحات على كافة الأصعدة، وذلك على خلفية العرائض التي تقدم بها أبناء الشعب العماني.[213]

وكانت البداية متمثلة بالتعديلات الدستورية، حيث أصدر السلطان قابوس مرسوماً سلطانياً قضى بتأليف لجنة فنية من المختصين لتعديل النظام الأساسي للدولة، بما يمنح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، إضافة إلى إشراك رئيسي مجلس الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا واثنين من أقدم نوابه في عملية تثبيت من اختاره السلطان في رسالته.. وهذا يعني فتح المجال بشكل أوسع أمام الرقابة الشعبية والقضائية على عملية الخلافة، وتقليل هيمنة العسكر.[214]

وحول صلاحيات مجلس عمان، فإن أهم ما جاءت به التعديلات الدستورية لعام 2011 هو إضافة 45 مادة جديدة إلى الدستور تنظم تأليف المجلس وآلية عمله، وتتيح له مراجعة مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة واقتراح مشروعات قوانين جديدة ومراجعة خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة، فضلاً عن

---

[212]-خفض التعديل على قانون الإنتخاب عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الإقتراع لصالحهم من أربعة مرشحين إلى مرشح واحد في الدائرة الإنتخابية، علماً بأن الكويت مقسمة إلى خمس دوائر مع عشرة نواب لكل دائرة. وقد كان نظام التصويت السابق يعطي للناخب حق الإدلاء بأربعة أصوات لها نفس الوزن، وهو ما يتيح للمرشحين دعوة أنصارهم للإدلاء بأصواتهم الإضافية لحفائهم. وقد رفضت المعارضة هذه التعديلات وقاطعت الإنتخابات في ديسمبر 2012. وتمت الإنتخابات وفقاً لهذا القانون المعدل الذي أقره مجلس الأمة في يناير 2013.

[213]- خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012، ص19.

[214]- محمد بن طاهر آل إبراهيم، الحاجة إلى الإصلاح في عمان، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف ومنتدى التنمية، بيروت، 2013، ص 23.

إلزامها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على إرسال نسخة من تقريره السنوي للمجلس، ومنحت أعضاء مجلس الشورى الحق في استجواب أي من وزراء الخدمات.[215]

وفي 15 أكتوبر 2011 أجريت انتخابات مجلس الشورى، الذي تنافس على مقاعده التي يبلغ عددها 84 مقعداً، 1133 مرشحاً، بينهم 77 امرأة، اسخدمت الدولة فيه التصويت الإلكتروني، وتمكن الناخبون من التصويت بعد معالجة بعض الإشكاليات ذات الصلة بتقنيات التصويت.[216]

ولم تكن المجالس البلدية ببعيدة عن تلك التعديلات، حيث أصدر السلطان قابوس في عام 2011 مرسوماً بقانون يقضي بإنشاء 11 مجلساً بلدياً في محافظات البلاد تتشكل من مسؤولي الجهات الحكومية وممثلين منتخبين للولايات التابعة لكل محافظة، وحدد فترة العضوية بأربع سنوات قابلة للتجديد، كما حدد اختصاص المجالس في تقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير الخدمات البلدية في حدود السياسة العامة للدولة وخطط التنمية، وأجاز القانون حل المجلس قبل انتهاء فترته بقرار من وزير الدولة المختص، على أن يتضمن قرار الحل تشكيل لجنة تتولى اختصاصات المجلس لفترة ستة أشهر أو لحين انتخاب مجلس جديد.[217]

وقد أجريت في 22 ديسمبر 2012 أول انتخابات بلدية، شارك فيها نحو نصف الناخبين المسجلين، وسبقها استبعاد 50 مرشحاً ممن شاركوا في أحداث 2011 لأسباب أمنية، وقد استخدم النظام الإلكتروني للتصويت الذي سبق استخدامه في انتخابات مجلس الشورى.[218]

وفيما يخص الجانب التشريعي، تم إصدار تشريعات مهمة لحماية المال العام ومنع تضارب المصالح، كما تم تعديل مجموعة من القوانين من ضمنها قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية وقانون المطبوعات والنشر.

وحول محاربة الفساد، استجابت السلطة بإصدار قانون حماية المال العام ووسعت من صلاحيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وشهدت البلاد خلال السنوات الأربع التالية لاندلاع ما سُمي بالربيع

---

[215]- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عُمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص 44-45.

[216]- وكالة الأنباء العمانية، 15 ديسمبر 2011.

[217]- مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014، مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 230.

[218]- مارك فاليري، تفاقم الإضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان، مرجع سابق، 2015.

العربي محاكمات متعددة لمسؤولين في الدولة وكبريات شركات النفط والمقاولات في قضايا رشوة واختلاس للمال العام، ففي أوائل مارس 2011، وفي أكبر عملية تنظيم لمجلس الوزراء خلال أربعين سنة، أقال السلطان قابوس ثلث أعضاء حكومته، بمن فيهم "علي المعمري"، وزير الاقتصاد الوطني، و"أحمد مكي" وزير التجارة والصناعة، وكان القصد من تلك القرارات هو إعادة التأكيد على مركزية السلطان عندما يتعلق الأمر بتجسيد الوحدة الوطنية ومحاربة الفساد.

وكان لاستقلالية القضاء نصيب من تلك التعديلات، حيث أعلن السلطان قابوس في عام 2011 استقلال الادعاء العام الذي كان خاضعاً من الناحية الإدارية والمالية للمفتش العام للشرطة والجمارك، ثم أصدر مرسومين سلطانيين، أعاد في الأول تأليف المجلس الأعلى للقضاء، ونقل في الثاني تبعية المحاكم والإدارة العامة للتفتيش القضائي والإدارة العامة للمحاكم وموظفيها واعتماداتها المالية من وزارة العدل إلى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا.[219]

وفيما يتعلق **بدولة الإمارات العربية المتحدة**[220] فقد شهدت الإمارات انتخابات التجديد النصفي لعضوية المجلس الوطني الاتحادي في 24 سبتمبر 2011، وهي الثانية بعد إجراء أول انتخابات عام 2006، وقد أجريت الانتخابات في سياق محلي وإقليمي مغاير[221]، حيث شهدت الإمارات في 8 مارس 2011 مطالبات من

---

[219]- بسمة مبارك سعيد، مستقبل الإصلاح في عمان، مجموعة مؤلفين في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، يناير 2016، ص ص 616-619.

[220]- بدأت دولة الإمارات في منتصف ديسمبر 2006 أولى خطواتها على طريق الإصلاح السياسي، فقد أعلن الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة في ديسمبر 2005 إجراء إنتخابات غير مباشرة لإختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الإتحادي، وفي فبراير 2006 أستحدثت في التشكيل الوزاري الجديد وزارة الدولة لشئون المجلس الوطني الإتحادي، وتولاها أنور قرقاش، وكانت مهمة الوزارة تنظيم العملية الإنتخابية والإشراف على مختلف مراحلها، وفي أغسطس أصدر رئيس الدولة قراراً ينص على إنتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئة إنتخابية تشكل بواقع مائة مضاعف لمثلي كل إمارة كحد أدنى، ويختار أعضاء الهيئة حكام الإمارة، الذين يعينون النصف الباقي من الأعضاء. وكانت أعداد المرشحين مفاجئة، إذ بلغوا 456 مرشحاً، بنسبة تبلغ 7% من مجموع أعضاء الهيئة الإنتخابية، بينهم 65 إمرأة، ويدل ذلك على الفاعلية السياسية الإيجابية للمواطن الإماراتي. ويُذكر أن النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة يتألف من مجموعة من المؤسسات الإتحادية، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للإتحاد، والذي يمثل السلطة العليا في الدولة، ويتشكل من حكام الإمارات السبع، ويتولى المجلس الأعلى للإتحاد رسم السياسة العامة للدولة، وإنتخاب رئيس الإتحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الإتحادية، وغيرها من المهام.

[221]- مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير ، في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 238.

أكاديميين وباحثين وإعلاميين دعت إلى إجراء انتخابات لجميع أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر، وتعزيز صلاحيات المجلس في التشريع والرقابة.[222]

وقد تم إجراء ستة تعديلات على الدستور منذ توقيعه، وأحدها يخص تغيير مسمى الدستور، من مؤقت إلى دائم عام 1996، ويرى البعض، بعد وفاة المؤسس الشيخ زايد -الأب الروحي للاتحاد- بروز دوائر ومجالس محلية موازية للوزارات الاتحادية، حيث تضطلع بالقيام بالدور المنوط بتلك الوزارات بشكل كلي تقريباً، حيث أوجدت الإمارات الكبرى، مثل أبوظبي ودبي، دوائر تختص بالتعليم والصحة والإقتصاد، وهيئة المعرفة والتنمية البشرية.[223]

وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إرادة سياسية تنحو ناحية تنويع القاعدة الاقتصادية، وهذا ما مكنها من تجاوز مرحلة ما بعد النفط، أي المرحلة التي خططت لها الحكومة الاتحادية لتتخطى آثار الانخفاضات الحادة لأسعار النفط من أكتوبر 2014،[224] وقد أكسبها ذلك رضا الشعب، حيث الاستمرارية في تقديم نموذج دولة الرفاه الاجتماعي، وتوفير كل احتياجات المواطن الأساسية بالمجان.

وفي إطار الإصلاحات السياسية التي قامت بها دولة الإمارات، يبرز برنامج التمكين السياسي الذي جاء في خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في عام 2005، والذي اعتبره المحللون نقطة تحول جذرية في تاريخ تمكين المجلس الوطني الإتحادي، ويتسم برنامج التمكين السياسي بالتدرج، حيث تأكيد رئيس الدولة على أهمية توافر عنصري الثقافة والوعي السياسيين لدى المواطن من جهة، وتركيز دولة الإمارات على دور العامل التنموي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، وهذا ما أكسب النظام السياسي الحاكم لدول الإمارات مزيداً من شرعية الإنجاز، في سياق ما أحدثته الدولة من تغييرات مشهودة في السياسات العامة انصب جلها في عجلة التنمية الشاملة، وقد حصدت الدولة العديد من

[222]- بلغ عدد الهيئة الناخبة 129274 ناخباً ينتخبون 20 عضواً يمثلون أعضاء المجلس الوطني، وبلغ عدد المرشحين 450 مرشحاً، وشارك في التصويت 36 ألف ناخب، أي ما نسبته 28% من الناخبين، وقد أسفرت النتائج عن إكتساح العناصر القبلية وعدم نجاح أي سيدة على الرغم من إرتفاع عدد المرشحات. **لمزيد من الإيضاح، انظر:** صحيفة الخليج الإماراتية، 24 سبتمبر 2012 .

[223]- التطورات السياسية في الإمارات، الخليج 2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013.

[224]- Karen E Young.The Polltical Economy of Energy, Finance and Secrity in the United Arab Emirates-Between the Majilis and Market, (London: Macmillan Publishers Limited, 2014), p76.

الإنجازات العالمية المتمثلة بالمراتب المتقدمة في مجالات التنمية البشرية والمستدامة في وقت تشهد فيه المنطقة العربية والعالم بأسره تراجعا وعدم استقرار سياسي.[225]

وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بدرجة عالمية من الاستقرار السياسي مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، وذلك لما تمتلكه الدولة من قدرات في مكافحة أوجه الفساد المالي والإداري من خلال رزمة من التشريعات والقوانين التي ساهمت في تعزيز معايير الحكم الرشيد، كما يوجد في الإمارات عدد من جمعيات النفع العام التي ساهمت هي الأخرى في الانفتاح السياسي من خلال حراك المجتمع المدني الفعال، ولاسيما النخب الشبابية الصاعدة،[226] حيث عمدت الدولة إلى استقطاب فئة الشباب في مواقع صنع القرار، من خلال إنشاء مجلس الإمارات للشباب. وتعتبر دولة الإمارات أول دولة في العالم تعين وزيرة شابة تبلغ في العمر 22 عاماً، تأكيداً على رغبتها في التكيف مع متطلبات العصر.

وعلى صعيد التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية، تم إصدار القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الذي يتضمن توسيعاً لنطاق الجرائم الإرهابية، وتطبيقاً لهذا القانون، فقد أصدر مجلس الوزراء في نوفمبر 2014 قائمة ضمت 85 منظمة وجماعة إرهابية حول العالم، ورغم ذلك، فقد أكدت حكومة دولة الإمارات أن من حق المنظمات والجماعات المدرجة ضمن القائمة الاستئناف لحذفها منها طالما غيّرت نهجها.[227]

وأما الحديث عن **دولة قطر**، فإن الوضع فيها مغاير لحد ما، وذلك للدور الإقليمي الذي حاولت الدوحة لعبه في السنوات الأخيرة برسم مسار مستقل عن شقيقاتها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، وكان ذلك على حساب معالجة شواغل القطريين بشأن المسار الذي تتجه إليه البلاد وكيف يمكن لسياساتها في المجالين السياسي والاقتصادي أن تفيد المواطنين.[228]

---

[225]- إحسان عبدالله الميسري، دور النخبة الحاكمة في ترسيخ العقد الإجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 5 مارس 2019.

[226]- صحيفة البيان الإماراتية، 10فبراير 2016.

[227]- صحيفة الإتحاد الإماراتية، 16 نوفمبر 2014.

[228]- لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، 11 سبتمبر 2014، متاح على الرابط: https://Carnegie-mec.org ، تاريخ الزيارة: 20 يناير 2022 .

وبالرغم من إعلان أمير قطر إجراء انتخابات مجلس الشورى في منتصف عام 2013، إلا أنه لم يصدر القانون الخاص بقواعد وشروط الترشح ونظام الانتخاب، وتأجلت هذه الانتخابات، حتى الفترة موضع الدراسة.[229]

وأجرت قطر انتخابات المجلس البلدي في 10 مايو 2011 تحت إشراف وزارة الداخلية لانتخاب 29 عضواً في المجلس، حيث بلغ عدد المرشحين 102، من بينهم أربع نساء، واستبعدت وزارة الداخلية سبعة من المرشحين من دون إبداء أسباب، وفاز في الانتخابات 27 مرشحاً، من بينهم إمرأة واحدة أعيد انتخابها من الدورة السابقة إضافة إلى فوز مرشحين بالتزكية.

كما أصدرت قطر تعديلاً لقانون تنظيم المجلس البلدي في 2011، وبينما أبقى القانون على تشكيل المجلس من 29 عضواً يمثلون المدن والقرى، وذلك عن طريق الانتخاب المباشر من جانب المواطنين، فقد رفع سن الترشح من 25 إلى 30 عاماً، كما اشترط في من يرشح نفسه لعضوية المجلس أن تكون جنسيته قطرية، أو من مكتسبي الجنسية القطرية لآباء من مواليد قطر.

ويواجه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر تحديات من القبائل القطرية التي ترى في وصوله لسدة الحكم فرصة للاستيلاء على البلاد، ولاسيما قبيلة مرّة -التي حاولت الإطاحة بوالده في العام 1996- إذ يرون فرصة محتملة لكسب النفوذ السياسي، وقد استجاب الأمير تميم لتحديات القبائل المحلية بتعيين عدد كبير من أفرادها في الوظائف المدنية والمناصب الوزارية، ولذا أجريت عملية إعادة تنظيم للوزارات في مطلع عام 2014.

---

[229]- جدير بالذكر أن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر أصدر في 30 أكتوبر لعام 2019 قراراً أميرياً بإنشاء "لجنة عليا للتحضير لإنتخابات مجلس الشورى"، وذلك في سبيل إنتخاب ثلثي أعضاء المجلس -المكون من 45 عضواً- بعد أن كان يعين كل أعضائه. ومجلس الشورى هو الهيئة التشريعية لدولة قطر، ومن مهامه: مناقشة ما يحال إليه من مجلس الوزراء ، مثل مشروعات القوانين، والسياسة العامة للدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية، ومشاريع ميزانيات المشروعات الرئيسية العامة، بحيث يقدم توصيات بشأن تلك المسائل، وستجري قطر أول إنتخابات لمجلس الشورى في أكتوبر 2021، وقف ما أعلنه الأمير تميم بن حمد، وذلك بعد إنتهاء الإستعدادات.
وفي عام 2020، وجه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر لدى إفتتاح دور الإنعقاد العادي التاسع والأربعين لمجلس الشورى القطري خطاباً،جاء فيه: "فقد وجهت الحكومة للقيام بكل ما يلزم لتحقيق الإنفتاح الإقتصادي المطلوب وإزالة العوائق أمام الإستثمار ومنع الإحتكار في إطار بناء الإقتصاد الوطني، والإستثمار في التنمية البشرية، كما وجهت بتخصيص عائدات الغاز من الإكتشافات الجديدة للإستثمار من أجل الأجيال القادمة". **لمزيد من الإيضاح، أنظر**: مكتب الإتصال الحكومي، الدوحة، www.gco.gov.qa

وأما أولى محاولات الإصلاح السياسي في **المملكة الأردنية الهاشمية** إبان ما عُرف بالربيع العربي هو إقامة حكومة سمير الرفاعي، وذلك بعد أقل من شهرين على إعادة تأليف حكومته الثانية، حيث أعلنت الحكومة الجديدة برئاسة معروف البخيت في 17 مارس 2011، التي سرعان ما أفصحت عن تأليف لجنة الحوار الوطني المكونة من 52 عضواً، وتم توجيه الدعوة إلى الحوار من جانب الملك بخطاب تكليف رسمي، وقرر مجلس الوزراء تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الأعيان السيد طاهر المصري، وضم في عضويتها 52 شخصية بارزة من المجتمع، ناقشت مختلف القضايا والتشريعات ذات الصلة بمنظومة العمل السياسي، وخرجت اللجنة في 24 مايو من العام نفسه بوثيقة مرجعية تكون دليلاً للعملية الإصلاحية.[230]

كما ألفت الحكومة في 27 أبريل 2011 لجنة ملكية من عشرة أعضاء لمراجعة الدستور[231]، وقد جاءت التعديلات الدستورية فيما يتعلق بسلطات الدولة، معززة لصلاحيات السلطة التشريعية، وتحصين مجلس النواب من الحل وحددت قواعد منح ثقة مجلس النواب للوزارة بالأغلبية، كما حظرت على الحكومة إصدار قوانين مؤقتة إلا في حالة الكوارث العامة والحرب وإعلان حالة الطوارئ بعد أن كانت إجراء شائعاً، كما شملت قواعد إحالة الوزراء إلى النيابة العامة، وأوكلت للقضاء النظر في صحة عضوية مجلس النواب.[232] وفي أواخر شهر أبريل لعام 2011 تم إنشاء لجنة للحوار الاقتصادي تضم في عضويتها 37 عضواً.

وفي سبتمبر 2011، شملت التعديلات قانون البلديات، الذي زاد معه من نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية من خلال نظام المحاصصة، إذ تم رفعها من 20% إلى 25%، وألغي مبدأ "الصوت الواحد"، إذ

---

[230]- قاطع حزب العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون) اللجنة وإعتذرت عن عضويتها فيها. **لمزيد من الايضاح، أنظر:** هاني الحوراني، مستقبل الإصلاح في الأردن، في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، ط1، بيروت، يناير 2016، ص 787.

[231]- من جملة ما تحقق على صعيد التعديلات الدستورية، التعديل الذي أصاب المادة 73 التي ألغت صلاحية الملك بتأجيل الإنتخابات النيابية لآجال غير محددة في حال الظروف القاهرة، وبموجب تعديل المادة 78 تم تمديد مدة الدورة العادية لمجلس الأمة إلى ستة أشهر بدلاً من أربعة، كما قوضت التعديلات الدستورية المادة 94 من صلاحية السلطة التنفيذية في وضع قوانين مؤقته، إلا في الحالات التي يكون فيها مجلس النواب منحلاً. من ناحية أخرى، أدى تعديل المادة 56 من الدستور إلى نزع صلاحية الضابطة العدلية من مجلس النواب فيما يخص محاكمة الوزراء، لكنه أبقى على صلاحية المجلس فيما يخص إحالة الوزراء إلى النيابة العامة إذا ما صوت لمصلحة ذلك بأغلبية أعضائه. ومن أبرز التعديلات الدستورية أيضاً، إنشاء محكمة دستورية المنصوص عليهما في المادتين 58 و59، يكون إختصاصها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، بما فيها الرقابة على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية. إضافة إلى تفسير الدستور نفسه. ومن التعديلات الدستورية المهمة ما نصت عليه المادة 67 فقرة 2 من الدستور بإنشاء هيئة مستقلة للإنتخابات، تقوم بإدارة الإنتخابات النيابية وغير النيابية بدلاً من وزارة الداخلية.

[232]- مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 221.

تم منح الناخب في كل دائرة انتخابية عدداً من الأصوات يساوي عدد ممثلي تلك الدائرة في المجلس البلدي، فضلاً عن صوت لاختيار رئيس المجلس.

وفي يوليو 2012، صدر قانون الانتخابات النيابية، الذي تضمن تقسيم المملكة إلى عدد من الدوائر يخصص لها 108 مقاعد، كما خصص للنساء 15 مقعداً. ووزع القانون حصصاً لفئات المجتمع، فأتاح للمسلمين 96 مقعداً، وللمسيحيين 9 مقاعد، وللشركس والشيشان 3 مقاعد، بالإضافة إلى دائرة انتخابية عامة ترشح فيها قوائم نسبية مغلقة، كما خصص لكل ناخب صوتين، أحدهما للدائرة الانتخابية المحلية، والآخر للدائرة الإنتخابية العامة.[233]

وفي أغسطس 2014 وافق مجلس النواب بالأغلبية على تعديل دستوري تضمن توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات بحيث تدير الانتخابات النيابية والبلدية، وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، كما عزز التعديل من صلاحيات الملك، حيث جعل تعيين قائد الجيش ومدير الاستخبارات بقرار منه، دون ترشيح أو تنصيب من مجلس الوزراء كما كان الحال قبل التعديل.[234]

وفي مجال حرية التنظيم الحزبي وحق تأسيس الجمعيات، أصدر الأردن قانوناً للأحزاب السياسية في 7 يونيو 2012 يؤطر لتأسيس الأحزاب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين، بعيداً عن أية فوارق طائفية أو عرقية أو دينية، كما اشترط أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن 500 شخص، ويكون حضور المرأة بنسبة 10%، كما يكفل القانون دعم موازنة الدولة للأحزاب.

وفي أغسطس لعام 2014 تم الانتهاء من مناقشة قانون البلديات وإقراره، كما تم في سبتمبر من نفس العام إقرار قانون اللامركزية، وفي 31 أغسطس قدمت الحكومة مشروع قانون جديد لانتخاب مجلس النواب الذي تخلى عن نظام الصوت الواحد المجزوء الذي اعتمد عام 1993، كما شرعت رئاسة مجلس النواب مع

---

[233]- المرجع نفسه، ص 229.

[234]- كان لهذا التعديل مؤيدون ورافضون، أما المؤيدون، فقد برروا موقفهم بكونه يضمن إستقلالية وحياد القوات المسلحة والإستخبارات وبعدهما عن التأثر والتأثير بالسياسة. وبالمقابل رأى المعارضون للتعديل أنه يشكل تقويضاً لبعض أسس نظام الحكم في الأردن، لكونه يجعل الملك طرفاً في خلافات أو تجاذبات سياسية على خلفية سوء السياسات أو كفاءة الأداء، وإذا كان من الممكن مساءلة مجلس الوزراء، فإن هذا غير ممكن بالنسبة إلى الملك، ولذلك أعتبر البعض التعديل مناقضاً لروح الدستور الأردني.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص236. وصحيفة الدستور الأردنية، 18 أغسطس 2014.

اللجنة القانونية في إجراء سلسلة من جلسات الاستماع لممثلي المجتمع المدني والأحزاب والنقابات المهنية وغيرها.[235]

ومن ناحية أخرى، فقد دأب الملك عبد الله الثاني منذ عام 2013 على نشر أفكاره الإصلاحية التي صدر منها خمس أوراق، اعتبرت بمثابة التزام معلن من الدولة الأردنية نحو إحداث إصلاح سياسي في عملية صنع القرار وتطور النظام السياسي الأردني. وقد صدرت الورقة الخامسة والأخيرة تحت عنوان:"تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، المنجزات والأعراف السياسية" في 13 سبتمبر 2014.[236]

وللمملكة المغربية وضع استباقي في مبادرات الإصلاح السياسي، والحقوقي، والدستوري، لما شهده نظام الحكم من تحول مؤسساتي، يعبر عنه بمفهوم "الانتقال الديمقراطي"، ولقد اختار المغرب النهج الإصلاحي الذي ينم عن فضاء رحب من الحكم الرشيد[237]، بسياسة إتسمت بالتدرجية، والسلمية، والتراكمية، وتشكل التجربة المغربية انموذجاً يُحتذى في معالجة مطالب الشعب بشكل سلمي.

ويلخص الأستاذ محمد الاختصاصي رئيس مؤسسة التنمية الجهوية بالمغرب، المنهجية التي اتبعتها المؤسسة الملكية في مواجهة تداعيات ماعُرف بالربيع العربي في أربع ركائز:

- إلتزام موقف المصاحبة والمرافقة لإحتجاجات 2011، بدلاً من المناهضة أو المطاردة.
- المنهجية الإستباقية في مجال الإصلاح السياسي والدستوري.

---

[235]- هاني الحوراني، مستقبل الإصلاح في الأردن، في مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 790-792.

[236]- اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية، منتدى الفكر العربي، سبتمبر 2015.

[237]- الحكم الرشيد هو حكم تفعيل وتشجيع وتطوير كفاءات ومهارات المواطنين في جميع ميادين الحياة من أجل بناء الوطن وتعزيز سيادته وأمنه وإستقراره ووحدة أراضيه. وهو الحكم الذي يستفيد من شرائع الأديان والبشر من أجل بناء دولة حضارية عادلة آمنه. ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية، وينسحب ذلك على أجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية، فيقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة ، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو التقليص منها.

لمزيد من الإيضاح، أنظر: نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، متاح على الرابط: www.eipss-eg.org

- إستنهاج مقاربة تشاركية في تحديد وصياغة البنيان الدستوري الجديد، استناداً إلى الخطاب الملكي في 9 مارس 2011، بما تضمنه من مضامين إصلاحية وإجراءات تحديثية في مسار الإصلاح السياسي للمغرب.
- إستثمار مخزون القدرات التكيفية، والاستفادة من رصيد التجارب السابقة في تاريخ المغرب المعاصر.[238]

وقد طرحت المملكة المغربية مبادرتين للحوار الوطني: الأولى ذات علاقة بإصلاح منظومة العدالة، وقد تم تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني من لدن الملك في مايو 2012، وتواصلت اللجنة مع أهل الاختصاص في سبيلي تنظيم وسير المنظومة القضائية.

أما المبادرة الثانية: انطلقت في مارس 2013، واختصت بالحوار حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، بهدف ضمان مشاركة واسعة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وصياغة مشتركة لأسس وقواعد عمل الجمعيات، وصياغة ميثاق شرف وطني للديمقراطية التشاركية.

وفيما يخص التعديلات الدستورية، فقد تضمنت نصوصاً عززت من احترام حقوق الإنسان، وتوجهت بحلول لعدد من القضايا موضع النقاش كتجريم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، كما ألزمت التعديلات الدستورية جلالة الملك بتكليف رئيس الوزراء من الحزب الذي يحوز الأغلبية في البرلمان بعد أن كان يملك صلاحية تعيين من يريده، كما عززت من صلاحيات رئيس الوزراء، حيث منحته حق حل مجلس النواب تحت شروط معينة بعد استشارة جلالة الملك.

ومكنت التعديلات الدستورية من حق إصدار البرلمان للعفو العام بعد أن كان من صلاحيات الملك وحده، واستبعدت التعديلات الدستورية محاكمة الوزراء أمام المحكمة العليا، وأصبح الوزراء يحاكمون كالمواطنين العاديين أمام القانون، واستحدثت التعديلات الدستورية مجلساً للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرأسها الملك، كما حصر الدستور الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لجرائم الحق العام.

---

[238]- لمزيد من الايضاح، أنظر: محمد الإختصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل في مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مرجع سابق ص ص548-553.

وبالمقارنة مع الدساتير المغربية السابقة، فقد شكل دستور 2011 تطوراً حاسماً في جزئية الحقوق والواجبات، حيث أولى مكانة أساسية لحقوق المواطن، من خلال ضمان الحماية الشخصية للمواطن، وتكريس حرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الصحافة، فضلاً عن مصادقة المغرب للعديد من المواثيق الدولية في إطار أحكام وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نؤكد على أن النص الدستوري الجديد قد تضمن تغييرات جوهرية ذات صلة بإعادة هيكلة الحقل الديني تماشياً ومتطلبات مواجهة التنظيمات الإرهابية.[239]

وفي مجال حرية التنظيم الحزبي وحق تأسيس الجمعيات، أصدر المغرب قانوناً في أكتوبر 2011، يحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو كل ما فيه تمييز لحقوق الإنسان، كما اعتبر كل ما يمس بالدين الإسلامي أو النظام الملكي أو الوحدة الوطنية باطلاً. واشترط في تأسيس الأحزاب أن لا يقل عدد المؤسسين عن 300 عضو من ثلثي جهات الدولة بحد أدنى 5% من كل جهة. ويقدم طلب التأسيس إلى وزارة الداخلية، على أن يصرح للحزب بالعمل من عدمه خلال 30 يوماً، ويحق للحزب التظلم من قرار اعتراض التصريح له بالعمل أمام القضاء.

كما فرض القانون التزاماً على الأحزاب بمشاركة النساء والشباب في الأجهزة القيادية بنسبة الثلث، وألا تزيد تبرعات وهبات الأفراد النقدية والعينية عن مبلغ معين لكل متبرع في السنة، فضلاً عن دعم من الدولة بواقع حصة سنوية.[240]

وفيما يخص قانون انتخابات مجلس النواب، فقد عدل المغرب من القانون الانتخابي في 14 أكتوبر 2011، حيث حدد أعضاء المجلس بـ 395 عضواً ينتخبون وفقاً لنظام القوائم وقواعد التمثيل النسبي، منهم

---

[239]- تشكل "إمارة المؤمنين" عنصراً تاريخياً أصيلاً في بنية النظام السياسي بالمغرب، وقد نص الفصل 41 من دستور 2011 على أن : "الملك، أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشئون الدينية. يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.." كما نص الفصل 42 على أن: "الملك، رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة وإستمرارها، والحاكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على إحترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الإختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى إحترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن إستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

[240]- مجموعة مؤلفين، "حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير" في علي الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 228.

305 أعضاء على مستوى الدوائر المحلية، و90 عضواً على المستوى الوطني، واشترط القانون أن تضم قوائم الترشيحات على المستوى الوطني ستين سيدة، وثلاثين مرشحاً لا يزيد سنهم عن أربعين عاماً.[241]

الفصل الثاني: البحرين بين توظيف القدرات المؤسسية وتمثيل المصالح

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية، وقدرة مؤسساته على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها والتحديات التي تواجهها المؤسسات، حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات مختلفة، فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى، وعندما تعجز مؤسسات النظام السياسي عن الوفاء بالوعود السياسية التي التزمت بها قياداتها، تتضاءل قدرات النظام السياسي وتتآكل شرعيته واستقراره.

كما يهدف الفصل أيضاً إلى دراسة مدى تمثيل مؤسسات النظام السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، فكلما كان للفاعليين السياسيين والاجتماعيين تمثيلهم ووجودهم في المؤسسات، أدى ذلك إلى استقرار النظام وزيادة شرعيته. أما عندما يغيب بعض الفاعلين الأساسيين عن تلك المؤسسات وينزلون للعمل وممارسة النشاط في الشارع من خلال أساليب المظاهرات والاعتصامات، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار.

وتمتاز التجربة البحرينية بخصوصية -لأسباب عديدة- أبرزها: إدارة الملك لأزمة فبراير 2011، وإدراكه المبكر لكيفية التعامل مع أحداثها، حينما حاولت المعارضة غير الوطنية استغلال أحداث تونس ومصر في يناير من العام ذاته للمساومة على أمن المجتمع مقابل تمرير مطالب فئوية معتمدة على أساليب العنف والفوضى وهو ما دفع النظام السياسي البحريني لإستخدام قدراته في التعامل مع تلك المطالب والضغوط الداخلية باعتماد سياسة تقوم على إيجاد حلول سياسية واجتماعية لهذه الأزمة المفتعلة، وذلك من خلال حوار وطني بين مختلف مكونات وأطياف الشعب البحريني، باعتباره وسيلة مثلى للتوافق والالتفاف حول القواسم المشتركة التي تهدف للمصلحة العامة وتحافظ على السلم الأهلي.

[241]- حظر القانون ترشح القضاه، ومديري المؤسسات العمومية، والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة 30% من أسهمها، وكبار موظفي الإدارات المحلية، كما حظر الجمع بين عضوية المجلس وعضوية الوزارة أو العمل بأجر لدى دولة أجنبية أو منظمة حكومية أو غير حكومية، وأجاز القانون إسقاط عضوية النائب، مالم يودع إقرارً بمصروفات حملته الإنتخابية.

وقد سعى النظام السياسي البحريني لتوظيف كافة قدراته نحو الحفاظ على مكتسباته واستقراره وصولاً إلى تماسك الدولة وهيبتها، منعاً من تفككها أو سقوطها، وفي ذلك لجأ النظام السياسي إلى الحوار باعتباره الأسلوب الحضاري والمتمدن لحل المعضلات، ولم يكن الحوار أمراً طارئاً أو مستجداً في طبيعة التطور السياسي البحريني، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وما اختزلته من ذاتية متميزة في مكون النظام السياسي، يرجع إلى عمق تاريخي، أدى إلى خلق ثقافة سياسية مشتركة بين أبناء الشعب البحريني، مما جعل تطوره المعاصر ينحو منحى مغايراً عن أقرانه في منطقة الخليج العربي، سواء في حقل التعليم، النشاط المجتمعي، التطور الإقتصادي، السماح بتكوين الجمعيات السياسية، إجراء الانتخابات البلدية والنيابية، حرية التعبير، إحترام حقوق الإنسان، تمكين المرأة وغيرها.

ولهذا كله يمكن القول بأن النظام السياسي البحريني هو مرآة عاكسة للخصائص الذاتية لطبيعة المكون الاجتماعي البحريني، الذي اكتسى بسمات عديدة، أبرزها:

- العراقة، فالبحرين كانت ضمن الأقاليم التي أرسل إليها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم العلاء الحضرمي في عهد المنذر بن ساوى التميمي يدعوها لدخول الإسلام، وقد دخلت البحرين الإسلام في العام السابع للهجرة، الموافق لعام 629 ميلادية.[242] وظلت كذلك حتى احتلال القوات البرتغالية لها في الفترة من 1521-1602.[243] حيث تم طرد البرتغاليين من البحرين، بسبب سخط السكان المحليين من سياسة الاحتكار البرتغالي وجشع الحامية التي أرهقتهم بالضرائب.[244] وحلت قوات الفرس محل القوات البرتغالية في السيطرة على البحرين في الفترة من 1602-1783، ولكن الدولة الفارسية سرعان ما انتابها الضعف والتفكك نظراً لفقدان سيطرتها المركزية على ولاياتها، وهجرة العديد من القبائل الأفغانية من قندهار إلى أصفهان، ناهيك عن الفساد السياسي والإداري، مما أسهم في انتهاء حكم الأسرة الصفوية في عهد الشاه حسين بن الشاه سليمان عام 1713.

وفي نهاية القرن السابع عشر كانت المنطقة تشهد فراغاً سياسياً دفع بالقبائل العربية إلى السعي لملء هذا الفراغ، وتعد أسرة آل خليفة -الأسرة الحاكمة لمملكة البحرين- فرعاً من بني عُتبة التي كانت

---

[242]- عبدالرحمن عبدالكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2000، ص 133.

[243]- محمد خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية المؤسسة العربية للدراسات والنشر والمكتبة الوطنية، بيروت ومملكة البحرين، 2004، ص 93.

[244]- فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783- 1870، دار ذات السلاسل، الكويت، 1983، ص 39.

تستوطن الكويت منذ 1716، قبل أن تنتقل بعد ستة عقود إلى الساحل الغربي لقطر حيث سكنوا وأسسوا منطقة الزبارة، وفي عام 1783 فتح آل خليفة البحرين على يد المغفور له الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الملقب بالفاتح، حيث كان ذلك بداية حكم آل خليفة للبحرين، والذي استمر حتى يومنا الراهن.

- أن مملكة البحرين دولة محدودة الموارد والمساحة والسكان في منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وهذه الخصوصية البحرينية تعد ميزة وتحدياً في آن، فالميزة هي أن البحرين ليست جامدة بل هي ديناميكية ومتطورة بشكل عقلاني، والتحدي هو إمكانية التأقلم المستمر مع المواقف المتجددة والضغوطات الداخلية والخارجية.[245]
- أن مملكة البحرين في ظل التطور الراهن، لديها قيادة حريصة على العمل السريع والإنجاز الأسرع وأن فيض عملية التغيير أضحى بالغ السرعة، وهذا كله بهدف تعويض ما فات في المراحل السابقة، مع ضرورة التأكيد أن ذلك يحدث تقلصات وهزات في بنية المجتمع، مما يعني ضرورة وضع خطة لمواجهة الآثار السلبية للتغيير السياسي، وتعزيز آثاره الإيجابية. ويؤكد الدكتور محمد نعمان جلال في هذا السياق بأن مملكة البحرين أصبحت مجتمعاً في حالة من التغير المستمر Continuous Change وهذا يعني أنها في مرحلة انتقال.[246]

[245]- محمد نعمان جلال، النظام السياسي في مملكة البحرين- الإصلاح في إطار الهوية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ط2، المنامة، 2007، ص37.

[246]- محمد نعمان جلال، النظام السياسي في مملكة البحرين- الإصلاح في إطار الهوية، مرجع سابق، ص ص 38-39.

المبحث الأول: قدرة النظام السياسي البحريني على التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية

دأبت حكومة مملكة البحرين على التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية بإيجاد حلول سياسية واجتماعية لأزمة فبراير 2011 من خلال رزمة من الإجراءات والتدابير الحكومية، وإطلاق مبادرات حوار لاحتواء الأزمة.

وسوف يتم دراسة ذلك من خلال استعراض تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق[247]، تأسيس الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، إحالة محاكمة المحتجزين من محاكم السلامة الوطنية إلى المحاكم المدنية، الإصلاحات التشريعية، إعادة المفصولين إلى وظائفهم، وإعادة بناء دور العبادة.

كما يشمل ذلك المبادرات التي اتخذتها الدولة في أعقاب اندلاع الانتفاضات الشعبية في بعض الدول العربية، والتي تمثلت في إطلاق أربع مبادرات للحوار، بتكليف من الملك لولي العهد، ابتدأت بمبادرة 18 فبراير 2011، ثم مبادرة حوار التوافق الوطني في يوليو من نفس العام، فمبادرة 21 يناير 2013 لاستكمال حوار التوافق الوطني، وكان آخرها مبادرة 15 يناير 2014.

ويتم تحليل هذه المبادرات من خلال دراسة نصوصها ودوافع النخبة الحاكمة في إصدارها، وردود الفعل المختلفة عليها، وأنماط التفاعلات السياسية بين الدولة والحركات الاجتماعية الاحتجاجية، ومدى نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهدافها وأسباب ذلك.

المطلب الأول: الإجراءات والتدابير الحكومية

بذلت حكومة البحرين جهوداً جبارة في سبيل انتشال البلاد من الأزمة التي عصفت بها، وتمكنت من التصدي لجملة من القضايا موضع النقاش والجدال والمعارضة، في محاولة جادة منها لإصلاح ما يمكن إصلاحه، وفي ضوء ذلك عمدت لتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق كجهة محايدة في

[247]- أنشئت اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق بتكليف من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمقتضى الأمر الملكي رقم 28 لسنة 2011 المؤرخ في 29 يونيو، ودخل حيز النفاذ من تاريخ صدوره، حيث تنص المادة الأولى منه على أن "تنشأ لجنة ملكية مستقلة للقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمناً ما تراه مناسباً من توصيات في هذا الشأن".

استقصاء المعلومات، وبعد وقت قصير من إنشاء اللجنة، أصدر الملك حمد بن عيسى توجيهاته لكافة الوزارات والهيئات الحكومية بالتعاون مع اللجنة التي تمكنت من الحصول على معلوماتها من خلال مقابلات فردية مع 5188 فرداً، بهدف جمع إفادات الشهود والشاكين المتعلقة بادعاءات وقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أجريت لقاءات مع الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، المهنيين من مختلف الفئات، الزعماء الدينيين، بغرض البحث عن معلومات متعلقة بالسياسات والممارسات الحكومية، وتحديد الشهود المحتملين وجمع الإفادات والأدلة الوثائقية المتعلقة بالادعاءات بوقوع انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتم إجراء عدد من الإجتماعات، وخاصة مع الجهات الحكومية، وتم تسجيل هذه الاجتماعات على قاعدة البيانات.[248]

كما سعت لتوفير ضمانات إجرائية نحو مزيد من الثقة ومد جسور التعاون مع الآخر ، فما هي أبرز الضمانات الإجرائية التي أقرتها حكومة البحرين، تأكيداً على عزمها الجاد لتجاوز الأزمة نحو مرحلة جديدة من التحديات؟

الفرع الأول: الضمانات الإجرائية لمرحلة جديدة

1) تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق

تم تشكيل اللجنة بأمر من جلالة ملك البحرين بمقتضى الأمر الملكي رقم 28 لسنة 2011 المؤرخ في 29 يونيو، على أن تعد اللجنة تقريراً على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويشتمل بحسب نص المادة التاسعة على عشرة موضوعات، وهي كالآتي:

(1) سرد كامل للأحداث التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس 2011.

(2) الظروف والملابسات التي وقعت في ظلها تلك الأحداث.

(3) ما إذا كانت قد وقعت انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل أي من المشاركين خلال الأحداث أو التداخل بين المواطنين والحكومة.

(4) وصف لأي أعمال عنف وقعت، يشتمل على بيان طبيعة تلك الأعمال، وكيفية حدوثها والعناصر الفاعلة والتداعيات التي نتجت عنها، ولا سيما في مستشفى السلمانية ودوار مجلس التعاون.

[248]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مملكة البحرين، 10 ديسمبر 2011، ص 22.

(5) بحث حالات ادعاء بوحشية الشرطة أو الادعاء بأعمال عنف ضد المتظاهرين أو من المتظاهرين ضد الشرطة وآخرين، بما في ذلك الأجانب.

(6) ظروف وصحة عمليات التوقيف والاعتقال.

(7) بحث حالات الادعاء بالاختفاء أو التعذيب.

(8) بيان ما إذا كانت هناك مضايقات من قبل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة ضد المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات العامة.

(9) بحث حالات الادعاء بأعمال هدم غير قانوني للمنشآت الدينية.

(10) بيان ما إذا كان هناك اشتراك لقوات أجنبية أو فاعلين أجانب في الأحداث.

وقد اختار جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أعضاء اللجنة الخمسة، وعين رئيساً لها عهد إليها بتوجيهها، وهم: البروفيسور محمود شريف بسيوني، رئيساً (الولايات المتحدة/مصر)، القاضي فيليب كيرش (بلجيكا/ كندا)، البروفيسور السير نايجل سيمون رودلي (المملكة المتحدة)، الدكتورة ماهنوش أرسنجاني (إيران)، والدكتورة بدرية العوضي (الكويت).

وقد بدأت اللجنة تحقيقاتها في 20 يوليو 2011، حيث جمعت 8110 شكوى وإفادة تتعلق بمختلف انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بنطاق عملها وكانت الإفادات المقدمة لها إما خطية وعددها (2639 إفادة) أو إلكترونية وعددها (5188 إفادة) وأخرى مقدمة من مؤسسات وعددها (283 إفادة).[249]

وقد أجرى محققو اللجنة لقاءات موسعة مع الجهات الحكومية، بهدف الحصول على بيانات ومعلومات من حكومة البحرين، كما اجتمعت اللجنة مع أقطاب المعارضة وقادة المنظمات الحقوقية غير الحكومية وزعماء دينيين وصحفيين بغية الحصول على معلومات تم تسجيلها على قاعدة بيانات، وأدت اللجنة أعمالها بمنتهى الاستقلالية والحيادية، ولم تواجه أي تدخل حكومي، كما حظيت اللجنة بتعاون العديد من منظمات المجتمع السياسي والمدني، كما حظيت بتعاون منظمات تمثل مختلف المصالح السياسية والإجتماعية والحقوقية، لعبت دوراً كبيراً في تسهيل عمل اللجنة، وفي مساعدتها في الحصول على الشكاوى الفردية والإفادات الشفوية للأفراد.

[249]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص ص 17-25.

كما أجرت اللجنة زيارات ميدانية شملت مجمع السلمانية الطبي، مستشفى قوة دفاع البحرين، مستشفى وزارة الداخلية، مركز توقيف الحوض الجاف، سجن القرين، سجن جو، وعدد من قرى البحرين، ولم تطبق اللجنة أي معايير للاختيار، فجميع البلاغات التي قدمت للجنة تم تسجيلها على قاعدة بيانات، وقد أدت اللجنة أعمالها بشفافية واستقلالية تامة، ولم تصطدم بأي تدخلات حكومية.

وأما أبرز التحديات التي واجهتها اللجنة، تمثلت في نطاق عملها الذي يشمل عمق واتساع نطاق التحقيق، فضلاً عن تحليل الوقائع وتقييم التقارير وإفادات الشهود وادعاءات الإيذاء وتحليل سياسات الجهات الحكومية وممارساتها في غضون فترة زمنية قصيرة جداً، وهذا تسبب في العديد من المشاكل اللوجستية والعملية، ناهيك عن أن أعضاء اللجنة ليسوا من مواطني البلد الذي يجري فيه التحقيق أو المقيمين فيه وهو أمرٌ غير مسبوق.[250] وبتاريخ 23 نوفمبر 2011، أعلنت اللجنة نتائجها.

2) تأسيس الصندوق الوطني لتعويض المتضررين

في 22 سبتمبر 2011 صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين من الأحداث الماضية، وذلك كخطوة أساسية للتعاطي مع تداعيات المرحلة السابقة، بما يتماشى مع الرؤى والتوجهات الدولية تجاه هذا النوع من التداعيات.

وجاءت المادة الثانية من مرسوم إنشاء الصندوق الوطني لتعويض المتضررين شاملة لقرارين أساسيين: فمن جهة، هناك تحمل رسمي للمسؤولين، ومن جهة ثانية فإن الصندوق جاء وفق مبادئ حقوق دولية، حيث أشارت المادة الثانية إلى أن هدف الصندوق هو المساعدة في توفير تعويضات فعالة للمتضررين بأعماله، إعمالاً للمبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 147/60 الصادر في 16 ديسمبر 2005.

ويعتقد البعض بأن عمل الصندوق وفق هذه الرؤية له تأثير إيجابي في تعزيز الثقة بين كافة المواطنين وطي صفحة الماضي، وصولاً إلى التوافق الوطني.

---

[250]- Kalwaic,Joha Kerr (2013).How Statecraft Employed the Al-Khalifa Monarchy Obstructs Democratic Reform In Order To Maintain Regime Stability in Bahrain: Ahistorical Review: Published master the sis. Philadelphia: The Temple University Graduate Board. Retrieved from ProQuest Database: http:pqdtopen.proquest.com/doc/294136055.html?FMT-ABS.

ويستهدف هذا الصندوق تقديم التعويضات إلى هؤلاء الذين عانوا من أضرار مادية أو نفسية أو بدنية نتيجة التعدي على حقوقهم على يد أحد ضباط الشرطة أو أحد المواطنين العاديين.

وتحدد المادة 3 من هذا المرسوم بقانون الفئات الآتية من المتضررين الذين يحق لهم المطالبة بالتعويضات من الصندوق، وذلك عقب صدور حكم نهائي من المحكمة بإدانة الشخص بارتكاب الجريمة:

(أ) أي شخص عانى من أضرار مادية أو نفسية أو بدنية بسبب فرد من أفراد الأمن العام أو أي موظف حكومي.

(ب) أي فرد من أفراد الأمن العام أو أي موظف حكومي عانى من أضرار مادية أو نفسية أو بدنية تسبب فيها شخص آخر أثناء تنفيذ واجبه.

(ت) أي شخص عانى من أضرار مادية أو نفسية أو بدنية بسبب الأحداث (فبراير ومارس 2011) أو بسبب أحداث عنف ذات طبيعة مشابهة وقعت عقب هذه الفترة.[251]

كما يشمل التعويض من الصندوق المتضرر نفسه وأسرته حتى الأقارب من الدرجة الرابعة، ومن يعيلهم المتضرر مباشرة والأشخاص الذين تعرضوا للأذى عن محاولتهم مساعدة المتضررين الآخرين، ويمتد الجبر إلى ما وراء التعويضات المادية ليشمل إعادة التأهيل، الترضية، ضمان عدم تكرار الحدوث، وإعادة الحقوق.[252]

وعلى الرغم من أن القضاء يمكن أن يحسم قضايا كتلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما أشار إليه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في خطابه في أواخر رمضان لعام 2011، إلا أن تحديد جهة مستقلة جاء كإشارة إلى أهمية معالجة قضايا المتضررين من جهة، ورغبة جادة من الحكومة في المعالجة والتصحيح.[253]

---

[251]- المجموعة الدولية للأزمات، في " الإحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة البحرين"، تقرير الشرق الأوسط رقم 105، بتاريخ 6 أبريل 2011، لمزيد من التفاصيل: انظر:

Htpps\\www.crisisgroup.org\~\media\files\middle%20east%20north%20africa\iran%gulf\bahrain\105-%20popular %20protests%20 in %20%north%20africa%20and%20 the %20%20middle %20east%20-iii-the %20bahrain%20revolt.pdf .

[252]- منظمة العفو الدولية، في "انشقاق في البحرين.. Crackdown In Bahrain, Human Rights at the Crossroads " فبراير 2011، لمزيد من التفاصيل، أنظر:

http\\www.amnesty.org\en\Library\asset\MDE11\001\2011\en\cb766afa-fba0-4218-95ec-f4648b85e620\mde110012011en.pdf .

[253]- حسن موسى الشفيعي، ربيع أم أزمة في البحرين؟، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مجلد 212، العدد 45، يناير 2012، ص137.

3) الإصلاحات التشريعية والتعديلات الدستورية

شملت دعوة الإصلاح التي اجتاحت العالم العربي، على شكل احتجاجات ومظاهرات في عام 2011، العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى التشريع والممارسة، كان من أبرز مظاهرها إطلاق حوارات سياسية وإدخال تعديلات دستورية وقانونية والتعامل مع القضايا الاجتماعية بأبعادها المختلفة ومراجعة مواقفها مع فئة (النساء، الأطفال، الأقليات والمعاقين).

وفي مملكة البحرين، كانت بداية مرحلة تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في عام 1999 مليئة بالإجراءات والتدابير ذات السمة الإصلاحية في سبيل القضاء على مظاهر الفساد [254] وهو ما حدا بأحد المراكز البحثية العالمية اعتبار وضع البحرين "في طليعة الدول الأكثر تحرراً في المنطقة".[255]

وقد انقسمت الإصلاحات التشريعية في عهد الملك حمد بن عيسى إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل ميثاق العمل الوطني، ومرحلة ما بعد ميثاق العمل الوطني، ومن أبرز الإصلاحات التشريعية التي رافقت مرحلة ما قبل الميثاق، منذ تولي الملك حمد الحكم في عام 1999: التشكيل الوزاري الجديد، إصدار قرارات بالعفو عن معتقلين سياسيين، الانضمام للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، تأسيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى، وإعادة تشكيل مجلس الشورى.

أما مرحلة ما بعد ميثاق العمل الوطني 2001[256]، فقد تميزت برزمة من الإصلاحات التشريعية، منها: إلغاء قانون أمن الدولة، التعديلات الدستورية، الانتخابات النيابية والبلدية للأعوام 2002، 2006، 2010، الانتخابات التكميلية 2011، تمكين المرأة، فضلاً عن إنشاء المحكمة الدستورية، الرقابة المالية والإدارية، حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان[257]. وأعقب ذلك الشروع بتطبيق العديد من المبادرات التي أسهمت في تعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة والمعارضة.

---

[254] - لمزيد من التفاصيل، أنظر:

-David Ransom, "Bahrain: New Emir , New Vision", Middle East Insight , Vol16, Nom 3 (June-July 2001).

[255] - مجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين، تقرير الشرق الأوسط رقم 40، بتاريخ 6 مايو 2005.

[256] - في الرابع عشر من فبراير 2001، صوت الشعب البحريني لصالح ميثاق العمل الوطني، بأغلبية ساحقة بلغت 98.4%، ما أكد دعم الشعب للميثاق، بإعتباره يمثل تحولاً جذرياً وتاريخياً نحو آفاق أرحب من الحرية والديمقراطية.

[257] - لمزيد من الإيضاح، انظر: بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة، هيئة شئون الإعلام، مملكة البحرين، 2012.

وقد تخلل المرحلتين إصدار دستور مملكة البحرين المعدل في عام 2000، الذي تفاوتت ردود فعل المواطنين والشارع السياسي البحريني حياله بحسب نظر المحللين السياسيين، ففي الوقت الذي ترى فيه المعارضة أن التعديلات الدستورية تفسح المجال لمجلس الشورى المعين بالتدخل في عمل المجلس المنتخب، إذ لا يمكن تمرير أي تشريع دون موافقة مجلس الشورى، يرى الطرف الآخر أن الأخذ بنظام المجلسين من شأنه مراقبة أداء الحكومة، ومساواة المجلسين فيما يتعلق بالتشريع، والحكمة من وراء ذلك ضمان توفير عنصري الخبرة والاختصاص، ومنع انفراد مجلس واحد بالتشريع، كما حددت المذكرة التفسيرية للدستور المعدل مبررات الأخذ بنظام المجلسين للاعتبارات التالية:

- أن نظام المجلسين يمثل ضماناً أكيداً لحسن سير العمل البرلماني، تحقيقاً لمبدأ الرقابة المتبادلة بين المجلسين، ومنع استبداد أو انفراد أي منهما بسلطة التشريع في مواجهة السلطات الأخرى وبصفة خاصة السلطة التنفيذية.
- نظام المجلسين يقي الدولة من خطر الوقوع في براثن شرور الصراع أو التناحر على السلطة وضياع الجهد الوطني فيما لا طائل من ورائه.
- نظام المجلسين يمنع الخطأ والتسرع في التشريع، فإذا أخطأ أحد المجلسين أو انقاد للعاطفة، صوب أداءه المجلس الآخر.
- نظام المجلسين يقلل من الاصطدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يقوم المجلس الآخر بدور الحكم بينهما.[258]

وقد اقترح الحوار الوطني تبني الحكومة مراجعة عدد من اللوائح بغرض توسيع مجالات المشاركة الشعبية في الحكم، ولذا أعدت الحكومة عدداً من التعديلات التشريعية التي تنوي تقديمها إلى الجمعية الوطنية لدراستها، وتشمل هذه التعديلات إضافة حكم جديد إلى المرسوم الملكي رقم 14 لسنة 2002 بشأن" ممارسة الحقوق السياسية" للسماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات.[259]

---

[258]- المذكرة التفسيرية لدستور مملكة البحرين المعدل الصادر في سنة 2002، هيئة التشريع والرأي القانوني، لمزيد من التفاصيل، أنظر، الموقع الرسمي للهيئة: www. Legalaffairs.gov.bh

[259]- جي. إي. بيترسون، في البحرين: الإصلاح.. الوعد.. الحقيقة، تحرير: جوسيا تلتيبام، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي، (جامعة كولومبيا 2009).

وذلك في أعقاب الأحداث التي وقعت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، محاكاة للانتفاضات الشعبية التي اندلعت في تونس أولا ثم مصر، والتي اتخذت صوراً عديدة بدءاً من يناير 2011 من خلال تعميم دعوة في بعض المنتديات على شبكة الإنترنت لمظاهرات تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وما لحقه في شهر فبراير 2011، بإنشاء صفحة على الفيس بوك تحت عنوان "ثورة 14 فبراير في البحرين"، تهدف إلى الدعوة لاحتجاجات واسعة في جميع أنحاء البحرين يوم 14 فبراير 2011.[260]

الفرع الثاني: قضايا ذات صلة بحقوق الإنسان

1) إحالة محاكمة المحتجزين من محاكم السلامة الوطنية إلى المحاكم المدنية:

عبرت جهات حقوقية دولية ومحلية عن أملها بأن يكون انتهاء عمل محاكم السلامة الوطنية بداية لمرحلة جديدة من التاريخ السياسي البحريني.

وفي 15 مارس 2011 أعلنت حكومة البحرين حالة السلامة الوطنية[261]، وفي الأشهر التالية صدر عدد من المراسيم الملكية ومرسوم بقانون يسمح باستئناف أحكام محاكم السلامة الوطنية أمام القضاء الطبيعي[262]، في حين ألزم المرسوم الملكي رقم 48 لسنة 2011 محكمة التمييز بمراجعة جميع أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية، ونص على أنه في حالة إتخاذ محكمة التمييز قراراً بنقض الحكم، فعليها النظر في موضوع القضية والحكم فيه.

وتلا ذلك صدور المرسوم الملكي رقم 62 لسنة 2011 الذي أحال جميع القضايا والطعون التي لم تفصل فيها محاكم السلامة الوطنية بعد إلى محاكم القضاء الطبيعي.

---

[260]- تم إختيار موعد المظاهرات المقترح ليتزامن مع كل من الذكرى العاشرة للإستفتاء على ميثاق العمل الوطني، الذي عقد يومي 14-15 فبراير 2001، ويوم صدور الدستور الحالي وإعلان البحرين مملكة دستورية.

[261]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المادة 7 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011.

[262]- تتكون محاكم السلامة الوطنية من محكمة إبتدائية وأخرى إستئنافية ذات درجة أعلى، وتنص المادة 11 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 على أنه "لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه على الأحكام النهائية الصادرة من محاكم السلامة الوطنية".

وفي 18 أغسطس 2011 عدل المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2011 المرسوم الملكي رقم 62 لسنة 2011، حيث نص على استمرار اختصاص محاكم السلامة الوطنية بالفصل في جميع دعاوى الجنايات التي أُحيلت إليها بالفعل تطبيقاً للمرسوم رقم 28 لسنة 2011.[263]

كما أكد ذات المرسوم بقانون على تولي المحاكم العادية الفصل في جميع دعاوى الجنح والطعون المتعلقة بها التي لم تفصل فيها محاكم السلامة الوطنية بحكم نهائي، وقد أحيلت كافة قضايا الجنح إلى المحاكم الجنائية في ذلك الوقت.[264]

علاوة على ذلك فقد سمح المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2011 لجميع المحكوم عليهم وللنيابة العامة الطعن بالتمييز في جميع الأحكام الصادرة من محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية.[265]

وقامت الحكومة البحرينية بإصدار تقرير، أوضحت فيه أنه تم عرض 32 دعوى جنايات أمام محاكم السلامة الوطنية فيما يتعلق بأحداث فبراير ومارس 2011، وقد صدر الحكم في 22 قضية منها على مستوى الدرجة الأولى من درجات التقاضي ولم يُطعن فيها، بينما صدر الحكم في 9 قضايا على مستوى الاستئناف، كما أحيلت قضية واحدة فقط إلى المحاكم المدنية لعدم الاختصاص القضائي.[266]

2) إعادة المفصولين إلى وظائفهم:

جاءت إحصاءات وزارة العمل لعام 2011 بفصل 2462 موظفاً من موظفي القطاع الخاص من عملهم[267]، ووفقاً لإحصاءات ديوان الخدمة المدنية فقد تم فصل أو إيقاف 2075 موظفاً من موظفي القطاع الحكومي.[268]

وتقف ثلاثة أسباب رئيسية تم الاستناد إليها في فصل الموظفين عن العمل في القطاع العام هي: التغيب عن العمل، المشاركة في المظاهرات التي كانت تقام أحيانا في مقار العمل، والتعبير علناً عن آراء تتعارض

---

[263]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المادة 2 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011.

[264]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المادة 1 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011.

[265]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المادة 3 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011.

[266]- لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 514-515.

[267]- موقع وزارة العمل والتنمية الإجتماعية لعام 2011، www.mlsd.gov.bh

[268]- موقع ديوان الخدمة المدنية لعام 2011، www.csb.gov.bh

والنظم الداخلية للوزارات. وفي القطاع الخاص كانت المشاركة في نشاط نقابي يرتبط بالمظاهرات سبباً آخراً للفصل عن العمل.[269]

ويمنح القانون البحريني الموظفين الحكوميين حقوقاً أساسية تشمل الحق في العمل الجماعي والضمانات الإجرائية التي تحميهم من الفصل التعسفي.

وقد أقر كل من وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية بحق الموظفين في القطاعين العام والخاص في الإضراب والمشاركة في التظاهرات، ولكن الجهتين أفادتا بأن فصل الموظفين المشاركين في احتجاجات فبراير ومارس 2011 كان قانونياً، لأن تغيبهم عن العمل لم يكن ناتجاً عن المشاركة في مظاهرات ذات صلة بظروف العمل.

وفي 26 أبريل 2011، نفى رئيس ديوان الخدمة المدنية التقارير التي تتحدث عن فصل الموظفين تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية، مؤكداً "عدم إنهاء خدمة أي موظف لأسباب تأديبية".[270]

وفي 20 نوفمبر 2011 قدم ديوان الخدمة المدنية تقريراً مفصلاً عن حالات الفصل الذي إنطوى على تأكيد الأخبار بتنفيذ كافة توصيات النظام السياسي في التعامل والتكيف مع ملف المفصولين عن العمل وإعادة الغالبية العظمى إلى وظائفهم، تنفيذاً لأمر جلالة الملك حمد بن عيسى بالانتهاء من عملية المراجعة، وبالفعل تمت مراجعة 522 حالة، اتخذت فيها القرارات التالية:

(أ) تبرئة 19 موظفاً وإعادته إلى العمل.

(ب) أحيلت قضايا 213 موظفاً إلى النائب العام للبت فيها، ولكن الموظفين لا يزالون في أعمالهم ويتقاضون رواتبهم كاملة.

(ت) 174 موظفاً تم فصلهم، أمامهم فرصة الطعن في قرار الفصل أمام المحاكم الإدارية.

---

[269]- يمثل الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين أكثر من سبعين نقابة عمالية يبلغ مجموع أعضائها عشرون ألف عامل ، وفي 19 فبراير 2011 أصدر الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين بيانا أدان فيه الإصابات التي لحقت بالمتظاهرين ودعا إلى إضراب عام بدءاً من يوم 20 فبراير، وفي 21 فبراير 2011، وعقب إنسحاب قوات الأمن من الدوار،أعلن الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين تعليق الإضراب.

[270]- لمزيد من التفاصيل، انظر: وكالة أنباء البحرين، بعنوان: "رئيس ديوان الخدمة المدنية يعلن أنه لم يفصل أي موظف"، بتاريخ 26 أغسطس 2011، على الرابط التالي: www.bahrainnewsagency.com

(ث) 116 موظفاً أعيدوا إلى العمل.[271]

وقد تقرر وقف حالات الفصل مع الانتهاء من مراجعة الحالات البالغ عددها 1639 حالة، وذلك على خلفية الكلمة التي ألقاها جلالة الملك حمد بن عيسى بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر لعام 2011[272]، على أن لا تزيد العقوبة القصوى من مراجعة الإيقاف عن العمل لمدة 10 أيام مع خصم هذه الأيام من الراتب، وهو ما يعني أن حالات الفصل البالغة 1639 حالة من الهيئات الحكومية أبطلها ديوان الخدمة المدنية وعاد هؤلاء الناس إلى أعمالهم برواتبهم المعتادة.

وقد أفادت وزارة العمل بأنها مستمرة في العمل على ضمان إعادة المفصولين من وظائفهم بالقطاع الخاص إلى أعمالهم كما أكدت وزارة العمل على مواجهتها مقاومة عند تنفيذ توصياتها بإعادة المفصولين من الشركات الخاصة.[273]

جدير بالذكر أن مملكة البحرين انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 27 سبتمبر 2007[274]، وهي أيضاً طرف في الإتفاقيات الأساسية التسع التالية لمنظمة العمل الدولية[275] وتضمن بدوره دستور مملكة البحرين عدداً من النصوص التي تتعلق بطبيعة العمل كواجب على كل مواطن.[276]

---

[271]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 517.

[272]- في 28 أغسطس 2011، ألقى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة خطاباً أمر فيه المؤسسات والشركات بالعمل على إعادة المفصولين إلى أعمالهم دون تفرقة بين موظفي القطاع العام والخاص.

[273]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 518.

[274]- تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في عام 1966، وبدأ سريانه فعلياً في 3 يونيو 1976، وتنص المادة السادسة منه على أنه "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن يتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم بإتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق"، كما تنص المادة الثانية منه على أنه "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئاً من كل تمييز بسبب بالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الإجتماعي، أو الثروة ، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".

[275]- تضم هذه الإتفاقيات: الإتفاقية رقم 14 بشأن الراحة الأسبوعية (في المنشآت الصناعية)، الإتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي، الإتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل، الإتفاقية رقم 89 بشأن العمل ليلاً (النساء)، الإتفاقة رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري، الإتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الإستخدام والمهنة، الإتفاقية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل، الإتفاقية رقم 159 بشأن التأهيل المهني وإستخدام المعاقين، الإتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

[276]- تنص المادة 13 من دستور مملكة البحرين المعدل على ما يلي: (أ) العمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي إختيار نوعه وفقاً للنظام االعام والآداب (ب) تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه (ج) لا يجوز

كما جاءت المادة 18 من الدستور ضامنة للكرامة الإنسانية والمساواة بين جميع المواطنين، إذ تنص على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

كما أن الحق في العمل مصون بموجب مجموعة من التشريعات البحرينية كالمرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية، والمرسوم بقانون رقم 3 لسنة 2008 بشأن الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، والمرسوم بقانون رقم 37 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة عن مجلس الوزراء.

3) إعادة بناء دور العبادة:

بحسب التقارير التي حصلت عليها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، فإن المنشآت الدينية التي تعرضت للهدم ضمت ثلاثين منشأة، ثمانية وعشرين مسجداً ومأتماً واحداً وضريحاً واحداً، وكانت خمسة من هذه الأمكنة مقامة على أراض مخصصة لأماكن عبادة وصدر لها أمر ملكي وترخيص بناء، وكانت هناك ستة منها مقامة على أراض خاصة، وتسعة عشر على أرض مملوكة للدولة، ومن بين التسعة عشر كان هناك إثنان حاصلان على أمر ملكي، ولكن بدون الحصول على إذن بناء، وواحد حاصل على إذن بناء ولكن بدون أمر ملكي، أما الستة عشر المتبقية من أصل التسعة عشر، فلم تحصل على أمر ملكي ولا على إذن بناء.[277]

وقد تفاوتت طريقة بناء هذه المنشآت الثلاثين، بعضها كان من جذوع النخيل والأخشاب، وبعضها عبارة عن كبائن "شينكو"، والبعض الآخر بنيت من الأسمنت والطوب، وواحدة من الخرسانة المسلحة.

وقد أشارت وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني إلى وجود جملة من الأسس القانونية التي استندت إليها الحكومة في هدمها بعض المنشآت الدينية، منها: غياب الأمر الملكي بتخصيص الأرض المملوكة للدولة لبناء دور العبادة، غياب سند الملكية، عدم استخراج إذن البناء أو غياب موافقة وزارة العدل

فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل، أو تنفيذاً لحكم قضائي (د) ينظن القانون، على أسس إقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الإجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

[277]- وُجب التنويه إلى أن الأمر الملكي هو عبارة عن وثيقة تصدرها الحكومة لتمنح شخصاً ما ملكية قطعة أرض معينة، وفي حالة عدم وجوده، تكون الأرض مملوكة قانوناً لحكومة البحرين.

والشؤون الإسلامية والأوقاف، إساءة استخدام المرافق كالكهرباء والماء، ناهيك عن تفاصيل محددة ذات صلة ببعض دور العبادة.[278]

وفي 13 نوفمبر 2011 تشكلت لجنة لدراسة إعادة بناء دور العبادة على أساس كل منطقة على حده على امتداد البحرين، وذلك على خلفية إعلان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في 22 مايو 2011 بناء دور عبادة جديدة للطائفة الشيعية الكريمة، حيث أعلن وزير العدل في 13 نوفمبر 2011 أن اللجنة قد درست الوضع في مدينة حمد (إحدى مدن مملكة البحرين) وأنها بصدد تخصيص تراخيص للبناء على الأراضي لدور عبادة جديدة، على أن توفر حكومة البحرين التمويل اللازم لبناء المساجد والمآتم في هذه المنطقة.

وفي إطار ذلك قامت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بفحص ثلاثين دار عبادة تعرضت للهدم، وجاءت في ملاحظاتها وتوصياتها أن خمسة منها كانت مستوفية للشروط القانونية والإدارية المطلوبة للحصول على الأرض والتصاريح القانونية، أما باقي دور العبادة وعددها خمسة وعشرين، فقد كانت مخالفة للمرسوم الملكي رقم 2002/19، وإلى جانب ثبوت المخالفة الإدارية، جاءت الأدلة المقدمة من حكومة البحرين الداعمة لقرار الهدم.[279]

ويمكن إجمال إجراءات تسجيل الأراضي وتراخيص المباني في مملكة البحرين فيما يلي:

(أ) وفقاً للمرسوم الملكي رقم 19 لسنة 2002، يتمتع جلالة الملك بالسلطة المطلقة بتحديد عملية تخصيص واستخدام الأراضي المملوكة للدولة.

(ب) تُعد إدارة التسجيل بجهاز المساحة والتسجيل العقاري هي الإدارة المسؤولة عن تسجيل وإصدار صكوك الملكية التي تثبت حقوق ملكية الأراضي وتسمح للمالك بالتصرف فيها بأي طريقة قانونية.

(ت) يصدر جهاز المساحة في الوزارة شهادات المسح التي تحدد الأبعاد والمساحة الدقيقة للأراضي، وتسري تلك الشهادة لمدة لا تزيد عن عامين من تاريخ الإصدار.

---

[278]- ورد في تقرير وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني المقدم إلى اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أن: (1)مسجد الشيخ محمد البريغي في منطقة عالي كا يشكل خطراً محدقاً على المارين على الطريق السريع، وأن مساحته تضاعفت عما كانت عليه وتسببت في تجاوزات مرورية، وكانت حكومة البحرين قد غيرت مسار الطريق السريع لحماية هذا المسجد. (2) عشرة دور عبادة في منطقة النويدرات تم هدمها لدواعي أمنية، حيث أفاد د. جمعة الكعبي وزير البلديات آنذاك أن وزارة الداخلية صنفت تلك الدور بإعتبارها مواقع خطيرة، حيث كان بعضاً منها يستخدم لتخزين الأسلحة، وبعضا منها يستخدم لمهاجمة قوات الحكومة المرابطة بالقرب منها.

[279]- تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 533.

(ث) على الطرف المختص الراغب في إقامة دار للعبادة أن يستوفي الشروط التالية للحصول على ترخيص بناء:

- نموذج طلب ترخيص البناء.
- الأمر الملكي.
- شهادة مسح.[280]

وقد اتضح أن تسعة عشر دار عبادة كانت قد أقيمت على أراض مملوكة للدولة ولم يصدر لها ترخيص بناء أو أمر ملكي[281]، كما اتضح أن ستة أماكن للعبادة كانت قد أقيمت على أراض خاصة ولم يحصل أي شخص على أمر ملكي أو ترخيص بناء بشأنها، كما أن الأوامر الإدارية الصادرة لهدم هذه المنشآت الدينية استندت إلى مخالفة الاشتراطات الإدارية لبناء أماكن العبادة.[282]

المطلب الثاني: موقف القيادة البحرينية من المطالب السياسية

يرى المحللون السياسيون أن الإجراءات التي اتخذتها القيادة البحرينية للتعامل مع أحداث فبراير ومارس 2011 يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، وفقاً لمتغيراتها السياسية.

المرحلة الأولى: تبدأ باندلاع التظاهرات يوم 14 فبراير إلى 19 فبراير2011، عندما أعيد فتح دوار مجلس التعاون "اللؤلؤة" للمتظاهرين بمبادرة من سمو ولي العهد.

المرحلة الثانية: تمتد من 19 فبراير حتى 14 مارس 2011 عندما وصلت قوات درع الجزيرة إلى البحرين.

أما المرحلة الثالثة: تمتد من 14 مارس إلى 31 مارس 2011، حيث أرسلت قوات الأمن العام في مختلف القرى والأحياء لتفريق المظاهرات، حفاظاً على الأمن العام .

---

[280] - لمزيد من التفاصيل، انظر: المرسوم الملكي رقم 19 لسنة 2002.

[281] - تُعتبر هذه الدور مخالفة للمرسوم الملكي رقم 19 لسنة 2002، الذي ينص على أنه يجب على كل مسجد الحصول على تصريح وأمر ملكي.

[282] - ترى اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في النتائج التي خلصت إليها حول هدم المنشآت الدينية أن الدواعي الأمنية في حد ذاتها كافية لإصدار أوامر إدارية بهدم تلك الأماكن باعتبارها خطراً، ناهيك إلى أن عمليات الهدم قد تمت أثناء سريان حالة السلامة الوطنية، بما يعني منح الحاكم العسكري العام صلاحيات كبيرة من بينها الحق في تفويض وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني في إصدار أوامر هدم المباني التي تشكل تهديداً للأمن.

وقد أبدت القيادة البحرينية ممثلة في الحكومة تعاملاً اتسم بالعقلانية والنضج السياسي، بعيداً عن التسويف أو التشدد، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر المحدق بالنظام السياسي جراء التهديدات الخارجية، وربط الداخل بالخارج .

وفي ذلك اتخذت من مبدأ المشاركة والتشاور ديدناً لها، فأشركت مؤسسات المجتمع المدني وكافة مؤسسات الدولة طرفاً في مائدة الحوار، ورسمت استراتيجية بعيدة المدى، حشدت فيها كل طاقاتها وقدراتها المؤسسية والاحتوائية والتوزيعية وكذا الرمزية في سبيل الإبقاء على هيبة الدولة، وسلامة المواطنين والمقيمين على أرضها، منطلقة من مبدأ صون كرامة المواطن البحريني وحفظ حقوقه في حياة آمنة هو الهدف الأسمى لوجود الدولة.

وهو ما دفع بجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بترسيخ سياسة قائمة على تفعيل الحلول السياسية والاجتماعية، لاحتواء الأزمة، إبقاء على أهداف الحكم وأساسه.[283]

كما أن تحقيق المصلحة الوطنية والسلم الأهلي يقتضيان إشراك مختلف مكونات وأطياف الشعب البحريني في وضع خطة ورؤى مستقبلية لتجاوز أية محنة تعترض مسيرة تطور النظام السياسي، وقد كان للمؤسسات الدفاعية والأمنية دور بارز في عهد جلالة الملك في استتباب الأمن والرخاء.[284]

[283]- يهدف ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول إلى أن: "يهدف الحكم إلى صيانة البلاد، ورفعة شأن الدولة، والحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

[284]- جاء في الفصل الرابع من ميثاق العمل الوطني أن: "الأمن الوطني هو السياج والحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة أراضيها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودعم مسيرة التنمية الشاملة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، ومن أهم ركائز الأمن الوطني دعم وتعزيز قوة دفاع البحرين لتكون قادرة على أداء مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل، كما تقتضي توفير المعدات والمقومات الأساسية لقوات الأمن العام لكفالة أداء واجبها في نشر الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد والسهر على حفظ النظام والأمن العام، ودعم وتعزيز الحرس الوطني لأداء دوره في إطار منظومة قوة الدفاع والأمن، بإعتباره عمقاً عسكرياً لقوة دفاع البحرين، ودرعاً أمنياً لقوات الأمن العام في حماية الوطن، وذلك دعماً لمسيرة التنمية التي تشهدها البلاد. وحفاظاً على منجزاتها التاريخية، وصيانة لكل شبر من أرضها وبحرها وسمائها، وإن الإنتماء إلى أجهزة الأمن الوطني واجب وشرف لكل مواطن".

ويُعد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة هو من أرسى قواعد قوة دفاع البحرين منذ البدايات من حيث التنظيم، التسليح، التدريب والرعاية، وبناء الأركان الثلاثة للقوة، وهي القوات البرية، الجوية والبحرية.[285]

وقد تجلت حكمة القيادة خلال أزمة 2011، بإعلان حالة السلامة الوطنية في 15 مارس 2011 لمدة ثلاثة أشهر من خلال صدور المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 الذي تضمن ستة عشرة مادة، أوضحت كافة الإجراءات المتصلة بحالة السلامة الوطنية والسلطة المختصة بتنفيذها .

وقد أدت حالة السلامة الوطنية دورها في عودة الحياة الطبيعية للبحرين، ولهذا تم رفع حالة السلامة الوطنية قبل انتهاء مدتها بـ 15 يوماً، أي في الأول من يونيو 2011.

وجدير بالذكر أن فرض حالة السلامة الوطنية يعكس حرص القيادة الأمنية في إدارتها للأزمة من حيث تحديد الأهداف والمهمة الأمنية المتمثلة في حفظ الأمن والنظام وحماية الأرواح، التصدي للخروقات التي شهدتها الأحداث بالتحفظ على حالات الوفاة التي وقعت في بداية الأحداث للتحقيق فيها لاحقاً، الدعوة إلى الحوار، نفي الاستهداف الطائفي، وأخيراً التصدي في وجه المؤامرات الخارجية.

ويبقى من نافلة القول التأكيد أن مملكة البحرين وقعت على اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، وتشكيل مجلس الدفاع المشترك بين دول المجلس في 31 ديسمبر 2000، وذلك خلال اجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والعشرين التي أقيمت على أرض المملكة.[286]

الفرع الأول: مراحل تعاطي القيادة مع أحداث فبراير ومارس 2011

المرحلة الأولى: 14-19 فبراير 2011

كانت الحكومة قد اتبعت سياسة تتأسس على مواجهة المتظاهرين وتفريقهم، وقد اتبعت قوات الشرطة أسلوب تطويق المظاهرات داخل المدن والقرى، وذلك لاحتواء المظاهرات داخل تلك المناطق.[287]

---

[285] - لمزيد من التفاصيل، انظر: مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، مملكة البحرين، 2018، ص ص 59-60.

[286] - لمزيد من التفاصيل، انظر: البوابة القانونية القطرية، متاح على الرابط التالي: www.almeezan.qa

[287] - تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 216.

حيث كان المتظاهرون يلقون بالحجارة والقضبان المعدنية وأشياء أخرى على الشرطة، كما يقومون بقطع الطرقات بالحجارة والأشجار وحاويات القمامة وإشعالها أحياناً.

وأدت سياسة المواجهة بين المتظاهرين وعناصر الشرطة إلى تأجيج المشاعر ورفع سقف المطالب لدى القوى الاحتجاجية، ولاستعادة النظام مرة أخرى في البلاد قررت الحكومة إخلاء "دوار مجلس التعاون الخليجي" من جميع المتظاهرين يوم 17 فبراير 2011، وخلال تلك العملية قُتل أربعة أشخاص من قبل الشرطة.

ثم قامت الحكومة بنشر وحدات قوة الدفاع لتأمين دوار مجلس التعاون الخليجي، وفي اليوم التالي حاولت مجموعات من المتظاهرين الدخول إلى الدوار مرة أخرى، وقد أصيب أثناء ذلك شخص آخر بجروح مما أدى إلى وفاته.

وفي هذه المرحلة وافق جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أن يتولى ولي العهد مبادرة للحوار مع قادة المتظاهرين بحثاً عن حل توافقي حول الأزمة في البحرين، وكان لولي العهد دور فعال في تأمين انسحاب قوة الدفاع من شوارع العاصمة المنامة وضواحيها، وإعادة فتح "دوار مجلس التعاون الخليجي" وبدء المفاوضات مع الجمعيات السياسية.

كما أسفت القيادة في البحرين لسقوط ضحايا بواقع حالتي وفاة في 14 و15 فبراير لعام 2011، وفي لقاء متلفز مع ولي العهد لقناة البحرين الفضائية بتاريخ 18 فبراير، قال فيه: "أن هذا الوطن للجميع ونحن نحبه جميعاً وكرامة المواطنين البحرينيين مهمة لنا بالدرجة الأولى، ولا يمكن أن نعيش أياماً متتالية بهذه الطريقة، مضيفاً بأن الحوار مفتوح والإصلاح مستمر رغم أن عجلة الإصلاح بطيئة وتحتاج إلى المراجعة، ولولا هذا البطء لما وصلنا إلى ما نحن عليه.

وأضاف: بأن الذي جرى في البحرين أمرٌ طارئ وخارج عن مألوف أخلاقنا وطباعنا وقيمنا ومبادئنا، معتبراً أن أي مواطن بحريني لا يأخذ موقفاً إيجابياً مع وطنه في هذه اللحظة يُعتبر غير وفياً لوطنه وشعبه ومبادئه، داعياً الجميع إتاحة الفرصة للعقل البحريني الجماعي كي يعود إلى معنى المواطنة الكاملة للجميع، لأن هذا الوطن ليس لفئة دون أخرى ولا لطائفة على حساب سواها، كما حث سموه الجمعيات السياسية وقادتها

إلى الرجوع لطاولة الحوار الوطني والتهدئة، مؤكداً أهمية ضبط النفس من جميع الأطراف من القوات المسلحة ورجال الأمن والمواطنين".

المرحلة الثانية: 19 فبراير-14 مارس 2011

اتسمت هذه المرحلة بالتطور في سياسات وتدابير الحكومة في التعامل مع الأحداث في البحرين متخذة جملة من التدابير والآليات نحو التهدئة والوصول لحل توافقي، وذلك عن طريق قيام سمو ولي العهد بالدخول في مفاوضات مع مختلف الأطراف السياسية.

ففي 19 فبراير، انسحب الجيش والشرطة من العاصمة بناء على تعليمات الحكومة، مما أتاح لآلاف المحتجين العودة إلى "دوار مجلس التعاون الخليجي"، وتم إمداد المحتجين بالغذاء والكهرباء، لكن رغم ذلك لم تعلن سبع جمعيات معارضة على رأسها جمعية الوفاق[288] موقفاً إيجابياً من الحوار.

وقد شكل رفض المعارضة للحوار سبباً رئيسياً من أسباب تأزم الأوضاع ووقوع خسائر مادية وبشرية.[289]

وجاء من ضمن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذه الفترة إقالة أربعة وزراء، والعفو عن أعداد كبيرة من الأفراد المدانين في قضايا سياسية والسماح لقادة المعارضة في المنفى العودة إلى البحرين. ولم تسجل أي حالة وفاة في الفترة الواقعة من 18 فبراير حتى 15 مارس 2011.

وفي ظل استمرار الجهود الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي للأزمة في البحرين، كانت المعارضة متعنتة في رفضها المشاركة في الحوار، مما كان سبباً رئيساً من أسباب تأزم الأوضاع ووقوع خسائر مادية وبشرية، وبمرور الوقت تصاعدت وتيرة مطالبات المعارضة، حيث حلم المعارضة بسقوط النظام، فبدأت الانقطاعات عن المدارس بشكل جماعي، كما شارك الطلبة في مسيرات سياسية وبرزت آنذاك على السطح قضية الاشتباكات

[288]- جمعية الوفاق هي تنظيم سياسي إسلامي شيعي بحريني، تأسست رسمياً في 7 نوفمبر 2001، بعد إصدار جلالة الملك عفواً عاماً، رافقه عودة كافة المبعدين عن البلاد، أسس الجمعية الشيخ علي سلمان، وأما الموجه الفعلي للجمعية هو شيخ الدين عيسى قاسم، وتتخذ الجمعية من المجلس الإسلامي العلمائي مرجعية فكرية، وتعد إمتداد لحركة أحرار البحرين الإسلامية، وأكثر كوادرها من النخب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبعضهم ممن له تاريخ سياسي. لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية على الرابط التالي: www.ar.wikishia.net

[289]- طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة 14 فبراير" أكذوبة ثورة"، مطبعة المنامة، 2011، ص 24.

العنيفة في جامعة البحرين واستخدام بعض الطلبة للأسلحة البيضاء، مما شكل معه تهديداً لسلامة أرواح الطلبة.[290]

المرحلة الثالثة: 14-31 مارس 2011

بدأت هذه المرحلة بطلب الحكومة البحرينية تفعيل اتفاقيات الأمن الخليجي المشترك، وذلك بالاستعانة بقوات درع الجزيرة[291]. ومن الناحية القانونية، جاءت مشاركة قوات درع الجزيرة تماشياً مع أهداف قادة دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة التي هي مسؤولية جماعية، وتفعيلاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس، كما تعتبر مشاركة قوات درع الجزيرة نتاجا لعدد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية المشتركة الموقعة بين دول المجلس، من أهمها: الاتفاقية الأمنية الخليجية الموقعة بالرياض في فبراير 1982، التي تلزم كافة دول المجلس بالمساعدة والمؤازرة عند طلب أحد أعضائه.

ويبقى من نافلة القول التأكيد على أن مشاركة قوات درع الجزيرة في أحداث فبراير 2011 في مملكة البحرين جاء من منطلق حماية المنشآت الحيوية لدواعي أمنية وليست عسكرية[292]، كما جاء طلب الملك كرد فعل على تهديدات المعارضة وخاصة جمعية الوفاق، من أنها ستطلب الدعم من إيران، وذلك تأكيداً على أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأي مساس داخلي بأية دولة عضو مؤسس لدول المجلس يعني مساساً بالجميع.

---

[290]- لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى خطاب ولي العهد الثاني في 6 مارس 2011، الذي تم بثه في قناة تلفزيون البحرين الفضائية وتناقلته كافة وسائل الإعلام البحرينية.

[291]- قوات درع الجزيرة هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي تم إنشاؤها في الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الذي إنعقد في البحرين يوم 19 /1982/11، لردع العدوان العسكري وحماية أمن الدول الأعضاء في المجلس، وقد شهدت تلك القوات تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، تنفيذاً للاتفاق الذي توصل إليه مجلس الدفاع المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2006، وفي عام 2010، تجاوزت القوة الثلاثين ألف عسكري من الضباط والجنود بينهم نحو 21 ألف مقاتل، وتتشكل القوة من أبناء الدول الخليجية، ولا تعتمد على جنود أجانب. لمزيد من الإيضاح، انظر: عمر الحسن وآخرون، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2017، ص86.

[292]- عمر الحسن، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، المرجع نفسه، ص87.

الفرع الثاني: مبادرات الحوار الوطني

كان اللجوء إلى آلية الحوار والمشاركة المجتمعية سمة بارزة في قدرة النظام السياسي البحريني على احتواء أحداث فبراير ومارس 2011، حيث قدمت أربع مبادرات للحوار استنادا إلى تكليف من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لولي العهد بالتفاوض مع المعارضة، بغية الوصول إلى حل توافقي حول الإصلاحات الدستورية والسياسية.

وأما على مستوى إدارة الدولة لهذه الأزمة، فقد اتسمت استراتيجية الدولة بتكاملية الفكر والأداء، وذلك من خلال اتباع سياسة مشاركة كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، فعلى مستوى التنفيذ، اتخذت القيادة السياسية وعلى رأسها جلالة الملك ورئيس الوزراء وولي العهد حزمة من الإجراءات، بدأت بالتواصل مع المواطنين وطمأنتهم بحفظ كافة حرياتهم ومكتسباتهم في خطاب ألقاه جلالة الملك في اليوم التالي لوقوع الأحداث، أي في 15 فبراير 2011، أكد فيه على احترام النظام السياسي البحريني لحرية التعبير المسؤول دون تجاوز لحريات الآخرين، وبأن الحوار هو السبيل الوحيد لحل أية إشكالية، أعقبه تصريح رئيس الوزراء في اليوم ذاته أكد فيه أن التعبير عن الرأي يكون بحوار متحضر من أجل المصلحة الوطنية.

وقد تقدمت القيادة السياسية بالعديد من المبادرات لإجراء حوار وطني في مناسبات مختلفة وصل عددها إلى أكثر من 45 دعوة، منذ فبراير 2011 وحتى نهاية يناير2014. ومن أبرز هذه المبادرات:

مبادرة 18 فبراير 2011:

جاءت هذه المبادرة بتكليف من جلالة الملك لولي العهد كأول مبادرة بفتح حوار مع جميع الأطراف، بهدف الخروج من الأزمة، ويتضح ذلك من خلال لقاء تلفزيوني مع ولي العهد وتحدثه مباشرة مع الشعب، داعياً إياه للحوار، وبتاريخ 19 فبراير، أصدر ولي العهد أمراً بسحب القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين، مطمئناً المعتصمين في دوار مجلس التعاون الخليجي على أمنهم وسلامتهم، وأعقب ذلك لقاء سموه بقناة CNN مؤكداً فيه على أهمية الحوار، بقوله: "بكل تأكيد، أن المتظاهرين يمثلون شريحة مهمة من مجتمعنا البحريني وقناعته السياسية وسنحرص على سلامتهم".[293]

[293]- لقاء تلفزيوني لولي العهد مع قناة السي إن إن الأمريكية، نشرته الصحف البحرينية يوم 20 فبراير 2011، ولمزيد من التفاصيل، أنظر وكالة أنباء البحرين بتاريخ 19 فبراير 2011 على الرابط: www.bna.com

وجاءت مبادرة الحوار الوطني التي طرحها ولي العهد في 13 مارس 2011 شاملة لجملة من القضايا، أبرزها:

- برلمان كامل الصلاحية.
- حكومة تمثل إرادة الشعب.
- دوائر انتخابية عادلة.
- التجنيس.
- محاربة الفساد المالي والإداري.
- أملاك الدولة.[294]

وفي مساء 20 فبراير 2011، تجمعت جماهير حاشدة أمام مسجد الفاتح تأييداً ومؤازرة للقيادة، وذلك رداً على تجمع دوار ومجلس التعاون الخليجي، وفي ذات اليوم تجمع حشد من المواطنين على مقربة من قصر رئيس الوزراء، تأييداً له[295] وفي المقابل نظمت المعارضة تظاهرة في المنامة يوم 22 فبراير 2011، معتبرة مبادرة الحوار التي تقدم بها ولي العهد "مؤامرة ضد الثورة"، مهددة بالعصيان المدني.[296]

وكان من أبرز مطالب المعارضة قبل رفع شعار إسقاط النظام هو أن يعلن الحكم قبوله بالمبادئ التالية:

- إلغاء دستور 2002، والدعوة لانتخابات مجلس تأسيسي يُنتخب على أساس تساوي الصوت بين الناخبين ويقوم بوضع دستور جديد للبلاد.
- حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب ينفرد بكامل الصلاحيات التشريعية ويكون انتخابه على أساس تساوي الصوت بين المواطنين.
- حق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.

---

[294]- صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3111، 13 مارس 2011.

[295] سمو رئيس الوزراء يؤكد للجموع التي توافدت على قصر سموه: "أن مملكة البحرين ستخرج من هذا الظرف أقوى مما كانت عليه"، وكالة أنباء البحرين، 20 فبراير 2011.

[296]- عمر الحسن، كيف أدارت البحرين أزمة فبراير 2011؟، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2014، ص 16.

- توفير الضمانات اللازمة لتحقيق التزام الأطراف بالاتفاقيات والتعهدات التي تنتج عن هذه المفاوضات.[297]

واستمرت الاحتجاجات والاعتصامات ونُظمت مظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافرية تحمل شعارات إسقاط النظام، فضلاً عن اعتصامات أخرى في أماكن حيوية كالمرفأ المالي وإغلاق الطريق الرئيسي بين المنطقة الدبلوماسية والمرفأ المالي، مما دفع قوات الأمن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة.[298]

كما رفعت جمعيات المعارضة سقف مطالبها إلى إسقاط النظام، والعصيان المدني في حالة عدم الإستجابة لمطالبها، وهو ما أشار إليه تقرير لجنة تقصي الحقائق عندما أكد أن رفض المعارضة لمبادرة الحوار كان سبباً من أسباب تأزم الأوضاع ووقوع خسائر مادية وبشرية.

ومن أبرز جمعيات المعارضة (جمعية حق، الوفاء والأحرار)، حيث كانوا قد أعلنوا من دوار مجلس التعاون الخليجي تجمعاً أسموه (التجمع من أجل الجمهورية) وأصدروا بياناً ذهبوا فيه إلى عدم شرعية النظام القائم ووجوب استبداله بنظام جمهوري، منوهين إلى أن وسيلتهم في ذلك هو اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، وقد تم اعتقالهم وحُكم عليهم بالسجن المؤبد.[299]

وفي 14 مارس 2011، دخلت قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، كما تم الإشارة له في المرحلة الثالثة من سياسة القيادة خلال أحداث فبراير ومارس 2011.

مبادرة 1 يوليو 2011:

رغم رفض المعارضة لمبادرة 18 فبراير، إلا أن ذلك لم يمنع الملك من استمرار جهوده في ترسيخ مبدأ الحوار والمشاركة المجتمعية، ومنها طرحه للمبادرة الثانية في الأول من يوليو لعام 2011، حينما دعت الحكومة لعقد مؤتمر للحوار الوطني انعقد في الفترة من 1-28 يوليو 2011، وتكليف لجنة حوار وطني برئاسة رئيس مجلس النواب، وكان على رأس القضايا المطروحة للحوار:

---

[297]- حسن علي رضي، أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثالث والثلاثون بعنوان: "السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الدوحة، 1-2 مارس 2012، ص 16.

[298]- عمر الحسن، كيف أدارت البحرين أزمة فبراير 2011؟، مرجع سابق، ص 18.

[299]- لمزيد من التفاصيل، راجع الدعوى رقم 2011/124، محاكم السلامة الوطنية.

- تشكيل حكومة أكثر فاعلية.
- تأسيس سلطة تشريعية أكثر تحقيقاً لطموحات الشعب.
- تعزيز روح الشفافية.

وقد وافقت المعارضة في بادئ الأمر المشاركة في الحوار، بيد أنها انسحبت منه في الوقت الأخير بحجة أن هذه الدعوة جاءت من قبل السلطة التي اختارت أعضاء ذلك المؤتمر بغالبية من الموالين أو من غير ذوي الشأن في العمل السياسي والشأن العام، وكان عدد المدعوين من المعارضة، بمن فيهم جمعية الوفاق، ما تقل نسبته عن 10% من كل أعضاء المؤتمر.

والمعارضة في ذلك كانت تسعى إلى إفشال المؤتمر، وتبني سياسة التصعيد وتنظيم المظاهرات وإطلاق التصريحات الاستفزازية، ناهيك إلى عدم توافر نية حقيقية للمشاركة الفعلية في الحوار، حيث انسحابها قبل أسبوعين من اختتام أعمال المؤتمر، إلا أن الحوار استكملت جلساته، وخرج بـ 291 مرئية تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية، إلتزم الملك بتنفيذها، وقام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ المرئيات.[300]

وكان من ضمن المرئيات إجراء تعديل دستوري، حيث قامت الحكومة بصياغة التعديلات المطلوبة وإحالتها للسلطة التشريعية، وقد أسفرت تلك التعديلات عن منح مجلس النواب المنتخب سلطات أوسع في التشريع.[301]

ونحو مزيد من السلم الأهلي والحفاظ على منجزات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، جاءت دعوة ولي العهد لحوار وطني جديد على هامش منتدى المنامة يوم 7 ديسمبر 2012، حظيت بقبول شعبي وإقليمي ودولي كبير، إلا أن المعارضة استقبلتها بالتشكيك وعدم المصداقية، مما حال دون استمرارها.[302]

[300]- عمر الحسن، كيف أدارت البحرين أزمة فبراير 2011؟ مرجع سابق، ص16.

[301]- إصرار على إفشال الحوار، أخبار الخليج، 7 يونيو 2013.

[302]- عمر الحسن وآخرون، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 85.

مبادرة 21 يناير 2013:

لاستكمال ما لم يتم التوصل إليه في حوار التوافق الوطني لعام 2011، دعا جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في يوم 21 يناير 2013 الجمعيات السياسية للتباحث حول المحور السياسي، بالاستناد إلى مبدأ التوافق لا المغالبة العددية، وقد قبلت المعارضة المشاركة في الحوار في اللحظات الأخيرة، ثم سعت إلى فرض العديد من الشروط التعجيزية، فضلا عن دعوتها إلى عصيان مدني بعد يوم واحد من انعقاد الجلسة الثانية من الحوار.

وفي 22 مايو 2013 علقت المعارضة مشاركتها في الحوار لمدة أسبوعين، احتجاجاً على تفتيش منزل "الشيخ عيسى قاسم"[303] على خلفية تعرض دورية شرطة يوم 17 مايو 2013 لإطلاق نار من جانب بعض العناصر الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى تفتيش المنازل في منطقة "الدراز"، وكان من ضمنها منزل قاسم.

تلا ذلك الدعوة إلى ما يسمى بـ "تمرد 14 أغسطس"، والذي كان يهدف إلى تنظيم مسيرات غير قانونية تهدد السلم الأهلي.

من جانبها قامت السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة بالعمل على إنجاح كافة مبادرات الحوار الوطني وتنفيذ مرئياته، وتعاون مع اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وساعد في تنفيذ توصياتها، كما سعى من خلال الدبلوماسية البحرينية إلى تصحيح صورة مملكة البحرين في الخارج، وأفشل محاولات ما يُسمى بحركة "تمرد البحرين" للتظاهر في 14 أغسطس 2013، وأصدر تعليماته للوزارات بتنفيذ توصيات المجلس الوطني الـ (22) كل فيما يخصه.[304]

---

[303]- الشيخ عيسى قاسم هو عالم دين مسلم من الطائفة الشيعية الكريمة، وناشط سياسي وإجتماعي في البحرين، يعتبر أحد تلامذة السيد محمد باقر الصدر، وهو المؤسس لحزب الدعوة في البحرين، وعضو في الهيئة العليا للمجمع العالمي لأهل البيت، وهو بمثابة الموجه الفعلي لجمعية الوفاق الإسلامية.

[304]- <u>لمزيد من التفاصيل، انظر:</u> وكالة أنباء البحرين بتاريخ 31 أكتوبر 2013، حيث تأكيد نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة المدنية العليا المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات المجلس الوطني الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة أن الحكومة إستكملت الإجراءات القانونية التي جعلت معظم توصيات المجلس الوطني مطبقة واقعاً. جاء ذلك لدى حضور الشيخ خالد بن عبدالله لمجلس النواب في إجتماع عمل حكومي- برلماني، ترأسه رئيس مجلس النواب آنذاك السيد خليفة الظهراني، في مبادرة تأتي تنفيذاً لتوجهات رئيس الوزراء، لإطلاع السلطة التشريعية على الإجراءات التي إتخذتها الحكومة لتنفيذ توصيات المجلس الوطني بشأن التصدي للإرهاب وحماية المجتمع منه. وقال الشيخ خالد بن عبد الله خلال الإجتماع: "أن إجتماعنا اليوم يأتي ليؤكد أن السلطة التنفيذية تتعامل مع هذا الملف الأمني بكل حزم وجدية. وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة ستطبق قريباً

مبادرة 15 يناير 2014:

كلف جلالة الملك ولي العهد بالإجتماع مع الأطراف المعنية لبحث ما تم التوصل إليه في المبادرات السابقة، وأبرز التحديات التي واجهت جلسات استكمال الحوار. وفي 15 يناير 2014 اجتمع ولي العهد بجمعيات المعارضة وعلى رأسها جمعية الوفاق وأمينها العام "علي سلمان".

وفي 21 يناير 2014 اجتمع وزير الديوان الملكي معهم أيضاً، وأصدر الديوان الملكي بياناً في 22 يناير من نفس العام بشأن اللقاء وطلب منهم تقديم مرئياتهم حول النقاط الخمس المطروحة للنقاش، والتي تم التوافق بشأنها خلال لقاء ولي العهد مع المعارضة، وهي:

- السلطة التشريعية.
- السلطة القضائية.
- السلطة التنفيذية.
- الدوائر الانتخابية.
- تحقيق الأمن للجميع.

في المقابل، تعاملت المعارضة مع هذه المبادرة بتحدي السلطة ومزيد من الاستفزازية، حيث صرح الأمين العام لجمعية الوفاق في 23 يناير 2014 بأن: "الحوار الفعلي لم يبدأ حتى الآن، وأن ما يحدث هو مجرد جلسات لترطيب الأجواء".[305]

كما قامت المعارضة بالرد على مبادرة الملك بتاريخ 8 فبراير 2014 عبر رسالة بالبريد المسجل إلى وزير الديوان الملكي في خطوة مؤداها عدم احترام المبادرة ومراعاة أصول اللياقة في التعامل[306]، وقدمت في ردها شروطاً للحوار، أبرزها:

- الاجتماع مع ممثلي الحكم في الحوارات المقبلة من خلال وفد موحد يمثل المعارضة.

المزيد من الإجراءات التي تكفل صون المجتمع من أية شرور محدقة به، داخلية كانت أم خارجية، وذلك وفق التوصيات التي أقرها المجلس الوطني".

[305]- لمزيد من التفاصيل، انظر:" الحوار الوطني في رؤية الشيخ علي سلمان"، 18 سبتمبر 2019، متاح على الرابط: https://www.bahraininterfaith.org، تاريخ الزيارة: 22 يناير 2022.

[306]- عباس بوصفوان، المعارضة البحرينية بين دعوات المسايرة وحمل السلاح، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2-2-2018.

- تهدئة الساحة من خلال إطلاق سراح معتقلي المعارضة ووجود حكومة منتخبة.[307]

المبحث الثاني: أنماط التفاعلات بين الدولة والحركات الإجتماعية

يُعتبر الاستقرار السلوكي أحد أنماط استقرار النظام السياسي، ذلك أن أحد تعريفات الاستقرار السياسي بأنه "درجة من انتظام السلوك السياسي في الدولة"، وتبعاً لهذا الاتجاه، فإن الاستقرار السياسي هو "انتظام التغييرات السياسية المتلاحقة أو المتتابعة". وكلما كان هناك انتظام في التغيير السياسي، زاد الاستقرار السياسي.

وبالتناوب والتعاقب، فإنه يمكن القول أن الاستقرار السياسي يرتبط بالمدى الذي يقوم عنده أعضاء المجتمع بتقييد أنفسهم ببعض أنماط السلوك السياسي، وأي فعل ينحرف عن هذه القيود يُعد مثالاً على عدم الاستقرار السياسي.[308]

وفي مجال تحديد العوامل المحققة للاستقرار، يمكن الربط بين الاستقرار وغياب سلوك العنف في المجتمع، فتصبح النظم أكثر استقراراً كلما قلت فيها مظاهر العنف السياسي والاجتماعي الذي يأخذ أشكال الإكراه المادي وأنشطة الإرهاب وتخريب المنشآت العامة والحروب الأهلية. وبالعكس، فإن النظم السياسية تنحو إلى عدم الاستقرار كلما شاعت فيها هذه الممارسات.

ويبرز المطلب الأول تعريفات متنوعة للحركات الاجتماعية في الفكر الغربي والعربي وأبرز سماتها، في حين يتناول المطلب الثاني موقف الجمعيات السياسية بمختلف فصائلها من حوار التوافق الوطني 2011-2014، ورؤيتها لأداء النظام السياسي وقتذاك، باعتبارها تمثل قطاعاً هاماً من قطاعات الحراك الإجتماعي.

المطلب الأول: تعريف وسمات الحركات الاحتجاجية - الاجتماعية

من مظاهر عدم الاستقرار السياسي تنامي دور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والتي يقصد بها حسب الموسوعة البريطانية "سلسلة من الجهود المتعاقبة التي يقوم بها عدد كبير من الأفراد بهدف إحداث

[307]- محلل شئون الخليج، بي بي سي، 30 يناير 2014 www.bbc.com

[308]- Claude Ake,"A definition of Political Stability", Comparative Politics, Vol.7mNo.2,Jan.1975,p271.

التغيير الاجتماعي. وبمعنى أكثر تحديداً، هي جهد جمعي ضعيف تنظيمياً، ولكن يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيق أو منع تغيير ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائد".[309]

ولم تختلف الإسهامات العربية عن نظيرتها الغربية في تعريف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، فطبقاً لأحد التعريفات، فإنها "السلوك الجمعي أو الجهد الجماعي الذي يستخدم كافة الوسائل بما فيها العنف واللاشرعية والثورات والانسحاب من الواقع لتحقيق غايات محددة".[310]

وطبقاً لتعريف ثاني فإنها "الجهود التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع والسياسات أو الهياكل القائمة في المجتمع، لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية التي تؤمن بها الحركة".[311]

ويعرفها باحث ثالث بأنها: "مجموعة من الأعمال لجماعة من الأشخاص، تحظى بحد أدنى من التنظيم والاستمرارية، وتعمل خارج الإطار المؤسسي للدولة بهدف تحدي أو الدفاع عن السياسات والسلطات القائمة."[312]

وثمة تعريفات تؤكد على دور المجتمع المدني ومنظماته، وقد تخلط بين الحركات الاجتماعية ومنظمات الحركات الاجتماعية، كما نرى في التعريف الذي ورد في إطار دعوة إلى إطلاق حركة اجتماعية في زيمبابوي عبر جريدة هراري ديلي نيوز:

"إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية يظل دوماً مهمة المجتمع المدني، عندما يعمل في ظل بيئة سياسية قمعية.. وينبغي في هذا الصدد أن نكون قادرين بداية على تعريف ماهية الحركة الإجتماعية، حيث أن الحركات الاجتماعية، كما يوحي الإسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمه في المجتمع، مثل العمال والجمعيات النسائية والطلاب، إلى جانب

---

[309]- The New Encyclopedia Britannica,Vol.15, ,p.922, 2010.

[310]- السيد الحسيني، علم الإجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا مرجع سابق، ص 299.

[311]- إبراهيم البيومي غانم ، الحركات الإجتماعية .. تحولات البنية وإنفتاح المجال، مركز الحداثة للدراسات الاجتماعية والتنموية، سوهاج، جمهورية مصر العربية، 2014.

[312]- شيرين جلال، الحركات الإجتماعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 17.

العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع قطاعات المجتمع المختلفة ذات المصالح المتنوعة، هو شعور عام بالضيم، قوامه الإدراك المشترك لغياب الديموقراطية في وضعية سياسية بعينها".[313]

كما يرى هربرت ابلومر أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين.[314]

وبوجه عام يمكن القول أن الحركة الاجتماعية تشير إلى تعاون مجموعة من الأفراد وقيامهم بنشاط جماعي لإحداث تغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، كلي أو جزئي، في نمط القيم السائدة والأبنية والممارسات القائمة، ويجد المشاركون في نشاطهم تعبيراً عن معتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي القائم أو المنشود.[315]

وتهدف الحركات الاجتماعية إلى التغيير تطلعاً لمستقبل أفضل، أو مقاومة التغيير لمخالفته تعاليم الدين أو تهديده للهوية الوطنية. وتتسم الحركة الاجتماعية بسمات عامة، أبرزها:

- جهود جماعية هادفة: تتمثل في وجود مجموعة من الأفراد الذين يؤمنون بأهداف عامة ويسعون إلى تحقيقها سوياً من خلال الفعل الجماعي Collective Action
- القيم الخالصة بالجماعة: أي وجود قيم ومبادئ خاصة بهذه المجموعة من الأفراد تكسبها التضامن الداخلي والهوية المشتركة، والتي تسعى غالباً إلى تغيير لقيم المجتمع أو مقاومة ذلك.
- إستخدام الوسائل السلمية: إذ تتفق أغلب التعريفات على أن الحركات الاجتماعية ذات طابع سلمي يبدأ من المظاهرات والاعتصامات وصولاً إلى العصيان المدني.[316]

وعلى الرغم أن توقيتات وخواص الحركات الاجتماعية اعتمدت أساسا على البناء المتغير للسياسة الوطنية، فإن الروابط الدولية قدمت فرقا ملحوظا، فقد لوحظ مثلا التفاعل الغريب بين نشطاء بريطانيين وأمريكيين أثناء القرن الثامن عشر، في الأيام المشكلة للحركات الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت أخذت حركة

---

[313]- www.newsday.co.zw 14 jan 2019 .

[314]- Hebett Blumer,"Colleective Behavior,"in : Alfred McClung Lee,ed.,Principles of Sociology , introd. By Samuel Smith (New York : Barnes and Noble, 1951), pp 67-121 .

[315]- أحمد سيد حسين محمد، الحركات الإجتماعية والإصلاح السياسي: حالة حركة كفاية المصرية، رسالة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص ص 22-23.

[316]- علي الدين هلال، السياسة المقارنه من السلوكية إلى العولمة، مرجع سابق، ص215.

مناهضة الرق منحا دوليا حقيقيا. وعلى مدار القرن التاسع عشر، برزت مسألة تدويل الحركات الاجتماعية في ثلاث طرق مختلفة:

- إستجابة الحركات الاجتماعية للتغيرات التي أنتجتها الروابط الدولية، مثل تدفق المهاجرين، وفي هذا السياق تقدم الحركات القومية الأمريكية المثال.
- الالتفاف على السلطات الوطنية، ومن أمثلة ذلك تعمد مدبرو الحركة الاجتماعية تنظيم أنفسهم عبر الحدود الدولية، مثل "الجمعية الدولية للرجال العاملين" التي عملت في ستينيات و سبعينيات القرن التاسع عشر.
- تأثير الروابط الدولية بين الحكام والمطالبين بالحكم في نشاط الحركة الاجتماعية، فعندما يزعم أي من النظام أو حركة المعارضة بأنهما يمثلان شعبا متحدا وملتزماً، فإن هذا يعرضهما للبرهنة على ذلك كشرط لكسب التأييد الدولي. وبمرور الوقت كانت مزاعم من الحكام بأن نظامهم ديموقراطي، ومزاعم المعارضة بأن النظام غير ديموقراطي، قد حظيت باهتمام متزايد وبالبحث عن كثب وبالتدخل حتى من الأجانب.[317]

الفرع الأول: الحركات الاجتماعية في سياق النظام السياسي

تلعب مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات السياسية دوراً هاما في الإعلاء من شأن المواطن والتأكيد على إرادة المواطنين، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، بالمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات، حتى لا تترك وتتحول حكراً للنخب.[318]

وترتبط طبيعة تفاعلات الدولة مع الحركات الاجتماعية ارتباطا وثيقاً بالتحول الديمقراطي، فالديمقراطية من حيث هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، نفس الأساس المعياري للحركات

[317]- ربيع وهبه، الحركات الاجتماعيه: تجارب و رؤى في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي في مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 63 – 65.

[318]- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ط 1، يناير 1999، ص 24.

الاجتماعية - الاحتجاجية، باعتبارها قناة من قنوات المشاركة الشعبية، وأعضاؤها أكثر استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية.[319]

وتختلف طبيعة الحركات الاجتماعية من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة النظام السياسي، إلا أنه من المؤكد صعوبة تجاهلها أو القفز على مكتسباتها، ذلك أن ثمة حركات اجتماعية نشأت مع نشوء الدولة نفسها، لذا فإنه بات لزاماً علينا معرفة أبعاد هذه الحركات وطبيعة السياقات السياسية والاجتماعية التي صاحبتها، حتى يمكن معرفة مستقبلها وما تؤول إليه.

ومنذ مطلع عام 2011 رددت الحركات الاحتجاجية سيلاً من الشعارات السياسية المتنوعة بتنوع الأطياف السياسية والاجتماعية، ولا يبقى من الشعارات إلا أقواها التي تتحصل قبولاً عمومياً أكثر من غيرها، متأتية من قدرتها التمثيلية والتعبيرية عن مطالب الناس المشاركة في الاحتجاج.[320]

ومعظم الذين أسهموا في تقديم تعريفات للحركات الاجتماعية، أجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لابد من توافرها في الحركة الاجتماعية، منها: أنها عبارة عن جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، مكونات فكرية محركة ووسائل تعبئة.[321]

وفي ربط الحركة الاجتماعية بسياق النظام السياسي، فإنها تشمل كافة الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة.[322]

وتُعتبر ظاهرة الحركات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، إلا أنها تؤدي إلى تطوير النظام وتحسين أدائه في الأنظمة الديمقراطية، وعلى العكس فإنها تكرس وتعمق أزمات النظام السياسي في الأنظمة غير الديمقراطية.[323]

---

[319] - الحكم الرشيد وعناصره الرئيسية، سلسلة إصدارات معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين، 2008، ص35.

[320] - عبدالإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، تقديم محمد الحبيب طالب، بيروت، ط 1، 2012، ص177.

[321] - ربيع وهبه، الحركات الإجتماعية: تجارب ورؤى في الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 40-41.

[322] - إبراهيم البيومي غانم، الحركات الإجتماعية: تحولات البنية وإنفتاح المجال، مرجع سابق.

[323] - عمرو الشوبكي (محرر) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي في مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص8.

وتمثل الحركات الاجتماعية في الوطن العربي أهمية في الوقت الراهن، لما تمتلكه من قدرات على إحداث إصلاحات وتغييرات واسعة من ناحية، ولارتباطاتها مع العالم الخارجي في ظل العولمة من ناحية أخرى.

ويرى البعض أن الاهتمام بالحركات الاجتماعية قد شهد تنامياً كبيرا في العقود الأخيرة، باعتبارها تعكس تحركات الناس لحل مشكلاتهم نتيجة الشعور بالتهميش، مع تراجع الكثير من الزخم الأيديولوجي في المشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها.[324]

ورغم اختلاف الباحثين حول طبيعة الحركات الاحتجاجية ومدى إمكانية تسمية التحركات الجماعية بمسمى "حركات اجتماعية"؟ وهل الحركة الاجتماعية تقوم على فكرة التوقيت للحصول على مكاسب معينة؟ وهل ثمة مساحات تنشط فيها تلك الحركات في ظل التضييق الأمني؟ بيد أنه من المؤكد ضرورة تطور الحركة الاجتماعية لتأخذ شكلاً أكثر إستقراراً ومأسسة، وذاك ما ترنو إليه الحركة الاجتماعية في ظل الأنظمة التي تفتقر إلى التعددية السياسية.[325]

وعلى صعيد مملكة البحرين، حصلت إحتجاجات متعددة بين الطلاب في المحرق (في العام 1922)، وغواصي اللؤلؤ (في العام 1932) وعمال شركة بابكو (في الأعوام 1956،1949،1944)، وكانت احتجاجات لتحقيق مطلب محدد، لم يقدها تنظيم، ولم تنتج حركة اجتماعية.[326]

إلا أن ذلك لا ينفي حصول إحتجاجات ذات طابع وطني ، منها ما حصل في البحرين عام 1938، حيث يعود نشاط القوى الداعية إلى تمثيل شعبي إلى عام 1938، وذلك على خلفية قيام مجموعة من وجهاء الطائفتين الكريمتين بتقديم طلبات إلى المستشار البريطاني آنذاك والحاكم المحلي بتوسيع نطاق الحكم الذاتي والإدارة المحلية، وتشكيل مجلس تشريعي منتخب واتحاد عمال والتقليل من أعداد الوافدين الأجانب، انتهت بنفي معظم زعمائهم إلى خارج البحرين.[327]

---

[324]- هبة رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة، في الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2011، ص 250.

[325]- هبة رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة، في الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، المرجع نفسه، ص 251.

[326]- فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة و الدولة في البحرين، معهد انماء العربي بيروت،1983، ص ص293-295.

[327]- فؤاد إسحق خوري، القبيلة والدولة في البحرين، المرجع نفسه، ص 197-198.

وفي عام 1954 قامت مجموعة من وجهاء الطائفتين الكريمتين[328] بإنشاء المجلس التنفيذي الأعلى بهدف إنشاء منتدى سياسي للتنسيق بين القوى السياسية البحرينية النشطة، يعمل على إيجاد دعم لانتخابات مجلس تشريعي وطني يسمح بتشكيل النقابات، تحولت في عام 1956 إلى "هيئة الاتحاد الوطني"، وقد نجح المجلس في المساهمة بتأسيس الاتحاد العام للعمل والتجارة، وصياغة أول قانون عمل في عام 1957.[329]

وإذا كان موقع البحرين الاستراتيجي قد لفت لها أنظار القوى العالمية منذ بدايات الحرب العالمية الأولى، حينما قام الأسطول البريطاني بالتصدي للبرتغاليين والهولنديين في مياه الخليج العربي، متخذة من البحرين قاعدة عسكرية لها[330]، فقد باشرت بريطانيا بتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية بإقامة قواعد برية وبحرية لها في البحرين، انطلاقاً من المعاهدات والاتفاقيات المبرمة آنذاك بين الحاكم البحريني والسلطات البريطانية، من أشهرها الاتفاقية المانعة الأولى والاتفاقية المانعة الثانية.[331]

وفي الفترة من 1956-1971 اتجهت الحركة السياسية في البحرين إلى العمل السري في تطلعاتها المعادية للإنتداب البريطاني والداعية للمزيد من الإصلاحات، وقد شهدت تلك الفترة سلسلة من الحركات الإجتماعية-الإحتجاجية ، كان أبرزها في مارس 1965 أفضت إلى إنهاء عقود المئات من العاملين بشركة نفط البحرين "بابكو".[332]

---

[328] - قامت هذه المجموعة من الوجهاء بإصدار عريضة تضم عشرة مطالب تتعلق بتشكيل مجلس للمعارف يتكون من ثمانية أعضاء ، تنحصر مهامه في الإشراف على العملية التعليمية وإصلاح المحاكم، وذلك بتغيير القضاة وتشكيل هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة لكل محكمة، واحد من الطائفة السنية وآخر من الطائفة الشيعية، والثالث تعينه الحكومة وإصلاح المجالس البلدية، تعيين المواطنيين بدلاً من الأجانب، تشكيل هيئة شعبية من ستة أشخاص، ثلاثة من السنة، وثلاثة من الشيعة، لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حال حدوث أي إختلاف أو سوء في المستقبل. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** هبة رؤوف عزت، مرجع سابق، ص 275 – 276.

[329] - تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سابق، ص 47 – 48 .

[330] - أحمد أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965، ص 139 -140.

[331] - أبرمت الإتفاقية المانعة الأولى في عام 1880، وقد مكنت تلك الإتفاقية بريطانيا من التدخل في الشأن الداخلي للبحرين، بهدف حفظ مصالحها، جراء الإضطرابات التي رافقت الشارع البحريني إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وكان من نتائجها إزدياد الحماسة والحس القومي وإنتشار الحركات اليسارية، متأثرة بالقومية العربية والحركة الناصرية، وأما الإتفاقية المانعة الثانية فقد أبرمت في عام 1892.

[332] - شركة نفط البحرين المعروفة ببابكو : تأسست عام 1929، بغرض العمل في جميع أوجه الصناعة النفطية والأنشطة المرتبطة بها داخل البحرين وخارجها لدعم الإقتصاد الوطني، وتُعتبر الشركة بالنسبة للذاكرة البحرينية ركناً أساسياً من المجتمع البحريني، لما لعبه النفط من دور ملموس في إحداث تغيير جذري على كافة الأصعده، أسهم في خلق طبقة وسطى، ساهمت في إحداث نقله نوعية في صورة البحرين الحديثة.

وبعد استقلال البحرين في 15 أغسطس 1971 بعام واحد، شهدت البلاد حركة إحتجاجية – عمالية في مارس 1972 عندما أضرب عمال في شركة الخطوط الجوية المحلية "طيران الخليج" عن العمل بعد جلب مجموعة من العمال الباكستانيين، مما أدى إلى غضب عارم في الشارع البحريني.[333]

وفي عام 1973 أصدر الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عاهل البلاد آنذاك أول دستور للبلاد، ينص على نظام حكم ديمقراطي، الشعب فيه مصدر للسلطات، كما تم تأسيس مجلس وطني يتكون من ثلاثين عضواً، بالإضافة إلى 14 شخصاً بالتعيين، وأورد الدستور مجموعة من الحريات العامة، كما نظم حق السلطة التشريعية في توجيه الأسئلة المباشرة للوزراء وسحب الثقة منهم، باستثناء سحب الثقة من رئيس الوزراء.

وباعتبارها التجربة الأولى، فقد واجهت الكثير من التعثر، حيث المعارضات المستمرة من قبل أعضاء المجلس الوطني لسياسات الحكومة حول الكثير من القضايا والأمور.

وفي 26 أغسطس 1975، أصدر الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوماً أميرياً بحل المجلس الوطني[334] وعلق العمل بأحكام الدستور، كما أصدر في عام 1976 مرسوماً بقانون أمن الدولة[335].

وفي نفس العام صدر قانون العقوبات[336]، وقد تتابعت في تلك الفترة الاعتصامات الجماعية لأفراد من المعارضة في الوقت الذي استطاعت فيه حكومة البحرين في عام 1977 إحباط محاولة انقلاب قادتها مجموعة من ضباط قوة دفاع البحرين بالتنظيم مع الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي.

---

[333]- عبدالله المطيوع، صفحات من تاريخ الحركات العمالية البحرينية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2006، ص 38-39.

[334]- المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1975، وقد نصت المادة الأولى منه على أن "يُحل المجلس، "ونصت المادة الثانية على "رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به إبتداءاً من اليوم الثلاثاء العشرين من شعبان سنة 1395 هل الموافق للسادس والعشرين من أغسطس لسنة 1975.

<u>لمزيد من الإيضاح، أنظر</u>: حارس فرج شحاته، المؤسسة التشريعية في البحرين في أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 477.

[335]- المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1976 الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة، ووفقاً لنص المادة الأولى من المرسوم، فإن إلقاء القبض على المتهمين الذين يحاكمون أمام تلك المحاكم يتم غالباً بموجب قرار وزاري يصدره وزير الداخليه، ترفع فيه القضية أمام المحكمة على إثر إتهام يحضر من قبل الإدعاء العام، وهو قسم إداري في وزارة الداخلية، وليس هيئة قضائية مستقلة كما تنص على ذلك المادة (10) من الدستور.

<u>لمزيد من التفاصيل، أنظر</u>: صبري محمد حسن، نشطاء البحرين في المنفى، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان: القاهرة، 2001، ص 55 - ص60.

الفرع الثاني: إنعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على الحراك السياسي البحريني

شهدت الأعوام من 1979-1999 انعطافة جديدة في تاريخ الحراك السياسي البحريني، لعبت فيه الأوضاع الإقليمية والعالمية دوراً كبيراً، فما هي أبرز تلك الإسقاطات المحيطة التي أثرت بدورها على الداخل البحريني سياسياً؟

قيام الثورة الإيرانية 1979

كان جلياً حجم انحياز القوى الشيعية الإسلامية في البحرين لنظام الخُميني الذي أطاح بالشاه، وقد لعبت الثورة الإيرانية في الدفع قدماً بالحركات الإسلامية من أنصار" ولاية الفقيه" للبروز على سطح العمل السياسي، مما نتج عنه نشأة جمعيات سياسية راديكالية استطاعت أن تهيمن على الحالة السياسية، بحكم امتلاكها لقاعدة عريضة من المؤيدين وبالأخص في مناطق القرى، في ظل خلط الخطاب الديني بالسياسي، وسمة خلط الديني بالسياسي هي سمة مشتركة بين القوى الشيعية والسنية.

ومن أشهر التنظيمات التي كان لها دور كبير في أحداث العنف التي سادت البلاد في التسعينيات من القرن المنصرم حركة أحرار البحرين الإسلامية[337] والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.[338]

---

[336]- تضمن قانون العقوبات العديد من المواد، إذ نصت المادة (168): "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة ، أو بث دعايات مثيرة، إذا كان من شأن ذلك إضطراب الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويعاقب بهذه العقوبة من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محرراً أو مطبوعاً يتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة السابقة، دون سبب مشروع، ومن حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة أو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر" **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** صبري محمد حسن، المرجع نفسه ص 19 -26 وأحمد منيسي ، البحرين من الإمارة إلى المملكة – دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 73 – 74.

[337]- تأسست حركة أحرار البحرين الإسلامية في عام 1980 من قبل مجموعة من الطلبة " من أنصار ولاية الفقيه" الدارسين في بريطانيا، وتتخذ الحركة من "حزب الدعوة" الذي يتبع خط الإمام الخميني نهجاً فكرياً لها، وهي ضمن الحركات الإصلاحية التي تنادي بعودة الديمقراطية ومزيد من الإصلاحات السياسية، وقد إتخذت الحركة من لندن مقراً لها حيث تصدر مجلة "صوت البحرين" ولها علاقات جيدة بالبرلمانات الأوروبية ولجان حقوق الإنسان، مما أكسبها طابعاً ليبرالياً. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** أحمد منيسي، المرجع نفسه، ص 86- 194، وفلاح المديرس، الشيعة في البحرين والإجتماع السياسي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1997، العدد 10، ص 19.

[338]- يعود تأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، إلى سبتمبر 1979، ومعظم المنتمين للجبهة كانوا من الشيعة العجم من أصول فارسية، على خلاف الشيعة من أصل عرب. وتعتبر الجبهة أحد ثمار الثورة الإيرانية، وقامت برعاية مجموعة من رجال الدين البارزين، من أمثال السيد عبدالهادي المدرسي والشيخ عباس الشاعر وإسماعيل عباس حسين، وتقع الجبهة في دمشق، ولها مكاتب في لندن وطهران، تناصر التغييرات الأكثر

وقد أدى ذلك إلى ردود فعل مضادة من قبل نظام الحكم[339] لاسيما في ظل ادعاءات إيران بأحقيتها في البحرين بين الفينة والأخرى، وبأنها المقاطعة رقم 14 للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما تم دحضه في مجلس الأمن بالأمم المتحدة في 11 مايو 1970، إذ صوت المجلس بالإجماع على تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المنادي بعروبة البحرين وفق استفتاء شعبي.[340]

الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988

للحرب العراقية - الإيرانية انعكاسات مزدوجة على الوسط البحريني السياسي، ففي الوقت الذي وقفت فيه العناصر القومية والبعثية في البحرين إلى جانب العراق في حرب الثماني سنوات ضد إيران، إتخذت القوى الإسلامية المتشدده – من أنصار ولاية الفقيه- موقفاً مسانداً إلى جانب النظام الإيراني، وفي ديسمبر من عام 1981 بعد وصول روح الله الخميني إلى السلطة في إيران بسنوات محدودة، وفي سبيل مساندة القوى الإسلامية المتشدده- من أنصار ولاية الفقيه- في البحرين للجمهورية الإيرانية في نشر الثورة الإسلامية -كما تسميها- قامت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بمحاولة انقلاب فاشلة.

الغزو العراقي للكويت 1990

أدى الغزو العراقي لدولة الكويت لحدوث انقسامات في صفوف المعارضة[341]، لكنه لم يكن كذلك لدى حزب البعث العربي الاشتراكي والتجمع القومي الديمقراطي في البحرين، اللذين تبنيا الفكر البعثي، حيث تشير الأدبيات السياسية إلى أن البعث في البحرين "امتد إبان الستينيات والسبعينيات، سواء أكان مصدر هذا الإمتداد بغداد أم دمشق أو القاهرة، وكانت لهذه الإمتدادات الكثير من الفعاليات السياسية التي شهدتها المنطقة بشكل عام والبحرين بشكل خاص.

راديكالية، كما تدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية وإلى إستبدال الأسرة الحاكمة. **لمزيد من الإيضاح، أنظر**: أحمد منيسي، المرجع نفسه، ص84-85 وفلاح المديرس، مرجع سابق، ص 18.

[339]- محمد عز العرب، النخبة والإصلاح السياسي في البحرين، مجلة الديمقراطية، المجلد العاشر، العدد 40، القاهرة، أكتوبر 2010، ص 124-125.

[340]- جاء في القرار : "يرحب المجلس بما إستنتجه وتوصل إليه التقرير وخاصة النص الذي يقول أن أغلبية شعب البحرين الساحقة ترغب في الحصول على إعتراف بهويتهم في دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير علاقاتها بالدول الأخرى".

لمزيد من التفاصيل، انظر: UN Report, Security Council. S-C9772.p.30A,1970- Findings and Conclusions "Paragraph 57"

[341]- لم يكن الإنقسام حول فريق مؤيد للغزو وآخر رافض له، وإنما حول معالجة الآثار التي أفرزها هذا الغزو، وفي مقدمتها كيفية معالجة إنهاء الغزو العراقي وتحرير الكويت. وكانت جميع القوى مع رفض التدخل الأجنبي، لكن ليس بنفس درجة الحماس لدى كل القوى المتباينة بين التيار اليساري والتيار الشيعي. **لمزيد من الإيضاح، أنظر:** أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 89.

كان البعثيون في البحرين من أكثر الفئات الخليجية فاعلية في المشهد السياسي، بل إن امتدادات البحرين في حزب البعث أسهمت في أن يتبوأ الكثير منهم أوسمة عراقية، وأوشحة من قبل صدام حسين"[342].

وأما فيما يتعلق بماهية امتدادات البعث في منطقة الخليج العربي عموماً والبحرين خصوصاً، وحول ما إذا كانت مشروعات سياسية وعسكرية، أو مجرد امتدادات فكرية وثقافية، يشير أحد أعضاء القيادة المحلية لحزب البعث في البحرين بالقول: "ما هو موجود في البحرين أقرب إلى قيادة فرقة وليس فرعاً، نظراً إلى محدودية عدد الأعضاء، فلا تصح المقارنة أو القول أن فرع قيادة بغداد يشبه فرع قيادة المنامة.. إلا أن التقسيم التسلسلي من القطر إلى الفرقة، يشير بلا أدنى شك إلى أن التسلسل تنظيمي بالأساس. وهذا التنظيم يقتضي أن يكون ثمة توافق سياسي بين القطر والفرقة على كافة الأصعدة، مضيفاً: لم أسمع أن هناك خلافاً قد جرى بين القيادة القومية والقيادة المحلية في البحرين، وأعضاء القيادة المحلية ملزمون بالتوافق مع القيادة المركزية وفق نظام البعث في أبعاده التأسيسية، لافتاً إلى أن الكثير من البعثيين في البحرين لم يكونوا اعتياديين في ارتباطاتهم البعثية، وإن مساهماتهم وصلت لأن تكون مركزية، وصولاً إلى القيادة القومية.[343]

وجاء الغزو العراقي للكويت، ليشكل معضلة أمام العمل القومي في البحرين، نتيجة اتخاذ القوى المعادية للغزو مبرراً لضرب التجربة القومية من خلال العدوان الثلاثيني[344] على العراق، بهدف التمهيد للإجهاز على الفكر والعمل القومي وإنهاء أي مكتسب من المكتسبات القومية التي تحققت خلال العقود الماضية.[345]

وفي 3 أبريل لعام 2002، تأسست جمعية التجمع القومي الديمقراطي بموجب القرار رقم (29) لعام 2002 الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهو امتداد لمسيرة البعث في البحرين، ويضم بين

---

[342] - ملائكة البعث وشياطين الصفوي، صحيفة الوسط، العدد 1583، 5 يناير 2007.

[343] - غازي الموسوي يروي ذكرياته عن البعث والعراق، شبكة البصرة، 12 أغسطس 2006، لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- www.articles.abolkhaseb.net

[344] - قام بشن هذا العدوان على العراق ليلة 17 كانون الثاني من عام 1991 أمريكا في عهد جورج بوش الأب وحلفائها الثلاثين من دول عربية وأجنبية ، نتج عنه دمار كبير للعراق وضياع مقدراته، وقد سبق العدوان الثلاثيني تحشيد عسكري وإعلامي هائل، لمزيد من التفاصيل، انظر:
- www.arusalahwar.com

[345] - نضال البعث في البحرين، حزب البعث العربي الإشتراكي، لمزيد من التفاصيل، انظر: www.alb3th1947jordan

جناحيه الشخصيات المستقلة المؤمنة بالفكر القومي، ويرأسه السيد رسول الجشي، وقد بلغ عدد أعضائه المؤسسين 101 عضواً، كان بينهم 20 سيدة، وقد حدد النظام الأساسي أهداف الجمعية فيما يلي:

- نشر الفكر القومي وتعميق تلاحم البحرين مع أمتها العربية من أجل الوحدة العربية.
- الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية وترسيخ قيم المساواة والتسامح.[346]

إنهيار الاتحاد السوفيتي 1991

ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في صعود نجم المعسكر الليبرالي/الرأسمالي بأفكاره التحديثية ذات الصلة بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتشكلت مجموعة من الجمعيات السياسية التي حملت على عاتقها لواء الحرية الفردية بما يتلاءم والنظريات السياسية الحديثة، وذلك إبان فترة تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البلاد منذ 1999 .

ومعظم هذه الجمعيات السياسية ليس لها جذور تنظيمية، وهي ذات ميول أقرب للحكومة في مواقفها، ومن أبرز هذه الجمعيات: جمعية ميثاق العمل الوطني، جمعية الفكر الوطني الحر، جمعية التجمع الوطني الدستوري، وجمعية المنتدى ذات الخلفية الاقتصادية.

المطلب الثاني: موقف الجمعيات السياسية المشاركة في حوار التو افق الوطني ورؤيتها لأداء النظام السياسي البحريني من أحداث فبر اير 2011

امتازت التجربة البحرينية عن غيرها من التجارب السياسية العربية في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، بالكم الهائل في التوجهات الفكرية والأطروحات العملية، ومنذ تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في عام 1999، إنتقل العمل السياسي من حيز النطاق السري إلى النطاق الرسمي، فأصبحت مملكة البحرين أول دولة خليجية تباشر العمل السياسي في العلن، وتأسست على ضوء ذلك جمعيات سياسية مسجلة لدى وزارة العدل بعضها ذو نهج إسلامي، وبعضها ليبرالي والبعض الآخر يساري"قومي أو ماركسي"، شارك فيها مختلف فئات المجتمع سنة وشيعة، رجالا ونساء، وقد انقسمت القوى المشاركة في حوار التوافق الوطني إلى قسمين، القسم الأول هو الائتلاف الوطني والذي ضم كلا من "جمعية تجمع الوحدة الوطني، جمعية ميثاق العمل الوطني، جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، جمعية التجمع الوطني

[346]- الجريدة الرسمية، العدد 2526، الصادرة بتاريخ 17 أبريل 2002، ص ص 4 – 10.

الديمقراطي، جمعية المنبر الوطني الإسلامي، جمعية الشورى الإسلامية، جمعية الأصالة، جمعية الحوار الوطني، وجمعية الصف الإسلامي"، والقسم الثاني هو الجمعيات السبع والذي ضم كلا من "جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، جمعية العمل الإسلامي، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية التجمع الوطني الديمقراطي، وجمعية الإخاء الوطني"، وقد تمكنت الباحثة من اللقاء ببعض قيادات تلك الجمعيات التي روعي في تصنيفها الترتيب الزمني لتأسيسها بحسب الحداثة.

الفرع الأول: موقف الائتلاف الوطني

جمعية تجمع الوحدة الوطنية (تجمع الفاتح):

جاء تأسيس التجمع أو التكتل بناء على تداعي عدد من الجمعيات الإسلامية والشخصيات الوطنية التي اجتمعت في 17 فبراير 2011، حيث تم تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الأزمة، وقد تم تشكيلها في البداية بواقع 10 شخصيات، ليرتفع العدد في الاجتماع الثاني إلى 19 شخصية برئاسة فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود.

وفي 28 يونيو 2011، تحول هذا التكتل إلى جمعية سياسية منظمة، ومسجلة لدى وزارة العدل، ويستند التجمع في رؤاه وأهدافه إلى أحكام ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين، التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم، المحافظة على استقلال وأمن المملكة وصون الوحدة الوطنية بين جميع طوائف الشعب وأعراقه، عدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأية جهة غير بحرينية، أو توجيه نشاط التجمع بناء على أوامر أو توجهات من أية دولة أجنبية أو جهة خارجية، عدم اللجوء إلى الاستقطاب الحزبي في صفوف قوة دفاع البحرين والحرس الوطني وأجهزة الأمن التابعة للدولة والقضاء والنيابة العامة والسلكين الدبلوماسي والقنصلي.

وفيما يخص المشروع السياسي لتجمع الوحدة الوطنية، فإنه ينطلق من أن المواطن الحر الموفور الكرامة هو أساس بناء الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة، وأن أي إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام الإنسان وتكريمه ورعاية حقوقه الإنسانية والمدنية والسياسية،

بالإضافة إلى أن المواطنة حقوق وواجبات ومشاركة إيجابية في القرار الوطني، وليس لأحد حق الاستفراد به أو الحجر عليه، مع التأكيد على رفض المحاصصة الطائفية أو ما يسمى بالديمقراطية التوافقية.[347]

وحول رؤية التجمع لأداء النظام السياسي البحريني في احتواء أزمة 2011، يرى المهندس عبد الله الحويحي، رئيس الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية: "أن الدولة في بداية الأمر لم تعط الموضوع الاهتمام الكافي، وكان تعاملها عادياً، وحينما اتضحت الصورة شيئاً فشيئاً، وبدا جلياً التدخلات الخارجية والترابط بين بعض القوى في الداخل والخارج، انتفضت الدولة وشرعت بمزيد من الجدية سياسياً وأمنياً لضبط الإيقاع، بحيث لا تتفاقم الأمور إلى وضع يهدد سلامة المواطنين.

وجاء تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق كخطوة متقدمة جداً في التعاطي مع الحدث، وأوجد حالة من القناعة على المستوى الدولي، فضلاً عن إطلاق النظام السياسي لمبادرات الحوار الوطني وما تمتعت به من انفتاح وعدم تصلب، والدليل هو تكرار الدعوات للحوار التي امتدت من فبراير 2011 حتى مبادرة 15 يناير 2014.

ليأتي بعد ذلك لجوء النظام السياسي للاستخدام المنضبط للأداة الأمنية بتفعيل الاتفاقيات الأمنية مع دول مجل التعاون الخليجي، ويتم الاستعانة بقوات "درع الجزيرة" في الوقت المناسب لمواجهة التدخلات الخارجية، وكان دور قوات "درع الجزيرة" مهماً للحفاظ على البنية التحتية والمرافق الحيوية للبلاد".

وفيما يتعلق بدور التجمع في حوار التوافق الوطني، يستأنف الحويحي بأن: "التجمع شارك منذ اللحظة الأولى بمبادرة فبراير 2011، بمركز عيسى الثقافي، كما شارك في مبادرة الحوار الثانية في العرين وذلك في يوليو 2011 وفق أربعة محاور أساسية (المحور السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والمحور الحقوقي) بهدف الخروج بمرئيات تدفع بعجلة الإصلاح إلى الأمام.

وقد اصطدمت مبادرة الحوار الثانية بتصلب من جمعيات المعارضة فيما يتعلق بجدول الأعمال، حيث المماطلة والدخول في مناقشات هامشية، وبالتالي انسحبت جمعيات المعارضة، إلا أن ذلك لم يؤثر على سير حوار التوافق الوطني الذي تمخض عن 291 توصية، وبناء عليها أجريت تعديلات دستورية.

---

[347] - لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لتجمع الوحدة الوطنية، على الرابط التالي: www.nua.bh

لتأتي مبادرة الحوار الثالثة في يناير 2013، لاستكمال حوار التوافق الوطني وما تم التوصل إليه في عام 2011 المتعلق بالمحور السياسي، وقد قبلت المعارضة المشاركة فيه في اللحظات الأخيرة، وكعادتها عمدت إلى إفشاله، وذلك بسبب تأرجحها فيما تطرحه من مرئيات، لتصل فيما بعد لتعليق مشاركتها فيه يوم 22 مايو 2013، وعلى ضوئه جمد التكتل الوطني مشاركته، فعلق الموضوع.

أما مبادرة الحوار الرابعة في 15 يناير 2014، التي كُلف فيها ولي العهد بالاجتماع مع الأطراف المعنية لبحث سبل تخطي معوقات الحوار، فقد بدأت السلطة تأخذ رأي الجمعيات السياسية على شكل كتل، وسلم تجمع الوحدة الوطنية بدوره مرئياته للشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي فيما يتعلق بالنقاط الخمس المطروحة للنقاش في المرحلة المقبلة وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الدوائر الانتخابية وتحقيق الأمن للجميع، وبناء عليه استخلص الديوان الملكي وثيقة تمثل خلاصة لامتزاج ما حصل من مقترحات ومرئيات للأطراف المشاركة جميعاً في الحوار".[348]

جمعية التجمع الوطني الدستوري(جود):

جاءت هذه الجمعية بالمرتبة الثالثة عشر من حيث الإشهار وسط الجمعيات السياسية، وذلك في 2 سبتمبر لعام 2002، وتهدف الجمعية إلى نشر الوعي بمبادئ الدستور وميثاق العمل الوطني وتقوية الأواصر والعلاقة بين المواطن والقيادة، دعم عملية المشاركة السياسية، دعم القضايا العربية والإسلامية، نشر الثقافة الإسلامية والتأكيد على أن الإسلام منهج متكامل للحياة، ترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية، التأكيد على مبدأ رقابة القانون ومحاربة الفساد، ودعم حرية الفكر والإبداع.[349]

وحول رؤية الجمعية لأداء النظام السياسي إزاء أحداث فبراير 2011، يرى الأستاذ عبدالرحمن الباكر، رئيس الجمعية : "أن الحكومة كانت واضحة في معالجة الأمر وإيجاد حلول للخروج من الأزمة، بيد أن الطرف الآخر لم يكن جاداً في أطروحاته ومرئياته، بل كان الأسلوب الاستفزازي هو سيد الموقف بالنسبة لهم، ناهيك عن طرح موضوعات غير مدرجة أصلاً في جدول الأعمال، فضلاً عن التأخر في الحضور والتناقض في الطرح، والشد والجذب والمشاحنات التي لا طائل من ورائها، ورغم وجود توافق كبير بين مرئيات التكتل الوطني

[348]- مقابلة أجرتها الباحثة مع المهندس عبدالله الحويحي رئيس الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية حينها، بتاريخ 14 أغسطس 2020

[349]-لمزيد من التفاصيل، أنظر: الجريدة الرسمية ، العدد 2549 بتاريخ 25 سبتمبر 2002، ص ص 67-76.

والجمعيات المناوئة، إلا أن الخلاف الأبرز هو في آلية تطبيق المرئية على أرض الواقع والبدء بتنفيذها، حيث الإصرار على رفع المرئيات للاستفتاء من قبل جمعيات المعارضة السبع.

وفيما يخص موقف الجمعية من حوار التوافق الوطني، فإن موقفها مؤيد وداعم للشرعية ونظام حكم آل خليفة، حيث المساهمات العديدة للجمعية منذ بداية الأزمة في التحاور مع الجمعيات المناوئة، حتى وصلت إلى الاجتماع بهم في مقر جمعية الوفاق بمنطقة القفول".[350]

جمعية الشورى الإسلامية:

تعتبر الجمعية إحدى ثمرات الجمعية الإسلامية التي انطلقت بواكيرها في مدينة الحد عام 1979، ومن أبرز مؤسسيها الأوائل فضيلة الشيخ عبد اللطيف المحمود، الشيخ عبد الرحمن عبد السلام، الشيخ عبد الرحمن الفلاح، الشيخ عبد الله هزيم، الشيخ عبد العزيز الخاجة، والشيخ عبد الله عبد الرحيم الخاجة، ويعد فضيلة الشيخ إبراهيم المحمود هو الرئيس لها .

وجدير بالذكر أن الجمعية الإسلامية انطلقت من العمل الخيري ككفالة الأيتام، رعاية الأرامل، الصدقات التي كانت ترد للجمعية من داخل البحرين ودول الجوار.

وأما جمعية الشورى الإسلامية فقد أنشئت في 6 أبريل 2002، ورفعت طلباً بحل نفسها اختيارياً في عام 2017، لعدم توافر النصاب المقرر قانوناً لعدد أعضائها وتوقف نشاطها فعلياً عن تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها.[351]

وحول رؤية الجمعية لأداء النظام السياسي حيال أزمة 2011، يقول الشيخ عبد الرحمن عبد السلام رئيس جمعية الشورى: "إننا نرى أن حكومة مملكة البحرين ذات خبرة طويلة في التعامل مع مثل هذه الأحداث، والحكومة بلا شك درست الحدث قبل وقوعه حيث كانت هناك أخبار قبل موعده بمدة ووضعت له سيناريوهات للتعامل معه، كما تضع بدائل لكل سيناريو فيما لو فشل في تعامله مع الحدث.

إلا أن الفرق بين هذا الحدث والأحداث السابقة عن 2011 أنه كان مرتبطا بأحداث في الخارج وله ارتباط بدول أجنبية تمده وتوجهه ولم يكن عفويا ونابعا من الداخل، وكانت الحكومة تحسب لهذه المؤامرة

[350]- مقابلة أجرتها الباحثة مع السيد عبدالرحمن الباكر، رئيس جمعية التجمع الوطني الدستوري، بتاريخ 14 أغسطس 2020.

[351]- صحيفة الأيام، العدد 11089، بتاريخ 19 أغسطس 2019.

ألف حساب، وإن كان كثير من المواطنين تصوروا أن قوات الأمن أصابها بعض الارتباك أو الضعف في المواجهة، بينما الحكومة تعاملت مع الحدث بما يناسبه وما اشراك درع الجزيرة لحماية الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات الكبرى إلا دلالة واضحة على حكمة ومقدرة سياسية تتمتع بها السلطة السياسية في البلاد، وبهذه السياسة استطاعت الحكومة أن تعري مخططات قادة التنظيم في زمن قصير نسبياً".

وفيما يخص موقف الجمعية من حوار التوافق الوطني، يستكمل الشيخ عبد الرحمن عبد السلام بالقول: "كنا مشاركين في وضع جدول أعمال الاجتماعات والذي تم وضعه في بداية جلسات الحوار، وكنا نركز على تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بصلاحيات مجلس النواب، كأن تكون الرئاسة لمجلس النواب بدلا عن مجلس الشورى وما يترتب عليها وأكدنا على ذلك، وكذلك مناقشة برنامج عمل الحكومة والذي كان من مهمة المجلسين فاقتصر على مجلس النواب، كما كان دور السلطة التشريعية هو إبداء الملاحظات على البرنامج وهي غير ملزمة للحكومة فتم تعديل النص الدستوري إلى أن تأخذ الحكومة بملاحظات مجلس النواب وتدخل التعديلات على البرنامج فإن لم يوافق المجلس على تعديلات الحكومة رده للحكومة بملاحظاته، فتجري الحكومة التعديلات المطلوبة وتعيده للمجلس، فإن لم يوافق المجلس في المرة الثانية على تعديلات الحكومة قبل الملك استقالة الحكومة، ومن الأمور التي كانت للمجلسين الأسئلة التي توجه للوزراء في حدود اختصاصاتهم، اصبح بعد التعديل من اختصاص مجلس النواب فقط".[352]

جمعية ميثاق العمل الوطني:

أنشئت الجمعية في 19 مارس لعام 2002 من قبل مجموعة من المنشغلين بالشأن العام، من منطلق الحرص على ترسيخ مبادئ الميثاق، وتضم الجمعية كافة فئات المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الطائفية، يرأس المكتب السياسي السيد أحمد جمعه، وتلعب الجمعية دوراً أساسياً في الإسهام بدعم مسيرة الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومن جملة أهداف الجمعية، السعي إلى نشر الوعي بين المواطنين بأحكام ومبادئ الدستور والميثاق، العمل على تعزيز الشراكة السياسية وتفعيل دور المواطنين في ممارسة حقوقهم، إرساء مبدأ الشفافية والتصدي لمظاهر الفساد، تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجتمع.

[352]- لقاء أجرته الباحثة مع الشيخ عبدالرحمن عبدالسلام، رئيس جمعية الشوري، بتاريخ 26 أغسطس 2020.

وفيما يخص البرنامج السياسي للجمعية، فإنها تدعو إلى حماية مصالح مملكة البحرين، والدفاع عن أمنها واستقرارها ومستقبل أبنائها والمحافظة على المكتسبات الوطنية والإنسانية، وعلى سلامة البيئة والعناية بها وصيانة مواردها، كما ركزت الجمعية على تحقيق متطلبات المواطن البحريني المتعلقة بالإسكان، ورفع المستوى الاجتماعي للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، رفع مستوى الكفاءة والفعالية للخدمات الصحية الوقائية والعلاجات التأهيلية، تعزيز العناية بالطفولة والشباب والتصدي لكافة المشكلات والتحديات التي تواجههم.[353]

وحول رؤية الجمعية لأداء النظام السياسي إزاء أزمة 2011، يرى الأستاذ أحمد جمعه رئيس جمعية ميثاق العمل الوطني ورئيس الائتلاف الوطني: "أهمية الوقوف أمام تصاعد حدة التوترات مع انفجار ما سمي بالربيع العربي بتونس ومصر ومع تنحي الرئيس المصري حسني مبارك إثر أحداث 25 يناير 2011 هنا صعدت جمعية الوفاق أعمال العنف في الشارع وبدأت تتلاحق الاعتصامات وأخيراً ظهر ما سمي بحركة 14 فبراير التي فجرت الوضع ابتداء من يوم 14 فبراير بخروج العديد من المسيرات غير المرخصة بعدة قرى بالديه وكرزكان والنويدرات وبني جمرة وغيرها وجرت مصادمات مع رجال الأمن حيث استخدمت الحجارة والمواد الخطرة وقد أصيب في هذا اليوم عدد من رجال الأمن، وفي اليوم التالي اتجهت تلك المسيرات إلى دوار مجلس التعاون وإحتل المتظاهرون المكان وبدأوا في تفتيش المواطنين وعرقلة السير ووضع الحواجز وسد الشوارع المؤدية للعاصمة ومنطقة السيف، ووصل الأمر في هذا اليوم لمهاجمة دوريات الشرطة وإلقاء الزجاجات الحارقة من قبل أفراد ملثمين، ثم تصاعدت الاضطرابات وبدا الوضع متوتراً بوفاة إثنين من المتظاهرين، وهنا وجه الملك خطاباً إلى الشعب تضمن تشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث برئاسة جواد سالم العريض، نائب رئيس الوزراء، غير أن ذلك لم يحد من الاحتجاجات وأعمال العنف والتخريب، وابتداء من يوم 16 فبراير 2011 تغير الخطاب من الإصلاح إلى إسقاط النظام وهنا انكشف وجه الانقلاب.

إن التصعيد الذي جرى بعد ذلك هو ما غير موازين القوى، فابتداء من يومي 18 و 19 فبراير كلف الملك ولي العهد بإجراء حوار مع كافة الأطراف في البلاد، فيما طالب وزير العدل جمعية الوفاق بالعودة عن انسحابها من مجلس النواب، وبادر ولي العهد بسحب قوات الأمن والجيش من دوار مجلس التعاون مما صعد الوضع ودفع بقادة الانقلاب إلى اعتبار تلك المبادرة هزيمة للنظام ونقطة ضعف ما شجع قادتهم المطالبة

[353]- لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لجمعية ميثاق العمل الوطني، على الرابط التالي : http:// methaqportal.host-ware.com

برحيل الحكومة وأنه لا حوار إلا بعد استقالة الحكومة، وكان ذلك تصعيدًا للأزمة فكسروا بذلك مركب العودة. على إثر ذلك جرى احتلال مستشفى السلمانية والشوارع الرئيسية في العاصمة، ومع توالي الأيام وخاصة بعد سحب قوات الأمن من الشوارع، ولا أعرف حتى تلك الساعة تفسيراً لذلك ولا من وراءه، مما أثار الهلع والفزع بنفوس الشعب وسيطر الخوف والقلق وارتفعت شعارات الانقلابيين لتطال الرئيس بالسب والشتم، وهنا لابد من الوقوف عند هذه النقطة والقصد من التركيز على الرئيس.

الحقيقة التي لا غبار عليها هي أن رئيس الوزراء لا يؤمن بالتراجع ولا يعرف أن يساوم على أمن البحرين وشعبها ولا يتنازل عن أي من ثوابت هذا النظام ومبادئه الوطنية، بل هو حائط الصد الأول لأي محاولة إضعاف للدولة وهيبتها وهو في هذا الأمر لا يقبل بأي فكرة مهما كانت للنيل من الوطن، لهذا كله وجد الانقلابيون جداراً منيعاً يقف في وجه مخططهم وهو خليفة بن سلمان، لهذا كله كان التركيز وللأسف الشديد على شخصه ولم ينتبه لهذه الحقيقة حتى من هم في قمة المسؤولية في هذه الدولة، وقد كان لانتصارنا على المؤامرة وتجاوزنا المحنة رد فعل قوي على دول وشعوب المنطقة التي رأت في هذه المواجهة ملحمة جسدت لحظة من تاريخنا المعاصر.

كان رئيس الحكومة من خلال لقاءاته المتواصلة مع الفعاليات المختلفة في البلاد وعلى إثر الانتصار المدوي والحاسم على مخطط اختطاف البحرين، والذي كاد يمزق بلادنا مثلما حدث للدول التي تساهلت وتراخت مع مسألة الأمن القومي، أكد سموه في كل هذه اللقاءات أن هذا الفوز وهذا الحسم الذي تحقق ما كان ليكون لولا تلاحم شعب البحرين مع قيادته ولولا التجربة والخبرة في مواجهة التحديات الجسيمة، وهي المدرسة التي أسسها سموه في مواجهة الأزمات منذ سنوات طويلة وفي مختلف المراحل وعند مفترق الطرق، ولما تمكنا من تجاوز ما حدث، وكان رئيس الحكومة بخبرة رجل الدولة وحنكة السياسي والاقتصادي والأمني ومعرفته بكل الحيثيات والتفاصيل عن هذا الشعب وعن هذا البلد واضحاً، وأن المخطط سَيُهْزم وأن البلد ستخرج من هذا المأزق كما هو متوقع وهذا ما لم يشك فيه كل من كان قريباً منه".

وفيما يتعلق بموقف الجمعية من حوار التوافق الوطني، يستكمل جمعه: "لقد كان لي شرف التحدث باسم الائتلاف، وقد بدا واضحاً من التحركات التي تلت محاولة الانقلاب الفاشلة في الدوار أن ائتلاف الفاتح شكل رقماً صعباً بالمعادلة السياسية، فقد أعلن ائتلاف الفاتح حين الدعوة لهذا الحوار شروطه وقدمها بورقة لوزير العدل قبل بدء الحوار، ورغم الحملة التي قادتها أقلام وفاقية وبعض الكتابات في جريدة الوسط

مشككة في استقلالية ائتلاف الفاتح إلا أن هناك يقين من أن الوفاق كانت تحسب للائتلاف حساباً، كونه يمثل وزناً على الساحة سوف يؤثر بسير الحوار، خاصة وأن هناك تجربة مريرة عانت منها الجمعيات الست عبر حوار التوافق الوطني الأول في محوره السياسي بقاعة الفاتح، حينما تصدت الميثاق وبعض المستقلين للتوجهات المساومة التي قادها البعض في محاولة للتفاهم مع الوفاق، وتمثلت في التداول الذي قاده النائب عادل المعاودة وخليل المرزوق وكانت بينهما معرفة إبان وجود المرزوق نائباً في البرلمان قبل الأحداث وانسحاب كتلة الوفاق.

هنا استبقت الجمعيات الست، تقودها الوفاق، بالإعلان في مؤتمر صحفي سبق بدء الحوار الثاني في العرين بدعوة تكتيكية للقاء ائتلاف الفاتح، وقد تم التخطيط له من خلال محاولات جس النبض عبر اتصالات سرية جرت بين بعض رموز الجمعيات في الائتلاف وبين رموز من الجمعيات الست، إثر ذلك تلقينا في رئاسة الائتلاف الرسالة التالية[354] مباشرة بعد الدعوة الصحفية.

وبتوجيه مني شخصياً، بصفتي رئيس الائتلاف والمتحدث باسمه، قدتُ مشاورات خارج الاجتماعات الرسمية بين بعض رؤساء جمعيات الفاتح، حشدت فيها لرفض هذه الدعوة وتجاهلها لاسيما مع وجود من كان يتطلع لذلك اللقاء مع الجمعيات الست، وكان البعض على تواصل مع عبد النبي سلمان، أمين عام المنبر التقدمي وقتها، وبالنهاية تجاهلنا تلك الرسالة وتوجهنا للعرين مزودين بمرئيات مضادة جملة وتفصيلاً لمرئيات الجمعيات المؤزمة، حتى تم إسقاط اللعبة من أساسها وفض طاولة الحوار".[355]

---

[354]- مرفق نص الرسالة: التاريخ: 30 يناير 2013.

السادة الرؤساء والأمناء العامين في ائتلاف الجمعيات الوطنية السياسية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: دعوة للقاء بين الائتلاف الوطني والجمعيات السياسية

يسرنا في الجمعيات السياسية الست أن نبعث خالص التحيات والتمنيات لكم وبمزيد من التوفيق والنجاح لما فيه وصلاح بلادنا الحبيبة.

وعطفاً على الدعوة التي وجهتها الجمعيات السياسية الست في مؤتمرها الصحافي الذي عقدته يوم 28 يناير 2013 والتي أطلقت فيه دعوتها للقاء جمعياتكم الموقرة نجدد هنا الدعوة لهذا اللقاء وإنا على ثقة في سرعة تجاوبكم، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

[355]- لقاء أجرته الباحثه مع السيد أحمد جمعة، رئيس جمعية الميثاق الوطني ورئيس الإئتلاف الوطني ، بتاريخ 17 أغسطس 2020.

جمعية المنبر الوطني الإسلامي:

تُمثل الجمعية الذراع السياسي لجمعية الإصلاح ذات التوجه الإخواني، التي نشأت في أواخر الأربعينات من القرن العشرين، وتستحوذ على نسبة كبيرة من القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي السني، ومن أبرز قياداتها د. صلاح علي، د. عبد اللطيف الشيخ ود. علي أحمد تأسست الجمعية في 13 مارس 2002.

وبحسب النظام الأساسي المعدل لعام 2017 فإن الجمعية تقوم وفقاً للقانون بالتفاعل مع الأحداث السياسية والشعبية والمساهمة فيها من خلال إقامة فعاليات جماهيرية إضافة إلى إقامة تحالفات مع القوى والتنظيمات السياسية في القضايا المشتركة، بالإضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث واقتراح مشاريع القوانين وإعدادها مع إقامة الندوات السياسية والثقافية والفكرية، ويحق لها المشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية.

واستناداً للمادة 6 المتعلقة برسالة الجمعية وأهدافها ووسائل تنفيذها، نص البند الخامس منها بالعمل على تحقيق السلم الاجتماعي للأفراد والمجتمع، وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية في البلاد، مع السعي إلى تشجيع خطوات الوحدة بمختلف أشكالها بين دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وعسكري شامل وذلك وفقاً لمبادئ الإسلام الداعية إلى الوحدة ونبذ الفرقة بحسب نص البند الثامن من المادة.[356]

وحول رؤية الجمعية من موقف الدولة في تعاطيها مع أحداث فبراير 2011، يقول الأستاذ خالد القطان، رئيس المكتب السياسي لجمعية المنبر الوطني الإسلامي: "أن موقف الدولة كان حكيماً وفيه الكثير من الإنسانية، ينحو لعدم الانجرار لما حصل في دول عربية أخرى، أو لمواجهات مباشرة فيها خسارة لكلا الطرفين، ولا ننسى أن العاملين في المجال الأمني معظمهم لم يكونوا من البحرينيين، وحتى مع مجريات فض الدوار، تم ترك ممر آمن للمعتصمين، ولم يكن هناك قتل أو اعتقال، كما يروج له البعض، وإنما كان فض المكان وسلامة الناس هما الهاجس الأمني .

ثم بدأت مرحلة الحوار الأول الذي ضم أطرافاً سياسية واجتماعية بمختلف فئات وقطاعات المجتمع البحريني، حيث أتيح للجمعيات الاجتماعية والمهنية والنسائية والشبابية والأكاديميين المشاركة، فضلاً عن

[356]- لمزيد من التفاصيل، انظر: الصفحة الرسمية لموقع جمعية المنبر الوطني الإسلامي على الرابط التالي : http:// almenber.bh

مشاركة الشركات بممثل واحد، عدد 8 من النقابات، و3 ممثلين لكل صحيفة محلية، و52 شخصية اعتبارية، وقد كشفت جلسات الحوار الأول أموراً عديدة، وكانت فرصة للاستماع للآخر، بيد أنه كان حواراً غير واضح المعالم والرؤى، حيث تم الخروج بمخرجات سريعة دون جدوى.

أما الحوار الثاني، فقد بدأت فيه الأمور تتضح، وكثير من التوافقات بدا على السطح، غير أن الملاحظ أن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي لم تكن جادة في الخروج بحل توافقي من الأزمة، حيث كانت معظم مطالبهم لا علاقة لها بجدول الأعمال، بعضها يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين، أو توسعة صلاحية المجلس المنتخب والحكومة المنتخبة.

وفي الوقت الذي كنا نتفق فيه على قضايا معينة، فإنهم في اللحظات الأخيرة يرجئون ما تم الاتفاق عليه، مما يؤكد حقيقة تلقيهم أوامر خارجية".

وحول موقف الجمعية من حوار التوافق الوطني، يستكمل القطان: "كانت الجمعية تركز على مطالب محددة كتوسيع نطاق صلاحيات المجلس المنتخب وإعطاء مجال أوسع لهم للتحرك باستخدام أدواتهم الرقابية. وحينما توقف الحوار في أولى جلساته، تقدمت المنبر بورقة إلى الائتلاف تحوي 13 نقطة تنظيمية، إدارية في محاولة للخروج بتوافقات لا يمكن القفز عليها، إذ لوحظ أن الجمعيات على الطرف الآخر تروج إلى أن الحوار فاشل وثمة اختلاف في طرح كل القضايا، فلعبت هذه النقاط 13 دورها في تحسين صورة الحوار إعلامياً، واستطاع المتحاورون الخروج بعدد من التوافقات، التي سرعان ما يختلف عليها من جديد الطرف الآخر".[357]

جمعية الوسط العربي الديمقراطي الإسلامي:

أنشئت الجمعية في 20 فبراير 2002، وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 70 عضواً، بينهم 14 سيدة، وقد مثلها في حوار التوافق الوطني الأستاذ أحمد سند البنعلي، الأمين العام للجمعية، التي تسعى انطلاقا من نظامها الأساسي لتحقيق أهداف عديدة، أبرزها: التأكيد على مبادئ الدستور وميثاق العمل الوطني، ترسيخ انتماء البحرين لهويتها العربية والإسلامية، ترسيخ وتعميق الوعي القومي والإسلامي بما يؤكد الوحدة بينهما، مقاومة كافة أشكال الهيمنة الأجنبية، تفعيل العمل الثقافي الوطني في مختلف المجالات.

[357] - حوار أجرته الباحثة مع السيد خالد القطان، رئيس المكتب السياسي لجمعية المنبر الوطني الإسلامي، بتاريخ 16 أغسطس 2020.

وتسعى الجمعية لتحقيق أهدافها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، إعداد الدراسات وتقديم المذكرات والمقترحات في مختلف المجالات للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة كشريك في التنمية الشاملة، التعاون مع الجهات ذات العلاقة لنشر الوعي القومي والإسلامي، التعاون مع الجهود الرسمية والأهلية لإقامة الفعاليات التي من شأنها تحقيق التكامل بين الدول العربية والإسلامية، والتعاون مع المؤسسات النسائية لدعم دور المرأة في المشاركة بالعمل الوطني.[358]

وحول رؤية الجمعية لأداء النظام السياسي إزاء الأزمة، يرى الأستاذ أحمد سند البنعلي الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي: "في بداية الأزمة لم يكن النظام السياسي يملك القدرة على تجاوز الأزمة أو معالجتها بالصورة المناسبة، لذلك كانت القرارات متذبذبة نوعا ما، ثم بعد ذلك وجد أن تفعيل الشارع السني يمكن أن يستطيع من خلاله كبح التقدم الذي كان عليه الجانب الانقلابي، وكانت حركة الفاتح هي المفتاح السحري الذي غير الصورة وقلبها من نظام حكم ومعارضة (كما كان يصورها الانقلابيون) إلى صراع أهلي بين طائفتين رئيسيتين في المجتمع البحريني. بعدها أصبح الهدف هو كسب الوقت والدخول في حوار مجتمعي موسع كما حدث بالفعل".

أما فيما يتعلق بدور الجمعية من حوار التوافق الوطني، يجيب البنعلي:" كانت الجمعية تعيش صراعا ذاتيا بين الرغبة في تحقيق مطالب شعبية وتطوير التجربة الديمقراطية وبين الواجب في الحفاظ على الوطن من أن تتم سرقته كما حدث في دول أخرى مجاورة، لذلك اختارت الجمعية الدخول في صراع مع "الانقلابيين" والعمل على مناهضة أطروحاتهم وكشف الحقيقة التي كانوا يغلفونها بمطالب شعبية، لذلك عرضت على الجمعيات الانقلابية، في اجتماع عقد بجمعية وعد صباح الثاني عشر من فبراير لعام 2011، أن يبتعدوا عن النزول إلى الشارع والاكتفاء بتقديم مطالب مكتوبة إلى جلالة الملك، حتى أن أمين عام جمعية الوفاق وأمين عام المنبر التقدمي وأمين عام التجمع القومي أبدوا قناعتهم بالفكرة، إلا أن الجمعية فوجئت بما حدث في الشارع بعد ذلك وحدث ما حدث وتطورت الأحداث سريعا.

لذلك ارتأت الجمعية التحالف مع الجمعيات الأخرى المناهضة للحركة الانقلابية والدخول في صراع معهم وكشف زيف المطالب التي رفعوها في شعاراتهم وتبيان حقيقة الأهداف الأخرى التي يرمون إليها، فنشأ التكتل الوطني.

[358]- لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لجمعية الوسط العربي الديمقراطي الإسلامي على الرابط التالي: www.alwasat.org.bh

كما تبين أن هناك أطرافا تهدف إلى تمييع جلسات الحوار، وهذا ما حدث بالفعل، كما أن"الانقلابيين" كانوا متشددين في الأمور الثانوية المهيئة للدخول في الحوار الجدي، وكانوا يقضون الوقت في أمور ثانوية وشكلية مما أضاع جلسات كثيرة دون فائدة منها، أما طرف التكتل الوطني (ومنهم الوسط التي ترأست وفد الجمعيات الوطنية حتى توقف الحوار) فقد حاول الدخول في الحوار الجاد ومناقشة الأمور الرئيسية بهدف تحقيق شيء من تلك الجلسات ولكن دون جدوى بسبب تشدد الطرفين الآخرين، أما الطرف الأخير (الشورى والنواب) فقد كان يسير في منهج الوفد الحكومي. وقد كانت جمعية الوسط بمثابة رمانة الميزان التي حاولت التوفيق بين تلك المتناقضات لعلها تصل إلى شيء مفيد للتجربة الديمقراطية والمواطن البحريني إلا أن رياح الرفض كانت شديدة".[359]

الفرع الثاني: الجمعيات السبع[360]

جمعية الإخاء الوطني:

تأسست الجمعية في 29 يونيو 2002، وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين 124 عضواً كان بينهم 20 سيدة[361]، تقع في محافظة المحرق، بالقرب من مركز شرطة "حالة بوماهر"، وهي جمعية ذات توجه ليبرالي تقدمي، إصلاحي، تُصنف على أنها أقرب إيديولوجياً لجمعية العمل الوطني الديمقراطي " وعد" من حيث الأهداف والرؤى، أما مذهبياً فهي أقرب لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، حيث مكونها الأكثر من الشيعة العجم ذوي الأصول الفارسية.

من أبرز أهدافها: دعم النهضة الوطنية والإصلاحات السياسية في البلاد، تعزيز الوحدة الوطنية، تعزيز دور المرأة في الحياة العامة، والمحافظة على هوية المجتمع وشخصيته الإسلامية.

وحول رأي الجمعية في أداء النظام السياسي لأزمة 2011، يرى الأستاذ موسى الأنصاري: "أنه كان بإمكان الحكومة الجلوس مع الجمعيات السبع المعتدلة ومناقشة الأوضاع بكل حكمة، وأن يتقبل الطرفان

---

[359]- لقاء أجرته الباحثه مع السيد أحمد سند البنعلي، الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، بتاريخ 15 أغسطس 2020.

[360]- وجب التنويه إلى أن كثير من الأدبيات ذكرت أن عدد الجمعيات السياسية التي إتخذت موقفاً مناوئاً للإئتلاف الوطني هي سبع جمعيات تتمثل في: (جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، العمل الوطني الديمقراطي، المنبر الديمقراطي التقدمي، العمل الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي، والإخاء الوطني)، في حين أن عدد من المراسلات الخاصة التي حصلت عليها الباحثة كانت توثق بإسم الجمعيات الست.

[361]- الجريدة الرسمية، العدد 2556 بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص ص 35-41.

بديمقراطية واقعية ولو بالتدرج إذا كانت النية الحسنة موجودة في الأساس، ومن الطبيعي أن تحدث بعض الانفلاتات من قبل أناس مدسوسين، لكن الأكيد أن جميع رؤساء الجمعيات كانوا بالفعل أناساً ناضجين، وليس لهم ارتباط بالأعمال التخريبية، حيث الهدف إصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي والتمثيل العادل للشعب.

وأما دور الجمعية في حوار التوافق الوطني، فإن دورها كان مشابها لدور الجمعيات الست الأخرى في الطرح والرؤى، إلا أن الأجواء كانت متوترة بين طرفي الحوار، وكل طرف كانت لديه أجندته، وفي النهاية لم يصل الجميع إلى حل مقنع".[362]

جدير بالذكر أن الجمعية حلت نفسها بمحض إرادتها في شهر يوليو لعام 2016، وذلك لأسباب عديدة، منها تراجع العمل السياسي المجتمعي، وقف الدعم المادي للجمعيات، ولقاءات واتصالات مباشرة وغير مباشرة أجرتها جمعية الوفاق دون علم بقية الجمعيات المتحالفة معها، كلقاء أمين عام جمعية الوفاق بمعية ممثل عن جمعية وعد بالوزير بوزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إليستر بيرت، مما دفع برئيس جمعية الإخاء الوطني إلى التهديد بالانسحاب من التحالف إذا ما استمرت الوفاق بنهجها السري.[363]

جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي:

يُعد المنبر تنظيما سياسيا حزبيا يتبنى المنهج العلمي المادي الجدلي والتاريخي في تحليل الواقع وفهمه، وهو امتداد تاريخي، سياسي وفكري لجبهة التحرير الوطني البحرانية، الذي قام بفضل الجهود الكبيرة لأعضائه من المناضلين والمناضلات التقدميين ممن تلقوا خبراتهم الكفاحية والعملية في ظروف النضال السري الذي تعود جذوره لأكثر من نصف قرن في صفوف جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية، خاصة في مجالات الشبيبة والحركة العمالية والحركة النسائية.

وقد تأسس بتاريخ 14 سبتمبر 2001، وتم الترخيص له بموجب القرار الوزاري رقم (31) لسنة 2001 في الجريدة الرسمية رقم 2498 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 2001.

[362]- مقابلة أجرتها الباحثة مع السيد موسى الأنصاري، رئيس جمعية الإخاء الوطني، بتاريخ 16 أغسطس 2020.

[363]- صحيفة الأيام، العدد 8465، بتاريخ 13 يونيو 2012.

وانطلاقاً من برنامجه العام يسعى المنبر التقدمي لتحقيق أهداف ومبادئ عديدة، أبرزها: الدفاع عن المصالح المشروعة للطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ومعالجة المشكلات الاجتماعية، إشاعة قيم التسامح وترسيخ المساواة والعدالة الاجتماعية دون تمييز، دعم توجهات الإصلاح الديمقراطي والعمل من أجل بناء مملكة دستورية حديثة بما يتطلبه ذلك من تطوير للبنية الدستورية، التأكيد على ممارسة الحياة الديمقراطية لدى المواطن فكراً وعملاً وبكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[364]

أما عن رؤية المنبر لأداء النظام السياسي في احتواء أزمة 2011، يرى د. حسن مدن الأمين العام للجمعية أن: "ثمة وجهان لأداء الدولة، أولهما إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي مرتين بواسطة القوات الأمنية، حيث توجه الدولة آنذاك لحل الأزمة سياسيا، من خلال مبادرات ولي العهد، حيث الرغبة الجادة للوصول إلى حل مع المحتجين، إلا أنها رغبة ذات خطوط عامة، لم تُظهر خلالها أنها في وارد تقديم تنازلات ذات طابع جوهري، وازدادت الخشية مع ظهور أصوات تصاعدية في الجانب الآخر، في الوقت الذي لم تكن فيه جمعية المنبر التقدمي في وارد طرح مطالبات بإسقاط النظام .

وأما الوجه الآخر، فهو خوف الدولة لتقديم مزيد من التنازلات، خصوصاً أن أحداث 2011، جاءت مواتية لمجريات المنطقة العربية، والبحرين بطبعها شديدة التأثر بما يحيط حولها من تحولات.. إلا أن الملاحظ بأن الدولة لم تصل إلى نقطة توافق وطني".

وحول دور الجمعية من حوار التوافق الوطني، يستأنف د. مدن: "كانت مبادرة ولي العهد محل قبول من كافة أطراف الحوار بشكل عام، إلا أن التفاصيل هي من تموضعت حولها الخلافات، وهذا ما أدى لانسحاب جمعية الوفاق مثلاً، باعتبارها أحد أطراف الجمعيات السبع، من الحوار الأول، وقد تعثرت الحوارات اللاحقة بسبب مدى استعداد الحكومة لتقديم تنازلات جوهرية تلبي جزء من تطلعات المعارضة.

[364]- لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي على الرابط: https://www.altaqadomi.org

على صعيد آخر، لا ننسى خطاب الشيخ عبد اللطيف المحمود المتمثل بوجود مطالب لدى الطرف الآخر موضع اتفاق، فمطالب الائتلاف الوطني لا تختلف عن مطالب المعارضة، ولو نشأ تفاهم بين الجمعيات السبع والإئتلاف الوطني، لكان من الممكن الوصول إلى صيانة الوحدة الوطنية في البحرين".[365]

جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد):

تأسست الجمعية في 10 سبتمبر 2001، هي ذات توجه يساري، تعتبر امتداد لجماعة الجبهة الشعبية، تتمحور رسالتها حول النضال في سبيل المواطنة المتساوية وضمان سيادة الشعب وحقوقه وتعزيز الحريات العامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.[366]

وأما بخصوص دور الجمعية فيما يتعلق بحوار التوافق الوطني الذي انطلق مطلع يوليو 2011، يقول الأستاذ رضي الموسوي، نائب الأمين العام للشؤون السياسية: "أنه كان دوراً واعداً في مطلع الأمر، وقد رحبنا بالدعوة للمشاركة في الحوار الوطني وقلنا أننا جادون للدخول في حوار جدي يفضي إلى حل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وقد قدمنا مشاريع محددة ، وكان مؤتمر حوار التوافق الوطني فرصة مهمة، وقد جاء بعد موافقة القيادة السياسية على تشكيل اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق برئاسة محمود شريف بسيوني، وقد رحبنا بهذه الخطوة ، كما رحبنا بالتوصيات التي صدرت عنها.

لقد قدمنا كجمعية "وعد" أهم مقترح وهو مشروع "العدالة والمصالحة الوطنية في مملكة البحرين"، باعتباره جسرا للعدالة الانتقالية والمصارحة وتحقيق المصالحة لكي نتمكن جميعا من التفرغ لعملية التنمية الإنسانية الشاملة، كما قدمنا مقترحا بنقل مسؤولية إعلام الجمعيات السياسية من وزارة الإعلام التي تشرف على المؤسسات الصحافية والإعلامية في البلاد، إلى وزارة العدل المسؤولة القانونية عن تطبيق قانون الجمعيات السياسية. وفي هذا الأمر تقدمنا بمقترح أن تتوسع الحريات الصحافية والإعلامية في البلاد لما فيه خير الوطن".[367]

---

[365]- لقاء أجرته الباحثه مع السيد د.حسن مدن الأمين العام لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، بتاريخ 26 أغسطس 2020.

[366]- الجريدة الرسمية، العدد 2497، بتاريخ 3 أكتوبر 2001، ص ص 9-22.

[367]- لقاء أجرته الباحثه مع السيد رضي الموسوي نائب الأمين العام للشئون السياسية لجمعية "وعد"، بتاريخ 21 أغسطس 2020.

الفرع الثالث: المفاوضات السياسية بين ولي العهد والجمعيات السياسية

إستندت المقترحات التي تقدم بها ولي العهد للجمعيات السياسية وكبار رجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية، والتي امتدت من 16 فبراير حتى 12 مارس 2011 إلى جملة من المبادئ والمشاورات، أبرزها:

- وجود برلمان يتمتع بسلطات كاملة.
- حكومة تمثل إرادة الشعب.
- التجنيس.
- نزاهة تقسيم الدوائر الانتخابية.
- مكافحة الفساد.
- حماية ملكية الدولة.

وما يؤكد جدية مبادرة ولي العهد اقتراحه آلية من شأنها أن تكفل تنفيذ نتائج الحوار الوطني المقترح، تمخض عنها مذكرة التفاهم المؤرخة بتاريخ 12 مارس 2011، وتشمل أهمية التعديل الدستوري، وأهمية عرض نتائج الحوار الوطني لاستفتاء شعبي للموافقة عليه.

وقد حرصت الجمعيات المعارضة هي الأخرى على ضرورة توافر شروط أولية لإنجاح الحوار، أهمها:

- التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين في التواجد بدوار مجلس التعاون الخليجي والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والمفاوضات.
- الإطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم.
- التعهد بتحييد الإعلام الرسمي للدولة وجعله منصة للإعلام الحر.
- الشروع فوراً بالتحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت في 14 فبراير.
- إحالة المسؤولين للمحاكمة.
- إقالة الحكومة.[368]

[368]- حسين علي رضي، أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، اللقاء السنوي 33، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص15.

مع ضرورة تحديد جدول زمني لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة للوصول إلى اتفاقات تضع حلولاً جذرية للأزمات السياسية والدستورية وتساهم في استتباب الأمن.[369]

وفي 13 مارس 2011 رفضت المعارضة الدخول في حوار وطني لصالح انتخاب الجمعية التأسيسية التي يمكن من خلالها مناقشة جميع المسائل الدستورية والسياسية، وهو ما لم تقبله الحكومة وكان ذلك نهاية للمفاوضات.

وتعزي اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تقريرها المنشور في 10 ديسمبر 2011 أسباب تردد قوى المعارضة قبول مبادرات الحوار لأسباب عديدة، منها: اعتقادها أنها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية أكبر نظراً لزخم الحركة الاحتجاجية، إضافة إلى انعدام ثقتها بالحكومة الذي تولد في الأشهر والسنوات التي أعقبت إقرار ميثاق العمل الوطني 2001، إذ تشير القوى المعارضة إلى أن أغلب التعهدات والإصلاحات التي وردت في ميثاق العمل الوطني لم تطبق. وفي تقدير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق أنه لو كانت مبادرة ولي العهد قوبلت بالقبول، لكان ذلك بداية لإدخال إصلاحات وتعديلات سياسية ودستورية في مملكة البحرين.

[369]- جريدة الوسط، "الجمعيات السياسية ترحب بالحوار"، العدد 3112، الثلاثاء، 15 مارس 2011.

خلاصة القسم الأول:

تطرق القسم الأول إلى استعراض علاقة النظم السياسية بالاستقرار السياسي، من حيث الوقوف لدى النظام أولاً كمفهوم عابر للعلوم الاجتماعية، وأداء النظام في أكثر من حقل معرفي، وأبرز المؤشرات الدالة على أداء النظام، في محاولة لإيجاد إجابة أو تفسير لقدرة النظم العربية -الملكية- منها، على التكيف والتعامل مع تأثيرات الانتفاضات الشعبية واحتواء تداعياتها على الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الموجودة بداخلها، في الوقت الذي انهارت نظم عربية أخرى تحت معاول هذه التأثيرات؟

كما لامس الفصل الأول المفارقة الكبرى التي كشفتها الأحداث في المنطقة العربية من ديسمبر 2010 باندلاع ثورة الياسمين في تونس بالبحث بين النظم الملكية والجمهورية، فبينما فشلت المؤسسات في عدد من النظم الجمهورية الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا في التعامل مع المطالب الاحتجاجية واحتوائها أو الاستجابة لها، مما أدى إلى انهيار هذه النظم، فقد أثبتت النظم العربية الملكية -وفي القلب منها دول الخليج- قدرتها على مواجهة تلك الانتفاضات الشعبية.

في هذا السياق، كان لابد من التركيز على تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية الخليجية والمغرب والأردن في الفترة موضع الدراسة وأبرز المطالبات الشعبية بالتغيير حول قضايا معينة في كل من المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة الكويت ودولة قطر، ناهيك عن الدور الملموس الذي لعبته القوى الخارجية الإقليمية والعالمية منها كإيران، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في إشعال فتيل الاحتجاجات الداخلية لدول الخليج العربي، وصب الزيت على النار.

في الوقت الذي قابلت فيه النظم السياسية الملكية لدول الخليج العربي والمغرب والأردن ذلك بكثير من الحكمة والكياسة السياسية لاحتواء تلك الاحتجاجات سواء من حيث الإغداق المالي والتوسع في برامج الدعاية الاجتماعية، أو الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومات الخليجية في سبيل كسب رضاء شعوبها، كمنح العلاوات، وإسقاط الديون أو تدشين مشروعات إسكانية بأسعار مدعومة، فضلا عن مبادرات الإصلاح السياسي.

في إطار ذلك، تم التطرق إلى قدرة النظام السياسي البحريني في التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية، باتخاذ إجراءات وتدابير للتعامل مع المطالب الحقوقية والسياسية والشعبية.

كما تم الوقوف لدى الوضع الاستباقي لمبادرات الإصلاح السياسي، والحقوقي، والدستوري لدى المغرب، لما شهده نظام الحكم فيها من تحول مؤسساتي، يعبر عنه بمفهوم "الانتقال الديمقراطي"، ولقد اختار المغرب النهج الإصلاحي الذي ينم عن فضاء رحب من الحكم الرشيد، بسياسة اتسمت بالتدرجية، والسلمية، والتراكمية، مما شكل أنموذجاً يُحتذى به في معالجة مطالب الشعب بشكل سلمي.

وعلى الرغم من اختلاف الوضع في الأردن عن الأنظمة السياسية الخليجية، إذ أن طبيعة العلاقات العشائرية تُعتبر أحد أبرز وسائل توفير الرخاء للناس من خلال التوزيع الريعي، إلا أن النظام السياسي الأردني كان سريع التجاوب مع مطالب الشعب من خلال إقرار التعديلات الدستورية.

القسم الثاني: تأثير قدرات النظام السياسي البحريني على الاستقرار السياسي 2011-2014

في الفترة التي أعقبت انهيار النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في مطلع القرن السابع عشر، شهدت المنطقة صراعاً محتدماً بين القوى الأوروبية متمثلة في هولندا، فرنسا وبريطانيا، والقوى الإقليمية كالدولة السعودية الأولى، عُمان وفارس، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما جعل المنطقة تعيش حالة من الفراغ السياسي في نهاية القرن السابع عشر، لاسيما مع عدم وجود قوة إقليمية قادرة على بسط نفوذها في منطقة الخليج العربي من جهة، واكتفاء الدولة العثمانية بالسيادة الإسمية على الأحساء دون تواجد عسكري من جهة أخرى.

وقد وجدت القبائل العربية الفرصة سانحة لها لملإ ذلك الفراغ، فبدأت رحلة الهجرات العربية في صورة تحالفات وتشكيلات سياسية متأتية من شعور عرب الخليج العربي بقوتهم الفعلية وسيادتهم البحرية، وكان أكثرهم حضوراً قبيلة "العتوب".[370]

ومن العتوب ينحدر آل خليفة وآل صباح والجلاهمة، وكانت أولى تلك الهجرات من "نجد" إلى سواحل الخليج العربي والإستقرار في "فريحة" شمال غرب قطر، وأما الهجرة الثانية فكانت إلى "القرين" وتأسيس الكويت[371]، وقد بنى "الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة" مسجداً في "القرين" عُرف بمسجد آل خليفة.

وقد سعى آل خليفة إلى الخروج من حلف العتوب، فكانت هجرتهم الثالثة إلى شبه جزيرة قطر وتأسيس الزبارة عام 1762.[372] التي نمت وازدهرت بفعل تحصيناتها بالقلاع المتينة وإقامة التحالفات السياسية مع قبائلها، وما امتاز به المؤسس الأول الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة من سيرة حسنة، فأنشأ المدارس والمساجد

[370]- صلاح أبو السعود، مملكة البحرين بين الهوية العربية والادعاءات الإيرانية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، 2016، ص103.

[371]- إختلف المؤرخون حول زمن هجرة العتوب إلى الكويت، إذ تشير المصادر البريطانية إلى أن هجرة العتوب إلى الكويت كانت في عام 1716، مستندين في ذلك إلى تقرير واردن وسجلات شركة الهند الشرقية الإنجليزية، بينما تشير المصادر العثمانية إلى أن تاريخ هجرة العتوب إلى الكويت في عام 1701، مستندين في ذلك إلى الخطاب الذي أرسله والي البصرة عام 1907 إلى السلطان العثماني في إسطنبول. وقد نزل العتوب في "القرين" تحت حماية بني خالد.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750-1965، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الكويت، 1984، ص176.

[372]- تشير المصادر إلى أن أحد أسباب هجرة آل خليفة إلى الزبارة يعود إلى مستوى الثراء الذي بلغه آل خليفه خلال فترة تواجدهم في القرين لمدة تزيد عن الستين عاماً، حيث إشتغالهم بالتجارة.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبدالله بن خالد الخليفة وعلي أباحسين، البحرين عبر التاريخ، (البحرين، 1991)، ص202.

وأكرم العلماء والشعراء، وقد حكم آل خليفة الزبارة 175 عاماً، تعاقب على الحكم فيها منذ تأسيسها تسعة حكام من آل خليفة.[373]

وقد أدى ازدهار الزبارة إلى إثارة حنق وغيرة القوى البحرية المتواجدة في مياه الخليج العربي كعرب بندر، ريق، وبني كعب وآل مذكور، مما أدى إلى حصارها ووقوع معركة الزبارة التي أدت إلى هزيمة "آل مذكور" ونصر "العتوب"، وكان لفشل قوات "آل مذكور" أن تعززت الثقة والروح المعنوية الكبيرة لدى "آل خليفة"، فضلاً أن الزبارة لم تعد تكفي لتلبية احتياجاتهم، نظراً لزيادة عدد أفرادهم وازدهار تجارتهم، مما دفعهم لفتح البحرين على يد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة "الفاتح" عام 1783، لتنطلق الهجرة الرابعة لآل خليفة وحلفائهم للبحرين، ليبزغ فجر جديد في سماء البحرين.

وسوف يناقش هذا القسم تلك التطورات على النحو التالي:

يحاكي الفصل الأول العلاقة المتبادلة بين الشرعية السياسية في مملكة البحرين بمختلف مصادرها (التقليدية، بموروثاتها، وعاداتها، وتقاليدها) وشرعية الإنجاز والأداء، وتأثير ذلك على القدرة الرمزية للنظام السياسي البحريني، ودور الملك حمد بن عيسى في تحديث النظام السياسي البحريني وإكسابه كثيراً من عناصر الحداثة الدستورية والمؤسسية، مست جوانب من عملية التطور الديمقراطي، إلى جانب تطور أنماط العلاقات التي أقامها النظام السياسي مع القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، كالمرأة البحرينية، إنموذجاً.

يشير الفصل الثاني إلى قيام النظام السياسي البحريني بتوظيف ما يتمتع به من قدرات توزيعية كوسيلة مثلى لتجاوز صدى الانتفاضات الشعبية العربية على المجتمع البحريني، واستخدام النظام السياسي للقدرات الإكراهية كأسلوب أخير في مواجهة التهديدات الداخلية أو الخارجية، لما تمتلكه الدولة من حق شرعي في استخدام القوة بعد استنفاذ الأساليب السلمية.

[373]- مجموعة باحثين، عقدان مُزهران، مرجع سابق، ص33.

الفصل الأول: الشرعية السياسية التقليدية والتحديثية في النظام السياسي البحريني

للشرعية السياسية ارتباط وثيق بمضامين القدرة الرمزية للأنظمة السياسية، فالشرعية في معناها تعني تسليم المواطنين بحق الحكام في ممارسة السلطة، وقد تتأتى هذه الشرعية من الموروث السائد في المجتمع بعينه، كأن تكون ذات بعد ديني أو قبلي، أو قد تكون ذات صلة بطبيعة شخصية الحاكم ومدى إلتفاف الشعب حوله، وقد تكون الشرعية متأتية من إنجازات الدولة وتلبيتها لتطلعات مواطنيها.

وفي حالة البحرين فإن المصدر التقليدي للشرعية يتمثل في دور الأسرة الحاكمة وهي أسرة (آل خليفة) في إنشاء دولة البحرين والحفاظ على استقلالها منذ فتحها على يد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) في عام 1783، كما تتمثل في شخص الملك حمد بن عيسى الذي نقل البحرين من الإمارة إلى المملكة عام 2002 وقدم مشروعاً إصلاحياً حداثياً إرتكز على وثيقتين أساسيتين هما: ميثاق العمل الوطني 2001، ودستور مملكة البحرين 2002 وتعديلاته. ويُعتبر المصدر التقليدي للشرعية في البحرين، واحداً من الأنماط السلمية لانتقال السلطة التي تتسم بانعدام استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.[374]

ولأن النظام السياسي في البحرين يعكس الخصائص الذاتية للمجتمع البحريني الذي يتميز بالانفتاح وقبول الآخر ولين العريكة، مستمداً ذلك من طبيعته الجغرافية[375]، فإن النظام السياسي يسعى لتجديد شرعيته باستمرار من خلال توطيد علاقاته مع مختلف القبائل البحرينية، وتحديث قوانينه وتشريعاته بما يتماشى وروح العصر، دون إخلال بعناصر الشرعية التقليدية، ذلك أن الدول الخليجية العربية تعتمد على المصدر التقليدي للشرعية، والذي تختلط فيه الاعتبارات الدينية بتلك القبلية.

وتعد القدرة الرمزية هي أقرب القدرات إلى مفهوم الشرعية، باعتبار أن الأخيرة هي قبول المواطنين بحق الحكام في ممارسة الحكم وواجب المواطنين في طاعة القوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة.

وسيركز الفصل الأول في محتواه على التالي:

المبحث الأول: يتناول مصدر الشرعية السياسية في البحرين

المبحث الثاني: دور الملك حمد بن عيسى في تحديث النظام السياسي البحريني

---

[374]- صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 2012، ص 43.

[375]- محمد نعمان جلال، النظام السياسي في مملكة البحرين - الإصلاح في إطار الهوية، مرجع سابق، ص 37.

المبحث الأول: مصدر الشرعية السياسية في مملكة البحرين

في المجتمعات القديمة كان الولاء يوجه إلى شخص الحاكم. من هنا كان التفكير في وسيلة تضع أساساً لبقاء هذه السلطة واستمرار الكيان السياسي بعد رحيل الحاكم، فكان الحل في العشيرة بوصفها ذلك الأساس، لأنها لا تنحل برحيل أحد أفرادها. ولما عني ذلك ضرورة احتفاظ العشيرة بالسلطة، كانت الوسيلة هي أن يلي أفرادها الحكم وفقاً لقواعد معينة، وبهذا المنحى عُرفت الوراثة وتأسست السلالات الملكية.[376]

ويسود هذا النمط من الشرعية في النظم التقليدية الملكية، التي تستمد قوتها من شرعيتها الدينية والقبلية، ونلمس ذلك في إمارة شرق الأردن حين أسس الأمير عبد الله أرستقراطية قبلية وراثية على أساس انتساب الأسرة الحاكمة إلى بيت النبوة، وكذلك في المغرب، حيث يصف الدستور الملك بأمير المؤمنين.

وعلى صعيد آخر ثمة شرعية ذات صلة بالإنجاز أو الأداء، ويُقصد بشرعية الإنجار والأداء مدى وفاء الدولة باحتياجات مواطنيها، وذلك يعتمد على مؤسسيتها، حيث تستطيع المؤسسية، وفق هنتنجتون[377] أن تجعل المجتمع أكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها، لأنها تعني وجود مؤسسات سياسية قادرة على تحديد معنى وجوهر المصلحة العامة. والحقيقة أن إصدار الدستور هو الخطوة الأولى الأساسية نحو بناء الدولة، فالدساتير تتضمن النصوص التي تكفل الحريات المدنية وتحقق الديمقراطية وتلبي المطامح الشعبية.[378]

ويتفق الباحثون على أن الشرعية ليست شيئاً حدياً أو مطلقاً، وإنما هي عملية تطورية تدريجية، يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل. فبعض النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة بدون شرعية، وبمرور الوقت تكتسب شرعيتها، والعكس صحيح أيضاً، أي أن نظاماً حاكماً قد يبدأ حكمه مستنداً إلى شرعية واضحة، ولكنه بمرور الوقت يفقدها نتيجة ضعف قدراته وسوء إدارته لذلك، فإن كل الأنظمة الحاكمة تسعى إلى تكريس شرعيتها إن كانت شرعية، وتسعى إلى شرعنة حكمها إن بدأته من دونها.

---

[376]- صلاح سالم زرنوقة، أنماط إنتقال السلطة في الوطن العربي مرجع سابق، ص 46.

[377]- Samuel Huntington ,Op.Cit. p. 25

[378]- عبد الغفار رشاد القصبي، المؤسسية وبناء المؤسسات مرجع سابق، ص 3.

وفي هذا المجال، يميّز هنتنجون بين النظم غير الديمقراطية والنظم الديمقراطية، ملاحظاً أنه في الأولى، فإن شرعية هذه النظم تعرضت لتآكل سريع بسبب عدم تحقيق الوعود التي قطعتها لشعوبها، مما أدى إلى زيادة إحباط المواطنين، وأن التحالف الاجتماعي الذي ساند النظام في بدايته تعرض أيضاً للتحلل، أما في النظم الديمقراطية فإنها تجدد نفسها عن طريق الانتخابات التي تتيح لتحالف جديد فرصة تولي السلطة بسياسات ووعود جديدة للمستقبل.[379]

وفي كل الحالات، فإنه لا يمكن لنظام سياسي الآن أن يحيا دون وجود شرعية الأداء أو الإنجاز. وهو أحد جوانب هذه الرسالة، فلم يعد من الممكن في الوقت الراهن أن يستند أي نظام سياسي إلى مصدر ديني أو قبلي للشرعية وحسب، وإنما يتطلب الأمر الربط بين الأساس التقليدي للشرعية ودعمه بعوامل الأداء وقدرة مؤسسات النظام السياسي على تزويد المواطنين بمتطلباتهم المادية والرمزية.

وسيتم في مبحثنا الأول التطرق إلى:

المطلب الأول: الشرعية التقليدية (الموروثات والعادات والأعراف)[380]

المطلب الثاني: شرعية الإنجاز في عهد حمد بن عيسى (القانون والمؤسسات)

المطلب الأول: الشرعية التقليدية (الموروثات والعادات والأعراف)

زخر عالمنا العربي بعدد من الأنظمة الملكية كدول مجلس التعاون الخليجي الست، التي عُرفت "بالملكيات السلالية"، ومملكتي المغرب والأردن اللتين يطلق عليهما "الملكيات الفردية"، ويقصد بالأولى،

---

[379] - Samuel Huntington ,Op.Cit. p. 11.

[380] - يُقصد بالشرعية التقليدية، هي تلك الأعراف والعادات التي إستمر الناس على الإتيان بها فأصبحت تقليداً، وقد يكون التقليد مأخوذاً من الدين أيضاً وبالتالي يمكن إضافة الدين إلى الأعراف والعادات. ويرتبط المصدر التقليدي للشرعية بطبيعة المجتمع التي يغلب عليها الطابع القبلي، وتكون التقاليد والأعراف على أشدها مما يساعد على أن تكون مصدراً مهماً لشرعية السلطة، فالسلطة التي تخالف هذه الأعراف تكون فاقدة للشرعية، لأن هذه التقاليد هي بمثابة قواعد وقوانين، وأي سلطة تخالف القوانين لا تحظى بالقبول، وتكون سلطة غير شرعية، فالأعراف والتقاليد هي التي تحدد الأحقية في السلطة، فهي التي تضفي الشرعية على السلطة وتؤكد هيمنة الحاكم، ويدين المجتمع له بالطاعة والولاء، كما أن هذه التقاليد تحدد حقوق وحريات وواجبات الحاكم والمحكوم. وقد إرتبطت هذه التقاليد بالدين لإضفاء الشرعية على النظام السياسي، فالآية القرآنية الكريمة: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" أصبحت مرجعية للكثير من الأنظمة العربية، خاصة الملكية منها، التي تعتمد في شرعيتها على مصدر تقليدي قد يشمل بعداً دينياً إسلامياً كما في المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، أو بعداً قبلياً كما في أنظمة الخليج العربي ذات النظم الملكية التي يغلب عليها سيادة قبيلة على القبائل الأخرى.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 241.

الملكيات التى تحكم من خلال الأسرة الملكية إلى جانب الملك فيكون منها رئيس الوزراء، وعدد من الوزراء الذين يتولون المناصب الحساسة، إلى جانب إدارة المناطق والمحافظات والمواقع والمناصب الهامة بالدولة.

أما الثانية، فهى الملكيات التى يقتصر فيها المُلك على الملك، ولا تشترك فيها الأسرة الملكية مع الملك فى شؤون الحكم. وبشكل عام، فقد تمكن كلا النوعين من الملكيات من الإفلات من موجة الثورات.[381]

وتعد المملكة المغربية من الملكيات التاريخية العريقة، إذ يعود تولي الأسرة العلوية فيها إلى عام 1666، وهذا يعني أنها عرفت وضعية الدولة قبل تسلم الأسر الملكية الحكم. وأما المملكة الأردنية الهاشمية، فقد ارتبطت نشأة الدولة الحديثة مع كيانها السياسي بتولي الأسرة الهاشمية للحكم، حينما أسس لذلك الأمير عبد الله بن الحسين عام 1921، فيما عُرف بإمارة شرق الأردن.

في حين سبق حكم أسرة آل خليفة للبحرين نشأة الدولة الحديثة، مما يعني وجود علاقة حميمة وقرب تاريخي بين وجود الدولة ووجود الأسر الملكية، حتى أن بعض الملكيات السلالية استمدت تسميتها من إسم الأسرة الحاكمة. وقد أدى هذا الالتصاق التاريخي لحكم الأسر الملكية إلى تعظيم شأن الأنظمة السياسية الحاكمة وتجديد بيعتها من قبل شعوبها، إذ لا تعارض ولا غضاضة للدور التاريخي الذي لعبته الأسر الحاكمة في التكوين السياسي للدولة، على خلاف الأنظمة الجمهورية في العالم العربي، ولعل الشرعية التقليدية التي تتمتع بها النظم الملكية واحدة من أسباب صمودها وعدم انهيارها أمام الانتفاضات الشعبية التي عصفت بالمنطقة العربية إبان 2011.

ويرتكز نظام الحكم البحريني في شرعيته إلى جملة من التحالفات والمصاهرات مع عدد من القبائل والعائلات العريقة، مكنتها من تكوين قاعدة متينة من النفوذ القبائلي والعشائري، وحائط صد أمام المخاطر والتهديدات الخارجية للدولة .

ومن الموروثات والعادات السائدة حتى يومنا هذا في نظام الحكم البحريني هو نظام المجالس المفتوحة، وتلك عادة متجذرة ومتوارثة بين أجيال الحكم، تؤدي إلى تعميق الجانب الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وتفتح الباب على مصراعيه أمام مفاهيم "المواطنة" السليمة، بتكريس مضامين الحقوق والواجبات للفرد

[381]- معتز سلامة، الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات، الديمقراطية، القاهرة، العدد 57، يناير 2015، ص 68.

والدولة، وذلك بالاستماع إلى مطالب وهموم الشعب والعمل على تلبيتها بأسرع وقت ممكن، كما أنها وسيلة مثلى للتوغل السياسي للنسيج المجتمعي.

ولا يقف الأمر عند ذلك، بل إن العديد من حكام البحرين وشيوخها يقومون بأنفسهم بواجب العزاء والفرح وزيارة الشخصيات التي قدمت خدمات جليلة للبحرين في منازلهم، كنوع من التقدير والشكر والعرفان عل مساهمتهم في بناء الوطن.

وفي شهر رمضان المبارك، ثمة جدول زمني يقوم به ولي العهد، رئيس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، في زيارة مجالس الشعب في كافة محافظات المملكة، استمراراً لنهج البحرين الأصيل في التواصل والتزاور الذي تحرص عليه القيادة البحرينية، وفرصة لتجديد القيم الإنسانية والروحية وتعزيزها، لتقوية روابط الأخوة والمحبة والتكاتف، وتنمية العلاقات بين أبناء المجتمع البحريني الواحد نحو بناء وطن قوي مزدهر.

وفي أحد زيارات ولي العهد لمجالس البحرين الرمضانية قال: "ديننا الحنيف يرفض التطرف والانعزال وعدم الانفتاح على الأفكار الأخرى، ما يؤدي إلى عدم قبول الآخر والحلول الواقعية التي يجتمع عيلها ويلتقي عندها مختلف الأطراف.. مضيفاً بأن أبوابنا مفتوحة للجميع والكل يستطيع الوصول إلينا وإيصال صوته لنا".

ولفت إلى أن الشرعية الاجتماعية مبنية على الإرادة الشعبية الجامعة، ولا يوجد أمر يتم دون تشاور وتوافق سواء من خلال المجالس التقليدية في السابق أو المؤسسات الحديثة الدستورية في الوقت الحاضر، مبيناً: "يجب أن نحفظ هذا النهج في البحرين".[382]

وانطلاقاً من مبدأ الشورى، لقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"، تأخذ الشرعية التقليدية في مملكة البحرين بأهمية القرارات التشاورية، لما للمشورة من دور فعال في رسوخ وفاعلية القرارات القائمة على مبدأ التشاور، فلا يمكن لأحد الانفراد بالرأي دون التشاور مع كافة أطياف المجتمع، ولا يفوتنا بأن المجتمع البحريني مجتمع متباين متعدد الأعراق والثقافات والديانات، والأخذ برأي الآخر، يفتح المجال لتلاقح الأفكار جمعاء، لتكون النتيجة التجانس الفكري والسياسي والأيديولوجي.

[382]- صحيفة الأيام البحرينية، بتاريخ 21 أغسطس 2012.

كما أن مشاركة الشعب للحكومة في رأيه ينير الطريق إلى جادة الصواب، وهو الأقدر على تدبير الآراء والتوصية بأرجحها، وانطلاقاً من ذلك صدر الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992 بإنشاءمجلس الشورى[383]،ثم أجريت تعديلات في عام 1996 بشأن النظام الداخلي لسير العمل في مجلس الشوري.

الفرع الأول: الانتقال التسلسلي للسلطة في البحرين

لم تعرف البحرين طيلة تاريخها السياسي الحديث والمعاصر الممتد منذ فتح البحرين على يد المؤسس الأول الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة" الفاتح" قلقاً في انتقال السلطة، رغم ما يحمله النسيج البحريني من أطياف متعددة الإثنيات والثقافات، بل أن الخلافة السياسية فيها تشهد حالة من السلاسة والسلمية، ولم يحدث أن حصل خلاف أو صراع سلطة، نظراً لأن خلاف الحكم قد يؤدي إلى تهديد وضع الدولة، وليس فقط عدم استقرار النظام الحاكم، وبقدر ما ينجح النظام الحاكم في انتقاله بالسلطة سلمياً، يضمن لنفسه البقاء والإستمرار.

والبحرين شأنها في ذلك شأن أنظمة الحكم الملكية في منطقة الخليج العربي، تعتمد في انتقال السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة من نسل الحاكم بالتوارث.

وقد عرفت البحرين الملكية منذ فجر التاريخ، مع بزوغ حضارة ديلمون، بيد أن أطماع الغزاة فيما تتمتع به من موقع استراتيجي أفقدها سيادتها لصالح الغزاة، حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

وخلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كانت هناك محاولات عديدة من بعض القوى المحلية "العيونيون والعصفوريون والجبور" والقوى الإقليمية "كالدولة السعودية الأولى، العثمانيون، اليعاربة، الصفويون، والتوسع المصري في عهد محمد علي باشا" والقوى الأوروبية "كبريطانيا، هولندا وفرنسا"

[383]- جاء في المادة الثانية لإنشاء مجلس الشورى لعام 1992، أنه يختص بإبداء الرأي والمشورة في الأمور التالية:
- مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها.
- السياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الإدارية.
- الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها.
- وسائل تنمية القطاع الإقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد يعرقل مسيرته من معوقات .
- أية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأي المجلس بشأنها.

للتأثير في سياسة البحرين، غير أن المحاولات المحلية كانت في معظمها قصيرة المدى وليست ذات تأثير يُذكر في تاريخ البحرين الحديث.

في حين أخذت المحاولات الإقليمية -وبالذات الدولة الصفوية- طابع المطالبات لاسيما خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، وجاءت معاهدة السلام العامة مع بريطانيا سنة 1820 في عهد الشيخ سلمان بن أحمد بن محمد آل خليفة التي مكنت بريطانيا من القيام بأعمال الخفارة والتفتيش، مما أضفى على وجودها طابع الشرعية.[384]

ثم توالت المعاهدات بعد فرض الحماية البريطانية على البحرين، ومن أشهر تلك المعاهدات: المعاهدة المانعة الأولى 1880، والمعاهدة المانعة الثانية 1892 في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، الذي تم في عهده تنظيم انتقال السلطة وولاية العرش في ذريته في خط الأب- الإبن.

وقد ارتأت الباحثة تقسيم الانتقال التسلسلي للسلطة في البحرين إلى المراحل التالية:

- مرحلة ما قبل فتح البحرين
- مرحلة ما بعد فتح البحرين

1) الانتقال التسلسلي للسلطة ما قبل فتح البحرين:

مرت البحرين بتحولات في مسيرة تطورها السياسي والديمقراطي فبدأت بمشيخة، فإمارة، ثم دولة حتى عاد بها التاريخ إلى سابق عهدها كمملكة.

---

[384]- معاهدة السلام العامة General Treaty Of Peace تم توقعها في الفترة من 11 يناير حتى 9 مارس 1820، وقد وقعها في 11 يناير 1820 كل من شيخ رأس الخيمة، أبوظبي، دبي، الشارفة وفي 5 فبراير من نفس العام وقعها السيد عبدالجليل بن ياسين الطبطبائي نيابة عن الشيخ سلمان بن أحمد والشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة شيخي البحرين، ثم وقعها شيخا عجمان وأم القيوين في 15 مارس، مع ترك الباب موارباً لمن يرغب في الانضمام إليها.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783-1870، مطبعة ذات السلاسل، دولة الكويت، 1983، ص95.

وقد كان لهذه الإتفاقية نتائج خطيرة بالنسبة إلى المقاومة العربية في الخليج العربي، فقد استهدفت بريطانيا من وراء تلك الاتفاقية لتحطيم قوة القواسم، فقد نص البند الثاني من الاتفاقية على: "إن تعرض أحد من قوم العرب المشروطين على المترددين في البر والبحر من كافة الناس، بالنهب والغارات، فهو عدو لكل الناس، فليس له الأمان على حاله ولا ماله، والحرب المعروف هو الذي منادى به مبين بين مأمور به من دولة إلى دولة ".

ومعنى ذلك أنه أصبح محظوراً على عرب الخليج أن يتصدوا لأي غاز على بلادهم وأملاكهم. والحقيقة أن القوى المحلية لم تكن مختارة في الانضمام لهذه المعاهدة، بل استخدمت بريطانيا السلاح والتهديد وفرض توقيعها على شيوخ المنطقة.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: صلاح أبو السعود، مرجع سابق، ص 138-139.

(أ) الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة "المؤسس لدولة آل خليفة في الزبارة" 1762-1772: بعد هجرة العتوب إلى الكويت في سلسلة هجراتهم آنفة الذكر، واقتسام المهام الإدارية والاقتصادية فيما بينهم، حيث تولى آل خليفة الشؤون التجارية، تزعم الشيخ محمد بن خليفة أسرة آل خليفة في الكويت بعد وفاة والده، وذلك قبيل هجرته إلى شبه جزيرة قطر وقيامه بتأسيس الزبارة عام 1762.

وقد قام بإنجازات عديدة في الزبارة، أبرزها إقامة تحالفات سياسية مع قبائل شبه جزيرة قطر، وتوطيد تلك التحالفات بالمصاهرات، وتعزيز تحصينات الزبارة من الاعتداءات الخارجية ببناء القلاع، ومن أشهرها قلعة "صبحا/مرير" عام 1768، كما قام بتنظيم موارد الزبارة الاقتصادية في الغوص والتجارة، ومنح تسهيلات كبيرة للتجار[385]. وعمد إلى تبني سياسة الإعفاء الضريبي، مما أسهم في النمو الاقتصادي وجذب انتباه الآخرين.

وفي عهده ازدادت الأهمية السياسية للزبارة وقوي شأنها، وصارت أول منطقة تجارة حرة في الخليج العربي، للدور الكبير الذي لعبه آل خليفة في تكريس عنصر الاستقرار السياسي في الزبارة، والحفاظ عليها باستمرار، بتوافر عنصر التأييد الداخلي لمواجهة التحديات الخارجية.[386]

(ب) الشيخ خليفة بن محمد بن خليفة آل خليفة 1772-1782: بعد وفاة الشيخ محمد بن خليفة عام 1772، خلفه ابنه خليفه، وقد عُرف عنه شغفه بالعلم والأدب والشعر، فشهدت الزبارة طيلة فترة حكمه انتعاشاً لا مثيل له في الحركة الأدبية والعلمية على حد سواء، ومما ساعده في ذلك روح التسامح والتعايش والانفتاح على الآخر، حتى غدت الزبارة مقصداً للباحثين عن الأمن والاستقرار والعطاء، ومنهم أهل البصرة ممن تركوا موطنهم لانتشار وباء الطاعون فيها عام 1772، واحتلال الفرس لها عام 1776.[387] وأهالي نجد والأحساء الذين وفدوا إلى الزبارة جراء الصراع الذي نشب بين آل سعود والخوالد، بحثاً عن الأمن والاستقرار، ممن يتمتعون بالخبرات الهائلة في مجال التجارة والمهن الحرفية.[388]

---

[385]- أحمد أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 139.

[386]- مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مرجع سابق، ص 32.

[387]- عبدالرحمن يوسف بن حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1988، ص 45.

[388]- محمد أسامة عجاج، تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 1987، ص 14.

وقد وجدت كل تلك الأطياف ضالتها في الزبارة، لأسلوب الحكم العادل الذي انتهجه آل خليفة بتأسيسهم نظاماً قضائياً فريداً، إتخذ من إحقاق الحق دون تحيز أو تمييز ديدناً ثابتاً له. وأما تركه للسلطة، كان ناتجاً عن وفاة طبيعية أثناء تأديته لمناسك الحج بمكة المكرمة.

2) الانتقال التسلسلي للسلطة ما بعد فتح البحرين:

(أ) الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة " الفاتح" 1783-1795: تقدم الشيخ أحمد بن محمد معركة الزبارة في مواجهة الشيخ نصر آل مذكور، متخذاً كافة الاستعدادات الدفاعية لمواجهة ذلك، وقد كان مشهوداً له بالفطنة والحنكة الحربية، حيث قام بتحصين الزبارة وتموينها بما تحتاجه من طعام وذخيرة، واستخدم أسلوب الخدعة عندما قام بتحميل الجمال حمولات لإيهام العدو بوصول الإمدادات من الطعام والشراب لأهل الزبارة، كما حشد النساء والأطفال في موضع آمن من قلعة الزبارة وأمر كبار السن من آل خليفة بحراستهم.[389]

وقد أُشتهر الشيخ أحمد بن محمد بحسن مناقبه، ومما تذكر له كتب التاريخ: أنه عندما استسلمت الحامية التي تقع في قلعة الديوان -بمن فيهم الأطفال والنساء- من عائلة الشيخ نصر آل مذكور، أمر الشيخ أحمد بتجهيز سفن لنقل الجميع إلى بوشهر معززين مكرمين.[390]

ثم واصل تقدمه باتجاه البحرين فاتحاً إياها فتحاً مبيناً، قوامه العروبة والشرعية ذات الجذر التاريخي العريق، وظل يتنقل بين البحرين والزبارة، حتى توفي وفاة طبيعية، ودُفن في تراب البحرين.

ومن أبرز إنجازاته السعي الحثيث لتنشيط التجارة، حيث أصبح لآل خليفة أسطولاً تجارياً، يقومون من خلاله بنقل البضائع ما بين مسقط والبصرة والساحل الغربي للخليج العربي، ولم يكن يتقاضى رسوماً على الاستيراد في بادئ الأمر، وكان آل خليفة حينذاك يسيطرون سيطرة شبه تامة على تجارة اللؤلؤ في الخليج العربي.[391]

---

[389] - محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، بيروت - دار إحياء العلوم، والبحرين - المكتبة الوطنية، ط 2، 1999، ص 88.

[390] - عبد الله بن خالد وعلي أبا حسين، البحرين عبر التاريخ، البحرين، ج2، 1991 ، ص 214.

[391] - ج. لوريمر، دليل الخليج- القسم التاريخي، الدوحة، مكتب الترجمة بالقسم الثقافي بالديوان الأميري، 1، ج3، 1968 ، ص1274.

(ب) الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة 1795-1821: شاركه أخوه عبد الله في السلطة، وفي عهده اضطر لتوقيع أولى المعاهدات البريطانية " معاهدة السلام العامة 1820"، مع المقيم السياسي البريطاني -في بوشهر- مستر بروس.[392]

وفي عام 1796 تم تحويل العاصمة إلى جزر البحرين، وعُين الحاكم والياً من قبله على شبه جزيرة قطر، فلم يقتصر حكم الحاكم على الزبارة فحسب، وإنما شمل كافة شبه جزيرة قطر.[393]

وقد عُرف عنه ورعه وكرمه وتقواه، إذ تولى الحكم وهو في عمر الستين، فاتسمت سياسته باللين والحنكة السياسية، فاعتمد التعاون مع العدو لدرء أو مقاومة خطر عدو آخر.[394]

وقد تصدى للعديد من الأطماع الإقليمية للبحرين، وفي عام 1798 نقل الشيخ سلمان عائلته ومرافقيه من الزبارة إلى قرية "جو" في البحرين، خوفاً من غارات الدولة السعودية الأولى والحملات العمانية، وترك السلطة بوفاته الطبيعية.

(ت) الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة 1821-1842: قاد الكثير من المعارك البحرية للحفاظ على سلامة البحرين، وقد عاونه في الحكم إبنا أخيه الشيخ سلمان، وهما الشيخ خليفة والشيخ أحمد، وقد تميز عهده بكثرة الثورات والمنغصات، وأبرزها الخلافات الأسرية مع أبنائه في الفترة من 1833-1836، ومن ثم الصراع بينه وبين حفيد أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة خلال الفترة 1842-1843.

ولقد كان الشيخ عبد الله بن أحمد منشغلاً بمواجهة التهديدات الخارجية وعدم الاستسلام أمام تدخلات الإنجليز، ويبدو أن إنشغاله المتواصل بالتصدي للأطماع الخارجية، كان سبباً لتدهور الوضع الداخلي واحتدام الأزمة في بيت الحكم.[395]

---

[392] -أنظر ما تمت الإشاره إليه في الفرع الأول.

[393] - مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مرجع سابق، ص 34.

[394] - صلاح أبو السعود، مرجع سابق، ص154.

[395] - مي محمد آل خليفة، عبدالله بن أحمد محارب لم يهدأ - نصف قرن من تاريخ البحرين السياسي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2002، ص139.

وأثناء توليه السلطة في عام 1839، تم إبرام اتفاقية مع السلطة المصرية في نجد، والتي تنص على تبعية البحرين لسلطة محمد علي باشا مقابل الأمن وحسن المعاملة وإثبات الشيخ عبد الله حاكماً على البحرين.[396] وذلك على خلفية تملص الإنجليز من تنفيذ بنود معاهدة 1820.

وقد استشاطت بريطانيا غضباً، لتوقيع تلك الاتفاقية، وأوعزت للشيخ عبد الله بن أحمد بضرورة إلغاء الاتفاقية، وتقدمت بإغراءات عديدة في سبيل ذلك، كتقديم امتيازات وتوفير الحماية العسكرية للبحرين، ولكنه تمسك بالاتفاقية، حتى بعد انكسار شوكة المصريين في شبه الجزيرة العربية، بمقتل حاكم الأحساء المصري، أبدى صموداً أمام الإنجليز.

وظل أبناؤه العشرة، من محل إقامتهم في الدمام والكويت وقطر، يقاومون الشيخ محمد بن خليفة الذي تولى السلطة بعد عزل والدهم عن الحكم بواسطة الإنجليز، حتى وافته المنية في مسقط عام 1848.

(ث) الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة 1843-1868: ظلت مطالبات القوى الإقليمية في البحرين مستمرة، ومنها المطالبات العثمانية والفارسية فضلاً عن الإنجليز، ليجد محمد بن خليفة نفسه أمام تحديات جمة. وهو الذي تولى السلطة "شاباً، طموحاً، حراً في التفكير، وطنياً في الإرادة، غيوراً على استقلال بلاده ومناوراً للقوى الكبرى لضمان بقاء جزيرته قوة لها ثقلها في أحداث الخليج وفي ظروف لم تشهدها أية دولة من دُوله".[397]

وما يميز شخصيته هو ذكاؤه ودهاؤه السياسي، وهذا ما دفعه لرفع أعلام كيانات سياسية أخرى لفارس والدولة العثمانية، كنوع من "التكتيك" السياسي أمام الإنجليز، حتى أن الإنجليز لقبوه بالقرصان الكبير[398]، إذ كان يعمد لرفع علم إحدى الدولتين متى دعت الحاجة -ليس حباً فيهما- وإنما، لإغاظة الحكومة الإنجليزية.

ولتقليص صلاحياته فرضت عليه الحكومة البريطانية بواسطة مقيمها السياسي في بوشهر الكابتن فليكس جونز توقيع معاهدة بتاريخ 13 مايو لعام 1861، ومن جملة ما ورد في بنودها، نصت المادة الثالثة على: ((أوافق على إحاطة المقيم البريطاني في الخليج بأي عدوان أو أعمال للسلب والنهب تكون هناك مخططات لتنفيذها، أو نفذت بالفعل في البحر، بصفته الطرف الذي يقوم بالتحكيم في هذه الحالات، كما

[396]- فائق طهبوب، مرجع سابق، ص 196-197.

[397]- مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة- الأسطورة والتاريخ الموازي- (بيروت، دار الجديد، ط1، 1996)، ص 335.

[398]- مي محمد الخليفة، نقلاً عن كتابات اللورد كرزون، لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرجع نفسه، ص336.

أعد بألا يقوم أهل البحرين بأي عدوان أو محاولة للثأر في البحر لحسابهم الخاص أو باسم البحرين على قبيلة أخرى بدون موافقته أو موافقة الحكومة البريطانية إذا اقتضى الأمر الحصول على موافقتها، ويتعهد المقيم البريطاني من الآن، فصاعداً باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض في حالة أي أضرار يثبت في وقوعها على البحرين -أو في طريقها للوقوع على البحرين- من جهة البحر، أو على توابعها في هذا الخليج، وعلى نفس النحو سأقوم، أنا الشيخ محمد بن خليفة بدفع التعويض الكامل عن أي اعتداء يقع من جهة البحر، تثبت التحريات صحته، وتقدم الشكوى به ضد أي من رعاياي أو ضدي أنا كحاكم للبحرين)).

ترك السلطة بالعزل بواسطة الإنجليز في السادس من سبتمبر لعام 1868، وقبل ذلك قامت المدافع الإنجليزية بتحطيم جدران "قلعة أبوماهر"، وأحرقت سفن الشيخ محمد الحربية وعددها ثلاث سفن.[399] وتم نفيه إلى الهند عام 1869، ومنها نُقل إلى عدن ثم إلى مكة المكرمة حيث توفي في عام 1890.

(ج) الشيخ علي بن خليفة بن سلمان آل خليفة 1868-1869: في الفترة التي داهمت فيها البوارج الحربية البريطانية قلعة أبو ماهر لإحراق سفن محمد بن خليفة المتواجد حينها في قطر، كان الشيخ علي بن خليفة يقوم بأعباء الحكم نيابة عنه، وتشير الكتابات التاريخية إلى أن للأخوين سياسة غير توافقية تجاه الإنجليز، ففي حين كان الأول دائم الحذر والتوجس، بدا الآخر أكثر انفتاحاً خصوصاً فيما يتعلق بالمعاملات مع الإنجليز.

وفي 6 سبتمبر 1868 تم توقيع معاهدة بين المقيم السياسي في بوشهر، المقدم لويس بيلي والشيخ علي بن خليفة[400]، وتعهد الشيخ علي بدفع كامل المبالغ المستحقة على الشيخ محمد بن خليفة، الذي اتهمته بريطانيا بالتضييق على التجار الهنود.

---

[399]- مي محمد الخليفة نقلاً عن سجلات البحرين، ج 2، لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع نفسه ص8.

[400]- نصت بنود معاهدة عام 1868 على التالي:

أولا: أن أقوم صباح الغد 7 سبتمبر 1868 بتسليم جميع القوارب المسلحة والزوارق والبغلات والبتاتيل الحربية التي يملكها محمد بن خليفة، والتي أملكها أنا لصاحب المقام العلي الكابتن براون قائد سفينة صاحبة الجلالة.

ثانياً: أقوم بدفع مبلغ 100,000 دولار إلى المقيم السياسي بالطريقة التالية:

- 25.000 خمسة وعشرون ألف دولار نقداً تدفع مباشرة في 7 سبتمبر 1868.

- 75.000خمسة وسبعون ألف دولار على ثلاثة أقساط سنوية إلى المقيم البريطاني في 7 سبتمبر من كل عام.

ثالثاً: يُعزل محمد بن خليفة عن شئون البحرين وأمورها بصورة نهائية لإعتباره خارجاً على القانون وليس له الحق في المطالبة بالبحرين، ولو عاد إليها ، أعد أن ألقي القبض عليه، وأسلمه إلى المقيم. أما إذا لم أتصرف وفقاً لهذه الأحكام سوف أعتبر نفسي قرصاناً ، مثل محمد بن خليفة.

وقد أسهمت هذه المعاهدة في مزيد من التغلغل البريطاني في الشأن البحريني، حيث استغلت بريطانيا أحداث قطر المتمثلة في الثورة التي اندلعت ضد سلطة محمد بن خليفة، فعمدت إلى فصل شبه جزيرة قطر عن البحرين، تمهيداً للسيطرة التامة عليها، ثم نشبت بعد ذلك حركة تمرد داخلية ضد الشيخ علي بن خليفة، أدت إلى مقتله في معركة "الضلع" وسجن أخيه الشيخ محمد بن خليفة عام 1969، لتنتقل السلطة فيما بعد إلى الشيخ محمد بن عبد الله، من فرع آخر في الأسرة (فرع عبد الله) .

(ح) الشيخ محمد بن عبدالله بن أحمد آل خليفة "من سبتمبر - ديسمبر 1869": لعب دوراً كبيراً في حركة التمرد التي اندلعت ضد الحاكم السابق علي بن خليفة، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها الأخير للحفاظ على أمن البحرين.

لم تدم فترة حكمه سوى ثلاثة أشهر، وقد تنبأ له بذلك الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان، حينما استولى محمد بن عبد الله على الحكم بعد موقعة الضلع، وأسره وهدد بقتله، فقال له محمد بن خليفة: "لا فائدة لك في قتلي، فحكمك للبحرين لن يدوم أكثر من ثلاثة شهور"[401].

وما أن انقضت الثلاثة أشهر، حتى جاءت الأوامر البريطانية بعزل محمد بن عبد الله، ونفيه إلى الهند، برفقة ثلاثة من وزرائه وتنصيب عيسى بن علي آل خليفة حاكماً عل البحرين.

ويشير المؤرخون إلى أن آل عبد الله اختاروا "محمد بن عبد الله" حاكماً على البحرين، عند ذلك توجه "عيسى بن علي" إلى قطر ونزل على قبيلة النعيم مع سائر إخوته.[402]

(خ) الشيخ عيسى بن علي بن خليفة بن سلمان آل خليفة 1869-1932: وُجهت دعوة للشيخ عيسى بن علي وهو في قطر لمبايعته حاكماً على البحرين، وتم ذلك بترحيب وإجماع شعبي، وذلك بعد اتفاق الشيخ عيسى بن علي مع المعتمد البريطاني "بيلي" على بعض الاشتراطات، وقد كان عيسى بن علي حسن الظن

رابعاً: لمنع أية تجاوزات بحرية ولمواصلة الإتصال بالمقيم السياسي ، سوف أقوم بتعيين وكيل عني . لمزيد من التفاصيل، أنظر: مي محمد الخليفة ، محمد بن خليفة- الأسطورة والتاريخ الموازي- مرجع سابق، ص ص 534-539.

[401]- مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 339.

[402]- فائق حمدي طهبوب، مرجع سابق، ص 287.

بالسياسة البريطانية لأنها كانت تظهر له أنها دولة تسعى لتعزيز ركائز تجارتها في المنطقة[403] إلا أن حسن ظنه، لم يمنعه من رفضه الدائم لتدخلات الإنجليز في الشؤون الداخلية للبحرين.

وما يميز عهده أنه حصر ولاية العهد في ذريته وأن تنتقل من الأب إلى الإبن الأكبر، كما ازدهرت التجارة لاهتمامه بالإصلاحات الداخلية، وتبنيه لتنظيمات جديدة، حتى عُد عصره "العصر الذهبي" للغوص[404] كما اهتم بالتعليم الأهلي والنظامي للبنات والبنين[405] وفي عهده تم اكتشاف النفط عام 1932.

وقد شهدت حقبة الشيخ عيسى بن علي تعاظما للمطالبات العثمانية، مما جعل بريطانيا في حالة قلق وتوجس، ما دفعها لأن تضغط على الشيخ عيسى بن علي لتوقيع المعاهدتين المانعتين مع بريطانيا 1880 و1892، حماية لمصالحها في المنطقة.

وفي المعاهدة المانعة الأولى 1880: يتعهد الشيخ عيسى بن علي هو ومن يخلفه من بعده في حكم البحرين للحكومة البريطانية بالامتناع عن الدخول في مفاوضات أو معاهدات من أي نوع مع أي دولة أو حكومة، ماعدا الحكومة البريطانية، بإقامة وكالات دبلوماسية وقنصلية أو محطات للفحم .

أما المعاهدة المانعة الثانية 1892:

- يلتزم ويوافق الشيخ عيسى بن علي بأن لا يدخل بأية إتفاقات أو مراسلات مع أي دولة أخرى غير الحكومة البريطانية.

---

[403]- صلاح أبو السعود، مرجع سابق، ص162.

[404]-منى برهان غزال، تاريخ العتوب"آل خليفة في البحرين"، المطبعة الشرقية، 1991، ص162.

[405]- جديرٌ بالذكر أن مملكة البحري إحتفت في عام 2019، بالذكرى المئوية للتعليم الذي إنطلقت بواكيره في عام 1919، وتعد مملكة البحرين ذات سبق وريادة في إلتحاق أبنائها وبناتها بالتعليم مقايسة بأقرانها في المنطقة، حيث أنشئت أول مدرسة نظامية للبنين في عام 1919 تحت مسمى "مدرسة الهداية الخليفية " بمنطقة المحرق، لتتعالى الأصوات مطالبة بتعليم البنات وذلك في عام 1928، حينما قام الأهالي بإنشاء مدرسة للبنات سُميت بمدرسة الهداية الخليفية للبنات، ثم تحول مسماها إلى "مدرسة خديجة الكبرى" بالمحرق. وتُعد "مدرسة خديجة الكبرى" أول مدرسة نظامية للبنات في منطقة الخليج العربي، وترجح المصادر التاريخية والروايات أن الفضل في تعليم الفتاة يعود إلى مجموعة نخب فكرية وتجارية أخذت على عاتقها زمام تشجيع الأهالي بأن تعليم الفتاة أمرُ ملح، وقد ورد في في مذكرات تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين في الفترة من 1926 حتى عام 1957 لقائه عدداً من التجار الذين كانوا متحمسين للفكرة من أمثال التاجر خليل إبراهيم المؤيد وتاجر اللؤلؤ محمد علي زينل، وهو بذلك يؤكد بنفسه على الجهود الأهلية العظيمة التي بُذلت في سبيل تعليم الفتاة. وسرعان ما إكتسى الحراك المجتمعي والأهلي وعلى رأسهم طبقة التجار بدعم كبير من دائرة الحكم آنذاك وأولهم الشيخ "عيسى بن علي آل خليفة"، الذي سعى لوضع كافة المدارس التي أنشئت في تلك الفترة تلك لواء الحكومة عام 1930.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: بثينة خليفة قاسم، المرأة البحرينية من الكتاتيب إلى علوم الفضاء، مطبعة المنامة، 2019، ص ص 38-40.

- ألا يسمح الشيخ عيسى بن علي بإقامة وكالة لدولة أخرى دون إستئذان الحكومة البريطانية.
- ألا يتنازل الشيخ عيسى بن علي عن طريق البيع أو الرهن أو الإيجار لأي جزء من الأراضي التي بحوزته إلا للحكومة البريطانية.[406]

وبموجب هاتين المعاهدتين انتقلت البحرين لحيز الحماية أو الوصاية البريطانية بشكل رسمي.

وأما بالنسبة للأتراك فقد كان لتوقيع المعاهدة صدى سيء لدى سلطاتها وحاول قائمقام القطيف عدة محاولات عشوائية لإعادة البحرين للرعاية العثمانية، فتارة يأمر السفن الحربية في القطيف برفع العلم العثماني، وتارة يوزع إعلانات في سوق القطيف مدعياً أن البحرين تابعة للعثمانيين، إلا أن جميع ذلك كان مجرد كلام لا أكثر[407]. وقد ترك السلطة بالوفاة الطبيعية، عن عمر ناهز 86 عاماً.

(د) الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة 1932-1942: في 26 مايو 1923 عيّن الشيخ عيسى بن علي إبنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى ولياً للعهد، وصاغ ذلك في وثيقة وقعها عدد كبير من وجهاء البحرين وطلب مصادقة الحكومة البريطانية عليها.[408]

ولقد حرص حمد بن عيسى على التزود من خبرات الإنجليز في وضع اللبنات الأساسية لنهوض البحرين، لاسيما مع تزامن الاكتشافات البكر للنفط وتصديره للخارج.

ومن الأمور التي واكبت عهد حمد بن عيسى وضع حجر الأساس لأول محطة كهرباء في البحرين عام 1929 والنقلة النوعية التي أحدثت تغييراً على حياة الإنسان البحريني، فضلاً عن استحداث جوازات السفر الرسمية لحكومة البحرين.

وقد عرفت البحرين أول تعداد سكاني في عام 1941، وافتتاح الجسر الذي يربط بين المنامة بالمحرق، وفي عهده استحدث السلام الأميري البحريني، كما استحدثت إذاعة البحرين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في نطاق ضيق، في غرفة صغيرة في الطابق الأرضي من غرف دائرة التلغراف التابعة للحكومة

---

[406]- لوريمر، مرجع سابق ،ج 2 ص ص 1120-1180.

[407]- مي محمد الخليفة، مرجع سابق، ص 733.

[408]- صلاح زرنوقة، مرجع سابق، ص 121.

البريطانية، من خلال بث برامجها لمدة بضع ساعات في اليوم، كما أنشئ في عهد الشيخ حمد بن عيسى أول مستشفى حكومي "مستشفى النعيم" عام 1940.[409]

وقد أخذ الشيخ حمد بن عيسى زمام المبادرة بمشاركة العائلة الحاكمة في تطبيق قرار حكومة الهند البريطانية بإدخال الإصلاحات في البحرين وتأسيس دولة المؤسسات والقانون، والحد من الصورة العلنية للوجود البريطاني ممثلاً في المقيم السياسي في بوشهر"فرانسيس بيفل بريدو" والمعتمد البريطاني في البحرين.

وجديرٌ ذكره أن الحماية/الوصاية البريطانية مارست دورها في البحرين من خلال رزمة من الأدوات والأجهزة، ومنها تفويض الشؤون الداخلية في مساعدة حاكم البلاد لمنصب يُعرف بالمستشار السياسي، ومن أبرز المستشارين الإنجليز الذين لعبوا دوراً في ذلك هو المستشار تشارلز بلغريف.[410]

وقد عين الشيخ حمد بن سلمان إبنه الأكبر سلمان ولياً للعهد في فبراير 1940، الذي خلفه بعد وفاته في 20 فبراير 1942.

(ذ) الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة 1942-1961: شارك الشيخ سلمان بن عيسى والده في إدارة شؤون الدولة، واحتفل بعيد جلوسه رسمياً في 6 أبريل 1942.

ويُعتبر عهده عهد الانفتاح على الثقافات الأخرى وتلاقح الأفكار والتزود بالأفكار المتأتية من الخارج، وقد يكون ذلك عائداً لأسباب ذات صلة بالمحيط العالمي، فالبحرين جزء من المنظومة العالمية، وما يحدث في الخارج من تغيرات وإرهاصات يلقي بتبعاته لا محالة على الداخل، وعلى تعاطي المجتمع والفئات المثقفة معه - تحديداً-.

---

[409]- صلاح أبو السعود، مرجع سابق، ص ص 166-167.

[410]- تولى المستشار تشارلز بلغريف منصبه في الفترة من 1926- 1956، وعُين مستشاراً مالياً للحكومة براتب قدره 1000 روبية شهرياً، مع سكن مجاني و 100 روبية بدل إيجار. وشهد عام 1926 أول ميزانية للبحرين يوقعها بلجريف بإجمالي مدخولات بلغت 1.772.926 روبية.توزعت على الرواتب والمشروعات وتطوير الصحة والتعليم.. وقد شهدت فترة تواجده في البحرين تنافساً محموماً بين الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط.
ومن الإنجازات التي ساهم في تحقيقها إنشاء نظام المحاكم المدنية والجنائية وتأسيس الشرطة والمساهمه في نشر التعليم النظامي العام للجميع، وقد حظي بالمنصب خلال قراءته إعلاناً لوظيفة شاغرة في جريدة التايمز في صيف عام 1925، حينما كان يقضي إجازته من موقع عمله في تنجانيقا شرق أفريقيا: "مطلوب شاب نبيل، في عمر 22-28، تلقى تعليمه المدرسي الخاص أو الجامعي للعمل في وظيفة في دولة شرقية، راتب جيد وآفاق واسعة، والذي يجب أن يكون لائقاً بدنياً، صاحب أعلى التوصيات، وإتقان اللغة ميزة".
لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبدالرحمن صالح الدوسري، بلجريف مستشاراً والراتب 1000 روبية، صحيفة الوطن، 9 مايو 2015.

ومن جملة تلك التغيرات بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى، وتقهقر الوجود البريطاني في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وفي القلب منها البحرين.

وقد عاصر الشيخ سلمان بن حمد تنامي الحس القومي، واحتكاك القوى الاجتماعية بخبرات النضال الوطني، واعتناق عدد كبير من صفوف المواطنين للفكر الشيوعي، في مقابل الأصوات التي تعالت مطالبة بالانسحاب البريطاني من البحرين تأثراً بموجة "النضال التحرري" في العالم العربي، ذلك أن فترة الخمسينيات قد شهدت خصوبة في الوعي السياسي لدى جماهير حركة التحرر.[411]

كل ذلك جعل عهده منطلقاً للنهضة التعليمية، حيث فُتحت العديد من المدارس والمعاهد وأرسلت البعثات التعليمية إلى أنحاء متفرقة من العالم، كما استحدثت تنظيمات جديدة على إدارات الحكومة ومرافقها.[412]

ترك السلطة بالوفاة الطبيعية، مخلفاً وراءه ثلاثة أبناء هم: عيسى، خليفة ومحمد، وقد آل الحكم لابنه البكر الشيخ عيسى بعد أن أصبح ولياً للعهد في 5 يوليو 1957.

(ر) الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة 1961-1999: إعتلى الشيخ عيسى بن سلمان العرش في 2 نوفمبر 1961، وظلت البحرين مشيخة حتى عام 1971.

وقد توالت الإنجازات في عهده رحمه الله، كتأسيس مجلس نقد البحرين عام 1964، وإصدار أول عملة وطنية هي الدينار في أكتوبر 1965، وفي عام 1967 تم افتتاح ميناء سلمان، كما تم البدء في مشروع مدينة عيسى الإسكاني، وفي عام 1968 تم تأسيس الحرس الوطني الذي أصبح فيما بعد قوة دفاع البحرين، وفي عام 1969 تم بناء أول محطة أرضية للأقمار الصناعية.

وفي الفترة من 30 مارس- 18 أبريل عام 1970، وصلت إلى البحرين لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة برئاسة السيد "فيتوريو وينسبير جيوشياردي"، للإطلاع عن كثب حول رأي شعب البحرين في تقرير

---

[411]- إبراهيم نصر الدين، بحث مقدم إلى ندوة حركة التحرير الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، في أحمد يوسف أحمد (محرر)، القاهرة، 15 سبتمبر 1991، ص36.

[412]- منى برهان غزال، مرجع سابق، ص 199.

مصيره بشأن الإدعاءات الفارسية، وقد أجمع شعب البحرين على عروبته. وفي 11 مايو لعام 1970 صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على التقرير الذي رفعه مبعوث الأمم المتحدة "جيوشياردي" إلى الأمين العام.

وكانت سنة 1970 حُبلى بالاستعدادات للاحتفال باستعادة استقلال البحرين وتشكيل مجلس الدولة - مجلس الوزراء لاحقاً-، وفي 14 أغسطس 1971 صدر عن الشيخ عيسى بن سلمان بياناً رسمياً حول إعادة استقلال البحرين كدولة عربية، مسلمة ذات سيادة، تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربي المشترك.[413]

وشهد 11 سبتمبر عام 1971 انضمام البحرين عضواً في الجامعة العربية، حيث تعتز البحرين بحقيقة انتمائها العربي، وتفاعلها الكبير مع هموم الأمة العربية وقضاياها وحقوقها، ودعم قضاياها المصيرية، وقد ساهمت البحرين على مدى السنوات السابقة بفعالية في أعمال الجامعة مع التزامها بميثاقها ومبادئها. كما ترأست البحرين العديد من اجتماعات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وكانت في الأعوام 1975، 1985، 2006، وآخرها الدورة (145) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري من شهر مارس 2016 حتى شهر سبتمبر من العام ذاته.[414]

وفي 22 سبتمبر عام 1971، رُفع علم البحرين في مقر الأمم المتحدة لأول مرة كدولة كاملة العضوية، وقد سعت البحرين لتوسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية.[415] وتزامناً مع الاعتراف الدولي، تحولت دائرة الشؤون الخارجية التي أنشئت في عام 1969 لتصبح وزارة سيادية تحت إسم وزارة الخارجية.[416]

---

[413]- موقع وزارة الخارجية البحرينية، متاح على الرابط: www.mofa.gov.bh تاريخ الزيارة 15 يوليو 2021.

[414]- المرجع نفسه، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2021.

[415]- يوجد في مملكة البحرين اليوم سفارات وممثلون دبلوماسيون لأكثر من ثلاثين دولة، ولا يزال العمل جار لتوسيع دائرة مشاركة البحرين على الصعيد الدولي.

[416]- جاء في مرسوم رقم 1 لسنة 1969 بإنشاء دائرة الخارجية: "نحن عيسى بن سلمان الخليفة، حاكم البحرين وتوابعها، رسمنا بالآتي" :

المادة الأولى: يسمى هذا المرسوم ، مرسوم رقم 1 لسنة 1969 بإنشاء دائرة الخارجية، ويعمل به إبتداء من 24 شوال سنة 1388 الموافق 13 يناير 1969.

المادة الثانية: تنشأ دائرة جديدة تدعى دائرة الخارجية وتكون مسئولة أمامنا عن جميع علاقات البحرين الدولية.

المادة الثالثة: تختص هذه الدائرة بمزاولة المهام التالية:

- تنسيق الشئون الخارجية للبحرين، وتنظيم علاقاتها الدولية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- تقديم المشورة لنا في وضع سياسة الدولة الوطنية الخاصة بالسياسة الخارجية.

وأما على الصعيد السياسي، فقد أصدر الأمير عيسى بن سلمان في 20 يونيو لعام 1972مرسوماً بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي بالانتخاب المباشر تمهيداً لإعداد دستور الدولة، الذي تمت المصادقة عليه في 6 ديسمبر 1973، وعلى أساسه نُظمت أول انتخابات برلمانية.

وكانت فترة حكمه زاخرة بالإنجازات والعطاءات والتفوق في كافة الأصعدة الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والتعليمية. ومن أبرزها افتتاح جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية في الثمانينيات، وإنشاء مجلس الشورى في التسعينيات.

وأما تركه للسلطة، كان ناتجاً عن وفاة طبيعية أثناء مباشرته لأعمال الدولة وإاستقباله لضيوف البلاد والمواطنين في "دار الحكومة" وذلك صباح يوم السبت الموافق 6 مارس لعام 1999، لينتقل الحكم من بعده بكل سلاسه ومرونه لإبنه البكر "حمد بن عيسى".

وسنتعرف في الفرع الثاني حول طبيعة بيئة النظام السياسي في البحرين قبل تولي حمد بن عيسى مقاليد الحكم، على النحو التالي:

أولاً: بيئة النظام السياسي في مرحلة ما قبل الاستقلال

ثانياً: بيئة النظام السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال

الفرع الثاني: بيئة النظام السياسي في البحرين قبل تولي حمد بن عيسى السلطة:

مر النظام السياسي البحريني بمراحل عديدة خلال عملية تطوره ونضوجه، ويمكن تقسيم تلك المراحل على النحو التالي:

المادة الرابعة: يعين بمرسوم مدير لدائرة الخارجية يكون مسئولاً تجاهنا عن أعمال هذه الدائرة. وكانت الدائرة تحت إدارة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء وأول وزير خارجية في تاريخ البحرين الحديث.

وفي عام 1971، صدر مرسوم أميري رقم (3) بتنظيم وزارة الخارجية. المرجع نفسه، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2021.

أولاً: بيئة النظام السياسي في مرحلة ما قبل الاستقلال

بدأت عملية تطور النظام السياسي في بدايات القرن الماضي منذ عام 1919م، من خلال وضع أسس التنظيم الإداري في الدولة، تماشياً مع المجريات العالمية، حيث كان للحرب العالمية الأولى 1914-1918 انعكاساتها على مطالب الشعب الإصلاحية والمتمثلة بالمشاركة في الحكم والخلاص من الوصاية البريطانية.[417]

ومن جملة المطالب التي استجاب لها الحاكم آنذاك -الشيخ عيسى بن علي- ذات الصلة بطبقة التجار والملاك الصغار:

- لن يكون هناك تمييز بين المواطنين في دفع الضرائب.
- إلغاء جميع الضرائب المتعلقة بالمسمى أو الانتماء الطائفي، واستبدالها بضرائب بسيطة على المنازل التي لا تقع في المنامة أو المحرق.
- يدفع للحكومة ما يقابل 10/1 من السمك المصطاد في المياه المحلية و20/1 من ثمن الصيد في مناطق أخرى.
- يدفع 10/1 من ناتج محصول أشجار النخيل أو ما يقابله للبساتين المروية بنظام القنوات والآبار و20/1 من ناتج البساتين المروية بالطرق الأخرى.[418]

كما تم تأسيس أول محكمة رسمية في البحرين عام **1919** برئاسة المعتمد البريطاني آنذاك "الميجور ديلي"[419]، وخول لها مهمة الفصل في الدعاوى التي يرفعها الأجانب ضد الموظفين البحرينيين، مستعينة بنصوص القانون الهندي.[420]

---

[417]- من التطورات السياسية الهامة في تاريخ البحرين الحديث التي حدثت في عام 1919، إبان حكم الراحل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة 1869-1932، موافقته على طلب كبار رجال البحرين بإنشاء مجلس يضم رؤساء الدوائر، والأخذ بمشورتهم في مقابل تعهدهم بالسمع والطاعة لولي الأمر، بيد أن المعتمد البريطاني آنذاك الميجور ديلي لم ترق له الفكره، مما دفع بكبار رجال البحرين لعقد مؤتمر وطني في عام 1920، طالبت فيه بإنتخاب مجلس للشورى و عدم تدخل بريطانيا في الشئون الداخلية وإلتزامها بالإتفاقيات المبرمة مع البحرين، إلا أن المعتمد البريطاني عارض الفكرة كذلك، وسعى لإجهاضها، حيث عمد إلى إعتقال قادة تلك المطالب وعلى رأسهم عبدالوهاب بن حجي الزياني.

لمزيد من الإيضاح،انظر: أمل الزياني، البحرين بين الإستقلال السياسي والإنطلاق الدولي، دار الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1977، ص ص117-120.

[418]- مي محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتية والمذكرات 1926-1957، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000، ص43.

[419]- عُرف عن المعتمد البريطاني "الميجور كلايف ديلي" تعامله العنيف مع أول حركة وطنية نشبت في البحرين عام 1919، وأصبح يمارس دور الحاكم العسكري المتشدد لمدة خمسة أعوام ، وقد تراكمت الشكاوى عليه من قبل المواطنين، مما دفع ولي العهد آنذاك الراحل حمد بن عيسى لعزله، وتعيين تشارلز بلجريف خلفاً له. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** أمل الزياني، مرجع سابق ، ص ص 101-104.

وفي طور الاهتمام بصحة وسلامة المواطنين وتنظيم شؤون حياتهم اليومية وتصريف أمورهم الطبيعية، أنشئت أول بلدية في يوليو **1919م**، وكان ذلك في عهد المعتمد السياسي البريطاني الميجور هارولد داكسون، وقد جاء إنشاء بلدية البحرين كما كانت تسمى في البدايات ضمن الإصلاحات التي شهدتها البحرين في ذلك الوقت والتي شملت التعليم والجمارك وغيرها من المجالات. كما أن إنشاء البلدية والقوانين الثلاثة التي صدرت بشأنها في الأعوام 1920 و1944 و1950 تدل على أن البحرين بهذا الإنجاز قد بدأت التنظيم الإداري وأخذت بأسلوب المؤسسات والقانون، وهو ما انعكس بعد ذلك على عمليات التطوير والتحديث التي تولت البلدية إحداثها وتطبيقها في السنوات اللاحقة.[421]

وتُعتبر بلدية المنامة من أوائل البلديات التي أنشئت في العالم العربي كله، كما أنها من أوائل الدوائر الرسمية في البحرين التي أنشئت عند بدء تنظيم الإدارة في البلاد.[422]

وفي مجال التجارة تشكل في العام **1920م** "المجلس العرفي" الذي يقوم بالنظر في القضايا التجارية، وكان يضم كبار التجار من أهل البحرين والأجانب، ثم تطور وتغير مسماه إلى "بيت التجار".[423]

وحمل عام **1921م** إنطلاقة حقيقية لمسيرة الحركة الإصلاحية في البحرين،رافضة تطبيق الأنظمة والقوانين المدنية والجنائية المعمول بها في الهند، لتعارضها والشريعة الإسلامية.[424]

ومن الحركات الإحتجاجية التي سجلها تاريخ البحرين الحديث حركة عام **1923م**، وقد نتج عنها تنفيذ رزمة من الإصلاحات الإدارية في مجال النظام القضائي ونظام الشرطة والجمارك والغوص.[425]

وفي عام **1924م** تم إعلان عن أول انتخابات في تاريخ البحرين عبر الدعوة لانتخابات عدد من أعضاء مجلس بلدية المنامة موقعاً من قبل نائب حكومة البحرين ورئيس البلدية آنذاك الشيخ حمد بن عيسى آل

---

[420]- فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، مرجع سابق، ص 174.

[421]- مهدي عبدالله، من تاريخ بلدية المنامة، صحيفة الأيام، العدد 11170، 8 نوفمبر 2019.

[422]- يعتبر القانون الصادر في 20 يناير 1920 بإنشاء بلدية في مدينة المنامة هو أول نظام قانوني للبلديات في البحرين، ويحدد القانون هدف النظام البلدي بأنه "حفظ الصحة ورفاهية وصلاح السكان"، لمزيد من التفاصيل، انظر: موقع وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، متاح على الرابط: www.mun.gov.bh ، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2021.

[423]- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى البحرين- دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 47.

[424]- أمل الزياني، مرجع سابق، 1994، ص91.

[425]-سعيد الشهابي، البحرين 1920-1971: قراءة في الوثائق البريطانية، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1966، ص86.

خليفة، وكانت تحت رقم 3 لعام 1924م وجاء فيه: "إلى عموم سكان بلدية المنامة، والملاكين منهم على الخصوص، نخبركم أن مقصد حكومة البحرين إحداث الزيادة في عدد أعضاء مجلس البلدية بانتخاب عشرة أعضاء يكونون منتخبين من قبل الأهالي، ويحضر الجميع صباح يوم السبت الموافق 6 سبتمبر 1934م الساعة 2 عربي في غرفة الجمرك لأجل الإعلان عن انتخابهم ليكن معلوماً".[426]

ثم سرعان ما توجهت السلطة لتعميم تجربة المجلس البلدي في المنامة على ثلاث مدن أخرى، هي المحرق والحد والرفاع.[427] بعد تجاوب الأهالي لطريقة تعاطي المجالس البلدية في إدارة وتنظيم شؤونهم.

وفي الثلاثينيات ظهرت مطالبات شعبية تنادي بإنشاء مجلس شورى يهدف إلى وقف التدخلات البريطانية في إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، كما اتجه العمل السياسي في تلك الحقبة إلى العمل السلمي المرتكز على توعية الناس لحقوقهم عن طريق إنشاء نواد ثقافية واجتماعية ومنتديات فكرية تحولت فيما بعد إلى مجموعات سياسية ساهمت في الحراك الوطني.

وفي عام **1938م**، تلاقى وجهاء الطائفتين الكريمتين في البحرين على شعار كف يد بلغريف، وقدموا مذكرة إلى الحاكم آنذاك تطالب بمجلس تشريعي، وتشكيل حكومة، وتطبيق القانون، وطرد الموظفين الهنود، ومنعهم من دخول البحرين، وقد واكب المذكرة تحركات عمالية.[428]

ثم أعقبها مطالبات تنادي بإنشاء مجلس تشريعي يشمل في عضويته ممثلين عن الشعب وعن الأسرة الحاكمة للمشاركة في إدارة شؤون البلاد.

واستمر الحراك الشعبي نشطاً وحيوياً في مطالباته حتى منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم حينما انبثقت للنور "هيئة الإتحاد الوطني" والتي كانت تُسمى في بدايتها "الهيئة التنفيذية العليا"، وقد حصلت الهيئة على الاعتراف الرسمي من الدولة، إبان حكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة 1942-1961، تحديداً في 15 مارس **1954**، ومثل الاعتراف بالهيئة تجربة سياسية ضمت مختلف مكونات الشعب البحريني كدليل على

---

[426]- صحيفة الوسط البحرينية، أرشيف حول الشأن الدستوري والإنتخابات البلدية والنيابية، متاح على الرابط: www.alwasatnews.com، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2021.

[427]- الحياة النيابية في مملكة البحرين- ج 1، "نشرات التمكين- نشرة إلكترونية ربع سنوية صادرة عن وزارة الدولة لشئون المجلس الوطني الإتحادي"، متاح على الرابط: www.mfnca.gov.ae ، تاريخ الزيارة: 18 يوليو 2021.

[428]- حسين موسى، البحرين: النضال الوطني و الديمقراطي، 1920-1981 مرجع سابق، ص28-34.

انصهاره ووحدته، وتعتبر الهيئة أول تجمع وطني سياسي، عرفته البحرين في تاريخها الحديث والمعاصر، وقد جمع بين أعضائها حب الوطن ونبذ الطائفية، والعديد من المطالب المشتركه[429].

وفي حقبة الستينيات ظهرت على السطح العديد الحركات الإجتماعية كالاحتجاج الذي حدث في الخامس من مارس **1965**، وما واكبه من تظاهرات في المحرق والمنامة[430]. بيد أن هذه الحركات الإجتماعية-

---

[429]- في أوائل شهر أكتوبر لعام 1954 عقد زعماء الطائفتين الكريميتين في البحرين إجتماعاً في مسجد الخميس بالمنامة، إتخذ فيه المجتمعون عدة قرارات ، من أبرزها: تكوين جبهة موحدة لمواجهة التدخل البريطاني المتمثل في المستشار البريطاني تشارلز بلغريف، وبعد أسبوع، تحديداً في 13 أكتوبر لعام 1954 عقدت العناصر الوطنية إجتماعاً حاشداً في منطقة السنابس، ومن أبرز ما تم الإتفاق عليه هو : إختيار هيئة تنفيذية عليا قوامها 120 شخصاً ينبثق منها لجنة تنفيذية قوامها 8 هم الممثلون للشعب، وإجتماع الجمعية العمومية شهرياً، والأمين العام للهيئة هو المسئول المباشر عن تنفيذ مقرراتها.

وقد زكيت لجنة تنفيذية مؤلفة من: عبدالرحمن الباكر، إبراهيم بن موسى، السيد علي السيد إبراهيم كمال الدين، عبدالله أبوذيب، محسن التاجر، إبراهيم فخرو، عبدالعزيز الشملان، وعبدعلي العليوات. وشرعت الهيئة في جمع تواقيع المواطنين، تأكيداً لشرعيتها في تمثيلها للشعب، وقد نجحت في الحصول على 25 ألف توقيع، وكان عدد السكان في البحرين حينها لا يتجاوز 80 ألف مواطن. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** صحيفة البلاد، العدد 4660، متاح على الرابط: www.biladpress.com تاريخ الزيارة: 18 يوليو 2021.

وقد طالبت الحركة من خلال مذكرات رفعتها إلى حاكم البحرين آنذاك بإنشاء مجلس تشريعي ينتخب إنتخاباً حراً، والمطالبة بوضع قانون جنائي ومدني، والسماح بتأسيس النقابات، وتأسيس محكمة عليا للنقض من أجل حل الخلافات بين المجلس النيابي والسلطة التنفيذية.

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وجدت أجهزة الحماية البريطانية المتواجدة في البحرين فرصتها لحل الهيئة، وإعتقال أعضائها ونفي ثلاثة منهم خارج البلاد. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8717، متاح على الرابط: www.archive.aawsat.com، تاريخ الزيارة: 18 يوليو 2021.

[430]- وقعت شرارة إحتجاجات" الإضراب العمالي" لعام 1965، عندما قررت شركة نفط البحرين "بابكو" التي كانت حينها تدار من قبل الإنجليز الإستغناء عن 450 موظفاً بحرينيا من أصل 1500 عامل بحجة إستبدالهم بمكينات حديثة قادرة على الإنتاجية،ويطلق البعض عليها " إنتفاضة مارس 1965".

ويقول علي ربيعة -أحد أبرز الوجوه التي عرفتها الحركة القومية في البحرين- في حوار أجرته الصحفية تمام أبو صافي لصحيفة الوسط البحرينية في الرابع من مارس لعام 2005: "...إحتجاجاً على قرار الشركة بالإستغناء عن موظفي الشركة، إشتعلت الإضرابات والإحتجاجات ومن ثم خرجت مظاهرات الطلبة دعماً لإضراب العمال، وقد وجدت القوى السياسية نفسها مضطرة إلى أن تدعم هذا التحرك من قبل العمال، وقد كانت القوى السياسية حينها تتجاوب مع ما يحدث على الساحة السياسية من حوادث.

وعلى صعيد آخر أوضح ربيعة أن الإضراب العمالي كان عود الثقاب الذي أشعل هذه الإحتجاجات ، وقد إغتنمت القوى السياسية هذ الفرصة وحولت القضية العمالية إلى قضية سياسية، وصدرت على إثرها البيانات عن الحركة التوافقية أو التحالف الوطني الذي شكل تحت إسم "جبهة القوى التقدمية"، كما صدر بياناً يطالب بتشكيل لجنة مشتركة للنظر في شئون العمال والسماح لهم بتشكيل النقابات وإرجاع العمال إلى عملهم.

ويستكمل: لم يدم التحالف طويلا بين الحركات السياسية التي كانت تعمل على الساحة البحرينية آنذاك بحكم الخلافات الأيدلوجية، وهذا ما دفع بكل حركة أن تتصرف كما لو أنها وحيدة الفاعلة على الساحة السياسية. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** صحيفة الوسط البحرينية، العدد 911، متاح على الرابط: www.wsaatnews.com، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2021.

الإحتجاجية لم تؤدي إلى نتيجة ملموسة في الحياة السياسية حتى إعلان استعادة استقلال البحرين في عام 1971.[431]

ثانيا: بيئة النظام السياسي البحريني في مرحلة ما بعد الاستقلال:

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال في البحرين في عام 1971 بوتيرة مختلفة في عملية تطوير الدولة ومؤسساتها، حيث عرفت البحرين لأول مرة الحياة الدستورية والنيابية، ونستطيع إجمالها في ست ركائز:

(أ) **المجلس التأسيسي 1972**: أرسيت قواعد الحياة الدستورية بإعلان الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 16 ديسمبر لعام 1971 عن تكليف مجلس الوزراء بوضع "مشروع دستور حديث متطور للبلاد"[432]، حيث تم تكليف لجنة وزارية تحضيرية مكونة من أربعة وزراء بإعداد مسودة الدستور الجديد، وبعد انتهاء اللجنة الوزارية من إعداد مسودة الدستور، أوصت بعرضها على "مجلس تأسيسي" لمناقشتها وإقرارها، وذلك بعد انتهاء مجلس الوزراء من دراستها[433]، وحتى لا تنفرد الحكومة بقرارها في شكل المجلس التأسيسي، دعا الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في آخر أسبوعين من مايو 1972 شخصيات بارزة تمثل الأندية والمنظمات الوطنية إلى قصره واستمع إلى آرائهم حول أفضل السبل لصياغة الدستور[434]. وعليه انطلقت الحركة الدستورية بصدور المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972.

وينص المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 على إنشاء مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع مشروع دستور للبلاد، وذلك بهدف إرساء أسس الديمقراطية والعدل وتوطيد أركان حكم الشورى.

---

[431]- الحياة النيابية في مملكة البحرين- ج 1، نشرات التمكين، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2021.

[432]- يتطلب الإنتقال إلى الديمقراطية عقد إجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور. وتتباين الخطوات التي إنتهجتها كل دولة في هذا الصدد، فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من يقوم بإجراء تعديلاته عليه تتوائم وطبيعة المرحلة الجديدة. ويرتبط هذا بما إذا كان أسلوب التحول يمثل قطيعة كاملة مع الماضي أم قد حدث عبر عملية تفاوضية. **لمزيد من التفاصيل، انظر:** المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 يونيو 2011)، ص 10.

[433]- **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** المرسوم الأميري رقم (1) و(2) لسنة 1971 بشأن إعادة التنظيم السياسي والإداري لدولة البحرين، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 930، بتاريخ 19 أغسطس 1971.

[434]- **لمزيد من التفاصيل، أنظر:**

- أحمد سعد البوعينين، الإصلاحات الدستورية والسياسية في مملكة البحرين، سلسلة دراسات، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2018، ص 87

- حارس فرج شحاته، مرجع سابق ص 458.

وقد نصت المادة السادسة من المرسوم أعلاه : "يعد مجلس الوزراء مسودة لمشروع الدستور خلال أربعة أشهر من العمل بالمرسوم ويعرضها على المجلس التأسيسي فور اجتماعه، وينجز المجلس التأسيسي مهمته في إقرار المشروع النهائي للدستور في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ اجتماعه، ثم يعرض هذا المشروع على الأمير للتصديق عليه".[435]

وفي 19 يوليو 1972 صدر المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1972 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي لإعداد دستور للدولة، وخاصة المادتين الأولى والثانية منه.[436] كما حدد المرسوم موعد إجراء الانتخابات، وأعقب هذا المرسوم صدور قرار من رئيس الوزراء رقم (12) لعام 1972 في شأن تحديد الدوائر الإنتخابية.[437]

وفي الأول من ديسمبر 1972 أجريت الانتخابات في موعدها المحدد، وقد تألف المجلس التأسيسي من 30 عضواً، 22 عضواً تم انتخابهم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، و8 أعضاء قام أمير البلاد بتعيينهم، وذلك إضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء وعددهم 12 وزيراً، وقد انضموا إلى عضوية المجلس بحكم مناصبهم.[438]

ومما يميز الانتخابات الأولى في البحرين جانب النظام والهدوء الذي اتسمت به، وهذا ما لفت نظر المراقبين الدوليين، إذ لم تسجل أية مخالفة، وكان الإقبال على التصويت كبيراً، حيث وصلت نسبة التصويت إلى 88.5%، مما شكل مفاجأة بالنسبة للتيار اليساري المعارض للإنتخابات، الذي كان يتوقع مقاطعة الناخبين للانتخابات.[439] وقد عقد المجلس جلسته الافتتاحية في 16 سبتمبر 1972، وانتهى من وضع مشروع الدستور خلال ستة أشهر.[440]

وأما تركيبة المجلس، فقد غلب عليها طابع التعصب الطائفي والمحاصصة القبلية وخلط الدين بالسياسة، ولم يُنظر لبرنامج المرشح وما يحظى به من تدرج علمي وثقافي، حيث صوت الناخب "الشيعي" في

---

[435]- الجريدة الرسمية، العدد 974، تاريخ 30 ديسمبر 1972.

[436]- للإطلاع على المرسوم كاملا، أنظر موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، متاح على الرابط: www.legalaffairs.bh

[437]- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص51.

[438]- الحياة النيابية في مملكة البحرين- ج 1، "نشرات التمكين، **مرجع سابق**، تاريخ الزيارة 20 يوليو 2021

[439]- إميل نخلة، البحرين- التطور السياسي في مجتمع متحدث، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2006، ط الأولى، ص 249.

[440]- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 52.

المناطق الريفية لرجل الدين، وإن كان طرفه المنافس من أهل العلم والاختصاص، وفي المقابل صوت الناخب "السني" للسني وإن كانت جذوره غير عربية. وأما اللائحة الانتخابية التي كان يرأسها عبدالعزيز الشملان "المجموعة الوطنية الديمقراطية" -والتي كانت تضم عدداً كبيراً من المرشحين السنة والشيعة- فقد حققت نجاحاً كبيراً بحصولها على 8 دوائر من أصل 14 دائرة.[441]

(ب) دستور 1973: بعد الانتهاء من عملية تشكيل المجلس التأسيسي، وقيامه بمناقشة مشروع الدستور الذي قدمته الحكومة إليه، تم إقراره بصفة نهائية وذلك في جلسته الختامية التي عقدها في 9 يونيو 1973، وتم رفعه إلى أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي صادق عليه وأصدره في 6 ديسمبر 1973.[442]

ويتميز دستور 1973 بأنه دستور مكتوب، وذلك تمييزاً له عن الدساتير غير المكتوبة "الدساتير العرفية"، وهو دستور عقدي، وُضع بطريقة التعاقد بين الحاكم والشعب[443] شارك في صياغته شريحة ممثلة عن الشعب، إنطلاقاً من مبدأ التشاور والمشاركة الشعبية.

وينحدر دستور 73 في تصنيفه ضمن الدساتير الجامدة، حيث نصت المادة الأولى، الفقرة (ز) من الباب الأول على أنه: "لا يعدل هذا الدستور إلا جزئياً وبالطريقة المنصوص عليها فيه، كما لا يجوز اقتراح تعديله قبل مضي خمس سنوات على العمل به"، فيما نصت المادة 104 الفقرة (أ) من باب الأحكام العامة على أنه: "يُشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وأن يصدق الأمير على التعديل، وذلك استثناء من حكم المادة (35) من هذا الدستور. وأما الفقرة (ب) من ذات المادة فقد نصت على أنه: "إذا رُفض تعديل ما للدستور، فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض"، في حين أكدت الفقرة (ج) على أن: مبدأ الحكم الوراثي في البحرين لا يجوز اقتراح تعديله بأي حال من الأحوال. وكذلك مبادئ الحرية والمساواة المقررة في هذا الدستور، كما لا يجوز

---

[441]- لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- إميل نخله، مرجع سابق، ص 251.
- أحمد سعد البوعينين، مرجع سابق، ص98.

[442]- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص52.

[443]- أحمد منيسي، المرجع نفسه، ص 52.

اقتراح تعديل المادة الثانية منه"، وأما الفقرة (د) أكدت بأن: "صلاحيات الأمير المُبَيّنة في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تعديلها في فترة النيابة عنه".

وحول مصدر السيادة وأسلوب ممارستها، نصت المادة الأولى، الفقرة (د): "أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور"، في حين أكدت المادة الأولى، الفقرة(هـ) على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

وفيما يتعلق بحكم الدولة، جاءت المادة الأولى، الفقرة (ب): "حكم البحرين وراثي، ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر ثم إلى أكبر أبناء هذا الإبن وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الأمير قيد حياته خلفاً له إبناً آخر من أبنائه غير الإبن البكر، وذلك طبقاً لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي".

وأما العلاقة بين السلطات، فقد نصت المادة 32 الفقرة (أ): "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام هذا الدستور. ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، فتمارس وفقاً لقانون التفويض وشروطه".

ونصت الفقرة (ب) من ذات المادة: "السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني وفقاً للدستور، ويتولى السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر أحكام السلطة القضائية، وذلك كله وفقاً لأحكام الدستور".

وقد تضمن دستور 1973 خمسة أبواب (الباب الأول: الدولة/الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع/الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة/الباب الرابع: السلطات "الأمير، السلطة التشريعية والسلطة القضائية"/الباب الخامس: أحكام عامة وأحكام ختامية)، بواقع 109 مادة، تم نشرها في الجريدة الرسمية[444] وقد أجريت تعديلات دستورية في عام 2002، وأخرى عام 2012.

[444]- يمكن الإطلاع على كافة مواد دستور 1973 وكافة التشريعات الدستورية لمملكة البحرين من خلال البوابة الوطنية لمملكة البحرين- التشريعات الدستورية، متاح على الرابط: www.bahrain.bh

وبالمقارنة مع نشأة الدساتير في الأنظمة الملكية العربية "الفردية"، فقد عرف **المغرب** خمسة دساتير مختلفة منذ 1962، وقد عكست الدساتير المغربية جزءًا من طبيعة العلاقة بين الدولة من ناحية وقوى المعارضة من ناحية أخرى،[445] وعلى طول نصف قرن من الحياة الدستورية التي عاشتها المملكة المغربية، فإن مختلف قوانينها الأساسية (1962-1970-1972-1992-1996) كانت مرآة لواقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية وأيلولته إلى غلبة التصور الملكي للحكم المبني على إقرار ملكية شبه رئاسية يسود الملك فيها ويحكم، على أساس أن العرش المغربي ليس بأريكة فارغة، بل ملكية حاضرة في جميع أرجاء الجسم السياسي المغربي.[446]

ولقد تمكن الملك الراحل الحسن الثاني من خلال وضع دستور 1962، ودسترة منظوره لملكية حاكمة، وبفعل دسترة إمارة المؤمنين -كأحد الألقاب الدينية التي أطلقت على الملوك المغاربة منذ عهد الدولة الموحدية- من إعطاء بعد قانوني دستوري للجانب التقليدي للملكية في المغرب، الذي شكل إحدى دعائم تصور الملك للحكم وممارسته للسلطتين التشريعية والتنفيذية خلال المرحلة الانتقالية.[447]

وبذلك نجح في ترسيخ سمو المؤسسة الملكية دستورياً على باقي السلطات والمؤسسات السياسية. وتبعاً لذلك، فقد تمتع الملك في ظل الدساتير السابقة على سنة 1992 بسلطة مطلقة في تشكيل وإقالة الجهاز الحكومي، كجهاز مساعد إلى جانبه في ممارسة السلطة التنفيذية، قبل التعديلات التي واكبت دستور 2011.[448]

وفي هذا الصدد، يرى المفكر عبد الإله بلقزيز أن النظام السياسي المغربي منذ وضع أول دستور في العام 1962 وهو يتميز بمفارقة مثيرة، حيث التشدد في النصوص الدستورية والقانونية من جهة، والتسامح في التطبيق من جهة أخرى.

---

[445]- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، مرجع سابق، ص25.

[446]- محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، دار القلم للطباعة، الرباط، ط الأولى، 1996، ص31.

[447]- محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، أطروحة لنيل الدكتوراة الوطنية في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق – أكدال، الرباط، 2003-2004، ص63.

[448]- عبدالرحمن عبدالله عثمان العبيدي، الإستقرار السياسي بالمغرب: الإشكاليات السياسية والدستورية، رسالة لنيل دبلوم الماستر المتخصص في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بسلا، 2019-2020، ص85.

ومن يقرأ الدستور المغربي في صيغته التأسيسية الأولى وفي صيغته المعدلة إلى حدود ما قبل الدستور المعدل الجديد، أي في الفترة الممتدة من 1962-2011، يلحظ الهامش الكبير الذي تقضي أحكامه بإقرار حقوق سياسية ديمقراطية عديدة كالحريات، التعددية السياسية، التمثيل، الرقابة على العمل الحكومي، الضمانات القانونية أمام القضاء، والمساواة في الحقوق والفرص بين الجنسين...إلخ. إلى جانب ما يتمتع به الملك من سلطات عدة وغير مقيدة، وخاصة تلك التي يتضمنها الفصل 19، مضيفاً بأن الدستور الضمني غير المكتوب أكثر تأثيراً أحياناً من الدستور المكتوب، وفي ضوء ذلك فإن ثمة حقيقة مؤكدة هي أن سعة السلطات التي تعود إلى الملك لم تمنع المغرب من أن يتمتع بأسباب حياة سياسية مستقرة ومنتظمة من جهة، ناهيك عن أن دوام الصلة بين الملك والحركة الوطنية[449] قد ساهمت في نضوج شروط التفاهمات المتبادلة التي تجاوزت بدورها نطاق النصوص الدستورية المكتوبة، كتدشين سياسة "التناوب التوافقي" الذي سمح لأحزاب "الكتلة الديمقراطية" أن تشكل حكومة بقيادة زعيم "الإتحاد الاشتراكي" عبد الرحمن اليوسفي، وإعمال "المنهجية الديمقراطية" التي سمحت بتأليف حكومة عباس الفاسي.[450]

وفي عام 1996 وافقت الأحزاب الثلاثة في المعارضة الديمقراطية فيما يُعرف بالكتلة الديمقراطية (الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية) على مشروع الدستور المعدل والمطروح للاستفتاء الشعبي، الذي نال-على غير الاستفتاءات الدستورية السابقة- ما يشبه الإجماع الوطني عليه، كما أن المعارضة الديمقراطية قالت بصوت واحد إن تصويتها الإيجابي، ليس إلا تصويتاً سياسياً، رأت من خلاله

[449]- حافظ الحكم في المغرب على روابط التواصل والحوار مع المعارضة، وحاول من خلالها إيجاد "تسوية حكومية" تجد له المخارج الممكنه، وكان ذلك عندما تسلم الملك الحسن الثاني وراثة العرش في عام 1961، ثم في عام 1965 بعد إنتفاضة مارس الجماهيرية،وفي عامي 1971 و1972 بعد محاولتي الإنقلاب العسكري الفاشلتين، وفي عام 1974 مع بدء إنطلاق مساعي تحرير الصحراء المغربية، وفي الثمانينيات بعد أزمة 20 يونيو 1981، وفي التسعينيات بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي. وصولاً إلى مفاوضات التسعينيات التي أوصلت إلى حكومة "التناوب التوافقي".
لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد الحبيب طالب، "الثورة والتكيف الإستباقي- حالة المغرب"، في الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية في عبدالإله بلقزيز ويوسف الصواني (محرران)، (بيروت، يوليو 2012)، ص ص 543-544.

[450]- عبدالإله بلقزيز، "المغرب والإنتقال الديمقراطي- قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج"، في رياح التغيير في الوطن العربي – حلقات نقاشية، في عبدالإله بلقزيز (محرر)" (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثانية، أبريل 2012)، ص ص 117- 146.

الخروج من أزمة معارضة "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" على مشروع الدستور المعدل. وقد تمكن الطرفان، الحكم والمعارضة الديمقراطية، من الإتفاق على حكومة "التناوب التوافقي".[451]

على أنه لا يفوتنا عند المقارنة بين التجارب الملكية العربية، الأخذ بعين الاعتبار أن علاقة السلطة الملكية المغربية بالمعارضة قد اتسمت رغم كل مراحل الحدة والصرامة بقدر وافر من المرونة، وقد يكون ذلك عائدُ بالدرجة الأولى إلى التراث الوطني المشترك في نضال الشعب المغربي ضد المستعمر الفرنسي.[452]

(ت) المجلس الوطني 1973: أصدر أمير البلاد آنذاك الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوماً في 11 يوليو 1973، تضمن النص إنشاء مجلس وطني يؤلف من ثلاثين عضواً، يتم انتخابهم بواسطة الشعب عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، على أن يكون الوزراء أعضاء فيه بحكم مناصبهم.[453] وقد أجريت عملية انتخاب المجلس الوطني في 7 ديسمبر 1973، تنافس فيها 114 مرشحاً، وكانت الكتلة الانتخابية

---

[451]- محمد الحبيب طالب، "الثورة والتكيف الإستباقي- حالة المغرب"، في الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، **مرجع سابق**، ص ص 541-544.
والحق أن ما تم من تحول في عام 1996، بدأت إرهاصاته منذ العام 1991 حين وجه الراحل عبدالرحيم بوعبيد والأمين العام السابق لـ"حزب الإستقلال" أحمد بوسته مذكرة إلى الملك الحسن الثاني، كانت بداية للتفاهم على صيغة دستورية، وقد شغلت المسألة الدستورية المشرع المغربي في تراثه النضالي حتى وصل إلى الصيغة الدستورية الجديدة ضمن الإستفتاء الشعبي في الأول من يوليو 2011. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عبدالإله بلقزيز، "المغرب والإنتقال الديمقراطي- قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج"، في رياح التغيير في الوطن العربي - حلقات نقاشية، في عبدالإله بلقزيز (محرر)"، مرجع سابق، ص115.

[452]- محمد الحبيب طالب، "الثورة والتكيف الإستباقي- حالة المغرب"، في الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مرجع سابق، ص 543.

[453]- الحياة النيابية في مملكة البحرين- ج 1، "نشرات التمكين، **مرجع سابق**، تاريخ الزيارة 20 يوليو 2021.
وأما الوزراء المعينون، هم: ((وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير التنمية والصناعة السيد يوسف أحمد الشيراوي، وزير الدولة لشؤون مجلس لوزراء السيد جواد سالم العريض، وزير الصحة الدكتور علي محمد فخرو، وزير التربية والتعليم الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة، وزير البلديات والزراعة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، وزير العدل الشيخ خالد بن محمد آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني السيد محمود أحمد العلوي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية إبراهيم محمد حسن حميدان، وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة، وزير الإعلام طارق عبدالرحمن المؤيد، وزير البلديات والزراعة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، ووزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة. وقد استقال وزير العدل الشيخ خالد بن محمد آل خليفة وعُين الشيخ عيسى بن محمد بن عبدالله آل خليفة خلفاً له.)) **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** مهدي عبدالله، برلمان 73، صحيفة الأيام، العدد 10813، الموافق 16 نوفمبر 2018.

تُقدر بحوالي 27 ألف ناخب، وقد عقد المجلس أولى جلساته يوم 16 ديسمبر 1973.[454] وتمتع المجلس المنتخب بصلاحيات تشريعية ورقابية أصيلة.

وقد بلغ عدد الدوائر الانتخابية آنذاك عشرين دائرة موزعة على مختلف مناطق البحرين، بعض الدوائر تنتخب مرشحاً واحداً والبعض الآخر مرشحين، حسب الكثافة السكانية للمنطقة.[455]

---

[454]- قام الأمير بإلقاء الخطاب الأميري بمناسبة إفتتاح المجلس الوطني، بعدها ألقى رئيس الوزراء كلمة شكر، وبدأت على إثرها المرحلة الإجرائية، حيث أدى رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والمجلس الوطني اليمين الدستورية، وذلك تمهيداً لبدء إجتماعات المجلس، وفي يوم الأحد 23 ديسمبر 1973عقد المجلس الوطني أولى جلساته العملية.

[455]- قائمة بأسماء النواب الذين فازوا في إنتخابات 1973: ((الشيخ إبراهيم سلمان خالد آل خليفة: ترشح عن الدائرة العشرين. نافس ستة مرشحين وحصل على 572 صوتاً- ابراهيم محمد حسن فخرو: ترشح عن الدائرة العاشرة. نافس تسعة مرشحين وحصل على 488 صوتا- جاسم محمد مراد: ترشح عن الدائرة الثامنة. نافس خمسة مرشحين وحصل على 596 صوتا- حسن جواد الجشي: ترشح عن الدائرة الثانية. نافس تسعة مرشحين وحصل على 582 صوتاً- حسن علي المتوج: ترشح عن الدائرة التاسعة عشرة. نافس ثلاثة مرشحين وحصل على 585 صوتاً.حمد عبدالله أبل: ترشح عن الدائرة الثانية. نافس تسعة مرشحين وحصل على 311 صوتاً- خالد ابراهيم الذوادي: ترشح عن الدائرة الأولى. نافس خمسة مرشحين وحصل على 691 صوتاً- خليفة أحمد البنعلي: ترشح عن الدائرة الحادية عشرة. نافس تسعة مرشحين وحصل على 557 صوتاً- خليفة أحمد الظهراني: ترشح عن الدائرة السابعة عشرة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 250 صوتاً- رسول عبدالعلي الجشي: ترشح عن الدائرة الأولى. نافس خمسة مرشحين وحصل على 759 صوتاً- سلمان الشيخ محمد ناصر: ترشح عن الدائرة التاسعة عشرة: نافس ثلاثة مرشحين وحصل على 495 صوتاً.عباس أحمد علي: ترشح عن الدائرة السادسة عشرة. نافس مرشحاً واحداً وحصل على 324 صوتاً- عبدالأمير منصور الجمري: ترشح عن الدائرة الخامسة عشرة. نافس أربعة مرشحين وحصل على 817 صوتاً- عبدالعزيز منصور العالي: ترشح عن الدائرة الثامنة عشرة. نافس مرشحاً واحداً وحصل على 631 صوتاً- عبدالله الشيخ محمد علي المدني: ترشح عن الدائرة الرابعة عشرة. نافس مرشحاً واحداً وحصل على 771 صوتاً- عبدالله علي المعاودة: ترشح عن الدائرة الثامنة. نافس خمسة مرشحين وحصل على 580 صوتاً.عبدالله منصور عيسى محمد علي: ترشح عن الدائرة الثانية عشرة. نافس مرشحاً واحداً وحصل على 650 صوتاً- عبدالهادي عبدالرسول خلف: ترشح عن الدائرة الثانية. نافس تسعة مرشحين وحصل على 711 صوتاً. حكمت المحكمة بإسقاط عضويته وتعيين حسن الخياط بدلاً منه -علي ابراهيم عبدالعال: ترشح عن الدائرة السابعة. نافس خمسة مرشحين وحصل على 207 أصوات- علي صالح عبدالله الصالح: ترشح عن الدائرة الخامسة. نافس مرشحين اثنين وحصل على 468 صوتاً- علي قاسم ربيعة: ترشح عن الدائرة التاسعة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 573 صوتاً.

علوي السيد مكي الشرخات: ترشح عن الدائرة الثالثة عشرة. نافس تسعة مرشحين وحصل على 633 صوتاً- عيسى أحمد قاسم: ترشح عن الدائرة الخامسة عشرة. نافس أربعة مرشحين وحصل على 1079 صوتاً- عيسى حسن علي الذوادي: ترشح عن الدائرة العاشرة. نافس تسعة مرشحين وحصل على 557 صوتاً- محسن حميد مرهون: ترشح عن الدائرة الربعة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 223 صوتاً- محمد جابر صباح: ترشح عن الدائرة التاسعة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 341 صوتاً- محمد سلمان حماد: ترشح عن الدائرة الثالثة. نافس أربعة مرشحين وحصل على 288 صوتاً- محمد عبدالله ملا هرمس: ترشح عن الدائرة الرابعة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 304 أصوات- مصطفى السيد محمد القصاب: ترشح عن الدائرة الثالثة عشرة. نافس ثمانية مرشحين وحصل على 665 صوتاً- يوسف سلمان كمال: ترشح عن الدائرة السابعة عشرة. نافس سبعة مرشحين وحصل على 359 صوتاً.))، **لمزيد من التفاصيل: أنظر**: مهدي عبدالله، برلمان 73، صحيفة الأيام، العدد 10820، الموافق 23 نوفمبر 2018.

ومن الموضوعات التي نوقشت في المجلس الوطني آنذاك، وبعض الأسئلة التي تقدم بها بعض نوابه، موضوعات ذات صلة بشركة بابكو والبحرنه فيها، الإستراتيجية الإعلامية حينها، الفوائد التي تجنيها البحرين من وجود المصارف الأجنبية، الأيدي العاملة البحرينية والأجنبية.[456]

إلا أن هذه التجربة لم تستمر سوى عامين (فصلين تشريعيين) فقط، حيث أصدر أمير البلاد مرسوماً أميرياً رقم (13) لعام 1975 في 26 أغسطس عام 1975 يقضي بحل المجلس الوطني، وذلك عقب تقدم رئيس الوزراء بإستقالة الحكومة إلى أمير البلاد في 24 أغسطس 1975.[457]

وعلى الفور أصدر أمير البلاد وقتها أمرين متلازمين في اليوم نفسه الذي تقدم فيه رئيس الوزراء باستقالة الحكومة، الأول يقضي بقبول الاستقالة، والثاني يقضي بتكليف الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بتشكيل حكومة جديدة للبلاد.

وحول أسباب حل المجلس الوطني، يرى بعض المحللين السياسيين أن السبب عائدٌ إلى:

- الفهم الخاطئ للديمقراطية، حيث كثرت الخلافات الحادة بين الحكومة وبعض أعضاء المجلس، إلى درجة تشنج بعض أعضاء المجلس، واعتقادهم المسبق أن الديمقراطية تعني رفض أية مقترحات مقدمة من الحكومة.
- الإفلاس السياسي في صفوف المعارضة، وابتعاد بعض الأعضاء عن الموضوعية في تبنيهم لرؤاهم ومقترحاتهم، وتناولهم أفكاراً بعيدة كل البعد عن طبيعة المجتمع البحريني وقيمه السائدة.
- الإثارة والتحريض والمزايدة التي غلبت على مناقشات بعض الأعضاء، وعملت على بث روح التفرقة والتفكك بين مكونات الشعب الواحد.[458]
- عدم مساندة المجلس الوطني للحكومة في استكمال التشريعات اللازمة لمرحلة الاستقلال.

---

[456]- حسين خلف، برلمان 73 نظرة من الداخل.. التركيبة والأداء، صحيفة الوسط، العدد 1122، 1 أكتوبر 2005،متاح على الرابط: www.alwasatnews.com تاريخ الزيارة : 20 يوليو 2021.

[457]- جاء في خطاب الإستقالة: "أن الوزارة أخذت على عاتقها إستكمال التشريعات الضرورية اللازمة لمرحلة الإستقلال، ولكن الوزارة لم تجد في المجلس الوطني عوناً لها في ذلك، على رغم محاولاتنا المخلصة التي بذلناها خلال عامين، إذسادت مناقشاته أفكار غريبة عن مجتمعنا وقيمنا.. وإتجهت إلى الإثارة والإهاجة والتحريض والمزايدة، وعملت على بث الفرقة وروح الكراهية، غير مقدرة للضرر الذي يعود على الوحدة الوطنية من جراء ذلك" .

[458]- الحياة النيابية في مملكة البحرين- ج 1، "نشرات التمكين، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 21 يوليو 2021.

- مخلفات أدوات الأجهزة البريطانية التي كانت موجودة في البحرين قبل استعادة الاستقلال، والتي زرعت بذور الفتنة في الصف الوطني، وأوعزت للبعض أن الدستور بعيد عن تطلعات الشعب.

(ث) العريضة النخبوية 15 نوفمبر 1992: بعد حل المجلس الوطني عام 1975م أخذ مسار الحركات السياسية طابع العرائض والتحالفات، وشجع تأسيس "اللجنة التأسيسية" للاتحاد العام للعمال في البحرين، وهو أول حركة جماهيرية علنية تأسست بعد الإستقلال، هذا المسار.[459] وقد كان للنخب المتنورة دور بارز في طرح المطالب، بتخطيهم كافة أشكال الاختلافات الأيديولوجية والمذهبية، بطرحهم للعريضة النخبوية تماشياً مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد وقع على العريضة نحو 300 شخصية من مختلف فئات واتجاهات المجتمع البحريني. وفي 12 يناير لعام 1993م اجتمع أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان مع ممثلي العريضة (بعد تقديمها)، وهم: الشيخ عبداللطيف المحمود، الشيخ عبد الأمير الجمري، المرحوم محسن مرهون، محمد جابر صباح، وعبد الوهاب حسين.[460]

---

[459]- عمر الشهابي، الحركات السياسية في البحرين بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز الخليج لدراسات التنمية، متاح على الرابط: www.gulfpolicies.org، تاريخ الزيارة 23 يوليو 2021.

[460]- صحيفة الوسط، 8 مارس 2008.

- مرفق نص العريضة النخبوية: حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

- لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ 1393.11.12هـ الموافق 1973.126م بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم الى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم 19721.2 بتاريخ 1392.5.9هـ الموافق 1973126م في الوقت الذي كنتم تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والإسلام، وتتطلعون بإيمان وعزم الى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للإخاء والتضامن الاجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أمس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من أحكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل و الحرية و المساواة التي كانت دوما مبادئ راسخة في الحضارة الإسلامية والإنسانية. وما كان ذلك الأمر الى تغيير رائد سعى إليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازا حضارياً سيذكره التاريخ لسموكم. واذا كان حل المجلس الوطني يوم 1975826م بالمرسوم الأميري رقم 197514 بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة 65 لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على إعادة الإنتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل وإلا استرد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، علما بأن المادة 108 من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

بناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والإقليمية الدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه اليه الإرادة الدولية لخلق نظام إعلامي جديد فان الأمر يستدعي ان لم يتم الأخذ بالمادة رقم 65 من الدستور الدعوة الى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور، من أجل ممارسة الدولة نظامها الديموقراطي الذي نصت عليه المادة (1) فقرة (د) القاضية بأن: «الحكم في البحرين ديموقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور» ومن أجل إرساء الثقة

(ج) مجلس الشورى 20 ديسمبر 1992: أقدمت الحكومة على اتخاذ العديد من الخطوات خلال فترة التسعينيات، وذلك في سياق عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها النظم الملكية في الوطن العربي -وفي القلب منها دول الخليج العربي- ويأتي الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992، تكليلاً لمبدأ الشورى الذي أرسته أحكام الشريعة الإسلامية، وعلامة هامة في رصد التطور الديمقراطي واستئناف الحياة النيابية.

وفي تاريخ تطور الأنظمة السياسية وعلاقتها بمواطنيها، وحدها الشعوب الواعية هي من تملك القدرة على تكيف أنظمتها السياسية بما يتوائم مع ظروفها ومحيطها الإقليمي والعالمي، لذا جاء تشكيل مجلس الشورى، ترسيخاً لتطلعات الشعب، ودفعاً لعجلة الديمقراطية والتنمية الشاملة. وكان المجلس يتكون من 30 عضواً، باختلاف مشاربهم الفكرية والدينية.[461]

ويختص المجلس كما نصت مادته الثانية بإبداء الرأي والمشورة في الأمور التالية:

- مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها.

والاحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصا على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكاما ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقا لنص المادة (1) فقره (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: «للمواطنين حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

إننا الموقعين أدناه نرفع إلى سموكم هذا الخطاب انطلاقا من مسئوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستناداً إلى نص المادة (29) من الدستور التي تقضي بأن: «لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه» وباعتبار سموكم رأس الدولة طبقاً لنص المادة (33) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بالمبادرة بإصدار الأمر لإجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملا بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور. وأن المجلس الوطني كمجلس تشريعي دستوري لا يتعارض مع ما ذكر مؤخرا عن عزم الحكومة إنشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية. إننا على أمل أن يحقق سموكم هذا المطلب الجماهيري لما فيه خير الجميع. وتفضلوا بقبول جزيل الشكر مع الاحترام والتقدير.

نص العريضة منشور في صحيفة الوسط، أرشيف حول الشأن الدستوري والإنتخابات البلدية والنيابية، متاح على الرابط، www.alwasatnews.com ، تاريخ الزيارة: 24 يوليو 2021.

[461]- أعضاء مجلس الشوري لعام 1992: (إبراهيم محمد حسين حميدان، الشيخ إبراهيم الشيخ محمد الشيخ عبداللطيف المحمود، أحمد سلمان كمال، أحمد منصور العالي، تقي محمد البحارنة، جاسم محمد إبراهيم الصفار، جاسم محمد يوسف فخرو، جلال محمد يوسف جلال، جمال محمد فخرو، حميد الحاج محمد العريض، خليفة أحمد البنعلي، خليفة أحمد الظهراني، راشد عبدالرحمن الزياني، د. شوقي محمد الدلال، الشيخ عبدالحسين الشيخ خلف العصفور، عبدالنبي عبدالله الشعلة، عبدالله أحمد بن هندي، علوي السيد مكي الشرخات، علي صالح الصالح، علي محمد جبر المسلم، د. علي محمد أحمد مطر، عبدالغفار عبدالحسين عبدالله، فاروق يوسف خليل المؤيد، فوزي أحمد علي كانو، د. فيصل سعيد الزيرة، محمد حسن السيد كمال الدين، محمد حسن خليل دواني، محمد عبدالله المطوع، محمد عبدالله المناعي، ومحمد عبدالله ملا هرمس).

- السياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الإدارية.
- الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها.
- وسائل تنمية القطاع الاقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد يعرقل مسيرته من معوقات.
- أية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأي المجلس بشأنها.[462]

وفي سبتمبر من عام 1996، أصدر الأمير مرسوماً يقضي بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من 30 إلى 40 عضواً، بهدف توسيع دائرة إبداء الرأي والمشورة.[463]

(ح) العريضة الشعبية أكتوبر 1994: في مطلع التسعينات من القرن الماضي ازدادت النشاطات العامة في البحرين بشكل ملحوظ، واستكمالاً لما تم طرحه في العريضة النخبوية عام 1992، وتنفيذاً لما طالبت به "الحركة الدستورية"، وهي حركة تشكلت عقب تعيين أعضاء مجلس الشورى 1992، وضمت ثلاثين شخصية تمثل التوجهات المختلفة في البلاد، تمكنت من تجميع ما قرابته 25 ألف توقيع[464]، إنحصرت مطالبها في التالي:

- إعادة فتح أجواء الديمقراطية، بعد حل المجلس الوطني في 1975.
- الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وعودة المبعدين من الخارج.
- منح المرأة الحقوق المدنية والسياسية.
- إجراء إصلاحات إقتصادية.[465]

ورغبة في سد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة دستورية عن العمل وهي مؤسسة المجلس الوطني المنتخب، تقدم عدد من المواطنين بطرح العريضة الشعبية في العام 1994.[466]

---

[462] - تم تعديل المادة (2) فيما بعد بمقتضى الأمر الأميري رقم (12) لسنة 1996.

- لمزيد من التفاصيل، أنظر: جمال جاسم زويد، التجربة البرلمانية الثانية في البحرين "مجلس الشورى" من 1992-2002، مملكة البحرين، المطبعة الحكومية، 2005 ، ص ص 12-13

[463] - أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة.. دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 99 .

[464] - أحمد منيسي، المرجع نفسه ، ص103.

[465] - علاء سالم، " إضطرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية"، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 126، أكتوبر 1996، ص 149.

[466] - مرفق نص العريضة الشعبية:

(خ) إنشاء المحافظات 1996: يأتي إنشاء المحافظات من منطلق اهتمام الحكومة بالتنظيم الإداري للدولة، وتسهيل الخدمات للمواطنين، كخطوة فاعلة نحو مسيرة الإصلاح والبناء. وقد صدر نظام المحافظات بموجب المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1996، والذي قسم دولة البحرين بموجبه إلى أربع محافظات هي:

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين حفظه الله ورعاه.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في إرساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في 6 ديسمبر/ كانون الأول 1973 وإجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد إيمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لها بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤولياتهم فى تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

وإذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم 8/26/ 1975 وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب التي عطلت المسيرة الديمقراطية الرائدة التي افتتحتموها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، فإن شعبكم كان حريصاً على توفير فرص التفكير المتروي لسموكم الكريم في التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم 4/.1975 ولقد لمستم سموكم كما لمس شعبكم الأمين فداحة هذا الانقطاع في مواصلة المسيرة الديمقراطية رغم ما كان متوقعاً من أخطاء قد ترافقها، إلا أنها أخطاء ترافق أي تجربة جديدة في أي بلد، ولذلك كان أملنا كبيراً في فتح باب التحاور مجدداً مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، مما دفع بنخبة من أبناء وطنكم ومن مواطنيكم إلى كتابة العريضة التي قدمت إلى سموكم في 1992/11/15 والتي لخصت مطالبها في إعادة العمل بكامل مواد دستور دولة البحرين وبعودة المجلس الوطني المنحل للعمل وفقا للدستور، والتمهيد لانتخابات مجلس وطني جديد.

وكما تعلمون سموكم فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم تأسيسه بإرادة أميرية لم يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة دستورية عن العمل وهي مؤسسة المجلس الوطني المنتخب.

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية تمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والإقليمية تحتم علينا المطالبة برفع بعض أعباء المسؤولية عن كاهلكم لتتحملها المؤسسات الدستورية التي لازالت معطلة، والتي لو انتهى عطلها لكانت خير معين على إيقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة مادية وأدبية، حيث تتمثل معاناتنا المادية في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة ومشاكل الجنسية والتجنس، ومنع العديد من أبنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية والتي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعاً مباشراً إلى جانب الإعلام الموجه من قبلها. وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين إلى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في إشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة إن ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل إلى الانعقاد، وطبقا للمادة 65 من الدستور التي نصها:

"للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد".

وأننا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالبنا في هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية، وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على أساس من العدل والشورى والإيمان بما أرساه ديننا الإسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية فى دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله لنا وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة، ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة وطننا.

نص العريضة منشور في الموقع الإلكتروني لمركز الخليج لسياسات التنمية، متاح على الرابط: www.gulfpolicies.org ، تاريخ الزيارة: 24 يوليو 2021

محافظة العاصمة، المحرق، الشمالية والجنوبية. ثم صدر المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2002 وتعديلاته وتم بموجبه تقسيم مملكة البحرين إلى خمس محافظات هي: محافظة العاصمة، محافظة المحرق، المحافظة الشمالية، المحافظة الوسطى، والمحافظة الجنوبية.

وتُعتبر المحافظة إستناداً للمادة الثانية من المرسومين بقانون رقم 16 لسنة 1996، وقانون رقم 17 لسنة 2002: "ذات شخصية اعتبارية، وتدرج الاعتمادات المالية الخاصة بها ضمن ميزانية الدولة، وتضاف إلى ميزانية وزارة الداخلية". وتقوم مبررات الأخذ بنظام المحافظات على الوجه الآتي:

- تبني الحكومة الخطط التنموية الشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي غطت أرجاء الدولة، مما يوجب متابعة تنفيذها عن كثب.
- الامتداد العمراني وزيادة الكثافة السكانية، ونهضة الحركة السياحية والتجارية، ومن مستلزمات ذلك توفير الخدمات الضرورية التي تلزم للنهوض بها.
- إتساع النشاط الإداري للدولة بحيث أصبح يغطي سائر مناطقها، مما يستلزم تدعيمه وزيادة فعاليته.[467]

وفي 22 سبتمبر لعام 2014، أصدر الملك مرسوماً بقانون يقضي بإلغاء المحافظة الوسطى.[468]

تناولنا فيما تقدم مقومات "شرعية الحكم التقليدية" في مملكة البحرين، من خلال استعراض انتقال الخلافة السياسية خلال فترتي ما قبل فتح البحرين، وبعدها، بما في ذلك بيئة النظام السياسي ما قبل وبعد استعادة الاستقلال من التاج البريطاني، وسوف يتناول المطلب الثاني "شرعية الإنجار" في عهد حمد بن عيسى من خلال:

الفرع الأول: تهيئة البيئة المناسبة لإطلاق المشروع الوطني

الفرع الثاني: مرتكزات المؤسسات الدستورية الحديثة

[467] - لمزيد من التفاصيل، أنظر: المذكرة الإيضاحية بشأن المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1996، بشأن نظام المحافظات، الجريدة الرسمية، بتاريخ 8 يونيو 1998.

[468] - جاء في المرسوم الأول بقانون رقم (56) أنه يستبدل بنص المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2002 بشأن المحافظات، النص الآتي: المادة الأولى: تقسم مملكة البحرين إلى – محافظة العاصمة – محافظة المحرق – المحافظة الشمالية – المحافظة الجنوبية.

المطلب الثاني: شرعية الإنجاز في عهد حمد بن عيسى

الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة هو الحاكم الحادي عشر ضمن الانتقال التسلسلي لمرحلة ما بعد فتح البحرين الوارد ذكره في الفرع الأول، تولى العهد في 27 يونيو 1964، وخلال فترة توليه للعهد قدم الكثير من الإنجازات التي نال عليها أوسمة رفيعة المستوى.[469]

ومن أبرز تلك الإنجازات: (إنشاء وتطوير قوة دفاع البحرين عام 1968، تطوير أنشطة المجلس الأعلى للشباب والرياضة حيث تبوأ رئاسته عام 1975، تأسيس مركز الوثائق التاريخية عام 1978، العناية بالبيئة الطبيعية والحياة الفطرية وتوجيهاته بتأسيس محمية العرين عام 1979، إنشاء مركز البحرين للدراسات والبحوث عام 1981)، كما صدر لجلالته عندما كان ولياً للعهد كتاب بعنوان" الضوء الأول" في عام 1986، عبر فيه عن روح البحرين ومستقبلها.[470]

وفي يوليو 2021، تم منح الملك الدكتوراة الفخرية، من جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية، تقديراً لدور جلالته السامي في تعزيز التعايش السلمي والحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، واهتمامه البالغ بترسيخ قيم التعايش السلمي وتعزيز قيم ومبادئ السلام، على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية.

---

[469]- من أبرز الأوسمة والنياشين التي تقلدها الملك حمد بن عيسى إبان فترة توليه ولاية العهد، الأوسمة خارجية (وسام النجمة الأردنية من الدرجة الأولى في الأول من فبراير 1967، وسام الملك عبدالعزيز من المملكة العربية السعودية من الدرجة الأولى في الرابع من أبريل 1967، وسام الرافدين من العراق ذو الدرجة الأولى في 22 فبراير 1969، وسام الدفاع الوطني للكويت ومن الدرجة الأولى في 25 مايو 1970، وسام المحمدي من المملكة المغربية ذو الدرجة الأولى في 16 أكتوبر 1970، وسام النهضة الأردني من الدرجة الأولى في الأول من سبتمبر 1972، وسام قلادة الجمهورية من مصر ذو الدرجة الأولى في 24 يناير 1973، وسام التاج من إيران ذو الدرجة الأولى في 28 أبريل 1973، وسام الجمهورية الإندونسية من الدرجة الأولى في الثامن من أكتوبر 1977، وسام جمهورية موريتانيا من الدرجة الأولى، وسام شهير للفارس القديس مايكل والقديس جورج من المملكة المتحدة في 16 فبراير 1979، وسام الفاتح من ليبيا من الدرجة الأولى في الأول من سبتمبر 1979)، الأوسمة الداخلية (وسام القلادة الخليفية البحرين، وسام البحرين من الدرجة الأولى، وسام الخدمة العسكرية في البحرين). **لمزيد من التفاصيل، أنظر**: مجموعة باحثين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات 1999-2004، مملكة البحرين، وزارة الإعلام- شئون الإعلام الخارجي، 2004، ص36.

[470]- يشكل كتاب "الضوء الأول" البداية الأولى على الطريق الصحيح، فالكتاب لا يمثل رؤية استراتيجية للبحرين فقط، وإنما لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، من خلال تحليل جلالته للأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية بالتفصيل، خاصة استراتيجية دول مجلس التعاون والخطة الدفاعية له في مواجهة التهديدات، وإبراز أهمية التعبئة والدفاع المدني والإعداد النفسي لمواجهة الحرب النفسية المعادية، وأهمية العمق العربي والإسلامي للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. **لمزيد من التفاصيل، أنظر**: مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية والطاقة "دراسات"، مرجع سابق، ص ص 35-36.

وقد زخر عهد الملك حمد بن عيسى بالعديد من الإنجازات المتحققة واقعاً، منذ توليه مقاليد الحكم في 6 مارس 1999، مما جعله يتمتع بقدر كبير من "شرعية الإنجاز"، لماذا؟ لأن شرعية الإنجاز لا تكون إلا لدى نظام سياسي يملك مشروعاً وطنياً إصلاحياً، ويخوض في تحقيقـه.[471]

ولقد خاض الملك حمد بن عيسى في سبيل تحقيق مشروعه الوطني الإصلاحي عباب البحر، فأحسن الخوض، بإحداث عملية إنفتاح في النظام السياسي، بدأها بتهيئة أرضية صلبة لذلك، ثم سرعان ما رفعها بأعمدة ومرتكزات متينة.

الفرع الأول: تهيئة البيئة المناسبة لانطلاق المشروع الوطني

مع تولي حمد بن عيسى مقاليد الحكم في مارس 1999، والشروع بتنفيذ المشروع الوطني-الإصلاحي، أقدم على رزمة من الإجراءات والتدابير، تمهيداً للانطلاقة الحقيقية نحو فضاءات أرحب من الديمقراطية والمؤسساتية، وكان من جملة تلك الإجراءات والتدابير:

(1) تشكيل وزاري جديد:

في مايو 1999، أقدم حمد بن عيسى على إجراء أول تعديل وزاري تم بموجب المرسوم الأميري رقم 8 لعام 1999[472] ويعتبر هذا التعديل مهماً من حيث تحريك حالة الجمود التي كانت تسيطر على الساحة السياسية، إلا أن حجم التغيير الذي طرأ كان محدوداً، إذ أنها ضمت 8 وزراء ينتمون إلى الأسرة الحاكمة من أصل 15 وزير هم إجمالي عدد الوزراء، مقابل 7 وزراء فقط في التشكيل القديم، الأمر الذي يعني أن هذا التشكيل الوزاري الجديد، لم يحدث تغييراً ملحوظاً في النخبة الحاكمة.[473]

---

[471]- عبدالإله بلقزيز، في شرعية الإنجاز، متاح على الرابط: www.skynewsarabia.com ، تاريخ الزيارة 2 سبتمبر 2020.

[472]- الجريدة الرسمية، العدد 2365، بتاريخ 2 يونيو 1999، ص 3، وقد خرج من الوزارة كل من إبراهيم عبدالكريم وزير المالية والاقتصاد الوطني وعبد الله جمعة وزير الكهرباء والماء ودخلها عبدالله حسن سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة رئيس ديوان الخدمة المدنية وزيراً للكهرباء والماء، وعلي إبراهيم المحروس أمين عام مجلس الوزراء وزيراً للأشغال والزراعة.

[473]- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة.. دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 139.

(2) إصدار قرارات بالعفو عن معتقلين سياسيين:

في يونيو 1999، أصدر حمد بن عيسى قرارات بالعفو عن معتقلين سياسيين، حيث تم الإفراج عن 400 معتقل، وكان من أبرز المفرج عنهم بمقتضى هذا القرار المعارض الشيخ عبد الأمير الجمري [474] كما صدرت عدة قرارات بالسماح لعودة جميع الذين أبعدوا خارج البلاد وبالعفو عمن تبقى من المعتقلين السياسيين.

(3) الانضمام للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب:

في السابع عشر من أغسطس 1999، أصدر حمد بن عيسى مرسوماً بقانون رقم 34 لعام 1999 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 4 لعام 1998 الخاص بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب. وقد تضمن المرسوم إلغاء تحفظ البحرين على المادة (20) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها في عام 1998 والتي تسمح "للجنة مناهضة التعذيب" أن تعين عضواً أو أكثر من أعضائها لإجراء تحقيق سري، وقد فتحت هذه الاتفاقية الباب أمام الجهات الدولية لزيارة البحرين والوقوف على أوضاع حقوق الإنسان فيها، كما زار وفد من منظمة العفو الدولية البحرين في سبتمبر 1999 للمرة الأولى منذ 12 عاماً.[475]

(4) كلمة حمد بن عيسى في افتتاح دور الانعقاد الثامن لمجلس الشورى:

في الخامس من أكتوبر 1999، ألقى جلالته كلمه في افتتاح دور الانعقاد الثامن لمجلس الشورى، عبر فيها عن أمله في أن تكون تجربة مجلس الشورى منطلقاً لتطوير عملية المشاركة السياسية في البلاد.[476]

جاء في الكلمة السامية: "إن حقيقة هذا الوطن المتميز ستبقى بإرادة شعبه، ثابتة وساطعة للعيان، وعلى روعة تاريخه عبر العصور، فإن أجمل فصوله هو الذي سنكتبه معاً، بإذن الله في المستقبل".[477]

---

[474]- صحيفة الأيام، 1999/6/23.

[475]- مجموعة باحثين،التطور الديمقراطي في البحرين: رؤية الأوساط العربية والدولية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية القاهرة، 2001، ص 10.

[476]- أحمد منيسي، أزمة التحول الديمقراطي في البحرين، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 6، أبريل، بيروت 2002، ص 199.

[477]- لولوة بودلامه، إضاءات وطنية من فكر حمد بن عيسى، مملكة البحرين، المطبعة الحكومية، ط الأولى، 2018، ص16.

(5) إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في مجلس الشورى:

في العاشر من أكتوبر 1999 أوكل حمد بن عيسى إلى مجلس الشورى مهمة إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، على أن تقوم اللجنة برفع توصياتها وتقاريرها من خلال رئيس مجلس الشورى إلى أمير البلاد آنذاك لاتخاذ ما يراه مناسباً. ومن أبرز اختصاصات هذه اللجنة :

- دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في البحرين، من حيث ما يتعلق بمسائل تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان واقتراح التعديلات التي تراها مناسبة.
- التعاون مع الأجهزة الرسمية المعينة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.[478]

(6) إعادة تشكيل مجلس الشورى:

في 27 من سبتمبر 2000، تم الإعلان عن إعادة تشكيل مجلس الشورى السابق، حيث ضم التشكيل خمس سيدات من أصل أربعين عضواً، وكانت المرة الأولى التي تنال فيها المرأة البحرينية عضوية المجلس، كما أنها المرة الأولى أيضاً على مستوى برلمانات ومجالس الشورى في منطقة الخليج التي ينضم فيها للمجلس عضوان من الطائفتين المسيحية واليهودية، وبحريني من أصل هندي، ليؤكد المجلس ما تتمتع به البحرين من تنوع وانفتاح وتعايش بين مختلف الأفكار والمعتقدات.[479]

(7) ميثاق العمل الوطني.. بداية الغيث قطرة:

ولأن بداية الغيث قطرة، كان الشعب البحريني قاطبة على موعد مع التاريخ، في يومي الرابع عشر والخامس عشر من فبراير 2001، بطرح الميثاق الوطني للاستفتاء الشعبي كترسيخ للعلاقة بين الملك وشعبه.

(أ) الإطار الدستوري والقانوني.. مراحل التطور

بعد مرحلة تهيئة البيئة المناسبة لانطلاق المشروع الوطني، وبلورة الرؤى والأفكار المتعلقة بالتحديث والتطوير الشامل، تمهيداً لإقامة دولة القانون والمؤسسات الدستورية والتي طرحها وأسس لها حمد بن عيسى في إطار مشروعه الإصلاحي، جاء الدور لخلق البيئة المواتية لتنفيذ هذه الرؤى، وكانت الخطوة الأولى في محاربة الفساد وانتشال كل ما من شأنه تكدير صفو التحديث والإصلاح هي تقنين رؤيا جلالة الملك ذات الخصوصية والشمولية اعتمادا على الإصلاح الدستوري والتشريعي، وهو ما تم الحرص على مراعاته في ميثاق

[478] - مجموعة باحثين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، المطبعة الحكومية، مملكة البحرين، 2004، ص ص40 -39.

[479] - الجريدة الرسمية، العدد 2445، بتاريخ 2001/10/3، ص 3.

العمل الوطني الذي صدر في عام 2001، ثم الدستور المعدل عام 2002، وكذلك العديد من القوانين التي صدرت في مراحل لاحقة بما يتفق والدستور والفكر السياسي الجديد للملك والتطورات العالمية المعاصرة ومتطلباتها..

وقد أصدر في 9 ديسمبر 2000 أمراً أميرياً بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني[480]، مع إعطاء اللجنة الحق في أن تستهدي في مهمتها بتجارب الدول الأخرى التي تتشابه ظروفها الدستورية والسياسية مع ظروف دولة البحرين، قبل تحولها إلى مملكة.

وقد وضع الميثاق ثم تم إقراره عبر الاستفتاء الشعبي العام في 14 فبراير 2001 والذي شارك فيه حوالي 196 ألفا و262 ناخبا من إجمالي 217 ألفا لهم حق التصويت، وبنسبة موافقة بلغت 98.4%، وبالتالي فقد حظى بما يشبه الإجماع الشعبي، وفق نهج تدريجي ورؤية واضحة لدى قيادة البحرين بدأت بالاجتماع بالرموز الثقافية في المجتمع وممثليه في مختلف المجالات، ثم اختيار صفوة المجتمع للبحث في هذا الميثاق ومناقشته لإخراجه بالصورة التي ظهر عليها. وتمثل خطوة الاستفتاء الشعبي البحريني على الميثاق خطوة محورية في عملية التطور الديمقراطي الدستوري، ليس لذات الخطوة، وإنما لما ترتب عليها من تطورات ديمقراطية لاحقة.

ويمثل ميثاق العمل الوطني "عقدا اجتماعيا" بين الدولة والشعب بهدف إرساء قواعد جديدة لشرعية نظام الحكم الجديد في البلاد؛ حيث وضع الأساس للمصالحة الوطنية وأسس ممارسة المواطن البحريني لجميع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق أطر تكفل صون كرامته من منطلق الاتفاق التام بين القيادة والشعب على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للوطن، وبالتالي فقد كرس الميثاق مبادئ وأسسا عامة أهمها:

- كفالة الحريات العامة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- فتح الباب واسعا لتأسيس منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات الحقوقية.

[480] - جاء الأمر الأميري رقم (36) لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني والتي تتكون من 46 عضواً، منهم 6 سيدات يمثلون كافة قطاعات المجتمع، وعقدت اللجنة إجتماعات مكثفة ناقشت العديد من القضايا في مجال السياسة، الإقتصاد، الإجتماع ، ولقد عُرض جميع ما توصلت إليه اللجنة على الشعب من خلال الإستفتاء، إحتراماً لإرادته وحقه في الإختيار.

- تأسيس الجمعيات السياسية.
- عزز الحقوق السياسية والقانونية للمرأة، وكفل لها ممارسة حقوقها السياسية كاملة لأول مرة في تاريخ البلاد.

(ب) أقسام ميثاق العمل الوطني:

إشتمل ميثاق العمل الوطني على سبعة فصول، ابتدأها بوصف لشخصية البحرين التاريخية" حضارة ونهضة"، ثم الفصل الأول (المقومات الأساسية للمجتمع)، الفصل الثاني (نظام الحكم)، الفصل الثالث (الأسس الاقتصادية للمجتمع)، الفصل الرابع (الأمن الوطني)، الفصل الخامس (الحياة النيابية)، ثم الفصل السادس والسابع (العلاقات الخليجية والخارجية)، وأخيراً إستشرافات المستقبل.

(ت) ثوابت ميثاق العمل الوطني:

- تأكيد الصفة العقدية التي وضع بها الدستور بحيث لا يجوز تعديله إلا بإرادة مشتركة من الشعب والملك، وهو ما يعطي الحق للملك والسلطة التشريعية في اقتراح إجراء التعديلات اللازمة وفقا للإجراءات التي نص عليها الدستور.
- الأخذ بنظام المجلسين النيابيين بحيث لا يجوز أن يتضمن التعديل الأخذ بنظام المجلس الواحد، وإن جاز له -بما لا يتضمن خروجا أو مخالفة للضوابط الواضحة التي تضمنها الميثاق- إعادة النظر في صلاحيات مجلس النواب وإمكان زيادة اختصاصاته الرقابية، وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة التشريعية بمجلسيها والسلطة التنفيذية بما يحقق مزيدا من التوازن بينهما ويعظم دور مجلس النواب في الرقابة والمساءلة، والأخذ بمزيد من المظاهر البرلمانية التي سبق أن دعمها الدستور القائم إلى جوار المظاهر الرئيسة التي نص عليها.
- جاء من القواعد الشعبية وليس من القيادة العليا، بمعنى أن القيادة السياسية لم تفرضه على الشعب، وإنما وضعت خطوطا عامة وتركت للجنة الميثاق حرية إنشائه وصياغته بالصورة المناسبة، وهو ما أعطى اللجنة حرية في العمل وأتاح لها مناقشة كل الأفكار والمقترحات دون أية قيود.
- أدخل الميثاق تغييرات جوهرية في النظام السياسي البحريني، حيث نص الميثاق على تحويل البحرين إلى مملكة دستورية والأخذ بالنظام البرلماني ذي الغرفتين، وهو ما ورد في فصل استشرافات المستقبل المتعلق بالتسمية الرسمية لدولة البحرين، وكذلك أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاص

بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستحداث نظام المجلسين. فقد ورد في الفصل الخامس من الميثاق أنه بات من صالح دولة البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا يتولى المهام التشريعية إلى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة.

- أكد على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون الحكم والدولة وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وحق المرأة في المشاركة السياسية بالتصويت والترشيح.
- ساهم في تطوير المنظومة القانونية وإطار المشاركة السياسية وحقوق الإنسان.
- ساهم الميثاق في إنشاء المحكمة الدستورية؛ حيث أصدر الملك في 14 سبتمبر 2002، المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2002 بإنشاء المحكمة الدستورية، ونص المرسوم على إنشاء محكمة دستورية تعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتتكون من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، وأعضاؤها غير قابلين للعزل ولا ينقلون إلى وظائف أخرى إلا بموافقتهم، وتختص المحكمة بنظام الرقابة السابقة، حيث للملك أن يحيل إليها ما يراه من مشروعات القوانين قبل إصدارها لتقرير مدى مطابقتها للدستور، كما تأخذ بالرقابة اللاحقة.[481]

---

[481]- ركز الفصل الأول من ميثاق العمل الوطني، والذي حمل عنوان" المقومات الأساسية للمجتمع" على التالي:

أن يتمتع المجتمع بمجموعة من القيم الأساسية التي تضمن تماسكه، وتدفع به إلى الأمام ، ولا يجوز لأي من السلطات العامة أو المواطنين الخروج عليها أو تجاوزها، وذلك حرصاً على صالح المجتمع والدولة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: أهداف الحكم وأساسه: حيث التأكيد على هدف الحكم من حيث صيانة البلاد، ورفعة شأن الدولة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في كافة المجالات، ناهيك عن كفالة الدولة للمساواة وسيادة القانون والحرية والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين كدعامات للمجتمع.

ثانياً: كفالة الحريات الشخصية والمساواة: فالحريات الشخصية مكفولة، حيث أكد على كفالة الحريات الشخصية والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص للمواطنين جميعا دون تفرقة، ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعاً، بلا تفرقة، ويتفرع عن هذا المبدأ الإسلامي والإنساني الرائع مجموعة من المبادىء، وهي:

1) **المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات:** لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وذلك ما أكده الملك في أول خطاب وجهه إلى الشعب غداة توليه مقاليد الحكم في البلاد.
2) **الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون،** فلا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، إلا وفق القانون وتحت رقابة القضاء.
3) **الحق في عدم التعرض للتعذيب:** شدد على صون حياة الإنسان وسلامته الجسدية والمعنوية، وأمنه، وعلى عدم جواز تعريض أي إنسان بأي حال لأي نوع من أنواع التعذيب المادي أو المعنوي، أو لأية معاملة أو الإغراء، وحظر إيذاء المتهم ماديا أو معنويا، وكفالة توقيع العقوبة على من يرتكب جريمة التعذيب أو الإيذاء البدني أو النفسي.
4) **لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون،** ولا عقوبة إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون المنشئ للجريمة.

الفرع الثاني: المؤسسات الدستورية الحديثة

عند الحديث عن المؤسسات الدستورية الحديثة التي أستحدثت في عهد الملك حمد بن عيسى، فإنه من الأهمية بمكان الوقوف لدى التعديلات الدستورية التي عرفها دستور البلاد الأول" دستور 73"، وقد عرفت مملكة البحرين أربعة تعديلات دستورية، عبرت فيها هذه التعديلات عن طريقة تعاطي النظام السياسي مع

---

5) **الحق في المحاكمة العادلة:** أوضح أن العقوبة شخصية، وأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته بموجب محاكمة عادلة، تتوافر له فيها كافة الضمانات التي تكفل له حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة طبقا للقانون، موجبا أن يكون لكل متهم في جناية محام يتولى الدفاع عنه بموافقته، موضحا أن حق التقاضي مكفول وفقا للقانون.

6) **الحق في الخصوصية:** أكد أن للمساكن حرمة مصونة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بإذن أهلها، واستثناء في حالة الضرورة القصوى يجوز ذلك في الأحوال التي يعينها القانون تحت رقابة السلطة القضائية.

وكفل الميثاق للمراسلات الشخصية حرمتها وسريتها، موضحا أن المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مصونة، ولا يجوز أن تخضع هذه المراسلات للرقابة أو التفتيش إلا في حالات الضرورة التي يقررها القانون تحت رقابة السلطة القضائية.

ثالثاً: حرية العقيدة: ألزم الدولة بكفالة حرية العقيدة، مطلقا حرية الضمير، ومؤكدا صيانة حرمة دور العبادة وضمان حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد.

رابعاً: حرية التعبير والنشر: أعطى لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي. وكفل الميثاق حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة في الحدود التي يبينها القانون.

خامساً: نشاط المجتمع المدني: من أجل استفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية ألزم الميثاق الدولة بكفالة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم جواز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها.

سادساً: الأسرة أساس المجتمع: من منطلق الإيمان بأن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، ألزم الميثاق الدولة بحفظ كيان الأسرة، وحماية الأمومة والطفولة، ورعاية النشء وحمايته من الاستغلال والإهمال الأدبي والجسماني والروحي، والعناية بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

وفي هذا الإطار أكد الميثاق على كفالة الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، وأن تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية وتعني بالسياسات الصحية التي تعزز أهداف الصحة للجميع. وأشار الميثاق إلى كفالة الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية.كما شدد على قيام الدولة بدعم حقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وحماية أفرادها.

سابعاً: العمل واجب وحق: أكد الميثاق الوطني حق كل مواطن في العمل اللائق وفي اختيار نوعه وفقا للنظام العام والآداب. وألزم الميثاق الدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه ضمن برامج للتنمية الاقتصادية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار عدم جواز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون ولضرورة قومية وبأجر عادل.

ثامناً: الحق في التعليم والثقافة والعلوم: ألزم الدولة برعاية العلوم والآداب والفنون، وتشجيع البحث العلمي، وكفالة الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين. وكلف الدولة بأن يكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الأولى التي يحددها ويبينها القانون الذي يضع أيضا خطة للقضاء على الأمية. كما أشار الميثاق إلى ضرورة توفير الحرية الأكاديمية للجامعات وضمان ممارسة هذه الحرية وانفتاحها على آفاق المعرفة، وألزم الدولة بالعمل على تشجيع التعليم الخاص وتأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة، مع دعم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي وربط نظام التعليم بسوق العمل لتلبية حاجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل.

المستجدات المحيطة من حولها، من منطلق دواعي التكيف والإستجابة لطبيعة الظروف، والتعديلات الدستورية، كالتالي:

(1) دستور مملكة البحرين المعدل لعام 2002:

في الرابع عشر من فبراير 2002، وتحديداً في الذكرى الأولى للتصويت على ميثاق العمل الوطني، أعلن الملك حمد بن عيسى تحول البحرين من إمارة إلى مملكة دستورية، مع تطبيق كافة التعديلات الدستورية التي أقرها ميثاق العمل الوطني، وقد اعتبرت التعديلات الدستورية بمثابة خطوة متقدمة في طريق الإصلاح السياسي للبحرين، وذلك لوضعها أسس السلام الاجتماعي للدولة في حاضرها ومستقبلها، وتضمينها للعديد من المكاسب التي تعزز مناخ الحريات والانتقال بالمجتمع إلى العدالة الاجتماعية.[482]

وقد سبق إجراء التعديل الدستوري الأول تشكيل لجنة أطلق عليها لجنة "تعديل بعض أحكام الدستور"، تهدف إلى إعداد مشروع تعديل بعض أحكام الدستور المقترح، ورفعه إلى الحاكم، مرفقاً بمذكرة تفسيرية بجميع ما هو متعلق بالمقترح موضع الدراسة.[483]

وأما أبرز ما يميز تلك التعديلات فهي:

- أن الآلية التي تمت بها تلك التعديلات هي المراسيم الملكية، وليس الرجوع إلى دستور 1973.[484]
- الأخذ بالنظام البرلماني المكون من مجلسين، مع الأخذ بعين الاعتبار مساواة المجلسين فيما يخص عملية التشريع، واقتصار حق الرقابة على المجلس المنتخب" مجلس النواب"، والأهمية العائدة من ذلك هو ضمان وجود عنصر الاختصاص والخبرة في البرلمان، لما يشكله "مجلس الشورى" من رمانة الميزان متى ما دعت المصلحة العليا لذلك.

---

[482]- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين : عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2002-2006، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ج 1، 2006، ص 9.

[483]- الجريدة الرسمية، العدد 2466، بتاريخ 28 فبراير 2001، وقد تشكلت هذه اللجنة بموجب المرسوم بقانون رقم (5) لعام 2001، والأعضاء هم: الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، رئيس اللجنة، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية، الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وزير الإسكان والبلديات، الشيخ خالد بن احمد آل خليفة وزير الدولة لشئون الديوان الأميري آنذاك، إبراهيم حميدان رئيس مجلس الشورى آنذاك، جواد سالم العريض وزير الدولة، محمد إبراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء والإعلام آنذاك، علي الصالح وزير التجارة آنذاك وسلمان سيادي المدير العام لدائرة الشئون القانونية.

[484]- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة- دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 139.

- منح المرأة كافة حقوقها السياسية وإشراكها في الشؤون العامة، حيث تنص المادة الأولى من الدستور على أنه "لا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون"، كما تنص المادة الخامسة فقرة (ب) على أن "الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع، ومساواتها مع الرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية.

- إستكمال الإطار المؤسساتي للدولة الحديثة، وتعيين الجهة القضائية التي تختص بالمنازعات بدستورية القوانين واللوائح، فضلاً عن النيابة العامة[485]. كما تضمنت التعديلات الدستورية نصاً بتشكيل محكمة دستورية[486]، وذلك وفقاً للمادة (106) التي تنص على أن "تنشأ محكمة دستورية، من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي لمدة يحددها القانون، وتختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح". وقد أُعْطي الملك حمد بن عيسى الحق في أن يحيل إلى المحكمة ما يراه من مشروعات القوانين التي يوافق عليها مجلسي الشورى والنواب، قبل أن يصدرها، لتقرر مدى مطابقتها للدستور، وذلك تلافياً لأي نقد يوجه إلى الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين[487]، بالإضافة إلى النص على تأسيس مجلس أعلى للقضاء للإشراف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها وفقاً للمادة (105) من الدستور.[488]

- استحدثت التعديلات الدستورية ديواناً للرقابة المالية وآخر للرقابة الإدارية، وذلك بهدف زيادة شفافية العمل في كافة إدارات الدولة، وقد تم دمجهما معاً في عام 2010.

(2) التعديلات الدستورية عام 2012:

جاءت التعديلات الدستورية عام 2012 تماشياً مع التطورات السياسية التي تعيشها البلاد، كدليل قاطع على أن الدساتير من طبعها مجاراة الظروف المحيطة بها، والتكيف مع مقتضياتها، واستناداً للرغبة الملكية في تحقيق تقدم ورقي النظام السياسي، فقد تمت دعوة حوار التوافق الوطني لدراسة التطورات التي يمر بها المجتمع واقتراح المبادئ العامة لكل ما من شأنه التقدم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم ما تم

---

[485] - عمر الحسن، وآخرون، مملكة البحرين : عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2002-2006، مرجع سابق، ص 9.

[486] - الجريدة الرسمية، العدد: 2517، بتاريخ 14 فبراير 2002. وقد صدر القرار بإنشاء المحكمة الدستورية في 14 سبتمبر 2002، بموجب المرسوم بقانون رقم (27) لعام 2002.

[487] - أحمد منيسي، أزمة التحول الديمقراطي في البحرين، مرجع سابق، ص200.

[488] - مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مرجع سابق، ص 124.

تسليط الضوء عليه هو "الإصلاح الدستوري"، تحت مظلة ميثاق العمل الوطني بما يحتويه من ركائز وطنية، لا يمكن الحياد أو المساس بها أو تعديلها،" بحيث يقتصر التعديل على غير هذه الثوابت سواء تعلقت بالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية دون مخالفة أو خروج على ما قرره الميثاق من ضوابط واضحة".

وتعرض المذكرة التفسيرية الأهداف التي قامت عليها التعديلات الدستورية، والنصوص التي تضمنتها التعديلات الدستورية.[489]

---

[489]- أوردت المذكرة التفسيرية للتعديلات الدستورية لعام 2012 الأهداف التي قامت عليها على النحو التالي:

أولاً: زيادة مظاهر النظام البرلماني في نظام الحكم:

وفقا لما ورد في الدستور القائم ومذكرته التفسيرية وما يتفق مع المبادئ التي تضمنها الميثاق فإن النظام الذي تأخذ به مملكة البحرين نظام مختلط يقف وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي، ترتكز المشروعية فيه على الإرادة السياسية التي يتم التعبير عنها بالاقتراع العام من خلال الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات التي يلجأ إليها الملك في القوانين والقضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، وأن التعديلات الدستورية لا تهدف إلى الأخذ بنظام برلماني مطلق، وإنما إلى الأخذ بمزيد من المظاهر البرلمانية، وذلك في إطار ما ورد في الميثاق تحت عنوان نظام الحكم من أن: "... (الملك) هو رأس الدولة، وذاته مصونة لا تمس، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو رمز استقلال البلاد، والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين. ويباشر (الملك) سلطاته بواسطة وزرائه، والوزراء مسئولون أمام (الملك) وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، وفقاً لسلطاته المبينة في الدستور".

وفي هذا الإطار الذي ورد في الميثاق، فإن الدستور القائم قد جعل للملك مكانة هامة، حيث أفرد له فصلا كاملا نص فيه على هذه المكانة، فهو الممثل الأسمى للدولة، ورمز الوحدة الوطنية، وحامي الدين والوطن، ويتولى حماية شرعية نظام الحكم، وسيادة الدستور والقانون، ورعاية حقوق وحريات الأفراد والهيئات، وهو رئيس السلطة التنفيذية يباشر اختصاصاته فيها إما بنفسه بصورة مباشرة عن طريق الأوامر الملكية أو بواسطة وزرائه عن طريق المراسيم.

ولقد حرصت هذه التعديلات التي تمت على الدستور القائم على الحفاظ على هذه المكانة التي قررها الميثاق للملك، وعززت في إطارها المظاهر البرلمانية لنظام الحكم.

ثانياً: إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق مزيداً من التوازن بينهما:

في إطار ما استقر عليه حوار التوافق الوطني، فقد حرصت التعديلات الدستورية على إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق مزيداً من التوازن بينهما.

ولقد تضمنت التعديلات التي وردت على الدستور في هذا الشأن: إضافة ضمانات جديدة تطبق عند استخدام الملك لحقه في حل مجلس النواب وتعيين أعضاء مجلس الشورى، وتعزيز دور السلطة التشريعية في منح الثقة للحكومة التي يختارها الملك، وإضافة ضمانات جديدة لتحقيق مشاركة مجلس النواب مجتمعاً عند مناقشة الاستجوابات التي توجه إلى الوزراء، وتفعيل دور مجلس النواب في تقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، وتحديد فترة زمنية لإبداء الحكومة أسباب تعذر الأخذ بالرغبات التي يبديها مجلس النواب، ومنح مجلس النواب حق طلب المناقشة العامة، وتحديد مدة زمنية لإحالة مشروعات القوانين إلى المجلس الذي ورد منه الاقتراح، ووضع قواعد خاصة لإعداد الميزانية من المجلسين بما يمكن من العمل بالميزانية الجديدة في بداية السنة المالية وبما لا يسمح بإصدار الميزانية لأكثر من سنتين ماليتين.

ثالثاً: إعادة تنظيم كل من مجلسي الشورى والنواب بما يعطي دوراً أكبر لمجلس النواب، ويحقق الاختيار الأمثل لأعضائهما:

حرصت التعديلات التي أجريت على الدستور لتحقيق هذا الهدف على إعادة تنظيم مجلسي الشورى والنواب بما يؤدي إلى انفراد مجلس النواب بالرقابة على السلطة التنفيذية، ويعطي لرئيس مجلس النواب رئاسة المجلس الوطني وإحالة مشروعات القوانين التي تمت الموافقة عليها من المجلسين إلى الحكومة لاتخاذ إجراءات إصدارها، ويحقق الاختيار الأمثل لأعضاء كل من مجلسي الشورى والنواب.

ويعتبر نظام المجلسين من أهم الثوابت التي أقرها الميثاق بحيث لا يجوز للدستور إعادة النظر فيها وإعادة نظام المجلس الواحد، وإلا كان ذلك مخالفا لصريح ما ورد في الفصل الخامس من الميثاق الخاص بالحياة النيابية. وإذا كان الميثاق قد نص صراحة على ضرورة الأخذ بنظام المجلسين على نحو يكون متلائماً مع التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم، وجاء تنظيم الدستور القائم لهذين المجلسين متوافقاً مع هذه التطورات التي كانت

وقد شملت التعديلات وفق المادة الأولى بأن يستبدل بنصوص المواد (42 البند ج) و(52) و(53) و(57 البند أ) و(59) و(65) و(67 البنود ب، ج، د) و(68) و(83) و(85) و(86) و(88) و(91 الفقرة الأولى) و (92 البند أ) و(102) و(103) و(109 البندين ب، ج) و(115) و(120 البند أ).

كما تضاف فقرة جديدة إلى المادة (46) من الدستور، نصها الآتي: "ويقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة خلال ثلاثين يوماً من أداء اليمين الدستورية إلى مجلس النواب، أو في أول اجتماع له إذا كان غائباً. وإذا لم يقر المجلس هذا البرنامج خلال ثلاثين يوماً بأغلبية أعضائه تقوم الحكومة بإعادة تقديمه إلى المجلس بعد إجراء ما تراه من تعديلات خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ رفض المجلس له، فإذا أصر مجلس النواب على رفض البرنامج للمرة الثانية خلال فترة لا تتجاوز واحدًا وعشرين يوماً بأغلبية ثلثي أعضائه قبل الملك

سائدة وقت وضعه، فإن ذلك لا يمنع من إعادة النظر فيما وضعه الدستور من تنظيم لهذين المجلسين بما يتفق مع ما طرأ من تغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار الضوابط التي وضعها الميثاق لتنظيمهما، وأهمها ضرورة أن يكون عدد أعضاء كل من المجلسين مساوياً للآخر، وأن يشكل مجلس النواب عن طريق الانتخاب الحر المباشر في حين يشكل مجلس الشورى بالتعيين بأمر ملكي.

ولقد اشترط الفكر الدستوري العالمي لقيام نظام المجلسين أن يشترك المجلسان في التشريع على الأقل من حيث حقهما في اقتراح مشروعات القوانين وإقرارها أو عدم إقرارها، وليس معنى ذلك ضرورة التساوي المطلق بينهما في الرقابة السياسية. ولكن إذا اقتصر اختصاص أحد المجلسين على مجرد إبداء رأي استشاري، فإن الدستور يكون قد أخذ بنظام المجلس النيابي الواحد وإن بدت صورة نظام المجلسين من الناحية الشكلية.

واتفاقاً مع ما انتهى إليه حوار التوافق الوطني اتجهت هذه التعديلات الدستورية إلى تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب بما يؤدي إلى قيام المجلس بهذا الدور منفرداً.

فإذا كان مجلس النواب في ظل الدستور القائم هو الذي يختص بمفرده بالغالبية العظمى من وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية كالاستجواب وسحب الثقة من الوزراء وتشكيل لجان التحقيق، فإن التعديلات الدستورية قد اتجهت إلى انفراد هذا المجلس أيضا بحق تقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، وحق توجيه الأسئلة إلى الوزراء، وحق مناقشة البرنامج الذي تقدمه الحكومة لمجلس النواب عقب أدائها اليمين الدستورية وإقرار هذا البرنامج أو عدم إقراره، وفي حالة إقراره تكون الحكومة قد حازت على ثقة المجلس، وحق طرح موضوع عام للمناقشة، وهو ما يتفق مع اتجاه بعض الدساتير العالمية التي تأخذ بنظام المجلسين حيث تخص المجلس المنتخب بممارسة وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية.

وإذا كان الدستور قد أعطى لرئيس مجلس الشورى الاختصاص بإحالة مشروعات القوانين التي يتم الموافقة عليها من المجلسين إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات إصدارها، كما مُنح أولوية رئاسة اجتماعات المجلس الوطني، فإن التعديلات الدستورية قد منحت رئيس مجلس النواب هذه الاختصاصات وهذه الأولوية باعتبار أن مجلس النواب هو الأكثر تمثيلاً للإرادة الشعبية، وأن ذلك لا يتعارض مع الأخذ بنظام المجلسين الذي نص عليه الميثاق.

وإضافة إلى الشروط التي كان يجب أن تتوافر في أعضاء مجلسي الشورى والنواب، فإن التعديلات الدستورية قد نصت على شرطين جديدين لتمتع المواطنين بهذه العضوية، فتطلبت أن تمضي عشر سنوات على اكتساب من يرغب في الترشح لمجلس النواب أو من يعين في مجلس الشورى للجنسية البحرينية، وأن يكون غير حامل لجنسية دولة أخرى، دون أن يسري شرط عدم ازدواج الجنسية على المواطن الذي يتمتع بجنسية إحدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشرط أن تكون جنسيته البحرينية جنسية أصلية.

ولقد نص الميثاق على أن يتم اختيار أعضاء مجلس الشورى عن طريق التعيين، إلا أنه لم يحدد طريقة معينة يلجأ إليها الملك في اختياره لهم. وإذا كان الدستور القائم قد جعل تعيين أعضاء مجلس الشورى من اختصاصات الملك بأمر ملكي، فإن التعديل الدستوري قد نص على أن يصدر الملك أمراً ملكياً سابقاً على أمر التعيين تحدد فيه الإجراءات والضوابط والطريقة التي تحكم عملية اختيار الأعضاء، وهو ما يحقق الشفافية الكاملة عند اختيار أعضاء مجلس الشورى ويضمن تمثيلاً واسعا لفئات المجتمع في هذا المجلس. لمزيد من التفاصيل، أنظر: المذكرة التفسيرية لتعديلات الدستور لسنة 2012، متاح على هيئة التشريع والرأي القانوني: www.legalaffairs.gov.bh ، تاريخ الدخول 2 أغسطس 2021.

استقالة الوزارة. وإذا لم يقر المجلس برنامج الوزارة الجديدة بذات الإجراءات والمدد السابقة، كان للملك أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويعين وزارة جديدة، ويجب على المجلس أن يصدر قراراً بقبول برنامج الحكومة أو رفضه خلال المدد المنصوص عليها، فإذا مضت إحدى هذه المدد دون صدور قرار من المجلس عدَّ ذلك قبولاً للبرنامج".

(3) التعديلات الدستورية عام 2017:

جاءت التعديلات الدستورية في عام 2017، استكمالاً لجهود المملكة الرامية لمكافحة الإرهاب وتمويله والعمل على تجفيف منابعه، حيث تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط عناصر وشبكات إرهابية، تهدد سلامة المواطنين والممتلكات الخاصة والمنشآت العامة منذ بداية أحداث فبراير 2011 وحتى نهاية ديسمبر 2016[490]، مما انعكس على باقي مكونات الأمن الوطني بمفهومه الشامل. فضلاً عن التأكيد على أهمية المحاكمات العادلة للمتهمين أمام القضاء البحريني بشقيه المدني والعسكري.

وقد وافق كل من مجلسي الشورى والنواب على التعديل الدستوري بأن يُستبدل بنص البند (ب) من المادة (105) من الدستور، النص الآتي:

مادة (105) البند (ب):

ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في كل من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني وقوات الأمن العام.

هذا بخلاف التزامات المملكة الدولية في إطار تعاونها الخارجي مع كافة دول العالم لردع الخطر الإرهابي، وهو ما تأكد عبر انضمام البحرين إلى تسع اتفاقيات دولية في هذا المجال، وهي: "الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، معاهدة الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، معاهدة قمع والاستيلاء غير المشروع على الطائرات، معاهدة قمع الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني، الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، بروتوكول بشأن قمع الأفعال غير المشروعة في المطارات، معاهدة منظمة المؤتمر

[490]- عمر الحسن وآخرون، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ص 80-81.

الإسلامي لمكافحة الإرهاب، الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي".[491]

(4) التعديلات الدستورية عام 2018:

جاء في المذكرة التفسيرية لتعديلات دستور 2018، أنه تضمن التعديل على دستور مملكة البحرين استبدال نص المادة (91) بنص جديد كالآتي:

"لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أو مجلس النواب أن يوجه إلى الوزراء أسئلة مكتوبة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وللسائل من أعضاء مجلس النواب وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة، فإن أضاف الوزير جديداً تجدد حق العضو في التعقيب، ولا تكون الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الشورى إلا مكتوبة.

ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب توجيه أسئلة مكتوبة إلى من لم يرد ذكره في الفقرة السابقة من أعضاء مجلس الوزراء لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم دون سواهم، ولا تكون الإجابة إلا مكتوبة.

ولا يجوز أن يكون السؤال متعلقاً بمصلحة خاصة بالسائل أو بأقاربه حتى الدرجة الرابعة، أو بأحد موكليه".

ويهدف تعديل المادة (91) من دستور مملكة البحرين إلى زيادة السلطات الرقابية لمجلس النواب بتوسيع دائرة المشمولين بتوجيه الأسئلة إليهم، لتشمل جميع أعضاء مجلس الوزراء، وذلك بهدف توسيع الدور الرقابي لمجلس النواب، وإحداث مزيد من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أن تكون الأسئلة والأجوبة مكتوبة، وذلك للأعضاء الآخرين من مجلس الوزراء حفاظاً للجهد والوقت، وتحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطنين، نظراً للمسؤوليات الكبيرة التي يختص بها المشمولون بالتعديل ممن توجه إليهم الأسئلة، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الأسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم دون سواهم ولا تكون داخلة في اختصاصات الوزراء، دون أن تتضمن أي شكل من أشكال النقد أو اللوم، وأن تكون في أمر من

[491]- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2012، ص ص 286-287.

الأمور ذات الأهمية العامة، وينتهي السؤال بحصول العضو السائل على الإجابة والتعقيب عليها كتابة إن وجد ولا ينصرف أو يتطور إلى أي شكل من أشكال المساءلة وفقاً لأوضاع وإجراءات تحددها اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

كما يهدف التعديل إلى إعطاء الحق لأعضاء مجلس الشورى بتوجيه أسئلة مكتوبة إلى الوزراء ولا تكون إجابات الوزراء على هذه الأسئلة إلا مكتوبة، حيث كشفت الممارسة العملية أن هناك حاجة ماسة لتقرير هذا الحق، لكي يقوم الأعضاء بأداء واجباتهم في إطار الاختصاصات الدستورية لمجلس الشورى، وذلك بالاستفسار والاستيضاح والاستفهام الذي يطلبه أي عضو من أحد الوزراء بشأن مسألة معينة ذات أهمية عامة تقع في اختصاص وزارته.

ولا ينتقص هذا الحق لأعضاء مجلس الشورى من انفراد مجلس النواب في الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية لأن السؤال والجواب يكونان مكتوبين بدون إثارة نقاش بين السائل وبين الوزير، والسؤال في هذه الحالة لا يتضمن معنى النقد أو اللوم أو المحاسبة وذلك وفق تنظيم خاص تحدده اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وتحدد اللائحة الداخلية لكل من المجلسين جميع القواعد والإجراءات التفصيلية المتعلقة بالسؤال.[492]

المبحث الثاني: دور الملك حمد بن عيسى في تحديث النظام السياسي البحريني

تُعتبر مملكة البحرين من أوائل دول الخليج العربي الملكية ممارسةً للعمل الديمقراطي، بدءاً بالمجالس الشعبية التي جئنا على ذكرها في المبحث الأول، مروراً ببرلمان 74، فمجلس الشورى المعين في عام 92، فالبرلمانات المنتخبة منذ عام 2002 حتى يومنا الراهن.

ومنذ تولي الملك حمد بن عيسى سدة الحكم في مارس 1999، بدأت البحرين بانطلاقة جديدة في سلوكها العملي، وذلك باتخاذ رزمة من الإجراءات والتدابير لإعادة ترتيب البيت البحريني، كتهيئة مُناح الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي عبر قرارات العفو وإعادة التأهيل، وتشجيع كافة أطياف المجتمع بالمشاركة السياسية، والاتجاه نحو تحديث أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتمكين المرأة.

[492]- المذكرة التفسيرية لتعديلات دستور 2018، المحكمة الدستورية، متاح على الرابط: www.ccb.bh تاريخ الدخول: 2 أغسطس 2021.

وقد اقترن حكم الملك حمد بن عيسى بالإصلاح والتحديث، وذلك عبر المشروع الوطني للإصلاح الذي انبثق من لدن جلالته عن قناعة داخلية بأهمية محاربة الفساد واجتثاث جذوره، إذ تم إنشاء ديواني الرقابة المالية والإدارية لضمان الشفافية في أنشطة إدارات الدولة كافة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية الإصلاح عملية مجتمعية يشارك فيها فاعلون متعددون، كما أنها عملية لا تحدث من فراغ، إنما يشترط فيها توافر بيئة مناسبة تضغط باتجاه التغيير بصورة تدريجية، قائمة على أسس سليمة.

فالإصلاح عادةً يكون مصاحباً لظروف أزمة ما، يتطلب ذلك التصدي للأزمة ومواجهتها بشتى الطرق والوسائل المتاحة، وكثيراً ما يكون الإصلاح مرتبطاً بخطاب أو فكر أو عقيدة تهدف إلى تبرير موقفها والدفاع عنها.

وليس بالضرورة أن تتسم عملية الإصلاح بسمة الثورة على الواقع المعاش، فليس كل الثورات آتت أكلاً طيباً، بعضها قد يؤدي إلى حرب أهلية، والبعض الآخر قد يسهم في زعزعة الإستقرار السياسي أو لربما قد تصيب قطاعاً من الجمهور بحالة من الغضب والرفض.[493]

على أن أفضل أنواع الإصلاحات وأنجعها هي تلك التي تنحى منحى تدريجياً وبتؤده، لأنها تؤدي إلى النتائج المطلوبة، دون إحداث تلف أو عطب في ماهية الاستقرار السياسي والمجتمعي. وسنتعرف على محطات مهمة من الخطوات الإصلاحية التي انتهجتها مملكة البحرين، وحظيت بكثر من الإشادة من كبار المراقبين والمحللين في العالم، وذلك من خلال ما يلي من مطالب:

المطلب الأول: الحقوق السياسية والمدنية في عهد حمد بن عيسى

المطلب الثاني: المرأة البحرينية في عهد حمد بن عيسى

[493]- بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية، مرجع سابق، ص ص 26-27.

المطلب الأول: الحقوق السياسية والمدنية في عهد حمد بن عيسى

تُعد فترة حكم الملك حمد بن عيسى من أكثر الفترات خصباً وعطاء في تاريخ الدولة الحديث والمعاصر، في كافة الأصعدة والميادين، حتى وصفتها منظمة "العفو الدولية" بـ"فترة تاريخية لحقوق الإنسان"[494] وذلك بسبب الإنفتاح والشفافية ومحاولة إيجاد الحلول بالمكاشفة ووضع الدواء المناسب لكل داء على حده.

وقد حظيت الحياة السياسية بقدر وافر من اهتمام الملك حمد بن عيسى ضمن مشروعه الإصلاحي، إذ سرعان ما أخذت **الجمعيات السياسية** تلعب دورها الفاعل في العلن تحت مظلة وزارة العدل[495] -وتلك سابقة مقارنة بالعمل السياسي في دول الخليج العربي الملكية- وقد ولّد ذلك قدراً كبيراً من الاستبشار، كما رافق ذلك الاستبشار الكثير من الخطوات الإصلاحية التي اتخذها حمد بن عيسى، وهو ما حدا بأحد مراكز المعرفة والبحوث العالمية إلى رصدها تلك الخطوات بإعتبارها تضع البحرين "في طليعة الدول الأكثر تحرراً في المنطقة".[496]

وكان من بين تلك الخطوات الأولى التي تم اتخاذها بعد إقرار ميثاق العمل الوطني والتي أسهمت في تعزيز الثقة المتبادلة بين قوات الحكومة والمعارضة آنذاك هو **العفو** عن كل المعتقليين السياسيين وإطلاق سراحهم، وكذلك دعوة العديد من المبعدين عن الديار للعودة إلى البحرين.[497]

---

[494]- بيان لمنظمة العفو الدولية بعنوان: الإصلاح الواعد لحقوق الإنسان في البحرين يجب أن يستمر " 13 مارس 2001.
وأنظر أيضاً: عمر الحسن، بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد- الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2009، ص5.

[495]- الجمعية السياسية كما ورد تعريفها طبقاً للمادة الثانية من قانون الجمعيات السياسية لمملكة البحرين، هي: "كل جماعة منظمة. تؤسس طبقاً لأحكام القانون، وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، وتعمل بصورة علنية بوسائل سياسية ديمقراطية مشروعة، بقصد المشاركة في الحياة السياسية، لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين".
وقد شهدت البحرين تدشين العديد من الجمعيات السياسية منذ العام 2001، حيث كان عددها 3 جمعيات فقط، إلى أن وصلت في عام 2020 إلى 10، وهي: جمعية الوحدة الوطنية، المنبر التقدمي، المنبر الإسلامي، الأصالة، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، الوسط العربي الإسلامي، التجمع الدستوري، الرابطة الإسلامية، الصف الإسلامي وجمعية الميثاق. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم الملك حمد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2021)، ص ص 60-61.

[496]- المجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تقرير الشرق الأوسط رقم 40، بتاريخ 6 مايو 2005، مرجع سابق، تاريخ الدخول 7 أغسطس 2021.

[497]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مملكة البحرين، 10 ديسمبر 2011، ص54.

ويُعد **إلغاء حالة الطوارئ** "قانون أمن الدولة" في 18 فبراير 2001، والصادر في عام 1974 خطوة أخرى في طريق الإصلاح والتحديث الشامل، الأمر الذي قدم مؤشراً واضحاً على رغبة الملك في إصلاح نظم الدولة القانونية والقضائية، كما صدر المرسوم رقم (4) لعام 2001 بشأن إلغاء اختصاصات المحكمة الخاصة بنظر الجرائم العادية[498]، مما يعني فسح المجال أوسع أمام حرية الرأي والتعبير.

وبدورها شهدت **السلطة القضائية** تطوراً ملحوظاً مع صدور التعديلات الدستورية في فبراير 2002، حيث تم إنشاء "المجلس الأعلى للقضاء" برئاسة الملك، وذلك بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2002، بهدف الإشراف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها، واستهدف المشرع من إنشاء المجلس تعزيز استقلال القضاء وتأكيد نزاهة القضاة وعدلهم. كما تم في 27 سبتمبر 2002، إنشاء المحكمة الدستورية التي تعتبر من الأسس الرئيسة لضمان سلامة التشريع، من حيث ضمان الرقابة الدستورية على القوانين حتى بعد مناقشتها في مجلسي الشورى والنواب وبعد المصادقة عليها.[499] إضافة إلى إنشاء معهد الدراسات القضائية والقانونية يتبع وزير العدل، ويتولى إعداد وتدريب كل من القضاة وأعضاء النيابة العامة والمستشارين القانونيين والمحامين بأجهزة الدولة لرفع مستوى أدائهم العملي.

ومن الخطوات التحديثية التي انتهجها الملك حمد بن عيسى **إعادة هيكلة المجالس البلدية** من منطلق مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار، **وحماية وتعزيز حقوق الإنسان**، حيث تم تأسيس العديد من لجان وجمعيات حقوق الإنسان على الصعيدين الرسمي والأهلي.[500]

---

[498] - الجريدة الرسمية، العدد 2465، بتاريخ 21 فبراير 2001، ص 15.

[499] - إشتمل دستور مملكة البحرين المعدل 2002 على مواد تضمن تحقيق أكبر قدر من إستقلال القضاء كركيزة أساسية من ركائز المملكة الدستورية، حيث نصت المادتان 104، 105 على:

- شرف القضاء ونزاهة القضاه وعدلهم أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات.
- لا سلطات لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة. ويكفل القانون إستقلال القضاء ، ويبين ضمانات القضاه والاحكام الخاصة بهم.
- يقتصر إختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام، ولا يمتد إلى غيرهم إلا عن إعلان الأحكام العرفية، وذلك في الحدود التي يقررها القانون.

[500] - من المؤسسات واللجان المعنية بحقوق الإنسان :

- على مستوى السلطة التشريعية، لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشوري، أنشئت في أكتوبر 1999، اللجنة البرلمانية النوعية الدائمة لحقوق الإنسان بمجلس النواب، أنشئت في مايو 2012، اللجنة البرلمانية النوعية الدائمة لحقوق الإنسان لمجلس الشورى، أنشئت في نوفمبر 2012، اللجنة البرلمانية النوعية الدائمة لشئون المرأة والطفل بمجلس النواب، أنشئت في أكتوبر 2013.

وكان **لحرية العقيدة** نصيبها من التحديث والإصلاح، حيث نشر مبادئ التسامح والتعاون، وممارسة كل ديانة وطائفة لطقوسها الدينية بكل أريحية تحت ظل القانون، ذلك أن البحرين تتميز بأن معتنقي الديانات المسيحية واليهودية من أبنائها قد عاشوا فيها لسنوات عديدة، يضاف إلى ذلك وجود العديد من المقيمين في البحرين من أصحاب العقائد الأخرى من الهندوس والسيخ، المسموح لهم بممارسة شعائرهم بمطلق الحرية.

ويضمن ميثاق العمل الوطني ودستور البحرين المعدل حماية حرية الفكر والدين أو المعتقد[501]، وقد وصل عدد الجمعيات والأندية والكنائس الأجنبية إلى 88 جمعية ونادياً وكنيسة في عام 2020، وبها معبد هندوسي قديم يبلغ من العمر 200 عام، ومعبد للسيخ، وتجمع للتاميل والزرادشتيين.[502]

وتحيي مكونات المجتمع البحريني احتفالاتها الدينية علناً، بما في ذلك الاحتفالات غير الإسلامية كعيد الميلاد، عيد الغفران وغيرها..[503] وتتخذ وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إجراءات لمكافحة جميع الدعوات إلى التمييز أو نشر خطاب الكراهية على أساس الدين أو المعتقد، كما اعتمدت وزارة التربية والتعليم مناهج لضمان التعددية والتسامح بين المعتقدات والثقافات. وفي عام 2009 تم إنشاء اللجنة الوطنية للتسامح والتعايش بين الأديان، وتضم في عضويتها ممثلين لمختلف الأديان والمذاهب. وفي عام 2016، تم

- مؤسسات ذات طابع إستقلالي: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أنشئت بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009، الأمانة العامة للتظلمات، أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم (27) لسنة 2012، وحدة التحقيق الخاصة، أنشئت في 2012، مكتب المفتش العام بجهاز الإستخبارات الوطني، أنشئ في 2012، مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، أنشئت في يوليو 2013.
- المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، تأسست عام 2001، الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية ، تأسست عام 2002، جمعية الحقوقيين البحرينية، تأسست عام 2005، جمعية حماية العمال الوافدين، تأسست عام 2005، جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، تأسست عام 2006، جمعية المرصد البحريني لمراقبة حقوق الإنسان، تأسست عام 2010، جمعية مبادىء لحقوق الإنسان، تأسست عام 2011، جمعية كرامة لحقوق الإنسان، تأسست عام 2012، وجمعية معاً لحقوق الإنسان، تأسست عام 2014. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم الملك حمد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **مرجع سابق**، مملكة البحرين، 2021.

[501]- تنص المادة (22) من الدستور المعدل على أن: "حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والإجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد".

[502]- عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم الملك حمد، مرجع سابق، ص ص 79-80.

[503]- صحيفة أخبار الخليج، 27 يوليو 2018.

إطلاق كرسي الملك حمد في جامعة "لاسبينزا" روما لتدريس الحوار والسلام والتفاهم بين الأديان[504]، وفي عام 2018 تم إنشاء مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي.

ويحرص المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى على تمثيل أتباع الديانات بمؤسسات الدولة، والدليل على ذلك تمثيل أبناء البحرين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم داخل المؤسسات البرلمانية والدبلوماسية.

وعلى صعيد متصل، يعتبر **الحق في حرية الرأي والتعبير**، أحد المقومات الرئيسية التي يقوم عليها المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى في إطار هوية وثوابت البحرين الدينية والحضارية، وتشمل حرية الرأي والتعبير عدداً من المجالات ذات الصلة بإبداء وجهات النظر كحرية التعبير، حرية النشر، حرية الوصول للمعلومات من مصادرها المختلفة، حرية المسيرات والاعتصامات وتنشيط دور المجتمع المدني بما فيه من جمعيات ذات نفع عام.

ويضمن ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل قيمة الرأي والتعبير[505]، وتؤكد خطابات الملك وتصريحاته باستمرار على قيمة حرية التعبير، كتصريحه بمناسبة اليوم العالمي للصحافة في مايو 2011 بأن: "الصحافة الحرة النزيهة المستقلة هي دعامة التطور الديمقراطي"، فضلاً عن دعوته كافة المؤسسات في الدولة لدعم الصحافة الوطنية أثناء خطابه في عام 2014، وحرصه في عام 2015 على تطوير المنظومة الإعلامية، باعتبارها أداة تنويرية في خدمة المجتمع.

وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في مايو 2020، "أشاد الملك حمد بن عيسى بالدور المستمر الذي تلعبه وزارة الإعلام بالشراكة مع الصحافة المحلية في إرساء دعائم الكلمة الحرة النزيهة والموضوعية".[506]

---

[504]- وكالة أنباء البحرين، إنطلاق النسخة الثانية من البرنامج الصيفي لكرسي الملك للحوار بين الأديان والتعايش السلمي، بتاريخ 3 أغسطس 2020. متاح على الرابط: www.bna.bh تاريخ الزيارة: 8 أغسطس 2021.

[505]- أكد ميثاق العمل الوطني في الفقرة (1) من الباب الرابع على حرية التعبير عن الرأي، كما نصت المادة (23) من الدستور المعدل لعام 2002 على أن: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما".

[506]- صحيفة أخبار الخليج، "جلالة الملك المفدى يوجه رسالة سامية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة"، بتاريخ 2 مايو 2020.

وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة في مايو 2021، وتحت شعار "المعلومات كمنفعة عامة" وبالتزامن مع مرور ثلاثين عاماً على إعلان ويندهوك التاريخي، "أشاد الملك حمد بن عيسى التاريخ العريق للصحافة الحرة والمستقلة والإعلام الوطني المسؤول، والدور الذي تلعبه في نشر الحقائق والمعلومات الصحيحة وتغليب المصلحة العليا للوطن وجميع المواطنين فوق أي اعتبار بمهنية وموضوعية"[507]. ولا يقتصر الحق في حرية الرأي والتعبير على نطاق الصحافة فحسب، وإنما يتعداها إلى أفق أرحب.[508]

وأما المسار الديمقراطي في البحرين، فإنه يستوجب التوضيح بين فترتين زمنيتين، سيتم التطرق إليهما من خلال ما يلي :

الفرع الأول: الإنتخابات البرلمانية والبلدية قبل أحداث فبراير 2011

الفرع الثاني: الإنتخابات البرلمانية والبلدية بعد أحداث فبراير 2011

---

[507]- وكالة أنباء البحرين، "جلالة الملك المفدى يوجه رسالة سامية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة"، متاح على الرابط: www.bna.bh تاريخ الزيارة : 8 آغسطس 2021.

[508]- ساهم المشروع الإصلاحي للملك في توفير قنوات عديدة للتعبير السلمي عن الرأي، ومن أهم هذه القنوات:

- إنشاء النقابات العمالية: حيث أصدر الملك مرسوماً بقانون رقم (33) لسنة 2002 بشأن النقابات العمالية، ومنذ 2003 سُمح بالإضراب كوسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال، وتم إنشاء الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين في 2004، وفي 2006 صدر القانون رقم 49 لسنة 2006 الذي يسمح بتعددية النقابات والإتحادات النقابية، وفي 2011، جاء المرسوم بقانون الذي فتح المجال واسعاً لهذه التعددية، وتأسيساً لذلك تكون الإتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في 18 يوليو 2012، الذي أسهم بدوره في إرتفاع عدد النقابات العمالية، ليصل إلى 91 نقابة حتى الآن.
- التوسع في عقد الندوات والمؤتمرات دون رقابة أو منع، وقد شهدت البلاد 1549 فعالية متنوعة خلال الأعوام من 2008-2009-2010، ووصلت الفعاليات والأنشطة الحقوقية في الفترة من 2015-2020 إلى 3420 فعالية.
- تنظيم الإعتصامات والتظاهرات والإحتجاجات، حيث وصل عددها في الفترة من 2008-2013 ما يقارب 867 فعالية، كما شهدت البلاد خلال الفترة من 2001-2003 ما يقارب 1619 إعتصاماً ومسيرة، وقد قل عدد المسرات والإعتصامات في الفترة من 2013-2019، حيث لم يتجاوز 40 مسيرة وإعتصاماً خلال تلك الفترة.
- تعزيز حرية الصحافة، ساهم المشروع الإصلاحي في المزيد من التراخيص لإصدار صحف محلية ورقية وإلكترونية، حيث قفزت من 4 صحف يومية إلى 14 صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية في عهد الملك حمد بن عيسى، فضلاً عن إنتشار الصحافة الإلكترونية وعالم السوشيل ميديا، وقد أختيرت مملكة البحرين عاصمة للصحافة العربية عام 2012، خلال ملتقى الإعلاميين الشاب العرب الذي عُقد بالمنامة في 2 يوليو 2012، وتقدمت (8) مراتب في التصنيف السنوي في حرية الصحافة الخص بمنظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2012، كما أختيرت عاصمة للإعلام العربي عام 2013- 2014 من قبل هيئة الملتقى الإعلامي العربي بالكويت، وفازت بمقعد لجنة "الجندر" عن منطقة الشرق الأوسط بالإتحاد الدولي للصحفيين، ضمن أعمال المؤتمر العالمي الـ30 للإتحاد الدولي للصحفيين في يونيو 2019. لمزيد من التفاصيل، أنظر: عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم الملك حمد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 74-78.

الفرع الأول: الإنتخابات البرلمانية والبلدية قبل أحداث فبراير 2011

تُعد مملكة البحرين من أوائل دول الخليج العربي ذات النظم الملكية ممارسة للعمل الديمقراطي التي انطلقت منذ سبعينيات القرن المنصرم كما أسلفنا سابقاً، وبتولي الملك حمد مقاليد الحكم في مارس 1999، بدأت عجلة الإصلاح والديمقراطية بالعمل مجدداً، وكان الشعب البحريني على موعد حقيقي بأهم التطورات التي شهدتها المملكة في عام 2002، وهو إجراء الانتخابات البلدية والنيابية بمشاركة واسعة من قبل المواطنين.

وسيتم التطرق إلى ست تجارب ديمقراطية، ثلاثة منها كانت قبل أحداث فبراير 2011، وثلاث أخرى بعد أحداث فبراير 2011، وما شهده العالم العربي قاطبة من عدم استقرار سياسي فيما عُرف "بالربيع العربي".

1) إنتخابات عام 2002

بداية التجربة كانت بإجراء **الانتخابات البلدية** في التاسع من مايو 2002، وقد تهافت البحرينيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب خمسة مجالس بلدية ديمقراطية، حيث أسفرت الجولة الأولى عن فوز 30 مرشحاً من إجمالي عدد المقاعد الـ 50، فيما تم تحديد الفائزين في الـ 20 مقعداً المتبقية في الجولة الثانية التي جرت في 16 مايو، وبلغ عدد المرشحين نحو 306 مرشحاً من بينهم 31 امرأة.[509]

وأما توزيع عدد المرشحين والمرشحات فكان كالتالي: في محافظة العاصمة 3 إناث و47 ذكوربواقع 50 مرشحاً، في محافظة المحرق 9 إناث و72 ذكور بواقع 81 مرشحاً، في محافظة الشمالية 8 إناث و56 ذكور بواقع 64 مرشحاً، في محافظة الوسطى 10 إناث و70 ذكور بواقع 80 مرشحاً، في محافظة الجنوبية 1 إناث و30 ذكور بواقع 31 مرشحاً.[510]

وقد حظيت الانتخابات البلدية الأولى بتقدير المراقبين، لأنها شهدت إقبالاً ونجاحاً على كافة المستويات، كما أعتبرت فاتحة للانتخابات النيابية، ومن خلالها تم جس نبض الشارع البحريني في تعاطيه مع صناديق الاقتراع. وفي سبيل تنظيم العملية الانتخابية صدر المرسوم رقم (3) لعام 2002 بنظام انتخاب أعضاء

[509]- عمر الحسن وآخرون ، مملكة البحرين- عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2002-2006، مرجع سابق، ص 10.

[510]- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة- دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 166.

المجالس البلدية متقدماً في الكثير من الجوانب، حيث المساواة الكاملة بين المواطنين دون تمييز في الجنس أو القبيلة.

ويمكن إجمال نجاح التجربة للإقبال الجماهيري منقطع النظير من أجل المشاركة في إحدى فعاليات صنع القرار في الدولة، إلى جانب أن التجربة كانت بمثابة تعبير حقيقي عن إمكانيات المرأة البحرينية مقارنة بنظيراتها في المنطقة، حيث مشاركتها الفاعلة كناخبة ومرشحة، وأما من الناحية الإجرائية والإدارية كانت العملية الانتخابية ناجحة في تقديم فرص للمواطنين أو من يحق لهم ممارسة الانتخاب، ليسجلوا ويقترعوا، وكانت بطاقات الاقتراع واضحة والتثقيف الانتخابي كافياً والتنظيم داخل لجان الاقتراع مقبولاً بشكل عام.[511]

وفي الفترة من 24-31 أكتوبر 2002، كان البحرينيون على موعد مع **الانتخابات النيابية**، التي حظيت بأهمية كبيرة، نظراً للدور المرتقب للمجلس من قبل الناخبين من جهة، فضلاً عن انقطاع دام ربع قرن منذ حل برلمان 1973.

وقد تنافس على المقعد البرلماني 177 مرشحاً من بينهم 8 سيدات لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 40 مقعداً، وبعد أسبوعين جرت الجولة الثانية والنهائية.[512] ورغم مقاطعة بعض الجمعيات السياسية للانتخابات النيابية، إلا أن كافة القوى السياسية -المشاركة والمقاطعة- احترمت قواعد اللعبة الديمقراطية، ولم تحدث أي اضطرابات أو أعمال عنف كما هو الحال في بعض البلدان، وهذا مؤشر على سلامة وصحة المناخ الذي مورست فيه العملية الانتخابية.

وقد تميزت الأجواء التي صاحبت الانتخابات بتزايد نسبة المشاركة، حيث بلغت النسبة النهائية للمشاركين في الجولة الأولى من الانتخابات النيابية 53,48% من إجمالي 242449 ناخباً، وكانت نسبة مشاركة الرجال 52,6%، بينما كانت نسبة مشاركة النساء 47,4%، فضلاً عن تنوع عضوية المجلس السياسية والفكرية، وقد وزعت المقاعد كما يلي: جمعية المنبر الإسلامي (7 مقاعد) جمعية الأصالة (6 مقاعد) جمعية

[511]- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة- دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، المرجع نفسه، ص 169.

[512]- عمر الحسن، بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد: الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، مرجع سابق، ص10.

الشورى (مقعد واحد)، الرابطة الإسلامية (4 مقاعد)، التيار الوطني الليبرالي (6 مقاعد)، مستقلون (16 مقعداً)، و(4) مقاعد لجمعية الميثاق الوطني.[513]

من جهة ثانية، فإن المرشحين الفائزين بعضوية المجلس النيابي جسدوا حقيقة وطبيعة التنوع الذي يتمتع به المجتمع من حيث التركيب النوعي والعمري والمهني، فضلاً عن التوزيع الفكري والسياسي، وتمثيل ما يعرف بالفئات الخاصة، والتي يجيء على رأسها المرأة، ويشار إلى أن نسبة الجامعيين من مجموع المرشحين وصلت إلى 70% من حملة الماجستير والدكتوراه، وتراوحت أعمار المتقدمين بين 33-80 عاماً وبلغ عدد رجال الدين 10، والمحامين 8، ورجال الأعمال 10، والصحفيين 4، والأطباء 3، والرياضيين 5، والمدرسين 5، إضافة إلى مهندسين وتجار ومهن أخرى.[514]

كما تميزت الانتخابات النيابية بدعم البرامج الانتخابية للمرشحين الفائزين لمشروع الملك الإصلاحي، مع اختلافهم في ترتيب أولوياتهم في القضايا التي تتصدر حملتهم الانتخابية، وقد تمحورت معظم القضايا التي طرحت في البرامج الانتخابية للمرشحين حول ملفات التوظيف والتشغيل والبطالة والمال العام وغيرها.[515]

إنه من المناسب التأكيد على أن الجزء الأكبر في التحول الديمقراطي الذي شهدته مملكة البحرين يعود إلى قناعة القيادة السياسية بضرورة التحديث والتطوير، وفي سبيل دعم المشاركة في انتخابات 2002، أجرى الملك خلال لقائه مع رؤساء الجمعيات السياسية يوم 2002/9/13 تعديلاً على قانوني مجلسي الشورى والنواب برفع الحظر عن الجمعيات السياسية، وذلك بدعم المرشحين والدعاية لهم بما يمنح الجمعيات السياسية بمختلف توجهاتها حق العمل السياسي، فضلاً عن حثه للجمعيات المقاطعة العدول عن قرارها والمشاركة في العملية الديمقراطية، وفي ذلك ألقى الملك خطاباً في 21 أكتوبر 2002، ركز فيه على عدد من الدلالات الوطنية للمجلس النيابي المنتخب كركيزة أساسية للمشروع الإصلاحي.[516]

---

[513]- صحيفة أخبار الخليج، بتاريخ 31 أكتوبر 2002.

[514]- وكالة أنباء البحرين، إنتخابات عام 2002 النيابية وتمهيد الطريق للديمقراطية البحرينية الوليدة، متاح على الرابط التالي: www.bna.bh، تاريخ الزيارة 10 أغسطس 2021.

[515]- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين- عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2002-2006، مرجع سابق، ص 12.

[516]- بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية، مرجع سابق، ص 64.

ورد في الكلمة السامية للملك حمد بن عيسى بخصوص إجراء الإنتخابات النيابية في 21 أكتوبر 2002 قوله : "القوى السياسية الحية تشارك في بناء أوطانها بأناة وصبر لبنة فوق أخرى حتى يعلو البناء بتكاتف الجميع، ولصالح الجميع ، ويتلاحم النسيج الإجتماعي للوطن من خلال الرأي

2) **إنتخابات عام 2006:**

في 25 من نوفمبر عام 2006 شهدت المملكة ثاني **انتخابات بلدية**، وقد جرت جولة الإعادة خلال الأسبوع التالي، وما يلاحظ زيادة نسبة مشاركة المرشحين الذكور إلى 171 مرشحاً، في الوقت الذي تناقص فيه عدد المرشحات للمجلس البلدي من النساء، حيث بلغ عددهن 5 مرشحات مقارنة بـ 31 مرشحة في انتخابات 2002.[517]

وفي أكتوبر 2006 جرت **الانتخابات النيابية**، وما يميزها أنها شهدت حراكاً كبيراً على الساحة السياسية، لاستكمال مقومات عملية التحول الديمقراطي الشامل، وذلك للاستفادة مما تحقق من منجزات خلال السنوات الأولى من عمر التجربة، والبناء عليها وبما يشمل كل القطاعات. وبدت القوى السياسية التي لم تشارك في التجربة الأولى أكثر تفهماً لأهمية خوض غمار معترك الحياة السياسية والتفاعل مع متطلباتها ومواكبة احتياجاتها. وقد زادت الكتلة الانتخابية التي يحق لها التصويت في هذه الانتخابات، حيث بلغ عددهم نحو 295686 ناخبا وناخبة، الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلت لبث الوعي بأهمية الممارسة الديمقراطية، وقد تنافس في هذه الانتخابات 207 مرشحا، من بينهم 16 امرأة وقد بلغت نسبة التصويت في عملية الاقتراع 72% من جملة الناخبين، وهي أعلى نسبة تصويت في مملكة البحرين منذ بدء التجربة البرلمانية، وبما شكل زيادة بحوالي 18% عن الانتخابات التي جرت في عام 2002، والتي لم تزد عن 53 % من جملة من يحق لهم التصويت.[518]

كما شهدت انتخابات مجلس عام 2006 تطورا ملفتا في دور المرشحين الذين تنافسوا باسم التيارات والجمعيات التي تباروا باسمها للفوز بتأييد الناخبين، حيث إنتمى المرشحون في هذه الانتخابات لتيارين رئيسيين، أحدهما: ترشح على قوائم الجمعيات السياسية، أو تلقوا منها دعما مباشرا، ووصل عددهم إلى 63

والرأي الأفضل الحر الذي يضع المصالح العامة كهدف يراد له التحقيق، فليكن خطابنا الوطني على هذا الأساس موازناً في عرض الحقائق إبتغاء للحق ومصلحة الوطن العليا.. ومن أراد العمل المنظم برلمانياً فإن إلتزامه بهذا الهدف الوطني على أساس البحرين أولاً هو سبيل أهليته لصدارة العمل السياسي والمشاركة في إدارة البلاد".

[517]- وكالة أنباء البحرين، إنتخابات المجالس البلدية في البحرين دعم اللامركزية في الحكم وتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي، متاح على الرابط: www.bna.bh ، تاريخ الزيارة: 11أغسطس 2021.

[518]- وكالة أنباء البحرين، إنتخابات عام 2006 النيابية واستكمال مقومات عملية التحول الديمقراطي الشامل في مملكة البحرين، متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 10 أغسطس 2021.

مرشحا أي بنسبة 30% من إجمالي عدد المرشحين، وكانوا يتبعون لـ13 جمعية سياسية. أما التيار الآخر فكان من نصيب المرشحين المستقلين، فقد تمكنوا في انتخابات مجلس 2006 من تقديم عدد مرشحين يربو على 145 مرشحا سواء كانوا مدعومين من جمعيات سياسية مباشرة أو غير ذلك، وهو ما مثل 70% من جملة المرشحين الذين خاضوا الانتخابات.[519]

ومما لاشك فيه أن انضمام الجمعيات المقاطعة أكسب المجلس فاعلية أكثر في طرح العديد من القضايا المجتمعية من خلال توظيفها لما تملكه من أدوات، فقد أسفرت الانتخابات عن تركيبة جديدة للمجلس توزعت على النحو التالي: جمعية الوفاق (43% من عدد مقاعد المجلس) بواقع 16 مقعداً من أصل 40 مقعداً، جمعية الأصالة (20%)، جمعية المنبر الإسلامي (18%)، كتلة المستقبل (10%)، المستقلون (10%)، مع وصول أول امرأة خليجية للمجلس النيابي في بلدها، حيث فازت بمقعد بالتزكية.[520]

وقد تميز أداء المجلس النيابي في فصله التشريعي الثاني بالفاعلية، حيث سعى لتحديث منظومة التشريعات في البلاد، لتتوافق مع طبيعة التطور الاجتماعي والسياسي من جهة، وتتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها من جهة أخرى.

وقد عُرض على المجلس (280) مشروعاً بقانون، في حين بلغ عدد الاقتراحات بقوانين (135) اقتراحاً، وافق المجلس على (112) منها، وتم تحويلها إلى الحكومة، وقد حظيت قضايا تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بالنصيب الأوفر في الجانب التشريعي، كما حرص المجلس على ممارسة دوره الرقابي، حيث بلغ عدد الأسئلة التي وجهها الأعضاء (685) سؤالاً إلى الوزراء، تم الرد على (532) منها، فيما سقط (124) وتم سحب (13) واعتبر (16) في حيز عدم الاختصاص، كما شهد الفصل تقدم النواب بأربعة استجوابات، كان نصيب جمعية "الوفاق" منها استجوابين.[521]

---

[519]- وكالة أنباء البحرين، إنتخابات عام 2006 النيابية واستكمال مقومات عملية التحول الديمقراطي الشامل في مملكة البحرين، مرجع سابق، متاح على الرابط: www.bna.bh ، تاريخ الزيارة: 10 أغسطس 2021.

[520]- عمر الحسن، بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد- الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، مرجع سابق، ص16.

[521]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ص 39-40.

3) إنتخابات عام 2010:

في 23 أكتوبر 2010، أجريت **الانتخابات البلدية** في نفس موعد الانتخابات النيابية وقد شارك فيها جميع القوى السياسية المسموح لها بالعمل، وجرت انتخابات المجالس البلدية لخمسة محافظات، 8 مقاعد لكل من محافظتي العاصمة والمحرق و9 مقاعد لكل من الشمالية والوسطى و6 مقاعد للجنوبية، وكان نصيب الجمعيات في هذه التشكيلة كبيرا بحصولها على أكثر من 20 مقعدا، والباقي حققه المستقلون في الوقت الذي أخفقت فيه الجمعيات ذات التوجه الديني في تأمين المقاعد التي كانت لها في الانتخابات السابقة.[522]

وقد ترشح للانتخابات البلدية (178) مترشحاً، منهن 3 إناث، وذلك للمنافسة على (39) مقعداً بعد أن حسم مقعدا واحداً بالتزكية لصالح أحد الذكور، بينما فازت أول امرأة خليجية مستقلة للمجلس البلدي بالانتخاب الحر المباشر في ثانية المحرق، بحصولها على (52.59%) في مقابل حصول منافسها الرجـــل علـى (47.41%).[523]

أما **الانتخابات النيابية**، فقد تنافس عليها (149) مرشحاً ومرشحة (3 منسحبين)، منهم 37 في الشمالية و36 في الجنوبية و33 في الوسطى و24 في المحرق و19 في الجنوبية[524]، بينهم (7) نساء في (35) دائرة انتخابية بعد فوز (5) نواب بالتزكية بينهم امرأة واحدة، وقد سجلت نسبة المشاركة النهائية (67.7%)، حيث حصلت جمعية المنبر الإسلامي على (3) مقاعد، وكذلك جمعية الأصالة الإسلامية، فيما تزايد تمثيل المستقلين، حيث حصلوا على (16) مقعد، فيما حصلت جمعية الوفاق على (18) مقعد، وهذا بدوره إنعكس على طبيعة تشكيلة اللجان داخل المجلس، حيث أصبح للوفاق والمستقلين الدور الأبرز في المجلس، مما دفع باقي القوى البرلمانية للتحالف مع هاتين الكتلتين في سبيل تمرير بعض المشاريع والقضايا.[525]

---

[522]- إنتخابات المجالس البلدية في البحرين دعم اللامركزية في الحكم وتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي، وكالة أنباء البحرين، مرجع سابق متاح على الرابط: www.bna.bh ، تاريخ الزيارة: 11أغسطس 2021.

[523]- بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية، مرجع سابق، ص 65.

[524]- إنتخابات مجلس نواب 2010 وجهود حماية التجربة الديمقراطية البحرينية، وكالة أنباء البحرين، متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 11 أغسطس 2021.

[525]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 42.

وفيما يتعلق بمجموع الكتلة الانتخابية التي شاركت في انتخابات أعضاء مجلس النواب 2010 فقد قدرت بنحو 318668 ناخب وناخبة، وقد جسدت النتائج التي أسفرت هذه الانتخابات العديد من الدلالات، منها حدة المنافسة، ونزاهة العملية الانتخابية، واقتناع الكافة بجدوى ممارسة العمل السياسي في إطار من الشرعية وتحت مظلة العمل بالقانون، والدليل على ذلك فوز "جمعية الوفاق" بأغلب المقاعد التي كانت لها في الدورة السابقة، وبما يفوق أي فصيل سياسي آخر، كما أخفقت الجمعيات ذات التوجه الديني الأخرى في تحقيق مكاسب كبيرة.[526]

وقد تميز أداء المجلس التشريعي في فصله التشريعي الثالث بالزيادة المضطردة في عدد المشروعات بقوانين التي قدمت للمجلس خلال دور الانعقاد الأول، مقارنة بعدد الاقتراحات بقوانين المقدمة من جانب أعضاء مجلس النواب، حيث بلغ عدد مشروعات القوانين المقدمة (71) مشروعاً مقابل (6) اقتراحات بقوانين، وقد يكون ذلك عائداً إلى أن الحكومة أقدر على تفهم إحتياجات المجتمع.

وحول الأداء الرقابي، فقد ناقش المجلس (124) مسألة، عبارة عن (5) إقتراحات برغبة، (22) سؤالاً، (97) موضوعاً في مجال التنمية البشرية من بينها (3) لجان تحقيق، تمثلت في قطاعات الخدمات العامة، قطاع الإسكان، تطوير الإقتصاد الوطني، تحسين مستوى المعيشة.[527]

الفرع الثاني: الإنتخابات البرلمانية والبلدية بعد أحداث فبراير 2011

كان للانتفاضات العربية في عام 2011 تأثيراتها على خط سير المعارضة "جمعية الوفاق" في مملكة البحرين، لاسيما في مجال المشاركة السياسية، التي استطاعت في انتخابات 2010 -كما أسلفنا- أن تحظى بأغلب المقاعد في المجلس النيابي "18 مقعداً"، إذ سعت لركوب الموجة إستغلالاً للفرصة ، من منطلق التقليد، لكنه كان تقليداً أعمى، فلكل نظام سياسي ما يميزه، وما حدث في الأنظمة الجمهورية ليس بالضرورة أن يجد له متسعاً للتطبيق في الأنظمة الملكية.

---

[526]- إنتخابات مجلس نواب 2010 وجهود حماية التجربة الديمقراطية البحرينية، وكالة أنباء البحرين، متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 11 أغسطس 2021.

[527]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 43.

وقد حاولت جمعية الوفاق ممثلة بكتلتها في مجلس النواب تعطيل الحياة البرلمانية، بعدم احترامها قواعد العمل الديمقراطي وإعلان استقالتهم من البرلمان، رغم دعوة الملك لهم إلى التراجع عن الاستقالة، ورفض مجلس النواب استقالتهم أكثر من مرة.

وفي ظل تلك الظروف والموقف المتأزم لكتلة الوفاق، تمكن الملك من إدارة الأزمة بكثير من الحكمة والعقلانية، حيث أصدر الأمر الملكي رقم (23) لسنة 2011 بفض دور الانعقاد للفصل التشريعي الثالث لمجلسي الشورى والنواب، والدعوة إلى إجراء انتخابات تكميلية في سبتمبر 2011، وذلك لاستكمال النصاب القانوني لعدد أعضاء مجلس النواب.

1) الإنتخابات التكميلية 2011:

قوبلت دعوة الملك لاستكمال النصاب القانوني لمجلس النواب،بالترحيب الشعبي الكبير، وذلك تحاشياً لحدوث فراغ دستوري، ورغبة صارمة في المضي قدماً في طريق الديمقراطية ، ويلاحظ ذلك في ارتفاع عدد المترشحين المتنافسين على الدوائر الشاغرة في الانتخابات التكميلية، وكذلك في عدد من أدلوا بأصواتهم رغم الظروف التي مرت بالبلاد آنذاك، وتمكنت من أن تتجاوزها المملكة بفضل حكمة قيادتها وولاء أهلها سريعا.

حيث بلغ عدد من تقدم للترشح عن 18 دائرة شاغرة قرابة 84 مرشحا منهم 9 سيدات (75 بعد انسحابات)، وهو أكبر بكثير من عدد المرشحين لنفس المقاعد في انتخابات نواب 2010 الأساسية، الذي وصل إلى 63 مرشحا فقط.

وعلى صعيد الكتلة الانتخابية، فقد قدرت بـ 187080 ناخبا، وهو عدد كبير، يؤكد رغبتهم على ضرورة استكمال الحياة البرلمانية ومواصلة المسيرة الديمقراطية، وهو ما تبين لاحقا في معدلات نسبة التصويت والمشاركة، والتي بلغت حسب تقارير في مجملها 51%، وهو ما يعني إخفاق دعوات المقاطعة التي ترددت آنذاك، ورفض الناخبين الرضوخ لقوى وجماعات خارجة عن القانون.

ولقد نتج عن الانتخابات التكميلية تغيير مهم في بنية المجلس النيابي، وطبيعة الأدوار التي قام بها خلال الفصل التشريعي الثالث الذي إستكملت مدته كاملة وبجدارة شهد لها الكثيرون، ومن بين هذه التغييرات: زيادة نسبة المستقلين به بدلا من ممثلي الجمعيات، حيث وصلت إلى (77.5%) ومعظمهم من التكنوقراط

والتجار ورجال المال والأعمال، تمكنوا من مزاحمة مرشحي الجمعيات، واستطاعوا حصد 17 مقعدا في هذه الدورة الانتخابية، بل باتوا يمثلون ثاني أكبر كتلة برلمانية.[528]

كما تشكلت كتلة جديدة عبر تسعة نواب جدد في البرلمان، منهم امرأتان، وهي "كتلة البحرين"، وتقوم مبادئ تلك الكتلة على رفض الانتماءات الفئوية والطائفية والالتزام بالمهنية في طرح القضايا ووجهات النظر، والالتزام بقرارات الكتلة التي تؤخذ بالأغلبية، بالتوافق، وفي حال الاختلاف يتم التصويت[529]. كما جاءت الانتخابات التكميلية مليئة بالمفاجآت بفوز ثلاث نساء بمقاعد برلمانية بالاقتراع الحر المباشر.

وقد تميز الأداء التشريعي خلال الفصل التشريعي الثالث بتصاعد معدل الأداء فيه، حيث ناقش (444) موضوعاً، منها: (272) مشروعاً بقانون، و (131) اقتراحاً بقانون، و(41) مرسوماً بقانون، وتراوحت الموضوعات المطروحة للنقاش بين الموضوعات الخدماتية كالخدمات الإسكانية، الصحية، التعليمية، وتحسين مستوى المعيشة، وبين موضوعات ذات صلة بالإصلاحات السياسية، شؤون الطاقة، والشؤون الدبلوماسية والسياسية.

وحول الأداء الرقابي، فقد وجه المجلس (378) سؤالاً، تمحورت حول الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة، وضمان معيار الشفافية والمحاسبة فيما يتعلق بممارسة الوزراء للأعمال التجارية بجانب مناصبهم، في حين تمركزت "الاقتراحات برغبة" التي بلغ عددها (323) حول الجانب المعيشي، والأمني، كان أبرزها "اقتراح برغبة" بشأن قيام الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع التقارير الحقوقية التي تصدر بشأن مملكة البحرين.[530]

وبالنسبة لمراقبة الانتخابات التكميلية، فقد أعلنت اللجنة العليا للإشراف على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب فتح الباب لكافة مؤسسات المجتمع المدني البحرينية لمراقبة نزاهة الإنتخابات، وبالفعل طلبت 6 جمعيات بحرينية المشاركة في مراقبة سير عمل الانتخابات، وهي: جمعية الحقوقيين البحرينية، جمعية

---

[528]- إنتخابات مجلس نواب 2010 وجهود حماية التجربة الديمقراطية البحرينية، وكالة أنباء البحرين، متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 11 أغسطس 2021.

[529]- عمر الحسن وآخرين، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص ص 157-158.

[530]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ص 47-53.

البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، جمعية الشفافية البحرينية، جمعية حوار، جمعية العلاقات العامة البحرينية، وجمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية، بواقع (174) مراقباً ومراقبة.[531]

2) إنتخابات عام 2014:

في الفترة من 22-29 نوفمبر 2014، دخلت مملكة البحرين في تجربتها الديمقراطية الرابعة، بخطى ثابتة، إذ بلغ عدد المرشحين **للانتخابات البلدية** لعام 2014 (153) مرشحا، بنسبة (59.1%) وبلغت نسبة المشاركة التصويتية فيها نحو (49.1%) وتميزت بانتخاب 3 مجالس بلدية فقط لمحافظات المحرق والشمالية والجنوبية (30 عضوا منهم 10 للأولى و12 للثانية و8 للثالثة على التوالي)، وذلك بعد قرارات تحويل مجلس بلدي العاصمة إلى أمانة عامة يختار أعضاؤها بمرسوم ملكي وإلغاء مسمى محافظة الوسطى وتعديل الدوائر الانتخابية.[532]

وكان للمستقلين نصيب الأسد في تركيبة المجالس البلدية، مقارنة بمرشحي الجمعيات، حيث حازت المجالس البلدية (25) مستقلا وبنسبة (83%) على مقاعد المجالس البلدية الثلاثة مقابل 5 مقاعد لمنتسبي الجمعيات السياسية أي بنسبة (17%) فقط من إجمالي عدد المقاعد الثلاثين.

إضافة إلى دخول وجوه جديدة، بلغ عددها 23 عضواً بنسبة (76%)، في الوقت الذي أعيد فيه انتخاب 7 من أعضاء المجالس البلدية في انتخابات 2010، ونجحت المرأة البحرينية في إيصال 3 نساء لمجلسي بلدي الشمالية والمحرق، وهي مشاركة جيدة للمرأة رغم الأجواء التي صاحبت هذه الانتخابات نتيجة ما مر بالبحرين من أحداث عقب عام 2011.[533]

وفيما يتعلق **بالانتخابات النيابية**، فقد حظيت بمشاركة شعبية بلغت (52.6%)، وقد خاض الانتخابات النيابية (266) مرشحاً من بينهم (27) مرشحاً لتسع جمعيات سياسية، لم يفز منهم سوى أربعة،

---

[531]- عمر الحسن وآخرين، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص155.

[532]- انتخابات المجالس البلدية في البحرين دعم اللامركزية في الحكم وتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي، وكالة أنباء البحرين، مرجع سابق متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 13 أغسطس 2021.

[533]- انتخابات المجالس البلدية في البحرين دعم اللامركزية في الحكم وتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي، وكالة أنباء البحرين، مرجع سابق متاح على الرابط: www.bna.bh ، تاريخ الزيارة: 13 أغسطس 2021.

وحاز المستقلون على (36) مقعداً، منهم 3 نساء، حيث نجح 30 نائب جديد في الوصول للبرلمان، بينما احتفظ 10 من نواب 2011 بمقاعدهم.[534]

وكانت الكلمة السامية للملك في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى يوم 2014/12/14 بمثابة خارطة طريق لاستكمال مسيرة الإصلاح والتحديث التي انطلقت منذ 1999، ومتابعة تنفيذ البرامج والمشروعات البالغ عددها 968 مشروعا خلال السنوات (2011-2014)، وبنسبة (81%) من المشاريع المقررة في المحاور السياسية والتنمية الاقتصادية والمالية، والخدمات والتنمية البشرية والاجتماعية، والبنية التحتية، وتنفيذ (75%) من برامج ومشاريع التطوير الإداري خلال السنوات ذاتها.[535]

وقد ناقش المجلس (389) موضوعاً، منهم (167) مشروعاً بقانون، و(190) اقتراحاً بقانون، و(32) مرسوماً بقانون، ووقف موضوع تطوير الاقتصاد الوطني على قائمة أولويات أعضاء المجلس، حيث حظي بـ (156) موضوعاً، تلاه موضوع تحسين مستوى معيشة المواطن، والذي حظي بـ (51) موضوعاً، ثم موضوع المجال الأمني، الذي كان نصيبه (15) موضوعاً، مثل القوانين المتعلقة بالتصديق على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كالاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المرافق للمرسوم رقم (78) لسنة 2015، ومشروع قانون بالتصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الإتحادية بشأن نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية المرافق للمرسوم رقم (24) لسنة 2016.

وفيما يتعلق بالدور الرقابي، فقد وجه المجلس (175) سؤالاً، 67 منها له علاقة بتطوير الإقتصاد الوطني، و39 سؤالاً حول تحسين المستوى المعيشي.[536]

---

[534]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 56.

[535]- مملكة البحرين في عام 2014، إنجازات تنموية وإصلاحات متواصلة وكالة أنباء البحرين، بتاريخ 31 ديسمبر 2014، متاح على الرابط: www.bna.bh .

[536]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ص 59-60.

3) إنتخابات عام 2018:

في 24 نوفمبر 2018، لعب المواطن البحريني دوره الإيجابي في المشاركة السياسية الفاعلة للمرة الخامسة في الترشح واختيار ممثليه في **الانتخابات البلدية**، حيث بلغت نسبة المشاركة في التصويت (70%)، إذ تنافس (136) مرشحاً، ونجحت 4 نساء في الفوز بعضوية المجالس البلدية من أصل 8 مترشحات.

في الوقت الذي حققت فيه **الانتخابات النيابية** نسبة مشاركة بلغت (67%)، حيث تنافس (288) مرشحاً، منهم (40) امرأة، وكان نصيب الجمعيات السياسية (36) مرشحاً فقط، بينما الباقي مستقلون، وقُدرت الكتلة الانتخابية بـ (135 ألف) ناخب، كما شهدت الانتخابات أيضاً مشاركة فاعلة للشباب في الفئة العمرية من 20-30 سنة كمترشحين وناخبين، ويلاحظ ذلك من عدد الذين فازوا بمقاعد نيابية من فئة الشباب.[537]

ويفسر عدد من المحللين نجاح التجربة وتميزها عن التجارب السابقة، لاعتبارات عديدة، منها:

- الحرص على استمرارية النجاح، مع استلهام العبر والدروس من التجارب السابقة في تنظيم الانتخابات، وفي تعظيم مكتسبات العمل النيابي والبلدي طوال السنوات السابقة، وفي العمل على تجاوزها في دورة الانتخابات الحالية، ودليل ذلك زيادة عدد المرشحين.
- نمو الوعي السياسي لدى أبناء الوطن ليس فقط بأهمية الانتخابات كآلية ضرورية لتفعيل المشاركة في المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى، وإنما لأن هذه الانتخابات ودوريتها تعتبر منجزا حضاريا يجب حمايته والحفاظ عليه، خاصة أنها ساهمت في إنجاح دور المؤسسات التمثيلية.
- أن عدد من تقدموا للترشح للانتخابات النيابية والبلدية بلغ في اليوم الأول وحده من بعد فتح باب الترشح في 17 أكتوبر الماضي نحو 240 مرشحا، منهم 190 للنيابي و50 للبلدي، وهو يوم واحد فقط عكس مستوى الإقبال المنتظر وحدة المنافسة المتوقعة، ناهيك عن مدى إقبال الناخبين الكبير على المراكز الإشرافية لمراجعة أسمائهم في جداول الانتخابات فور فتح باب المراجعة، حيث بلغ إجمالي

[537]- عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص 63.

عدد مراجعي الجداول على الموقع الإلكتروني وحده خلال 7 أيام 131640 ناخبا، فيما بلغ عدد الناخبين الذين قاموا بزيارة المراكز الإشرافية للتأكد من بياناتهم 2997 ناخبا خلال نفس المدة.[538]

وحول أداء المجلس خلال الفترة الممتدة من 2018-2020، فقد شهد دورا الانعقاد الأول والثاني من الفصل التشريعي الخامس الكثير من الإنجازات، لاسيما في ظل التعديلات الدستورية لعام 2018، الذي يتيح للمادة (91) للدستور زيادة السلطات الرقابية لمجلس النواب بتوسيع دائرة المشمولين بتوجيه الأسئلة لهم.

ومن الأمور الهامة للمجلس، ما شهدته الجلسة الاعتيادية الأولى من انتخاب امرأة لتولي منصب رئيس مجلس النواب، لتكون بذلك أول امرأة في تاريخ المجلس تُنتخب لهذا المنصب.

كما تنوع استخدام المجلس لأدواته بين التشريع والرقابة، حيث بلغ عدد الموضوعات التي طرحت للنقاش (794) موضوعاً، تمت الموافقة على (464) موضوع منها، في جوانب الإصلاح السياسي والرقابي.[539]

المطلب الثاني: تأثير المشروع الإصلاحي على تمكين المرأة البحرينية في عهد حمد بن عيسى

يُعتبر الإصلاح السياسي أحد أبرز مرتكزات المشروع الإصلاحي الذي تبناه الملك حمد بن عيسى منذ توليه مقاليد الحكم في مارس 1999، مستنداً فيه على ثقافة وانفتاح المواطن البحريني الممتده عبر سنوات طويلة باختلاف فئاته وجنسه البيولوجي.

ووفق هذا النهج القائم على مبدأ المساواة في المواطنة، يأتي احترام المرأة البحرينية ووضعها في مكانها المستحق الذي نالته عن استحقاق وجدارة عبر تاريخ طويل نضالي، استطاعت من خلاله تغيير قناعات تفكير المجتمع البحريني بأسره، وكسر طابو المجتمعات الذكورية.

ولأن المرأة هي نصف المجتمع، فإنه لا يمكن للمجتمعات أن ترتقي أو تنهض دونما إفساح المجال لنصفه الآخر لأن يتبوأ مكانته المستحقة في مختلف مجالات النشاط البشري، خاصة في مؤسسات الدولة، كما لن

---

[538] - إنتخابات نواب 2018 ثمرة الكفاح الوطني من أجل مستقبل نهضة البحرين الحديثة، وكالة أنباء البحرين، متاح على الرابط: www.bna.bh، تاريخ الزيارة: 13 أغسطس 2021.

[539] - عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص 73.

يتحقق تغيير ملموس في وضع المرأة دون أن يسير الإصلاح السياسي جنباً إلى جنب تمكين المرأة وتحريرها من المفاهيم الاجتماعية البالية.

ولما كانت قضايا المرأة نضالية بطبيعتها، حيث ارتباط أهدافها بحدوث تغيير جذري في بنية المجتمعات، فإن العمل من أجلها يتطلب أن يكون جماعياً على مستوى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

وبطبيعة الحال فإن المكانة التي يمكن للمرأة أن تحققها، لن تتأتى من فراغ، وإنما للإصلاح السياسي بمختلف برامجه وأدواته وآلياته دور هام نحو تعزيز تلك المكانة والدفع بها قدماً بخطى ثابتة، حيث تمارس الدولة سلطتها في العمل على دفع حركة المرأة إلى الأمام من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات الرسمية.

ومما لاشك فيه فإن أوضاع المرأة والحقوق الممنوحة لها في كافة المجالات والميادين، باتت ضرباً من ضروب الواجهة الديمقراطية، التي تسعى الدول جميعاً لإبرازها، حيث تشكل التقارير المتعلقة بأوضاع حقوق المرأة أحد المؤشرات والدلالات ذات الصلة على ديمقراطية الدولة ومدى التزامها بمعايير حقوق الإنسان والتنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس.

وتعكس الأوضاع السياسية للمرأة أهمية خاصة، لكونها دالة من دلالات ارتقاء المجتمع ونضجه الدستوري والسياسي، ومؤشر هام نحو التفعيل الديمقراطي.

إن عملية تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها لكي تقوم بدورها بالكامل إلى جانب الرجل لا يمكن حصرها في إطار حق المرأة فقط، بل هي ذات صلة وثيقة بالمجتمع ككل، فالمجتمعات التي تطمح للنمو والتطور وأن تحقق حياة أفضل لأفرادها، هي التي تسعى وتطالب بأن تقوم المرأة بممارسة دورها كاملاً، على قدم المساواة مع الرجل، ولا ينبع ذلك من منطلق الحرص على كفالة ميزان العدل لأبناء المجتمع فحسب، ولكن ينطلق أيضاً من أهمية وقيمة المرأة في كافة نواحي الحياة، بما تمتلكه من قدرات وملكات وبما تستطيع تقديمه من جهود ومساهمات بناءة، يمكنها أن تشكل رافداً حيوياً من روافد التنمية البشرية.

والمرأة من حيث تفاوت الكفاءة والقدرات شأنها في ذلك شأن الرجل، فثمة نساء يتمتعن بقدر وافر من الكفاءة والتميز، وبعضهن أقل كفاءة وتميزاً، ولذلك وجب عدم المبالغة في تصور أن تمكين المرأة هو أشبه

بالعصا السحرية لحل كافة المعضلات والمشكلات التي تواجه المجتمعات، ولكن من الأهمية بمكان تطبيق شعار وضع المواطن المناسب في المكان المناسب -للرجال والنساء على حد سواء- وذلك لأن الدفع بالمرأة غير الكفؤة إلى تبوأ المناصب والمواقع المهمة، قد يؤدي إلى شل وإعاقة عملية الإصلاح، لأن ذلك قد يكون حجة تضاف إلى حجج من يقاومون الدعوة لتمكين المرأة، من هنا كان حرياً بالحكومات الحرص على انتقاء وتمكين من يستحق من النساء المكانة.

وعلى صعيد آخر، فإن مسألة تمكين المرأة ترتبط ارتباطا وثيقاً بتحقيق مبدأ المواطنة، بما يحقق تحسين وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، والذي من شأنه أن يحقق التوازن الذي يعكس بصورة صحيحة التكوين الطبيعي للمجتمع، وهذا أيضاً من شأنه أن يحقق مبدأ الديمقراطية والكفاءة في الأداء.

وهذا بدوره يتطلب إزالة كافة المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على فرص تنموية، والعمل على تعزيز كافة السبل التي تسهل حصولها على هذه الفرص من خلال إصلاحات وتغييرات منظمة تفتعلها الدولة ومواقع اتخاذ القرار بما يتيح للمرأة أن تأخذ فرصتها كاملة في مجتمعاتها بالتوازي مع تطوير قنوات مشاركة المرأة وإيجاد المداخل المناسبة لممارسة حقوقها كاملة.

ويبقى العمل السياسي للمرأة أحد هذه الحقوق، إذ يجب أن تشارك المرأة في العمل السياسي عن طريق الشورى وإبداء الرأي، وأخذ رأيها، ويدخل ذلك ضمن القاعدة الآمرة بالشورى"وأمرهم شورى بينهم".[540]

وقوله تعالى"فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"[541]، وأهل الذكر هم أهل الاختصاص والخبرة والعلم من كلا الجنسين، وقد ثبتت مشاركة المرأة في الأمور السياسية منذ عهد النبي -ص- حيث شاور الرسول الأعظم أم سلمة في معضلة حصلت في صلح الحديبية[542]، وأخذ بمشورتها.

إنه من المناسب التأكيد على أن فكرة الإصلاح السياسي ترتكز على ضرورة تطبيق المعايير والقواعد والاتفاقيات التي جاءت بها المنظمات والمواثيق الدولية، مستندا في ذلك على مجموعة من الأسس، منها التركيز

[540]- سورة الشورى، الآية 38.

[541]- سورة النحل، الآية 43.

[542]- محمد الزحيلي، المرأة المسلمة المعاصرة، مكانتها، حقوقها وأحكامها ، دار الفكر، ط الأولى، 2007، دمشق، ص95.

على التنمية السياسية من خلال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الجماعي المشترك، وصولاً لتحقيق الاستفادة المتوقعة من المواطن من خلال المشاركة في صنع القرار.[543]

وهذه الأسس تم احترامها وحمايتها في الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات والإعلانات الدولية، فضلاً عما ركزت عليه عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، فعلى صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق المرأة، نلاحظ مدى عناية ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، إذ جاء في ديباجته " نحن شعوب الأمم المتحدة، آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب .. وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.. وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية ".[544]

وعلى ضوء ذلك، سنستعرض دور المرأة البحرينية الفاعل في المشاركة الإيجابية على الصعيد السياسي وصنع القرار، والسبب الرئيسي من وجهة نظر الباحثة الذي أوقد فتيل حماس المرأة البحرينية وجعلها في مرحلة متقدمة عن قريناتها في منطقة الخليج العربي والمتمثل في أسبقيتها في التعليم، والذي يعود إلى عام 1928. وذلك في إطار التحليل والنقاش، على النحو التالي:

الفرع الأول: المرأة البحرينية والمشاركة السياسية في عهد حمد بن عيسى

الفرع الثاني: ومن تعليم المرأة .. كانت باكورة العطاء والتميز

الفرع الأول: المرأة البحرينية والمشاركة السياسية في عهد حمد بن عيسى

الديمقراطية هي امتداد لسلسلة من الأحداث والتطورات التاريخية المتراكمة عبر الزمن، أفضت في نهاية المطاف إلى حقيقة أن يكون الشعب فيها مصدر السلطات، فهي -أي الديمقراطية-: "مفهوم حياتي شامل

[543]- رضوان محمود المجالي، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية : ضرورة داخلية أم مطلب خارجي، مجلة شئون عربية ، العدد 135، القاهرة، خريف 2008 ، ص171-170.

[544]- نقلاً عن د. عزالدين فودة، حقوق الإنسان في التاريخ وضماناتها الدولية، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1969، ص46.

يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس، وعادات وتقاليد أفراد المجتمع، وفي المؤسسات الرسمية والمدنية والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان وعدم إذلال المرأة أو الانتقاص من حقوقها".[545]

وقد ظلت المرأة لفترات طويلة خارج نطاق اللعبة الديمقراطية، فلم تعترف فرنسا بالحق السياسي للمرأة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا ما تزوجت انتقلت ذمتها المالية لصالح زوجها، والولايات المتحدة الأمريكية أعطت الحق السياسي للمرأة في عام 1920، مع التأكيد أن طيلة سنوات العمل الديمقراطي الأمريكي في الكونجرس، لم تترأسه سوى امرأة واحدة فقط "نانسي بيلوسي".

وتبقى عملية المشاركة السياسية دليلاً على وعي المجتمع لذاته وحضارته، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم، فإن مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية.[546]

وفي **المملكة الأردنية الهاشمية**، ثمة توجه عام للدولة لتطوير الحياة السياسية وتعزيز التنمية السياسية بناء على توجهات الملك عبد الله، ويراد به، التركيز على دور المرأة في التنمية والمشاركة السياسية، لما له من دور ملموس في إشاعة الديمقراطية، ولم تتمكن المرأة الأردنية من ممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس النواب إلا في انتخابات نوفمبر 1989، حيث ترشحت 12 إمرأة من أصل 647 مرشحاً تنافسوا على 80 مقعداً وفقاً لنظام القائمة، أي أن النساء شكلن ما نسبته 2% آنذاك من المترشحين، كمستقلات دونما دعم من حزب أو منظمة نسائية، ولم يحالفهن الفوز في انتخابات 1989.[547]

وفي انتخابات نوفمبر 1993، ترشحت 3 نساء فقط من أصل 550 مرشحاً، خاضوا الانتخابات وفقاً لقانون الصوت الواحد، وقد فازت مرشحة واحدة هي "توجان فيصل" بمقعد من أصل ثلاثة مقاعد مخصصة للأقلية الشركسية، وفي انتخابات 1997 ترشحت 17 إمرأة من أصل 561 مرشحاً، إلا أن الفوز لم يحالف أحداً منهن، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الأهلية غير الحكومية في مساندة المرأة ومحاولة

---

[545]- سمير عبدالرحمن الشميري، المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، في المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، بيروت، ط الأولى، 2006، ص 83.

[546]- سعيدة الرحموني، المرأة والمشاركة السياسية في تونس، المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999، ص 114.

[547]- بارعة النقشبندي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص ص 119-120.

إيصالها للبرلمان، وفي الانتخابات التكميلية التي جرت في مارس 2001، نتيجة وفاة أحد أعضاء مجلس النواب الثالث عشر، تم انتخاب امرأة من قبل المجلس نفسه من دون إجراء انتخابات عامة.[548]

وأسهم صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب 2001 والذي ينص على تخصيص ستة مقاعد نيابية للنشار الأردنيات، من أصل 104، في أن يكون هناك تمثيل نسائي في البرلمان. وقد بدأ العمل بنظام (الكوتا) في انتخابات مجلس النواب الأردني منذ يونيو 2003، حيث ترشحت 54 امرأة للانتخابات، فازت منهن 6 نائبات وفقاً (للكوتا).[549]

ونظراً للانتقادات التي توجه لتطبيق نظام (الكوتا) "المحاصصة" كونه يتعامل مع المرأة كأقلية، فضلاً عن كونه أسهل الطرق للوصول إلى المقعد النيابي بغض النظر عما تتمتع به المرأة من قدرات وإمكانيات، فإن صانع القرار في الأردن يرى أنه لا غضاضة من اعتماد هذا المنهج فترة معينة فقط، كأحد التدابير المساندة لوصول المرأة للبرلمان، ونوع من التميز الإيجابي لصالح المرأة، يسترعي وقف العمل به متى ما تحققت الأهداف المرجوة من ورائه[550]، وذلك لصعوبة وصول المرأة الأردنية إلى مقاعد مجلس النواب، وقد يكون ذلك عائداً لطبيعة المجتمع القبلية.

أما **المملكة المغربية**، فقد جاءت استجابة الحكومة المغربية لمعاهدة بكين 1999 التي تدعو إلى منح مزيد من الحقوق للمرأة، وذلك بعد أن أعلنت الحكومة المغربية في مارس 1999برنامجاً أطلقت عليه "إدماج

---

[548]- ناريمان الروسان، المرأة والعمل السياسي والإنتخابات، ورقة قدمت إلى محاضر مؤتمر المرأة والسياسة، عمّان ، الأردن، 15 سبتمبر 2003، ص 5.

[549]- نادية سعد الدين، مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، في المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى، نوفمبر 2006 ، ص127.

[550]- وقعت الأردن على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة في يوليو 1992، مع تحفظه على ثلاث مواد منها، جاء فيها:" لا يعتبر إتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تميزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الإتفاقية، ولكنه يجب أن يستتبعه الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة". وقد إعتبرت الإتفاقية أن: "التميز الإيجابي لصالح الفئات الأقل حظاً لا يُعد تميزاً مجحفاً بحق الفئات الأخرى، بقدر ما يساعد على الوصول إلى تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع الذي يُعد أيضاً بمثابة إحداث طفرة لتحقيق قفزة نوعية في تطوير المجتمع من أجل رفع مستوى مشاركة المرأة وتطوير أوضاعها وإدماج رؤيتها في سياسات المجتمع". **لمزيد من التفاصيل، أنظر**: أحمد دسوقي، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: الفرص والتحديات، النهضة، أبريل 2000، ص ص 5-6.

المرأة في التنمية"، من قبل الوزارة المكلفة بالرعاية الاجتماعية وشؤون الأسرة، بمشاركة خبراء وباحثين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي.[551]

وقد احتلت المرأة المغربية مكانة كبيرة ضمن المشهد التنموي الديمقراطي، وذلك لإقرار المغرب بالمساواة في المشاركة السياسية للنساء والرجال، ومساندتها بإجراءات تفعيلية تسهم في نيل حقها في هذا المجال، من خلال الدساتير المغربية والاتفاقيات الدولية، ومشاركة المرأة المغربية في مواقع صنع القرار.

وقد صادق المغرب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونص عليها في دستور 2011.[552]

وحول واقع المرأة المغربية من خلال الدساتير المغربية، فقد نصت الدساتير السابقة (1962- 1970- 1972-1992-1996) في فصلها الخامس أن: "جميع المغاربة سواء أمام القانون"، كما جاء في فصلها الثامن: "الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية".

وتميز دستور 2011 باستحداث تعديلات متعلقة بالحقوق السياسية للمرأة كحظر ومكافحة كل أشكال التمييز من جهة، وتفعيل المساواة ومشاركة المواطنين والمواطنات من جهة أخرى، فضلاً عن إحداث

---

[551]- مجموعة باحثين، المرأة البحرينية -إنجازات وتحديات، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2003، ص35.

[552]- تنص المادة السابعة من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه عام تكفل للمرأة على قدم المساوة مع الرجل الحق في:

- التصويت في جميع الإنتخابات والإستفتاءات العامة، والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها للإقتراع العام.
- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

كما تنص المادة الثامنة من هذه الإتفاقية على: "أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والإشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

وتنص المادة الأولى من إتفاقية بشأن، الحقوق السياسية للمرأة على: " للنساء حق التصويت في جميع الإنتخابات ، بشرط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز".

هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وتشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الوظائف الانتخابية.[553]

كما عمل دستور 2011 على توسيع مشاركة النساء في العمل السياسي من خلال تقلد المناصب القيادية للأحزاب السياسية مركزياً ومحلياً، إذ يسعى كل حزب سياسي لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته في سبيل التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة.[554]

وحول تمثيل المرأة المغربية في البرلمان، فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في انتخابات أكتوبر 2016، لتصل إلى 81 مقعداً، مقارنة بانتخابات 2011، التي كانت 67 مقعداً فقط.[555]

ويُعتبر عام 1993 هو بداية دخول المرأة المغربية للبرلمان عبر نائبتين بواقع 1% من إجمالي عدد المترشحين البالغ عددهم حينها (333)، وفي انتخابات 2002 ارتفع عدد النائبات إلى 35 امرأة، بواقع 11%، فانخفض في انتخابات 2007 إلى 34 امرأة بواقع 10%.[556]

وانتهج المغرب منذ عام 2002 نظام الكوتا عبر منح حصة 30 مقعداً للمرأة من خلال لائحة إنتخابية وطنية يتم التصويت عليها منفصلة عن اللوائح المحلية الاعتيادية والتي أصبحت 60 مقعداً بعد إقرار الدستور المغربي لعام 2011.[557]

وأما **مملكة البحرين**، فهي تُعد من الدول الرائدة في منطقة الخليج العربي ذات النظم الملكية التي كفلت للمرأة ممارسة حقها والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة على مختلف الأصعدة والميادين، حيث

---

[553]- أسس دستور 2011 رزمة من المطالب التي كانت تسعى لها المرأة المغربية، ومن أبرزها قضية المناصفة والحقوق السياسية، إذ جاء في الفصل التاسع عشر على أنه: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتصياته الأخرى، وكذا في الإتفاقيات والمواثيق الدولية ، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

[554]- الفصل 26 من ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 22 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، متاح على الرابط: http://adala.justice.gov.ma

[555]- الأشرف حسن، النساء في البرلمان المغربي..ديمقراطية ناقصة، العربي الجديد، 16 أكتوبر 2016، متاح على الرابط: www.alaraby.co.uk.

[556]- يحياوي يوسف، الإنتخابات التشريعية المباشرة بالمغرب بين واقع نظامها القاتوني وعلاقتها بالتوظيف السياسي، إطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، وحدة الحياة السياسية والدستورية، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية وجدة، 2005.

[557]- مرابط فدوى، المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي، مجلة معابر، المجلد 5، العدد 1، ديسمبر 2019، ص204.

مصادقة مملكة البحرين على عدد من الاتفاقيات والإعلانات والمؤتمرات، فضلاً عن مشاركة مملكة البحرين ممثلة بالمجلس الأعلى للمرأة في العديد من الفعاليات العربية والدولية ذات الصلة بالمرأة[558]، فضلاً عن توفير بيئة مؤسساتية على أعلى المستويات كزاوية ارتكاز تضطلع بحقوق المرأة.[559]

ناهيك عن المكانة المحترمة التي تحظى بها المرأة البحرينية في الميثاق الوطني ودستور مملكة البحرين، حيث جاءت مواد الدستور المعدل لعام 2002 داعمة ومؤيدة لحق المرأة البحرينية في صون كرامتها وحقوقها في مختلف مجالات النشاط البشري، ومن هذه المواد:

الفقرة هـ من المادة (1): "للمواطنين، رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون".

الفقرة ب من المادة (5): "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[558]- من جملة الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين ذات الصلة بالمرأة: إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" -مع تحفظات المملكة على بعض مواد الإتفاقية-، ومنهاج عمل بيجين.ومن نماذج مشاركة المجلس الأعلى للمرأة في الفعاليات الخارجية على الصعيد العربي: (المشاركة في مؤتمرات قمم المرأة العربية وأولها قمة القاهرة التي عقدت في الفترة من 18-20 نوفمبر 2000 بعنوان" تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، والقمة الثانية في العاصمة الأردنية عمّان بتاريخ 3 أبريل 2002 تحت عنوان "المرأة العربية.. رؤية جديدة"، كما شاركت البحرين بفاعلية في منتديات قمم المرأة العربية، كمنتديات القمة الأولى، والتي تضمنت خمس منتديات، منها: منتدى المرأة والقانون، الذي عُقد في المنامة في الفترة من 28-29 أبريل 2001.

كما كان للمجلس الأعلى للمرأة مشاركات في الفعاليات الدولية، ومن ذلك على سبيل المثال المشاركة في الدورة الإستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل في الفترة من 19-21 سبتمبر 2001 بمبنى الأمم المتحدة بنيويورك.

ونتيجة جهود البحرين الدولية الملموسة، فقد تم إختيارها في أبريل 2003 لتكون مركزاً رئيسياً للإتحاد النسائي الإسلامي العالمي. كما شارك المجلس الأعلى للمرأة في أعمال القمة العالمية للمرأة بمراكش (الدورة الثالثة عشرة) خلال الفترة من 28- 30 يونيو 2003. لمزيد من التفاصيل، أنظر: عمر الحسن ولولوه العوضي وآخرون، المرأة البحرينية في عهد حمد، مملكة البحرين، مركز الخليج للدراسات والمجلس الأعلى للمرأة، 2010،ص ص 68-77

[559]- جاء إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001 كمؤسسة رسمية ذات طبيعة إستشارية تختص بكل ما يتعلق بشئون المرأة تتبع الملك مباشرة، وتتولى رئاسته قرينة جلالة الملك صاحبة السمو الملكي الأميرة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة" تعبيراً واقعياً عن إلتزام مملكة البحرين، كما جاء في دستورها وميثاق العمل الوطني الخاص بها بتمكين المرأة بإعتبار ذلك مكوناً إستراتيجياً للتنمية الإستراتيجية الشاملة. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن ولولوه العوضي وآخرون، المرأة البحرينية في عهد حمد، مرجع سابق، ص 34.

أما فيما يخص المواد المتعلقة بتشغيل النساء، فقد جاءت مواد دستور مملكة البحرين في بابه التاسع، كالتالي:

المادة (59): "لا يجوز تشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً، ويستثنى من ذلك دور العلاج والمنشآت الأخرى التي يصدر بشأن العمل بها قرار من وزير العمل".

المادة (60): "يحظر تشغيل النساء في الصناعات أو المهن الخطرة والمضرة بصحتهن وصحة الجنين التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العمل".

المادة (61): "يجوز للعاملة أن تحصل على إجازة وضع بأجر كامل لا يخصم من إجازتها السنوية مدتها خمسة وأربعون يوماً، تشمل المدة التي تسبق الوضع أو التي تليه بشرط أن تقدم شهادة طبية معتمدة من وزارة الصحة مبيناً فيها التاريخ الذي يرجح حصول وضعها فيه، ويجوز لها أن تحصل على إجازة بدون أجر مدتها خمسة عشر يوماً علاوة على الإجازة السابقة".

المادة (62): "يحق للعاملة عندما تعود لمزاولة عملها بعد إجازة الوضع أن تأخذ بقصد إرضاع مولودها الجديد فترة للاستراحة أو فترات لا تزيد بمجموعها عن الساعة في اليوم الواحد، وذلك علاوة على فترات الراحة الممنوحة لجميع العمال".

المادة (63): "لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة بسبب الزواج أو أثناء تمتعها بإجازة الحمل والولادة، ويصدر وزير العمل قراراً بالمهن والأعمال التي يجوز فيها لصاحب العمل تغيير مهنة العاملة بسبب الزواج".

المادة (64): "يسقط حق العاملة فيما تستحقه وفقاً لأحكام هذا الباب إذا ثبت أنها عملت لدى أي صاحب عمل آخر أثناء مدة إجازتها المصرح بها، ولصاحب العمل الأصلي في هذه الحالة أن يحرمها من أجرها عن مدة الإجازة أو أن يسترد منها ما أداه لها".

المادة (65): "يجوز لوزير العمل أن يصدر قراراً بأية تنظيمات أخرى بشأن تشغيل النساء وبظروف عملهن".

وجاء في باب العقوبات، **المادة (164):** "أنه يعاقب كل من يخالف أحكام الباب التاسع في شأن تشغيل النساء والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تجاوز مائتي دينار".[560]

ومنذ استئناف مسيرة التطور الديمقراطي في عهد الملك حمد بن عيسى، وللمرأة البحرينية حضور لافت، وقد ارتأت الباحثة تقسيم مشاركة المرأة البحرينية في الحياة النيابية والبرلمانية إلى فترتين، فترة ما قبل أحداث فبراير 2011، والمتمثلة بثلاث تجارب (2002-2006- 2010) وفترة ما بعد أحداث فبراير 2011، والمتمثلة بثلاث تجارب أيضاً (2011- 2014 -2018).

(1) مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البرلمانية والبلدية قبل أحداث فبراير 2011

أ.دور المرأة البحرينية في إنتخابات عام 2002:

في التاسع من مايو 2002، شهدت مملكة البحرين **أول انتخابات بلدية**، وقد توجه المواطنون البحرينيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب خمسة مجالس بلدية ديمقراطية، حيث أسفرت الجولة الأولى للانتخابات عن فوز ثلاثين مرشحاً من إجمالي عدد المقاعد الخمسين، فيما تم تحديد الفائزين العشرين ضمن الجولة الثانية. وقد بلغ عدد المرشحين نحو 306 مرشحاً بينهم **31 امرأة**، بنسبة 10.1% من إجمالي المرشحين، وكانت نسبة مشاركة المرأة 51% مقابل 49% للرجال[561]، ورغم إخفاق المرشحات في الفوز بأية مقاعد، إلا أن الدولة رأت في تشجيعها على المشاركة السياسية ما هو أهم من مجرد فوزها.

وفي الفترة من 24-31 أكتوبر 2002 شهدت مملكة البحرين **الانتخابات النيابية**، وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية فيها كناخبة 47.7% مقابل 52.3% للرجال، وهي من أعلى النسب في المنطقة العربية، وقد تنافس على المقعد البرلماني 177 مرشحاً من بينهم **8 سيدات** لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 40 مقعداً، بنسبة 4.6% إمرأة لكل 100 رجل، وهذا مرده إلى حداثة التجربة.

---

[560] - دستور مملكة البحرين المعدل لعام 2002.

- لم يمنح الدستور البحريني لعام 1973 المرأة حق المشاركة السياسية، إذ تم تفسير المبادئ الخاصة بالمساواة بين "المواطنين" بإعتبارها قاصرة على الرجال فقط، بما حرم المرأة من مباشرة حقوقها السياسية إنتخاباً وترشحاً. وهي الحقوق التي حصلت عليها في الدستور المعدل لعام 2002.

[561] - أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة، مرجع سابق، ص164.

وقد خاضت المرشحات الثماني الجولة الأولى، ونجحت إثنتان منهن للوصول إلى الجولة الثانية، إلا أن النتائج النهائية لم تسفر عن فوز المرأة في انتخابات 2002 بأي مقعد نيابي.[562]

ويرى المحللون بأن إنتخابات 2002، التي شاركت فيها المرأة للمرة الأولى تصويتاً وترشيحاً، إختباراً حقيقياً لما بُذل من مجهود رسمي وأهلي في مسألة تمكين المرأة. فعلى الصعيد الرسمي، قام المجلس الأعلى للمرأة بجهود حثيثة في سبيل تهيئة المناخ العام لمساعدة المرأة في خوض هذه الإنتخابات والمشاركة الإيجابية في صنع القرار، ومن هذه الجهود:

- تنظيم دورات تدريبية خلال الأشهر التي سبقت فترة الانتخابات، بالتعاون مع عدة جمعيات أهلية.
- الإستعانة بخبراء من الداخل والخارج لتدريب المرأة على دخول المعترك الانتخابي.
- تنظيم حلقات توعية للناخبين-رجالاً ونساء- للمساعدة في كيفية اختيار المرشح الكفوء، بالنظر إلى برنامجه الانتخابي، والتحرر من جلباب النوع البيولوجي.
- في الثامن من أكتوبر لعام 2002، قامت قرينة الملك صاحبة السمو الملكي الأميرة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة" برعاية يوم مفتوح بجامعة البحرين بحضور أكثر من 1600 من طالبات الجامعة، والهيئات الإدارية والتعليمية والمرشحات للانتخابات النيابية والجمعيات النسائية وممثلي الصحافة والإعلام، وذلك بهدف توعية النشء بأهمية المشاركة السياسية.
- قيام قرينة الملك صاحبة السمو الملكي الأميرة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة" في أكتوبر من نفس العام بالعديد من الزيارات للمحافظات والمناطق الريفية للتوعية بأهمية الحق السياسي للمرأة، كما عقدت لقاءات وحوارات مع جمعيات نسائية عديدة ولجان مراكز نسائية بالجمعيات الإسلامية، لتبادل وجهات النظر حول البرامج الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها.[563]

وقد تميزت الأجواء التي رافقت الانتخابات النيابية بتزايد نسبة المشاركة، حيث بلغت النسبة النهائية للمشاركين في الجولة الأولى من الانتخابات النيابية 53,48% من إجمالي 242449 ناخباً، وكانت نسبة مشاركة الرجال 52,6%، بينما كانت نسبة مشاركة النساء 47,4%، ورغم عدم فوز المرأة في انتخابات 2002، إلا أنها

[562]- عمر الحسن، بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد: الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، مرجع سابق، ص10.

[563]- المرأة البحرينية في عهد حمد، مرجع سابق، ص41.

حققت سبقاً تاريخياً بمشاركتها في الانتخابات النيابية، وتعتبر مشاركتها هي الأولى للمرأة الخليجية (تصويتاً وترشيحاً).[564]

ب. دور المرأة البحرينية في إنتخابات عام 2006:

في 25 نوفمبر 2006 شهدت المملكة ثاني انتخابات بلدية، زادت فيها نسبة مشاركة المرشحين الذكور إلى 171 مرشحاً، في الوقت الذي تناقص فيه عدد المرشحات للمجلس البلدي من النساء، حيث بلغ عددهن 5 **مرشحات** مقارنة بـ 31 مرشحة في انتخابات 2002.

وقد يكون قلة عدد المرشحات للمجلس البلدي لعام 2006، عائداً لعدم فوزهن في انتخابات 2002، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العملية الديمقراطية عملية تراكمية، تأخذ أهميتها وشكلها المرتقب من عامل الزمن، بما يصاحبه من تغييرات في قناعات الناخب، وهذا ما أثبته الشارع البحريني في التجارب الديمقراطية اللاحقة.

وعلى الرغم من أن المرأة البحرينية لم يحالفها الحظ بالفوز في الانتخابات البلدية لعام 2006، إلا أن **الانتخابات النيابية** التي شهدتها البلاد في أكتوبر 2006 والتي تميزت بمشاركة الجمعيات السياسية التي قاطعت انتخابات 2002، أسفرت عن فوز أول امرأة بحرينية وهي السيدة "لطيفة القعود" بالتزكية إلى المجلس النيابي منذ الجولة الأولى، ودخول مترشحة أخرى "د. منيرة فخرو" في الجولة الثانية، وإن لم يحالفها الحظ، في حين خرجت المترشحات الأخريات من السباق منذ الجولة الأولى، وذلك من أصل **18 امرأة** دخلن معترك المنافسة الانتخابية من إجمالي 207 مرشحين بنسبة 8.6% وهي نسبة تفوق نظيرتها في انتخابات 2002، ولقد ترشحت المرأة في 16 دائرة من إجمالي 40 في المحافظات الخمس، بواقع 4 مترشحات في محافظة العاصمة، 4 في المحرق، 3 في الشمالية، 4 في الوسط و3 في الجنوبية.[565]

وتعود زيادة نسبة مشاركة المرأة للدخول للمجلس النيابي مقارنة بالمجلس البلدي، لإيمانها بدورها المحوري في عملية صنع القرار في الدولة والإسهام في إحداث تغييرات في التشريعات ذات الصلة بمستقبل البلاد والمواطن على أكثر من صعيد، منها ما هو متعلق بوضع المرأة البحرينية ضمن خارطة العمل السياسي.

[564] - صحيفة أخبار الخليج، بتاريخ 31 أكتوبر 2002.

[565] - صحيفة أخبار الخليج، بتاريخ 27 نوفمبر 2006.

ت. دور المرأة البحرينية في انتخابات 2010:

في 23 أكتوبر 2010، أجريت الانتخابات النيابية والبلدية ضمن ثالث عملية استحقاق ديمقراطي تعيشها مملكة البحرين، وقد تنافس في تلك الانتخابات 133 مرشحاً، بينهم 7 نساء في 35 دائرة انتخابية، حسمت فيها 31 دائرة انتخابية منذ الجولة الأولى، منهم سيدة بالتزكية، هي ذاتها الفائزة في انتخابات 2006، ويأتي اكتساح المستقلين في انتخابات 2010، صورة طبيعية لرغبة الناخب البحريني في إحداث التغيير المرتقب، وقد رشحت **9 سيدات** أنفسهن للمجلس النيابي.

في حين تنافس 182 مترشحاً **للانتخابات البلدية**، بينهم **3 سيدات**، دخلت إثنتان منهن للجولة الثانية، وهذا مؤشر إيجابي، لم يتحقق لهن في التجربتين الديمقراطيتين السابقتين، أسفرت عن فوز أول امرأة خليجية، مستقلة للمجلس البلـدي (فاطمة سلمان) بالانتخاب الحر المباشر، في ثانية المحرق، بحصولها على 52.59% في مقابل حصول منافسها الرجل على 47.41%.

ويأتي فوز امرأة في المجلس البلدي، نتيجة تغيير طبيعي في قناعات الناخب، ودليل قاطع على أن العجلة بدأت تدور، والتغيير بدأ يؤثر في العقلية البحرينية، ومعناه أيضاً أن تاريخ التطور الديمقراطي البحريني سيكتب أنه في مكان ما من مملكة البحرين في العام 2010 وبعد عشرة أعوام من العهد الميمون للملك حمد بن عيسى آل خليفة، بدأ الناخب البحريني يوازن بين رجل وامرأة على قاعدة أيهما أصلح وأنفع للناس، وليس على أساس الجنس، كما أن فوز امرأة بحرينية في الانتخابات وهي في حالة منافسة مع رجل، معناه أن الرجال أنهوا قروناً من الانحياز للذكر، وأن تاريخاً جديداً بدأ الآن في مملكة البحرين، وأن المجتمع البحريني بدأ يفكر في الاعتماد على المرأة إلى جانب الرجل في العمل العام.

(2) الإنتخابات البرلمانية والبلدية بعد أحداث فبراير 2011

أ. دور المرأة البحرينية في الانتخابات التكميلية 2011:

في 24 نوفمبر 2011 شهدت مملكة البحرين انتخابات تكميلية، لإكمال نصاب مجلس النواب عبر انتخاب 18 نائباً جديداً ليحلوا محل أعضاء كتلة الوفاق المعارضة التي انسحبت في فبراير 2011 في خضم الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد في فبراير ومارس 2011.

وبلغت نسبة مشاركة المرأة فيها 10% من جملة المترشحين، بواقع 6 مترشحات من إجمالي 60 مرشحاً وهن: "إبتسام هجرس، كوكب التاجر، سوسن تقوي، حنان الكواري، سيما اللنجاوي وسمية الجودر".

وجاءت الانتخابات التكميلية مليئة بالمفاجآت بفوز **ثلاث نساء** بمقاعد برلمانية، ليصبح مجموع النساء بمجلس النواب البحريني **أربعة**، ما نسبته 10% من مجمل المقاعد النيابية وذلك لأول مرة في تاريخ المملكة، وهي نسبة تتوافق مع العديد من النظم الديمقراطية في العالم.[566]

وكانت إحدى المرشحات قد فازت بالجولة الأولى بالتزكية في 24 سبتمبر 2011 عن الدائرة الثانية بالمحافظة الشمالية، مع دخول كل من "سيما اللنجاوي" و"إبتسام هجرس" و"سمية الجودر" الجولة الثانية أي بنسبة 13%، وقد فازت كل من سمية الجودر عن الدائرة الأولى في المحافظة الوسطى، وابتسام هجرس عن الدائرة الثالثة في محافظة العاصمة بالجولة الثانية للانتخابات التكميلية في 1 أكتوبر عبر صناديق الاقتراع، ليصبحن نائبات إلى جانب النائبة لطيفة القعود .

ووصول المرأة البحرينية للمجلس النيابي بدون (كوتا) نسائية، دلالة قاطعة على مدى ازدياد وعي الشارع البحريني بأهمية دور المرأة في المجتمع وحاجة قطاع كبير منه لأن تكون شريكاً في العملية السياسية، لاسيما بعد أن أثبتت المرأة أن نشاط المرأة في البرلمان ليس حصراً على قضايا المرأة والأسرة فقط، بل تعداها ليشمل جميع الملفات المطروحة بمختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن انسحاب جمعية الوفاق الإسلامية من الانتخابات التكميلية فتح المجال واسعاً لدخول المرأة البحرينية في المنافسة والفوز بمقاعد مجلس النواب، ولم يكن من الممكن أن يتحقق لها ذلك لو شاركت الوفاق، فجمعية الوفاق منعت أي مرشحة في كتلتها الانتخابية لدورتين متتاليتين، رغم استغلال المرأة من قبل جمعية الوفاق في كافة المجالات، إلا أنها لم تسهم في تمكينها سياسياً.[567]

وواصل الملك حمد بن عيسى نهجه الإيجابي في وضع المرأة ضمن مكانتها المستحقة بأن أعلن عن تعيين 11 سيدة في **مجلس الشورى** عن الفصل التشريعي الثالث عام 2010، بعد أن كان 10 سيدات الفصل التشريعي الثاني عام 2006، وأربع سيدات في الفصل التشريعي الأول عام 2002، وهذا مؤشر على اهتمام الدولة -على اعلى مستوياتها- بتمثيل المرأة في المجالس التشريعية، والاستفادة من خبراتها في مواقع صنع القرار.

---

[566] - عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 475.

[567] - بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية، مرجع سابق، ص ص 65-66.

ب. دور المرأة البحرينية في انتخابات عام 2014:

جاءت مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات التشريعية والبلدية في الثاني والعشرين من نوفمبر 2014، وقد تقدمت 34 امرأة للترشح للانتخابات البرلمانية والبلدية، بواقع تقدم 22 مترشحة **للانتخابات النيابية** بنسبة بلغت حوالي 7.5 %، نجحت منهن 3 نساء، من إجمالي عدد المرشحين للمجلس النيابي البالغ 297 مرشحًا.

أما **الإنتخابات البلدية**، فقد بلغ عدد المترشحات 12 مترشحة بنسبة 9% من إجمالي المترشحين والبالغ 133 مرشحًا، وقد نجحت 3 نساء منهن.[568]

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لمشاركة النساء في الإنتخابات التشريعية، فقد كان لمحافظة العاصمة النصيب الأوفر، حيث شاركت ثماني مترشحات، وتلتها المحافظة الشمالية بسبع مترشحات، وكانت أقل محافظة هي المحرق بمترشحة واحدة فقط.

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة في انتخابات 2014 النيابية هي مشاركة محدودة مقارنة بالانتخابات النيابية السابقة. أما فيما يخص الانتخابات البلدية، فإن مشاركة المرأة كبيرة مقارنة بنسبة المترشّحات في المجلس النيابي، وأيضا بالمقارنة بالانتخابات السابقة، وقد يعزو ذلك إلى رغبة المرأة في الانخراط بالعمل الميداني، والتقرب أكثر من الجماهير وعامة الناس، تمهيداً للدخول لإنتخابات 2018.

ت. دور المرأة البحرينية في انتخابات عام 2018:

بلغ عدد مشاركة المرأة المترشحة **للانتخابات النيابية** 40 مترشحة بنسبة 13.7% من إجمالي المترشحين البالغ عددهم 293 مترشحاً لانتخابات النواب وقد وصل عدد المترشحات للانتخابات النيابية في المحافظة الشمالية 13 مترشحة، كما شاركت ست مترشحات من المحافظة الجنوبية.

ومن مفاجآت انتخابات 2018 حصول إمرأة على منصب رئيس السلطة التشريعية في أولى جلسات المجلس، وهي نقلة حققت فيها المرأة البحرينية نتائج غير مسبوقة في تاريخها السياسي، ليس على مستوى

[568]- المرأة البحرينية في المجلس الوطني.. تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، سلسلة دراسات معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين 2015، ص72.

رئاسة المجلس فحسب، وإنما على مستوى عدد الفائزات بمقاعد بالمجلس النيابي والذي وصل إلى 6 نواب من النساء، أي ما يعادل 15% من مجموع مقاعد المجلس، وهو الرقم الأعلى منذ بدء الانتخابات النيابية في العام 2002. وقد تضاعف عدد التمثيل النسائي في مجلس النواب البحريني (6 نواب من النساء مقابل 3 في مجلس2014) وفي المجالس البلدية (4 مقابل 1 في الانتخابات البلدية السابقة).[569]

أما **الانتخابات البلدية**، فقد ترشح لها ثماني مترشحات فقط، ونجحت 4 سيدات في الفوز بعضوية المجالس البلدية، أي أن نسبة تمثيل المرأة تزايدت لتصل إلى 10% في عام 2018، مما يؤكد على أن عجلة التطور الديمقراطي تدور في إطارها الصحيح.[570]

الفرع الثاني: ومن تعليم المرأة.. كانت باكورة العطاء والتميز

شكل التحاق الفتاة البحرينية بالتعليم منذ عام 1928، في أعقاب بدء تعليم الرجل عام 1919، باكورة عطاءاتها وتاريخها النضالي في نيل مكانتها المستحقة -لما يمثله التعليم والمعرفة من نقطة إرتكاز نحو الإنطلاقة والعمل الجاد- وتدشيناً لمرحلة جديدة لسائر نساء منطقة الخليج العربي التي اتخذت من المرأة البحرينية قدوة لها في كافة ميادين الحياة العلمية والعملية.

ومما ساعد على ذلك الدور الذي لعبته النخب الفكرية والوافدين العرب من إحداث تغير تدريجي في قناعات المجتمع البحريني آنذاك[571]، ومع النضج المجتمعي وتضافر الجهود الأهلية والتعاون الرسمي المتمثل في رموز السلطة من تجار وأفراد العائلة الحاكمة، نجحت الجهود الأهلية بضرورة تعليم الفتاة، حيث بادر المثقفون والمعلمون الأوائل بإنشاء ما يُعرف باللجان الأهلية الخيرية الوطنية، وثمة مراسلات ووثائق عديدة تؤكد بأن البدايات الحقيقية للتعليم النظامي في البحرين انطلقت من مبادرات أهلية ونشاطات فردية.

---

[569]- "انتخابات نواب 2018 ثمرة الكفاح الوطني من أجل مستقبل نهضة البحرين الحديثة"، مرجع سابق، وكالة أنباء البحرين، 24 نوفمبر 2018، www.bna.bh

[570]- عمر الحسن، حقوق الإنسا ن في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص 64.

[571]- يروي الباحث خالد البسام ضمن مؤلفه حكايات من البحرين: (تعليم المرأة في البحرين بدأ بمغامرة خطيرة قادها مثقف سوري هو عثمان الحوراني مدير أول مدرسة نظامية بالبحرين في نهاية العشرينيات، وذلك حينما عرض "الحوراني" وبعض مثقفي البحرين البحرين الفكرة على الأهالي ، فقامت قيامتهم ،وراح رجال الدين المتعصبون يهاجمون المشروع "الفاسد" من على منابر المساجد وفي الأسواق والمجالس، وكانت حججهم أن الفتاة عندما تتعلم القراءة والكتابة ستستطيع كتابة الرسائل الغرامية إلى حبيبها). **لمزيد من التفاصيل، أنظر**: خالد البسام، حكايات من البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002، ص 35.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وإبان فترة حكم الراحل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، جاشت بين صفوف الأهالي تحركات جادة لإنشاء مدرسة أهلية تُعنى بالتعليم النظامي، ويربط البعض بين زيارة الشيخ عبد الله بن عيسى بن علي آل خليفة إلى بريطانيا عام 1919، لحمل رسالة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين إلى الملك جورد الخامس في سبيل المزيد من الصلاحيات لمؤسسات الحكم المحلي، وبين بدايات التعليم النظامي في البحرين.[572] وبعدها بتسع سنوات، بدأت الأنظار تتجه نحو تعليم الفتاة، وكان ذلك في عام 1928 بإنشاء أول مدرسة نظامية في البحرين والخليج العربي بالمحرق.

والحق أن دخول الفتاة للمدرسة لعب دوراً هو الآخر في فتح مداركها نحو الوعي الصحي والثقافي والسياسي والاجتماعي، حتى تبلور لديها منذ أواخر العشرينيات حتى يومنا هذا خبرة تراكمية، إستلهمتها من وحي الأيام ورحيق ليالها.[573]

---

[572]- مي محمد الخليفة، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين- السنوات الأولى للتأسيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1999، ص34، ص 176.

[573]- **في الخمسينات**، استمر التعليم منصباً على المراكز الرئيسة في المدن (المنامة، المحرق والحد)، مما أحدث صعوبة كبيرة في تنقلات بعض الفتيات إلى المدارس وأعاق عملية تعليمهن لرفض أهاليهن قطع مسافات كبيرة للوصول إلى المدارس. ولم يُنظر إلى تعليم الفتاة كحق رئيسي من حقوقها في الحياة، وعليه حُرمت شرائح كثيرة من الفتيات من الإلتحاق بالتعليم من منطلق العادات والتقاليد والعيب، وكانت الفتاة المحظوظة في الدراسة، بمجرد وصولها سن البلوغ تخرج من المدرسة. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** سبيكة النجار وفوزية مطر، الذكرى المئوية للتعليم في مملكة البحرين.. البدايات الأولى لتعليم البنات، ندوة من تقديم بثينة خليفة قاسم لمركز عبدالرحمن كانو الثقافي، 19 يناير 2019.

وفي مرحلة الستينات، فقد شهدت أحداثاً هامة على صعيد تعليم المرأة ، حيث تميّز عام **1959-1960** بأن أوجدت مديرية المعارف قسماً في المدرسة الثانوية للبنات لدراسة التدبير المنزلي، كانت مدة الدراسة فيه سنتين، بالتركيز على الاقتصاد المنزلي والخياطة والتطريز. وفي تقرير ورد في **أبريل 1960** عن التعليم في البحرين للخبيرين النحاس وكاتول: "أن التعليم مقسم إلى قسمين، لكل منهما ميزانيته وإدارته الخاصة، وهذا ما يُعطل سير التعليم ويخل بالتوازن والتوافق، وأن السياسة التعليمية في الدولة يجب أن توضع للجنسين على حد سواء، مع مراعاة طبيعة كل جنس ووظيفته في الحياة، وأن تحقيق ذلك لن يكون إلا بتوحيد الإشراف على التعليم من جهة واحدة مسئولة أمام الدولة". **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** محمد كامل النحاس وجبرائيل كاتول، التعليم في البحرين، لا طبعة، البحرين، مطابع مديرية التعليم، 1960، ص 38.

كما تم في عام 1962 افتتاح أول فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار في مقرات الجمعيات النسائية، ثم تطورت برامج الفصول لتشمل التوعية الصحية وبرامج الأسرة لتؤهل خريجات الأمية لتكملة الدراسة الثانوية. كما تم في نفس العام تقسيم دراسة البنات إلى فروع ثلاثة: التعليم العام/أدبي، علمي، قسم إعداد المعلمين، وقسم العلوم المنزلية . ويرجع البعض تقسيم الدراسة على هذا النحو إلى أواخر الخمسينات. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** المرأة البحرينية -إنجازات وتحديات من أول يوليو2003-1997، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2003، ص 46.

ومنذ استعادة إستقلال البحرين في عام 1971 أخذ حضور المرأة البحرينية خلال سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن المنصرم يتطور تطوراً ملحوظاً كماً وكيفاً، وبشكل عام شهدت العملية التعليمية في البحرين قفزات نوعية في المدخلات والمخرجات التعليمية، حتى إستهل العهد الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة في عام 1999، وما واكبه من إصلاحات في كافة الحقول، ومنها حقل التعليم.

وبشكل عام فقد شهدت الحياة التعليمية في البحرين تطوراً كمياً ونوعياً لافتاً، سواء من حيث تدفق الميزانيات المخصصة لذلك، أو من ناحية مواكبة المناهج الدراسية لروح العصر، عبر تطوير التعليم، كونه أحد مرتكزات المشروع الوطني الإصلاحي، وتمكنت مملكة البحرين خلال السنوات العشرين الماضية أن تصبح واحدة من أفضل الدول في المنطقة على صعيد مخرجات التعليم وربطه بسوق العمل.

وللتعليم تأثيرات عديدة، أبرزها اكتساب المعرفة وتوسيع المدارك، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الخامس لعام 2005 "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" إلى أنه بالرغم من التوسع الضخم في تعليم البنات في العقود الخمسة ما قبل عام 2005، إلا أن النساء العربيات مازلن يعانين إعداداً أفقر لمشاركة فعالة في الحياة العامة من خلال اكتساب المعرفة عن طريق التعليم، إذ تبدي المنطقة العربية واحداً من أدنى معدلات تعلم النساء، أي من أعلى معدلات الأمية (يبلغ معدل الأمية للإناث النصف، مقارنة بالثلث فقط للذكور)، ومن فرص الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، خاصة التعلم العالي، مقارنة بالرجال.

وتتفاوت نسب معدلات الالتحاق الإجمالية بجميع مراحل التعليم من بلد إلى آخر، إذ يزداد التحاق البنات بالتعليم عن البنين في عدد من دول الخليج العربي ذات النظ الملكية، وتشكل مملكة البحرين واحدة من أكثر البلدان العربية تقدماً في التحاق البنات بالتعليم مقارنة بالبنين.[574]

ولا يقتصر اهتمام حكومة مملكة البحرين بزيادة التحاق البنات بالتعليم وردم الفجوة بين الجنسين في المراحل التعليمية الثلاث- تلك مسألة محسومة- وإنما تعمد الحكومة من خلال المجلس الأعلى للمرأة إلى متابعة مدى تقدم وتنفيذ محور التعليم والتدريب ضمن الخطط الوطنية التي أقرها المجلس لمتابعة استراتيجيات الجهات المساندة نحو تفعيل ذلك، والتي ترمي إلى "بناء إمرأة قادرة على التعلم المستمر في جميع مراحلها العمرية ومختلف حالاتها الاجتماعية والاقتصادية، لتمكينها واستغلال طاقاتها وقدراتها وتشجيعها للأخذ بأعلى درجات التحصيل العلمي، وإلحاقها بمختلف البرامج المهنية من خلال ما يلزم ذلك من سياسات وتوعية وتأهيل وخدمات".[575]

---

[574]- لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، ص 73-82.

[575]- المرأة البحرينية في عهد حمد، مرجع سابق، ص 59.

وركزت الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة من خلال المجلس الأعلى للمرأة كأحد أهم مكونات المشروع الإصلاحي الشامل للمملكة في 8 مارس 2005، في محور التعليم والتدريب للمرأة على أهداف رئيسية، هي:

أ: تعزيز حق المرأة في التعليم والتدريب بكافة مستوياته وأنواعه وأدواته، وذلك من خلال تضمين مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في السلم التعليمي، والتوسع في التعليم والتدريب الفني للفتيات في المرحلة الثانوية، وتطوير المناهج والخطط الدراسية بما يتلائم وطبيعة تطور الحياة ومتطلباتها، وزيادة فرص التدريب المتخصص للمرأة قبل وأثناء العمل، وتكافؤ الفرص بالإبتعاث والالتحاق بالدراسات العليا والدورات التدريبية، وتوفير آليات لاحتضان إبداعات المرأة.

ب: تجديد المنظومة التربوية والتوجيه بقوة إلى زيادة الإنفاق على التعليم من أجل تعزيز جودته وتطوير مدخلاته المؤثرة على النهوض بالمرأة، وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، والعمل على إعادة صياغة القيم المؤثرة على ثقافة النوع الاجتماعي عبر تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج الدراسية، وتضمين المناهج التربوية موضوعات ذات صلة بتمكين المرأة.

ج: دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته والعمل على سد مداخيل الأمية، من خلال توفير فرص متنوعة للتعليم غير النظامي كالتعليم عن بُعد والتعليم المستمر للمرأة، وتشجيع المرأة على الالتحاق ببرامج تعليم الكبار والاستمرار فيها، وتوفير كافة صور المساندة لرعاية الطفولة في المؤسسات الحكومية.

د: العمل على سن القوانين الخاصة بإلزامية التعليم ومجانيته، من خلال نشر الوعي بأهمية قوانين إلزامية التعليم لكفالة حق المرأة في التعليم والتدريب، وتطوير الأنظمة التعليمية والإدارية بما يتناسق ومبدأ تكافؤ الفرص.[576]

وقد عزز تقرير المعرفة العربي الذي صدر في فبراير 2010 من النتائج الإيجابية التي حصلت عليها المملكة في تقرير "اليونسكو"، حيث أكد أنها أكثر دولة عربية حققت معدلات التحاق في التعليم، ونسبة مساواة بين الجنسين فيه.[577]

[576]- لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرأة في عهد حمد، مرجع سابق، ص ص 47-48.

[577]- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص371.

وقبل أن تقع أزمة فبراير 2011، كانت مملكة البحرين قد أنهت العقد الأول من الألفية الجديدة محققة هدف الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعليم للجميع قبل موعده المستهدف 2015، حيث حققت نسبة مساواة بين الجنسين وبين جميع أطياف المجتمع بنسبة 100%.[578]

كما أن أحد أبرز مخرجات حوار التوافق الوطني، هو: تحقيق العدالة الاجتماعية بالمساواة في حق وإمكانية الحصول على المعرفة، من خلال ما توفره وزارة التربية والتعليم من تعليم أساسي مجاني لجميع المواطنين، فضلاً عن المنح والبعثات للدراسات الأكاديمية.

ولم يفرق المشرع البحريني في إتاحة فرص التعليم بين الجنسين، وإنما عمد إلى مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في استكمال التحصيل العلمي، حيث تنص المادة (7) من الدستور المعدل لعام 2002 على:

أ: ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية.

ب: ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية والوطنية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه، كما يُعنى فيها جميعاً بتقوية شخصية المواكن واعتزازه بعروبته.

ج: يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون.

د: تكفل الدولة لدُور العلم حرمتها.

كما أن مملكة البحرين صادقت على عدد من الاتفاقيات التي تقر مبدأ المساواة بين الجنسين في أكثر من حقل، ففي عام 2006 انضمت المملكة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أقر بأن يكون للمرأة المتعلمة فرص أكبر للتمكن من حقوقها المدنية والسياسية على حد سواء، وفي نفس العام تم التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي يضمن للمرأة حقها الكامل في التعليم في جميع المراحل دونما تمييز.

[578]- عمر الحسن، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص147.

وفي عام 2007، صادقت مملكة البحرين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مقدمتها حق المرأة في التعليم، وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت إليها المملكة في عام 2011، بما يكفل حق المرأة المعاقة في التعليم.

وسرعان ما شرعت مملكة البحرين ممثلة بوزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للمرأة وكافة القطاعات الرسمية ذات الصلة، والمجتمع الأهلي بأخذ زمام المبادرة في بناء قدرات المواطن البحريني تعليمياً ومعرفياً، من خلال الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية سواء للعاملين من الجنسين في الهيئات التعليمية والإدارية بالمدارس الحكومية، أو الجامعات، وذلك لمواكبة التوسع الكمي والكيفي في تطبيق التعليم الأساس والثانوي والتعليم المستمر.

ومن أولويات المشّرع في مملكة البحرين على المستوى الكمي: زيادة المخصصات المالية للتعليم، زيادة عدد المؤسسات التعليمية، التوسع في التعليم العالي، تطوير التعليم الفني والمهني والاهتمام بتكنولوجيات التعليم والبحث العلمي.

وعلى المستوى النوعي، ظهرت العديد من المبادرات النوعية ضمن المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى بهدف الارتقاء بالتعليم كإنشاء وتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب سنة 2008، وتطبيق الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لنوعية التعليم في الفترة من 2010-2014، بهدف رفع جودة التعليم وإتاحة فرصة التعليم للجميع.

ومن جهة أخرى، فإن التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، أحد أهداف التنمية المستدامة والتي تولي فيها مملكة البحرين اهتماماً ملحوظاً بأن يكون للمرأة دور في التنمية الحضرية.[579]

وقد حرص المجلس الأعلى للمرأة منذ عام 2008 على تخصيص الأول من ديسمبر يوماً للاحتفاء بالمرأة البحرينية، تقديراً واحتراما لإنجازاتها ودورها الفاعل في المجتمع البحريني، وليس من قبيل المصادفة أن يُحتفى بالمرأة البحرينية في عامها الأول في ميدان التعليم، كما ليس من قبيل المصادفة أيضاً أن يكون شعار يوم المرأة البحرينية "قرأتْ.. تعلمتْ.. شاركتْ". إن في ذلك إقرارٌ حقيقي بأهمية التعليم في إحداث النقلات النوعية التي

[579]- المرأة البحرينية والتعليم- إشراقات مبكرة وريادة وطنية، مملكة البحرين، المجلس الاعلى للمرأة، 2019.

وصلت لها المرأة البحرينية في مختلف المجالات[580] ليأتي عام 2019 المتزامن مع مئوية التعليم في مملكة البحرين متخذاً شعار يوم المرأة البحرينية في مجال التعليم العالي وعلوم المستقبل[581]، تماشياً مع متطلبات العصر الجديد، وتماهياً مع رقي المجتمعات ونمائها، الذي بات يعتمد على مدى التقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد أتاح قانون التعليم العالي، الذي صدر عام 2005م ولأول مرة في تاريخ التعليم العالي في مملكة البحرين، إنشاء مجلس للتعليم العالي بالمرسوم الملكي رقم (74) لسنة 2006، الذي يختص بالشؤون الجامعية من مختلف جوانبها الإدارية والعلمية والبحثية والطلابية. ولقد أعدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي اللوائح الإدارية والأكاديمية والمالية التي تُنظم عمل مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وإعداد الشروط الخاصة بالتعيين في الوظائف الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وإعداد لائحة سير تنظيم جلسات مجلس التعليم العالي، وإعداد لائحة معايير الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وبناء نظام معلوماتي لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.[582]

وقد نال تقدم المرأة البحرينية في حقل التعليم ولاسيما التعليم العالي اهتماما بالغا بإتاحة فرص التّعليم العالي للجميع، وتنويع مجالاته، وضمان جودته. فبالإضافة إلى إنشاء مؤسّسات التّعليم العالي الحكوميّة والإقليمية، يشجّع دستور المملكة وقوانينها القطاع الخاصّ على الاستثمار النّوعيّ في التّعليم العالي؛ فلقد نصّت المادة (7/ج) من دستور مملكة البحرين على ما يأتي: "يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقًا للقانون".

وكان الترخيص لأوّل مؤسسة تعليم عالٍ خاصة في عام 2001، وصدر قانون التّعليم العالي رقم 3 لسنة 2005م لتنظيم شؤون التّعليم العالي بالمملكة، بما فيه التّعليم العالي الخاص. وتوجد في الوقت الراهن اثنتا

---

[580] - بدأ الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية في عام 2008 تحت شعار المرأة البحرينية في التعليم، وفي عام 2009 المرأة البحرينية في الصحة، وفي عام 2010 المرأة البحرينية في العمل التطوعي، وفي عام 2011 المرأة البحريني والاقتصاد، وفي عام 2012 المرأة البحرينية والرياضة، وفي عام 2013 المرأة البحرينية والإعلام، وفي عام 2014 المرأة البحرينية والمجال العسكري، وفي عام 2015 المرأة البحرينية والقطاع المصرفي والمالي، وفي عام 2016 المرأة البحرينية في المجال القانوني والعدلي، وفي عام 2017 المرأة البحرينية في المجال الهندسي، وفي عام 2018 المرأة البحرينية في المجال التشريعي والبلدي، وفي عام 2019 المرأة البحرينية في التعليم العالي وعلوم المستقل.

[581] - تشمل علوم المستقبل جميع مجالات العلوم الحديثة كالابتكار، الطاقة البديلة والمتجددة، الروبوتات، الذكاء الاصطناعي، الواقع الافتراضي، أمن الشبكات، التعليم الإلكتروني، الابتكار الاجتماعي، تكنولوجيات الجينات، تقنية المعلومات والبرمجيات، الرياضيات، العلوم والهندسة.

[582] - وزارة التربية والتعليم (2008)، تطور التعليم: التقرير الوطني لمملكة البحرين(التعليم الجامع: طريق المستقبل، الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف في الفترة من 25-28 نوفمبر 2008م: مطابع وزارة التربية والتعليم.، ص 18.

عَشرة مؤسّسة تعليم عالٍ خاصة، ويجري حاليا فحص العديد من طلبات الترخيص بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة أخرى.

واستنتاجاً لما تم توضيحه، يسترعي الحديث بيان النتائج التالية:

- إنتهج المغرب والأردن نظام الكوتا "المحاصصة" كإجراء مؤقت، يُراد به تذليل العقبات أمام المرأة، لاسيما في ظل غياب التنشئة السياسية التي تؤهل المرأة إلى خوض العمل السياسي من جهة، وثقافة المجتمع الذكورية التي تحمل النساء مسؤولية الأزمات العائلية أو الأزمات الاجتماعية، أما مملكة البحرين، فرغم حداثة "التجربة الديمقراطية الأولى 2002" بالنسبة للمغرب "التجربة الديمقراطية الأولى 1993"، والأردن "التجربة الديمقراطية الأولى 1989"، إلا أن صانع القرار في البحرين كان جازماً في رفض تطبيق نظام "الكوتا"، إيماناً منها بأن العملية الديمقراطية هي عملية تراكمية، تدرجية، تأخذ نضوجها بفعل الزمن والتجربة، وهذا ما صح ثباته مع الأيام، بوصول المرأة البحرينية إلى المجلس النيابي بالاقتراع الحر المباشر كأول مرة في عام 2006.
- كما أن السؤال يظل قائماً: هل ساهم نظام الكوتا في تحقيق إضافة نوعية في المشاركة النسائية للمرأة في المغرب والأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العملية الديمقراطية هي اختيار الشعب، وماهي علاقة الشعب بالنائبات اللواتي تم تخصيص مقاعد لهن في البرلمان وهن لا يملكن دوائر محلية؟
- رغم الإجراءات والتدابير التي وفرها المغرب والأردن للمرأة تسهيلاً لعملها السياسي، كتطبيق نظام الكوتا، إلا أن ذلك لا ينفي أن كليهما عرف تطوراً ملموساً في جانب المشاركة السياسية للمرأة، نتيجة العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية التي نالتها بفضل إرادتها الصادقة، وطموحها الجاد.

الفصل الثاني: مملكة البحرين بين توظيف القدرات التوزيعية والقدرات الضبطية

من المعلوم أن الأنظمة السياسية الرشيدة تسعى لتوظيف قدراتها، لضمان مزيد من الاستقرار السياسي، الذي هو مزيج من الشرعية التقليدية وشرعية الإنجاز التي سبق أن تناولناها في مباحث سابقة.

ومنذ عام 2011، أصبحت الأنظمة السياسية التي لم تتأثر بما سمي بالربيع العربي أمام تحديات وتطورات جديدة، جراء انعكاسات الجوار الجغرافي والنظام الدولي الجديد، ولعل أبرز تلك التحديات هو بناء وتوزيع النظام الريعي من خلال توفير الرخاء للمواطنين.

فالدولة هي "المسؤولة عن استمرار النظام الاجتماعي، وعن العمل لصالح المجتمع بشكل عام، وعن تحقيق الأهداف السياسية الرئيسية للمجتمع"[583]، بالإضافة إلى ما يوفره النظام من خدمات اجتماعية، كما هو مسؤول عن توفير العمل للمواطنين، والتعليم والصحة والسكن وبنى تحتية، فإلى جانب سلطة الأمر ظهر الالتزام بالعمل، وبدأت الدولة تتدخل من أجل تقديم الخدمات للمواطنين.

وهذا المفهوم لدور الدولة يدخل في صلب الوضع القانوني للنظام من خلال التشريعات الدستورية، وما توفره من مواد `ذات صلة، وليس مهما دور الدولة في توفير متطلبات الحياة الكريمة فقط، بل التدخل في مجرى العملية الاقتصادية لضمان تحقيق ذلك.[584]

ويرى الخبراء والمحللون أن توزيع الريع على المواطنين طريقة مثلى للولاء، خصوصاً في الأنظمة الملكية، لذلك سعت الأنظمة الملكية العربية (الخليجية، المغرب والأردن) إلى مضاعفة الإغداق المالي على شعوبها خلال

---

[583]- Helga Baumgarten,"Neopatrimonal Leaders Facing Uncertain Transitions",in : Roger Heacock,ed.,Political Transitions in the Arab World-Part 3:Contemporary Paradigms and Cases (Birzeit: Birzeit University,Graduate Institute of International Studies,2002),p.55.

[584]- Michel Chatelus,"Rentier or Producer Economy in the Middle East/The Jordanian Response ,"in:Bishara Khader and Adnan,Badran,eds.,The Economic Developpment of Jordan (London: Croom Helm,1986),pp. 204-205, and Pate W.Moore and Bassel F.Sallouhk,"Professional Associations, the State and Fiscal Crisis in the Middle East," December 2003,p.6,www.mcgill.ca/icames/files/icamesaccessed on 2/3/2004 .

فترة الانتفاضات الشعبية العربية، كأحد أسباب كسب رضاها، وهذا ما يفسر بقاء الأنظمة الملكية، خاصة في ظل الاضطرابات الإقليمية، كعلامة تدل على القوة لا على الضعف.[585]

كما يقول البعض بأن الأنظمة الملكية تعطي الملوك أدوات ثقافية ومؤسسية فريدة للتمسك بالسلطة، مع توظيف استراتيجيات معينة، والتي بدورها تختلف من بلد لآخر.[586]

وقد تعاملت الأنظمة الملكية خلال فترة الثورات بسرعة إزاء المطالب الشعبية مقارنة بالأنظمة الجمهورية، حيث شرعت الأنظمة الملكية بتبني العديد من الإصلاحات، مستثمرة قدراتها المالية، حيث سعى النظام المغربي والأردني إلى توزيع الريع على المواطنين بحسب قدرتها المالية، وتحسين المخرجات التعلمية، والصحية وغيرها، بالإضافة إلى إجراء تغييرات دستورية. أما دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ساعدتها أوضاعها المادية والوفرة الاقتصادية من ضخ مزيد من الأموال لتلبية المطالب الشعبية، دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات سياسية، حيث قامت بمنح علاوة غلاء المعيشة، ورفع الأجور، وتدشين مشروعات لبناء وحدات إسكانية توفرها الدولة وتتيحها بأسعار مدعومة، والإعلان عن وظائف جديدة وتخفيف البطالة. وفي ذلك أعلنت المملكة العربية السعودية عن التزامات مالية تفوق قيمتها 100 مليار دولار للإنفاق المحلي في الأشهر الأولى من عام 2011، وقد سارت بقية دول الخليج العربي على ذات المسار، بنسب متفاوتة.[587]

ولا يقف الحد عند توظيف القدرة التوزيعية، وإنما يحق للأنظمة السياسية في سبيل بقائها والحفاظ على هيبتها، وسلامة مواطنيها، أن توظف ما تمتلكه من قدرات إكراهية لحفظ الأمن وسلامة المواطنين

---

[585]- غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول: كيف إجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي؟، نسخة مترجمه، الدوحة، مركز بروكنجز، رقم 8، سبتمبر 2013، ص1.

[586]- يعتمد بعض الملكيات في شكل كبير على الثروة الهيدروكربونية، في حين تمتلك ملكيات أخرى موارد أقل يمكنها الإستفادة من إستثمارها، وقد أنشأت الدول جميعها إئتلافات فيما بين الجهات الفاعلية المحلية والإقليمية والدولية التي دعمتها في مواجهة التحديات، وهذه الإئتلافات مختلفة وفقاً للحالات. فالنظام الملكي بحد ذاته لا يملي مساراً معيناً من شأنه أن يضمن إستمرار النظام، إلى جانب أن الأنظمة الملكية العربية تمثل نوعين مختلفين من الأنظمة، في المغرب والأردن، يحكم الملوك كأفراد، وفي دول مجلس التعاون الخليجي، الحكم يكون سلالياً، أي ممتد من سلالة العائلة. لمزيد من التفاصيل: أنظر: غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول: كيف إجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي؟، مرجع سابق، ص3.

[587]- معتز سلامة، الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات، مرجع سابق، ص 71.

والمنشآت، وتشير القدرات الإكراهية إلى استخدام الدولة للقوة كأسلوب أخير في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بعد استنفاذ الأساليب السلمية.

وقد يستدعي الأمر تنويع الشراكات والتحالفات الدولية العسكرية والأمنية والمخابراتية لمواجهة كافة أشكال التهديدات والإرهاب نحو مزيد من الأمن وحماية المنجزات الوطنية، كموافقة قمة مجلس التعاون الخليجي التشاورية، التي انعقدت في الرياض 10 مايو 2011 على انضمام كل من المغرب والأردن للمجلس، فيما يدخل في إطار "تساند العروش" وقت الأزمات.

وعليه، يحاكي هذا الفصل الحالة البحرينية، على النحو التالي:

المبحث الأول: القدرة التوزيعية كأداة لاحتواء تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية

المبحث الثاني: القدرة الضبطية كأداة لحفظ الأمن والاستقرار السياسي

المبحث الأول : القدرة التوزيعية كأداة لاحتواء تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية

تهدف القدرات التوزيعية إلى توزيع المنافع والقيم بشكل متساوي، ودون تمييز بين أبناء المجتمع الواحد، ويتضمن ذلك قيام مؤسسات الدولة بتخصيص مختلف السلع والخدمات والامتيازات، القابلة للقياس عن طريق معرفة كمية المنافع الموزعة للأفراد والمستفيدين من تلك المنافع[588]، كما تشير القدرات التوزيعية من الناحية النظرية إلى توزيع الموارد المتاحة وعوائد التنمية على المواطنين، لذلك فهي ترتبط عموماً بالقدرة الاستخراجية.[589]

---

[588]- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي ،عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 162-163.

[589]- تمتلك الدول لإمكانات مادية وبشرية معينة، وكلما تمكن القائمون على إدارة الدولة من توظيف تلك الإمكانيات، كلما أدى ذلك لبناء وتطوير القدرات، وتتحقق مهمة بناء القدرات من خلال ما يقوم به النظام السياسي من سياسات عامة ، تُعبر عن توظيف ما يتمتع به النظام السياسي من قدرات تنظيمية وإستخراجية وتوزيعية ورمزية وإكراهية وتمثيلية، كما عرفها "غابريل ألموند".

والإمكانية هي مجموع الموارد المادية والبشرية المتاحة للبلد، أما القدرات ، فهي التأثير والتوظيف العام لتلك الموارد، بما يعود بالنفع على المواطنين. لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد مرعي مرعي، إشكالية إدارة المسارات المتعددة لسد فجوة بناء القدرات بين البيئة المتغيرة وتقييم الأداء وتحديد الإحتياجات التدريبية- مؤتمر بناء القدرات للعاملين في القطاع العام بين الحاضر والمتجدد، بيروت، 17 /2011/11 ، ص 3.

ويتعاظم دور النظم السياسية الحاكمة في التوظيف الأمثل للقدرة التوزيعية وقت الأزمات، كما حدث إبان ما عُرف بالربيع العربي، حينما قررت الأنظمة الملكية العربية مواجهة الأزمة واحتوائها وكبح جماح الثورات بمزيد من التدابير الاقتصادية والاجتماعية كسباً لرضا شعوبها.

فالأنظمة الملكية العربية -وفي القلب منها- دول الخليج العربي أقرب إلى ألاّ تشهد "ثورات وطنية" على غرار ما شهدته مصر وتونس، وأن الإصلاح الشامل هو الخيار الأكثر أماناً لها، لاسيما إذا ما أدركنا بأن البديل عن الثورة هو عبارة عن جيوب ثورية وأشكال طائفية ومناطقية وقبلية منقسمة ومتصارعة تهدف للخروج على الدولة، وتنتهي بها في نفق مظلم من الصراع والحروب الأهلية.[590]

- فهل ما حدث في تونس ومصر يمكن استنساخه في دول الخليج العربي والمغرب والأردن كنظم ملكية؟ وما الذي نجى النظم الملكية من السقوط في براثن الثورات الشعبية؟
- هل اتكاء النظم الملكية على شرعيتها الدينية أو الرابطة التاريخية بين العروش الملكية والدولة في حد ذاته كاف للاستمرارية والبقاء؟
- وما علاقة القدرة التوزيعية للأنظمة الملكية بالنفط؟
- وإذا كانت القدرة الريعية وسياسات الرفاه التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي هي مصدر خصوصيتها، فماذا عن المغرب والأردن؟
- وكيف وظفت مملكة البحرين، على وجه الخصوص، سياستها المالية للارتقاء بمستوى معيشة المواطن البحريني؟

العديد من التساؤلات فرضت نفسها على المشهد السياسي، حول إمكانية تكرار سيناريو الانتفاضات الشعبية العربية في دول الخليج العربي والمغرب والأردن، أم أنها عصية على الانكسار؟

في الواقع، لقد استشعرت النظم الملكية العربية أن استمرار وضعها الراهن مع حدوث انتفاضات شعبية في النظم الجمهورية قد يصيبها بعدوى الانتشار أو التقليد، لاسيما مع التقدم التكنولوجي والمعلوماتي وقرب العالم ببعضه البعض من جهة، والمتغيرات العالمية والإقليمية ذات العنصر المفاجئ القائم على المصلحة والعلاقات البراغماتية.

---

[590]- معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح؟ الخيار الأمن لدول الخليج، كراسات إستراتيجية، مرجع سابق، ص 5 .

من خلال التساؤلات آنفة الذكر، وما سبقها، يذهب هذا المبحث للتطرق إلى:

المطلب الأول: القدرة التوزيعية في ضوء مفارقة الوفرة

المطلب الثاني: جهود مملكة البحرين في التنمية البشرية والحضرية

المطلب الأول: القدرة التوزيعية في ضوء مفارقة الوفرة

تتباين القدرات التوزيعية للنظم الملكية بتباين وفراتها النفطية، وسعر النفط ليس ثابتاً، إنما هو عرضة للصعود والهبوط، كما هو غير متاح لجميع الدول المصدرة له بذات الكمية وذات الجودة.

والغريب هو وقوف عدد كبير من البلدان شديدة التباين، عند مفترق طرق مماثل رغم ما بينها من فوارق، فهي متباينة في كل شي عدا النفط، هي مختلفة طبيعياً: فالجزائر أكبر من الكويت بمائة مرة، ومختلفة سكانياً: سكان أندونيسيا أكثر بـ 132 مرة من سكان قطر، ومختلفة في احتياطي النفط، حيث يتفوق احتياطي السعودية بـ 265 مرة على احتياطي الغابون، وهي مختلفة من حيث مستويات المعيشة، فنصيب الفرد من الدخل القومي في أندونيسيا لم يزد عن 170 دولاراً، في حين يصل نصيب الفرد في الإمارات العربية المتحدة أكثر من 11 ألف دولار، كما أنها تختلف من حيث طبيعة النظام السياسي ملكياً كان أم جمهورياً أم عسكرياً، لكنها جميعاً تعاني أزمة مماثلة أمام تقلبات سعر النفط.[591]

وإذا كان سعر النفط قد شهد صعوداً كبيراً في عام 2014، حيث وصل سعر البرميل الواحد في شهر مايو 2014 إلى نحو 115 دولاراً، فإنه انخفض بشكل حاد ليصل إلى 45 دولاراً للبرميل في يناير 2015، ثم بدأ السعر في التزايد بشكل تدريجي بعد ذلك، ومما لاشك فيه بأن التراجع الحاد في أسعار النفط يعني خسارة فادحة للدول المصدرة للنفط، الذي يعني انخفاض عائداتها بأكثر من 50%.[592]

ويلاحظ أن أسعار النفط في السنوات الماضية في تذبذب مستمر وتراجع حاد، ويرجع الخبراء ذلك لعدة أسباب، منها: الشلل الذي أصاب اقتصاديات بعض الدول العظمى المستهلكة للنفط كالصين واليابان وألمانيا، فضلاً عن اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاق النووي 5+1 في عهد الرئيس

[591]- تيري لين كارل في مجموعة باحثين، النفط والإستبداد- الإقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط 1، 2007، ص114.

[592]- حسنين توفيق إبراهيم، الخليج في عام 2014-2015، مركز الخليج للأبحاث، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 10.

الأمريكي أوباما عام 2015 بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والذي أدى إلى رفع العقوبات الأميركية وازدهار قطاع الطاقة الإيراني، حيث تمكنت من زيادة إنتاجها النفطي إلى 4 ملايين برميل، وتصدير أكثر من مليوني برميل يومياً، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط العربي، ذلك أن سعر النفط تراجع 13% (أي حوالي 3 دولارات للبرميل بأسعار السوق وقتذاك).[593]

مما يعني ذلك خسارة البلدان العربية المصدرة للنفط بشكل عام -وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي- مما سينعكس سلباً على قدرات الدولة التوزيعية، بما فيها متوسط نصيب الفرد من الرفاهية.

فكيف خدمت القدرة التوزيعية النظم الملكية في البقاء والاستمرارية في ضوء مفارقة الوفرة؟ وماهي التدابير والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي قامت بها بقصد احتواء الحركات الاجتماعية وكبحها قبل تحولها إلى ثورات على غرار الثورات التي اندلعت في النظم الجمهورية؟ وكيف تجنب الدول المصدرة للنفط نفسها مخاطر تقلب الأسعار في سعر النفط؟ وهل سعت الدول المصدرة للنفط لتنويع البدائل الإقتصادية؟

صحيح أن الاحتياطات المالية الضخمة للدول المصدرة للنفط -وفي القلب منها دول الخليج العربي ذات النظم الملكية - احتياطات تمكنها من تجاوز خطر التراجع الكبير في أسعار النفط لما تدخره في صناديق ثروتها السيادية، إلا أن ذلك لا يمنع من التفكير الجاد لمرحلة ما بعد النفط، والبحث عن بدائل متجددة، تحصناً لأية احتمالات مستقبلية.. فإلى متى سيبقى النفط متدفقاً؟ وإلى متى ستسعى مجلس التعاون الخليجي بكسب رضا شعوبها عن طريق الإغداق المالي؟

ومن خلال التساؤلات سالفة الذكر، يختص هذا المطلب بالبحث في التالي:

الفرع الأول: الإجراءات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية لاحتواء الحركات الاجتماعية

الفرع الثاني: تأثيرات اختلال سعر النفط على الاستقرار في الدول ذات الأنظمة الملكية

الفرع الأول: الإجراءات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية لاحتواء الحركات الاجتماعية

لقد سعت دول الخليج العربي ذات النظم الملكية لاحتواء تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربي ، وهذا ما يميزها عن سواها من الأنظمة السياسية الحاكمة، حيث أعلن **الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل**

[593]- إيلينا إيانتشوفيتشينا وشانتا ديفاراجان، عودة إيران إلى أسواق النفط: من المستفيد ومن الخاسر؟، البنك الدولي، 2 نوفمبر 2016، متاح على الرابط: www.blogs.worldbank.org ، تاريخ الزيارة 29 أغسطس 2021.

سعود بعد عودته من رحلته العلاجية في الخارج عن رزمة قرارات تنموية واستثمار ما يقارب 100 مليار ريال سعودي، أي ما يقارب 35 مليار دولار أمريكي، كمِنَح اجتماعية وعلاوات وتوزيعها على الشعب، منها 15% زيادة في رواتب الموظفين وسداد مديونيات المحكوم عليهم بالسجن من المدانين المتعثرين، كما أعلن عن دعم مشاريع الإسكان ورفع رأسمال البنك السعودي للتسليف والادخار والقيام بتحسين خدمات اجتماعية عديدة، وذللك من ميزانية المملكة العربية السعودية المقدرة بـ 400 مليار دولار حتى نهاية عام 2014 لتحسين التعليم والصحة والبنى التحتية.[594] كما أمر بصرف بدل راتب شهرين لموظفي القطاع الحكومي، ومكافأة شهرين لطلاب الجامعات، وتخصيص بدل إعانة للعاطلين عن العمل، وإقرار بدل غلاء المعيشة بنسبة 15%، ودعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بمبلغ 15 مليار ريال، ورفع عدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من 8 إلى 15، مع تخصيص 10 مليارات لهذا الغرض.[595]

في حين أعلن **ملك البحرين** حمد بن عيسى آل خليفة عن صرف مكرمة ملكية ألف دينار بحريني، أي ما يقارب 2630 دولار أمريكي لكل أسرة بحرينية، بمناسبة ذكرى ميثاق العمل الوطني، وتعهد بتوفير 20 ألف فرصة عمل جديدة، وزيادة المخصصات للأسر المحتاجة إلى 100 مليون دينار، وتخفيض الأقساط الشهرية للمستفيدين من المشاريع الإسكانية بنسبة 25 %[596]. كما أعلن وزير الداخلية البحريني عن خطة لتوظيف عشرين ألف شخص في مختلف أجهزة وزارة الداخلية، فضلاً عن الإعلان عن خطط لبناء خمسين ألف مسكن، بتكلفة لا تقل عن ملياري دينار، أي ما يقارب 5.32 مليار دولار.[597]

كما انتهجت حكومة البحرين سياسة مالية توسعية في مواجهة الأزمة، من خلال تخصيص ميزانية 2011-2012 والتي تعد أكبر ميزانية في تاريخ البحرين الحديث، تضمنت زيادة الإنفاق بنسبة 42.5% للحفاظ على الدعم الذي تقدمه للسلع والخدمات الأساسية، كما أعلن مجلس الوزراء في مايو 2011 عن فتح اعتماد

---

[594] - تقرير "هل ستنتقل الثورة الشعبية إلى السعودية؟" متاح على الرابط: www.dw.com ،تاريخ الزيارة، 28 أغسطس 2021. وأنظر أيضا معتز سلامة، مرجع سابق، ص62.

[595] - أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الثورات والإحتجاجات العربية وإشكاليات الإنتقال الديمقراطي في حال الأمة العربية 2011-2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الأولى، مايو 2012 ، ص 189.

[596] - معتز سلامة، مرجع سابق.

[597] - أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الثورات والإحتجاجات العربية وإشكاليات الإنتقال الديمقراطي في حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص 191.

إضافي في ميزانية الدولة قدره 388.5 مليون دينار لتغطية الزيادة في الرواتب للسنتين الماليتين 2011-2012.[598]

وفي **سلطنة عمان**، أصدر السلطان قابوس أوامره بتوظيف 50 ألف مواطن، وبتخصيص منح شهرية للباحثين عن عمل تقدر بـ150 ريالاً عمانياً، أي قرابة 380 دولار، كما تعهد برفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص إلى 200 ريال عماني[599]، كما أمر برفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة، وزيادة المعاشات الشهرية للأسر المستفيدة من قانون الضمان الاجتماعي بنسبة 100%، وزيادة قيمة مستحقات التقاعد لجميع الخاضعين لقانون الخدمة المدنية من موظفين في القطاع الحكومي بنسبة تصل إلى 50%، وأمر بعلاوة غلاء معيشة لكل موظفي الدولة، ودعم الضمان الاجتماعي بمنح إسكانية غير مستردة وقروض ميسرة لذوي الدخل المحدود، كما وجه بدراسة إنشاء جامعة حكومية جديدة.[600]

وفي **الكويت**، أمر الشيخ صُباح الأحمد الجابر الصُباح في فبراير 2011 بصرف منحة قدرها ألف دينار كويتي، ما يقارب نحو 3600 دولار لكل مواطن كويتي بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال دولة الكويت، والذكرى العشرين لتحريرها من الغزو العراقي، وذكرى مرور خمس سنوات على توليه مقاليد الحكم، وتم تحويل المبالغ إلى حساب مليون و138 ألف مواطن. وقال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء روضان الروضان لوكالة أنباء الكويت: "أن المكرمة الأميرية ستشمل كل مواطن كويتي مولود حتى الأول من فبراير 2011، كما ستشمل صرف المواد الغذائية بالمجان لحاملي "البطاقة التموينية".[601]

وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة**، أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات قراراً بزيادة رواتب جميع موظفي الحكومة الاتحادية بنسب تصل إلى 100%، وتنص الزيادة على منح علاوة خاصة على رواتب درجة وكيل الوزارة والوكيل المساعد، والدرجات السابعة إلى الدرجة الرابعة عشر بمقدار35-40%، كما شمل القرار منح علاوة خاصة بنسبة 100% من الراتب الأساسي لأعضاء السلطة القضائية. وأشار

---

[598]- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص 316.

[599]- معتز سلامة، مرجع سابق، ص63.

[600]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الثورات والإحتجاجات العربية وإشكاليات الإنتقال الديمقراطي في حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص 190.

[601]- صحيفة الأنباء الكويتية، بتاريخ 22 فبراير 2011، متاح على الرابط: www.alanba.com، تاريخ الزيارة: 30 أغسطس 2021.

القرار إلى منح علاوة فنية بنسبة 100%، تضاف إلى علاوة بدل طبيعة العمل للعاملين في وزارة الصحة وكذلك بالنسبة للعاملين في مجال التدريس بوزارة التربية والتعليم. إضافة إلى زيادة قدرها 20%، من مخصصات الإعانات الاجتماعية لبعض الحالات التي تحصل على إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية. كما أمر كذلك بتأسيس صندوق برأسمال 10 مليارات درهم يتولى دراسة ومعالجة قروض المواطنين من ذوي الدخل المحدود وإجراء تسويات للقروض الشخصية المستحقة عليهم وذلك بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الدائنة في الدولة.

وشملت القرارات أيضاً أمراً للوزارات والدوائر الحكومية والجهات المختصة ذات الصلة بأن يتم معاملة أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب أسوة بالمواطنين كما يقضي الأمر بمنح أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب الحق في التقدم للحصول على جنسية الدولة حال بلوغهم سن الثامنة عشرة. في الوقت ذاته شمل القرار تخصيص 2500 قطعة أرض سكنية للمواطنين في إمارة أبوظبي، لتوفير السكن الملائم للمواطنين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمستقبل الآمن لهم ولأسرهم.[602]

كما تحرك النظامان المغربي والأردني بسرعة إزاء المطالب الشعبية، وكان **النظام المغربي** أكثر تجاوباً، حيث أعلن الملك محمد السادس عن اعتزامه إجراء تغييرات دستورية في المغرب في مارس 2011، وجرى إقرار دستور جديد حظي بموافقة الأغلبية ضمن استفتاء شعبي في أول يوليو 2011، وكان من بين أهم التعديلات الدستورية هو تعيين زعيم أكبر حزب في البرلمان لتشكيل الحكومة، وقد كان تعيين رئيس الوزراء فيما مضى حقاً من حقوق الملك، وقد جاءت انتخابات 2012 بفوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي، فعين الملك رئيس حزب العدالة والتنمية رئيساً للوزراء.

وقد تم الإعلان عن زيادة بقيمة خمسة عشر مليار درهم، أي ما يقارب مليار ونصف مليار يورو في موازنة صندوق دعم المواد الاستهلاكية، لاسيما النفط والغاز.[603]

وأما في **الأردن**، فقد جرى تغيير منصب رئيس الوزراء 5 مرات وتم تشكيل 6 حكومات خلال العامين ونصف العام ما بعد انطلاقة ما يُعرف بالربيع العربي[604]. كما تم رفع أجور موظفي القطاع العام والعسكريين

[602]- صحيفة الأيام البحرينية، بتاريخ 1 ديسمبر 2011، متاح على الرابط: www.alayam.com، تاريخ الزيارة : 30 أغسطس 2021.

[603]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الثورات والإحتجاجات العربية وإشكاليات الإنتقال الديمقراطي في حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص191.

مع الإعلان عن استحداث 21 ألف وظيفة في القطاع العام، منها 6 آلاف وظيفة في الشرطة والدرك، وخفض الرسوم على المحروقات والمواد الغذائية، فضلاً عن زيادة الموازنات المخصصة لمشاريع التنمية في المناطق الأكثر فقراً.[605]

كما قام الملك الأردني عبدالله بن الحسين بإطلاق العديد من المبادرات، بهدف رفع مستوى العمل السياسي، وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية، وتوضيح الرؤى للحكومات القادمة لإيلاء الوضع السياسي الأهمية القصوى، وبناءً على تلك المبادرات تشكلت لجان عمل عديدة مثل (الأردن أولاً) لوضع رؤيتها حول الإصلاح السياسي، ومن ثم تشكلت لجنة (الأجندة الوطنية)، ومهمتها وضع استراتيجية للأعوام 2006-2015، وهي استراتيجية شاملة بكافة المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، تعتمد على تراكمية الخبرات السابقة إضافة إلى التجديد والتحديث والإصلاح في ذهن صناع القرار الأردني.[606]

ويلاحظ أن النظامين المغربي والأردني أقدما على تنازلات سياسية في سبيل كبح الضغط الشعبي، أما دول الخليج العربي الملكية فقد مكنتها الوفرة المالية من تلبية احتياجات مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية، بتحسين الرواتب والأجور، ومراعاة أوضاع الأقليات، دون إحداث تنازلات سياسية كبرى في تغيير طبيعة نظام الحكم فيها، إلا أن ذلك لا يعني أنها خطت خطوات ملموسة في سياق التحول الديمقراطي، ومحاربة الفساد وتمكين المرأة.

الفرع الثاني: تأثيرات اختلال سعر النفط على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول ذات الأنظمة الملكية

تعتمد الأنظمة الملكية -وفي القلب منها دول الخليج العربي- اعتمادا كبيراً في اقتصادها وريعها على النفط، لذلك فقط لبى نمط إدارة النخبة الحاكمة لعوائد الموارد الطبيعية أثناء انتشار الانتفاضات الشعبية

---

[604] - معتز سلامة، الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات، مرجع سابق، ص7.

[605] - أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الثورات والإحتجاجات العربية وإشكاليات الإنتقال الديمقراطي في حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص191.

[606] - قدر نايل سليمان الدغمي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: المتغيرات المؤثرة على إستقرار الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2014، ص ص 185-187. أنظر أيضا:

- سمر قطيشات، الأردن دائماً، سلسلة الأجندة الوطنية، عمّان، الأردن، 2002، ص 549.

العربية في عام 2011 تطلعات شعوبها، وذلك لطبيعة العلاقة بين عوائد الريع (التوزيع الريعي) ونمط النظام السياسي، وعلاقته بالاستقرار السياسي، فيما يُعرف بمعضلة "إدارة الموارد الطبيعية"، حيث الاتجاه الذي يؤكد على النمط الإيجابي لإدارة الموارد من النخبة الحاكمة نحو تحقيق السلام الداخلي والحفاظ على الاستقرار السياسي، من خلال القيام بسياسات توزيعية متزنة، وهو ما يرتبط بحوكمة المؤسسات.[607]

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 37 دولة على مستوى العالم حجم العلاقة الوطيدة التي تربط بين الدول النفطية التي تتمتع بمستويات عالية من العائدات الريعية ومستوى الاستقرار الداخلي القائم على توظيف النظام السياسي الحكيم لقدراتها التوزيعية، في حين أن وفرة الموارد الطبيعية لم تخدم بلداناً كالجزائر وليبيا وفنزويلا وإيران، إذ لم تعرف استقراراً سياسياً، حيث الأداء الإقتصادي الفقير، و"فشل برامج التنمية"[608]، الذي قد يتسبب في فقر النمو و"الحروب الجديدة"، أو "الحروب المدنية".[609]

وقد نلاحظ استمرار حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان التي تعتمد على النفط فقط كمورد طبيعي، رغم الاختلال والتذبذب الذي يصيب سعر برميل النفط عالمياً، والسبب عائد إلى الأداء

---

[607]- محمد عزالعرب، "المتغيرات الوسيطة " للعلاقة بين التحول الديمقراطي والإستقرار السياسي، مجلة الديمقراطية، الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة عشرة، العدد 55، يوليو 2014، ص ص 25-26. أنظر أيضا:

- Boschini ann,Patterson Jan,Roine Jasper,"Resource curse or not. A question of – appropriability" (Stockholm: Stockholm university, department of economy,2004).

- Mathias Basedau and Wolfram Lacher, "A paradox of plenty: rent distribution and political stability in oil states , GIGA (German Institute og Global and Area Studies). Working paper, Vol.11,No.4,April 2006, PP 8-13.

[608]- في فترة الإستعمار والكفاح من أجل التخلص منه، ساد إعتقاد لدى الشعوب أنه بمجرد التخلص من الإستعمار ستنتهي كافة المشكلات، وقد شجعت القيادات الوطنية في تجذر هذا الإعتقاد لدى المواطنين، لضمان الإستقلال السياسي، لأن التحرر والإستقلال السياسي لا يكون بدون تحرر وإستقلال إقتصادي. كما أن التنمية الإقتصادية- الإجتماعية تمثل بعداً أساسياً من أبعاد الأمن القومي للدولة. من هنا عملت النظم السياسية التي تحررت على وضع خطط وبرامج للتنمية ، إلا أن الذي حدث هو أن هذه البرامج جاءت مخالفة للآمال لسببين رئيسيين، هما:

- عدم قدرة النظم السياسية عل التأقلم مع التغيرات الإقتصادية – الإجتماعية التي تشهدها الدول.

- عدم تمثيل النظام السياسي لمصالح المجتمع ، بمعنى فقدان النظام السياسي للقدرة التوزيعية العادلة بين المواطنين. لمزيد من التفاصيل، أنظر: سعد صالح محمد، رسالة ماجستير بعنوان: أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام الموريتاني، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010، ص ص 48-50.

[609]- محمد عز العرب، مرجع سابق، ص ص 26-27. أنظر أيضاً:

- Paul Collier and Anke Hoeffler,"Resource rents,governance and conflict, The journal of conflict resolution,Vol.49,No.4,August 2005,pp. 625-633.

- Jonathan Dijohn,"Mineral resources abundance and violent political conflict: A critical assessment for the rentier state model",. Working paper,No.20,Development Research Center, London ,December 2002.

الاقتصادي الرشيد بما يخلفه من احتياطي من جهة، وعدم مساءلة الشعب حكامه، لعدم فرض ضرائب عليه، ومن ثم اتساع دائرة الرضا والقبول وعدم الامتعاض، بمعنى آخر فإن ارتفاع أو انخفاض سعر برميل النفط، أمرٌ لا يشغل بال المواطن في الدول الريعية ذات الاستقلالية، وهو ما يقود نحو الاستقرار الداخلـــــي.[610]

وتشير الدراسات إلى أن الوضع المالي للدول النفطية ذات النظم الملكية يبدو آمناً على المدى القريب إن بقيت أسعار النفط مستقرة أو على الأقل تجنبت الانخفاض الحاد، إلا أن ذلك لا يعني أنها لن تواجه إشكالات مالية، لاسيما مع التزامات الإنفاق الجديدة التي تحملتها الحكومات العربية لمجابهة تأثيرات الانتفاضات الشعبية، وتعداد السكان المتزايد، والشك الذي يسيطر على سوق النفط العالمي.

وتسمح الثروة النفطية حين تكون وفيرة للأنظمة التي تستخدمها بحكمة بتوسيع التحالفات التي تقدم لها الدعم، وتحد من الحوافز الاقتصادية التي تحفز تعبئة المعارضة وتشكيل تحالفات معارضة عابرة للأيديولوجيات.[611]

وتبقى الدول العربية التي تتمتع بصادرات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، ومكنها استغلالها من الحصول على إيرادات كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ السبعينيات وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، هي التي تفادت اندلاع الثورات التي اقتصرت على بعض الدول العربية التي لا تتمتع بمثل هذه الثروة النفطية، بيد أن ربط الأوضاع الاقتصادية بالأوضاع السياسية مهم جداً في مسألة الاستقرار الداخلي للنظام الحاكم، وإلا كيف استطاع المغرب والأردن أن يضمنا الاستجابة لمطالب شعبيهما الاقتصادية والاجتماعية، ويتحاشا الانزلاق في الثورات، رغم أنهما من الدول العربية المصنفة فقيرة نسبيا؟[612]

---

[610]- محمد عز العرب ، مرجع سابق، ص ص 26-27 أنظر أيضا:

- Jay Ulfelder,"Natural- resources wealth and survival of autocracy", Comparative political studies, Vol.40, No.8, August 2007, p.995.

[611]- بينجامين سميث، الثروات النفطية وبقاء النظام في البلدان النامية 1960-1999، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية 48، رقم 2، أبريل، 2004.

[612]- مصطفى كامل السيد، الإقتصاد والثورات العربية، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 42-45.

في الواقع يُعاني **الأردن** من مشاكل اقتصادية خانقة، نتيجة لقلة الموارد الطبيعية وشحها، وعدم ثبات برامج المساعدات الخارجية، ناهيك عن المديونية الخارجية، مع تزايد سريع في عدد السكان[613]، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود استقرار سياسي بها نشأ من خلال طبيعة النظام السياسي الأردني -كما أسلفنا- كونه نظاماً ملكياً استفاد من شرعيته التاريخية، بربط السكان بالنظام السياسي الذي أقامه أبناء الأردن، بتعاونهم مع الهاشميين في العشرينيات من القرن الماضي، على اعتبار أن مصلحتهم من مصلحة استمرار هذا النظام، يظهر ذلك من خلال تعزيز النظام السياسي الأردني لمراكز الأردنيين داخل الدولة بصورة خاصة، فضلاً عن شرعية الإنجاز منذ تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية.[614]

ومن ناحية أخرى، توقع تقرير الإسكوا عام 2014 مساهمة انتعاش القطاع الزراعي في **المغرب** في استمرار النمو الاقتصادي في 2014 عند مستوى 3.6 %، والذي عززه انتعاش الطلب المحلي وتوافر التمويل الأجنبي، وقد استمر الانتعاش الاقتصادي في عام 2015 بفضل الاستقرار السياسي المغربي وتراجع أسعار النفط، مما كان له أثر إيجابي على الدول المستوردة للنفط كالمغرب.[615]

وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كان القطاع النفطي يساهم في ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لجهود تنويع قاعدة الإنتاج، فإن مساهمة القطاع النفطي في الناتج الكلي بدأت تشهد انخفاضاً متواصلاً بلغ حوالي 6% في مطلع الثمانينيات ثم إلى متوسط وقدره 44.7% في عام 2007، وتأتي البحرين في المرتبة الأولى بين دول الخليج العرب من حيث قلة الاعتماد على قطاع النفط[616]، فقد بلغت نسبة الاعتماد على النفط في اقتصادها حوالي ثلث الأنشطة الاقتصادية.[617]

---

[613] - يُقدر عدد سكان الأردن وفقاً لمسح دائرة الإحصاءات العامة لعام 2012 حوالي 6.600.834، ويظهر المجتمع الأردني درجة عالية من التجانس فيما يتعلق بالتركيبة السكانية، وأغلبية سكانه هم عرب ومسلمون، مع وجود أقلية شركسة وشيشانية، إضافة إلى وجود أقلية مسيحية، وبما أن الغالبية العظمى من سكان الأردن مسلمون سنة، فإن ضوابط هذا المذهب تجعل مسألة الخروج على الحاكم أمر ليس بالسهل، ويكاد يكون أمراً مرفوضاً ، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى الإستقرار السياسي. لمزيد من التفاصيل، أنظر: على محافظة، الأردن إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد 256، حزيران، 2000، ص 26.

[614] - يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1987، ص 38.

[615] -حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2015)، ص 291.

[616] - عبدالرزاق فارس الفارس، الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، مايو ، 2009، ص 40.

[617] - أدهام فكاك أحمد حمد البدراني، رسالة ماجستير بعنوان: الدور السياسي للمعارضة في النظم الملكية: الأردن والبحرين من منظور مقارن، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2013، ص91.

وعلى عكس دول مجلس التعاون الخليجي، فإن البحرين تصدر المنتجات النفطية المكررة بدلاً من النفط الخام[618]، وتقوم شركة نفط البحرين"بابكو" التي حصلت على اتفاق ثان مع حكومة البحرين لتمديد اتفاق امتياز النفط إلى 2024، بتكرير النفط الخام وتصديره عن طريق الناقلات، ومعظم صادرات البحرين النفطية تذهب إلى الهند والأسواق الآسيوية الأخرى.[619]

وأما عن الآثار الاقتصادية المترتبة على علاقة الدولة الريعية بمواطنيها، فقد نتج عن النظام الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي عدم فرض ضرائب أو جباية على مواطنيها، وكلما زادت عوائد الدولة من الريع، كلما زاد استقلال الدولة الريعية عن مجتمعها.

والسؤال هنا: هل لو تراجعت حصيلة النفط في الدول الريعية، سوف تقدم تنازلات لمواطنيها حتى تبقى في السلطة؟

تشير تجربة منطقة الخليج العربي ذات النظم الملكية إلى قدرة الأنظمة السياسية الحاكمة فيها على تلافي الأزمات المالية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط باللجوء إلى احتياطاتها المالية وصناديقها السيادية المتاحة لمواجهة الأزمات الطارئة، ولقد استفادت دول الخليج العربي من عائدات النفط في تجاوز العديد من الأزمات على مدار العقود السابقة.

فالنفط يوفر للدول الريعية مستويات استثنائية عالية من الريوع لفترات زمنية طويلة، مثلما يسهل لها الاقتراض دولياً، مما يديم القدرة على العيش بما يفوق الإمكانات المالية المتاحة.[620]

إذ تمتلك السعودية والكويت والإمارات 40% من احتياطات النفط العالمية، في حين تمتلك قطر حوالي 14% من احتياطي الغاز الطبيعي، ومع أن سلطنة عمان والبحرين تصدران الغاز الطبيعي، فإن الحالة الاقتصادية لكليهما أكثر تواضعاً.[621]

أنظر أيضا: صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3650، بتاريخ 4 سبتمبر 2012.

[618]- صحيفة الرأي الكويتية، العدد 11951، بتاريخ 21 مارس 2012.

[619]- محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والإجتماعي، الكويت، شركة كاظمة، ، ط 2، 1984، ص81.

[620]- تيري لين كارل في مجموعة باحثين، النفط والإستبداد- الإقتصاد السياسي للدولة الريعية، مرجع سابق، ص121.

[621]- معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح؟ الخيار الآمن لدول الخليج، مرجع سابق، ص ص 34-35. أنظر أيضا:

- Simon Henderson , Gulf States Mull Massive Aid to Oman and Bahrain,Policy Watch 1771,The

وفي تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014، توقع بأن النمو الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي الست سيبقى مرتفعاً، ويكون متوسط النمو 4.5% لعامي 2014 و 2015، - بسبب ما شهده الربع الأول من عام 2014 من استقرار كبير في أسعار النفط على الرغم من حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي التي واجهها الكثير من البلدان المصدرة للنفط-، مقارنة بتقلب أسعار النفط الخام في عام 2013 وتراوح سعره بين 96.4 دولار، و94، 114 دولار للبرميل.

أما الشهور الأخيرة من عام 2014، فقد شهدت الأسعار العالمية للبترول تراجعاً حاداً، حيث أصبح متوسط سعر البرميل يقترب من 40 دولاراً، وهذا في حد ذاته يفتح الأفق واسعاً أمام التحديات والفرص وتنويع البدائل الاقتصادية في الدول النفطية - وفي القلب منها دول الخليج العربي ذات النظم الملكية.[622]

ويرى بعض الخبراء بأن دول الخليج العربي الملكية من أكثر المتضررين من انخفاض سعر النفط، لما يحتله النفط من ثلثي الصادرات ونحو 80% من إيرادات المالية العامة في المتوسط، وأنه مع الهبوط المفاجئ في أسعار النفط، أصبحت الحاجة ملحة لمعالجة الاختلال في أسعار النفط بتنويع بدائل الاقتصاد الخليجي، وعدم الاعتماد الكلي على النفط، وتقليص النفقات، وتشجيع العمل في القطاع الخاص.[623]

أما في المغرب والأردن، فقد عالج الاختلال في أسعار النفط بخفض العجوز في موازناتها العامة، حيث بدأ **المغرب** بخفض العجز في الموازنة منذ 2013، واستطاع الوصول به إلى 7.2% من الناتج في 2012 إلى 3% في 2015، وتحقق ذلك من خلال إلغاء بعض عناصر الإنفاق الجاري، وتأجيل قسم من الإنفاق الاستثماري، وإجراء خفض خفيف على مرتبات العاملين في الدولة، والتي تمثل 58% من إنفاق الوزرات المختلفة.[624]

وفي **الأردن**، زادت الإيرادات في موازنة 2017 بنسبة 12%، في حين زادت النفقات بنسبة 1.6%، ويسعى المسؤولون في الدولة "لضبط وترشيد الإنفاق واحتواء عجز الموازنة العامة"، وهناك مشاريع مدرجة في الموازنة

- Washington Institute for Neae East Policy ,March 4,2011.

[622]- حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، في علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 292.

[623]- أندرو جويل، فؤاد حسنوف ورضا شريف، "تنويع الإقتصادات الخليجية : ضرورة ملحة مع إنخفاض أسعار النفط"، النافذة الاقتصادية (منتدى النقد الدولي) ، 28 يناير 2015.

[624]- حال الأمة العربية 2016-2017 الحلقة المفزعة: صراعات مستدامة وإختراقات فادحة، في أحمد يوسف أحمد ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى، أبريل، 2017، ص ص 149-150.

من المزمع تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، مثل دعم المواد التموينية والأسر الفقيرة نسبة 8.5% من نفقات موازنة 2017.[625]

وتفيد الإحصاءات المتوافرة لنهاية 2011، أن مجلس التعاون الخليجي سجلت معدلات نمو مرتفعة نسبياً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2011، كما تفيد معظم التقارير الدولية والإقليمية أن معدلات النمو لعام 2011 وحتى عام 2013 في البلدان العربية دون المعدلات التي حققتها قبل الحراك الشعبي، أما دول مجلس التعاون الخليجي فمعدلات النمو فيها رهن أسعار النفط وهي أعلى من معدلات النمو في البلدان العربية غير النفطية.[626]

إلا أن الانتفاضات الشعبية العربية كان لها تداعياتها الاقتصادية على الدول ذات الأنظمة الملكية على صعيد النمو الإجمالي، الهيكل القطاعي، الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة، مما يجعلنا أمام تساؤل: إلى أين يتجه الاقتصاد العربي؟

إن الواقع يدفعنا للاعتراف بأن الاقتصادات العربية تشهد تراجعاً حتى مع ارتفاع أسعار النفط وما ينتج عنه من زيادة في الناتج الداخلي للبلدان المنتجة للنفط والغاز، وصحيح أن زيادة إنتاج الثروة ليست هي المحك في توزيع المنافع والخدمات على المواطنين -كما أسلفنا- حيث أن العملية تخضع لما يتمتع به النظام السياسي والاقتصادي من حوكمة مؤسساتية، إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتراف بضعف الاقتصادات العربية، القائمة على التبعية وعدم الاستقلالية، وهذه مسألة ترتبط بعلاقة الريع بالأبعاد الثقافية والاجتماعية للمجتمعات ودور بنية النظام السياسي الفئوي في تثبيت البنية الاقتصادية المعتمدة على الريع كمصدر رئيس للثروة.[627]

---

[625]- حال الأمة العربية 2016-2017، الحلقة المفزعة: صراعات مستدامة وإختراقات فادحة، مرجع سابق، ص 151.

[626]- حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي- مخاطر داهمة، في أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2013، ص ص 263-264.

[627]- تنقسم مصادر الريع إلى نوعين: مصادر خارجية كالنفط، المعادن، الممرات الإستراتجية، النفقات السياحية، التحويلات النقدية من العاملين في الخارج، والمساعدات الخارجية. ومصادر داخلية كسيادة الدولة على بعض الأنشطة والمرافق الإقتصادية، تجارة النفوذ، المضاربات المالية، المضاربات العقارية، والخدمات كمصدر للريع الإقتصادي. ويُعتبر النفط والغاز من الثروات المحدودة وغير قابلة للتجديد، لكنهما يدران الريع الإقتصادي والمالي لدول الخليج العربي بسبب "الكلفة البديلة"، - وهو الفارق الكبير بين كلفة الإنتاج لإستخراجهما وسعر البيع لكلاهما-، حيث أن الفارق بين سعر البيع وكلفة الإنتاج لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الحكومات أو الشركات التي تستخرج النفط أو الغاز. أما فيما يخص المعادن، وهي ثاني مصدر خارجي للريع في لعدد من الأقطار العربية كالمغرب والأردن، فإن الريع الناتج عن إستخراج تلك المعادن كالفوسفات، أقل

وما أحوجنا اليوم لتكاتف اقتصادي عربي- عربي تجنباً لأية احتمالات مستقبلية، والترفع عن المصالح القطرية نحو نظرة أكثر شمولية، خصوصاً أن الوطن العربي زاخرٌ بالخيرات الوفيرة.

المطلب الثاني: جهود مملكة البحرين في التنمية البشرية والحضرية

يُعد الاهتمام بتنمية العنصر البشري ورفع قدراته ومهاراته وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته في ضوء السياسات المعلنة أحد أبرز علامات التقدم والازدهار ودالة من دلالات التنمية المستدامة، إنطلاقاً من كون الإنسان هو رأس المال الحقيقي لأية تنمية، وبه تنهض الدولة وتكون أكثر جاهزية لمجابهة أية تحديات.

وقد أولت مملكة البحرين، منذ تأسيسها، اهتماماً بالغاً بالإنسان البحريني كاستثمار حقيقي نحو غد أفضل، وذلك من خلال البرامج والخطط الاستراتيجية واضحة المعالم في أكثر من مجالات عديدة كالتعليم، الصحة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية، وتوفير البنى التحتية.

وقد وضع الملك حمد بن عيسى الإنسان البحريني في موقع الصدارة وهدف التنمية وغايتها في آن واحد[628]، واستطاعت البحرين أن تحدث نقلة نوعية وإنجازات استباقية في كافة قطاعات التنمية، في ظل حرص الحكومة على دعم البرامج ذات الصلة بتحسين وارتقاء الظروف المحيطة بالإنسان البحريني.

وجاء ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين المعدل لعام 2002 مؤكداً ذلك في العديد من المواد[629]، وقد احتلت التنمية البشرية مكاناً ملحوظاً في إدارة الملك لأحداث فبراير 2011، وبرغم محدودية

نسبياً من الريع النفطي أو الغازي ، إلا أنها تخضع لذات أحكام النفط والغاز، مع الفارق من حيث الأهمية. **لمزيد من التفاصيل، أنظر**: حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي- مخاطر داهمة، مرجع سابق،ص ص 274- 280.

[628]- مجموعة باحثين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات1999-2004، مرجع سابق، ص251.

[629]- **ورد في المادة (4) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور2002:** "العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينه والعلم والتضامن الإجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.

ورد في المادة (5) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور2002:

أ/ الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء، ويحميه من الإستغلال، ويقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، كما تعنى الدولةخاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

ب/ تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

الموارد، تمكنت البحرين من الدخول للألفية الجديدة وهي شبه خالية من الأمية والأمراض الوبائية[630]، لاسيما مع عدم هبوط سعر برميل النفط في نفس العام، مما كان له تأثير إيجابي على سرعة خروج البحرين وتعافيها من الحدث، واستمرارية صعودها التنموي، في الوقت الذي انهارت فيه قاطرة التنمية في بلدان عربية أخرى، وقد اتضح ذلك من خلال رزمة من الإجراءات، أبرزها العمل الدؤوب من أجل تنفيذ رؤية البحرين الاقتصادية 2030[631]، والتطبيق الحثيث لبرنامج التمكين الرقمي[632]، وتدشين استراتجية تحسين الصحة للجميع للأعوام

ج/ تكفل الدولة تحقيق الضمان الإجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الإجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة.

ورد في المادة(7) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور 2002:

أ/ ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي ، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية.

ب/ ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية والوطنية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه، كما يعنى فيها جميعاً بتقوية شخصية المواطن وإعتزازه بعروبته.

ورد في المادة(8) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور2002:

أ/ لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ورد في المادة(9) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور2002:

و/ تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين

ح/ تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية

ورد في المادة(10) من باب المقومات الأساسية للمجتمع لدستور2002:

أ/ الإقتصاد الوطني أساسه العدالة الإجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الإقتصادية وفقاً لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

[630]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص143.

[631]- أطلق الملك حمد بن عيسى في أكتوبر 2008 الرؤية الإقتصادية 2030 بما تجسده من رؤية شاملة لمملكة البحرين، تسعى إلى إنشاء توجه واضح لتطوير اقتصاد المملكة، مع التركيز على هدف أساسي يتجلى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني مملكة البحرين.وتم ذلك بعد أربع سنوات من المناقشات المستفيضة مع مجموعة من صناع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات المختصة، بالإضافة إلى بعض بيوت الخبرة والهيئات الدولية.وتركز الرؤية الاقتصادية 2030 على بلورة رؤية حكومية متكاملة للمجتمع والاقتصاد، والتي تتمحور حول ثلاثة مبادئ أساسية هي التنافسية، والعدالة، والاستدامة. وتشتمل الرؤية على إستراتيجية واضحة المدى للإرتقاء بالصحة والتعليم ورفع أجور المواطنين، ومستوى عال من الخدمات الإجتماعية، في سبيل تحقيق طموحات المواطن البحرين نحو مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: رؤية البحرين الإقتصادية 2030، متاح على الرابط: www.bahrain.bh، تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر 2021.

[632]- بدأت مسيرة التمكين الرقمي في التعليم في مدارس مملكة البحرين بعد النجاح الذي حققه مشروع الملك حمد بن عيسى لمدارس المستقبل حيث رسم هذا التطوير الأمر السامي الذي أعلنه الملك لدى حضوره مهرجان (البحرين أولا) في نسخته الثامنة والذي نظمته وزارة التربية والتعليم في ديسمبر 2014م وذلك للبدء بتطبيقه من العام الدراسي 2015 – 2016م، حرصاً على ديمومة واستدامة المشروع الإصلاحي، بحيث أخذت مسيرة توظيف تقنية المعلومات والاتصال في التعليم منحى آخر، يتناسب مع المستوى المتقدم لتبني مدارسنا لثقافة التعلم الرقمي وتوجب

2011-2014، ثم 2015- 2018، ثم 2016-2025 وتعزيز الفئات الخاصة وذوي الهمم بدمجهم في التعليم وسوق العمل، وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل لضمان تشغيل البحرينيين، فضلاً عن المبادرات التي أطلقت في سبيل تخفيف الأعباء عن المواطنين من خلال برامج التنمية الإجتماعية، والإسكان، والبدء بتنفيذ مشروع إنشاء 40 ألف وحدة سكنية في مشاريع مدن البحرين الجديدة، لمجابهة الطلب المتزايد على الوحدات السكنية في أقصر وقت ممكن منذ عام 2013.[633]

ونحو مزيد من التفاصيل يذهب هذا المطلب لمناقشة وتحليل الفرعين التاليين:

الفرع الأول: حماية المواطن على المستوى التعليمي والصحي والإجتماعي

الفرع الثاني: تجديد الطاقة وإعادة البنية التحتية

الفرع الأول: حماية المواطن على المستوى التعليمي والصحي والإجتماعي

(1) النهضة التعليمية:

يُصنف التعليم ضمن أهم محاور استراتيجية تحقيق الأمن القومي البحريني بمعناه الشامل، وقد عملت مملكة البحرين بجد واجتهاد لتطوير قطاع التعليم بكافة مستوياته، بهدف إحداث نقلة نوعية حقيقية باتت مضرب الأمثال في منطقة الخليج العربي، وخير دليل على ذلك أن البحرين لم تقف مكتوفة اليدين، ولم تنسحب عن خوض غمار التعليم، حتى في أحلك الظروف والأزمات، كجائحة "كورونا"، فبينما آثر البعض التوقف جزئياً عن التعليم، كثفت البحرين جهودها بحكمة قيادتها وعزيمة أبنائها، واضعة خططا وحلولاً تتناسب وحجم الحدث.

الاستفادة من كل الخبرات الوطنية والدولية لإنجاح هذا المشروع المبارك والعمل الجاد لتحقيق أفضل الفوائد من تطبيقه للحصول على تعليم نوعي ونموذجي على مستوى دول مجلس التعاون والمنطقة العربية.

ويهدف التمكين الرقمي في التعليم إلى تمكين الطلبة والمعلمين والعاملين في القطاعات التربوية إعداداً وتدريباً مستمراً من أجل إكسابهم القدرة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، من أجل بناء الكفاءات الوطنية القادرة على إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي، وتخريج أجيال قادرة على الإبداع والابتكار والريادة في هذا المجال.

إن التمكين الرقمي في التعليم هو مشروع وطني كبير بالغ الأهمية مما له من دور في المساهمة في تحقيق مجتمع المعرفة ودفع عجلة التحوّل من استهلاكها إلى إنتاجها وفي سدّ الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع الواحد وإسهامه في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة المستدامة وفي بناء مجتمع التعلم المستمر مدى الحياة.. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** التمكين الرقمي في التعليم، متاح على الرابط: www.moe.gov.bh، تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر 2021.

[633]- مسيرة الإسكان- 2013 أمراً ملكياً ببناء 40 وحدة سكنية جديدة، متاح على الرابط: www.housing.gov.bh، تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر 2021.

وتؤمن مملكة البحرين أنه بدون نظام تعليمي متطور، يصعب الحديث عن دولة متمدنة، ذلك أنه وراء كل عمل ناجح، تأسيس وأرضية متينة، وأرضية الإنسان هي تعليمه الجيد.

لذا سعت حكومة مملكة البحرين للقضاء على الأمية باعتبارها عقبة كؤود أمام خطط التنمية والتطوير، وقد احتل تطوير التعليم مكانة بارزة ضمن المشروع الإصلاحي للملك. وفي هذا السياق فقد كفل دستور البلاد الحق في التعليم، وأجاز للأفراد والهيئات التوسع في إنشاء كل ما من شأنه توفير العلم وتسهيله للراغبين.[634]

وعلى صعيد التشريع الوطني، جاء القانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم، كحق مكفول لجميع المواطنين موضحاً مسؤوليات الوزارة ذات الشأن بهذا الخصوص في ضوء السياسات المعلنة، في إطار إعداد الخطط الدراسية وإشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية، ووضع السياسة العامة للبعثات.

وأما على صعيد المنظمات الدولية، فمملكة البحرين ذات علاقة مستمرة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) منذ أكثر من 40 عاماً، كما أن المملكة منضوية إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات ذات الشأن بأهمية التعليم، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث جاءت مادته (13) بإقرار حق كل فرد في التربية والتعليم، بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً للجميع، مع تعميم التعليم الثانوي بكافة أنواعه، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وإتاحة التعليم العالي للجميع، مع احترام حرية الآباء أو الأوصياء في اختيار مدارس أولادهم.[635]

كما تم إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف للارتقاء بالعملية التعليمية، إذ وُضع ملف التعليم بعناية في كنف ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، فجاءت مبادرة ولي العهد للمنح العالمية، كما أنشئ مجلس التعليم العالي بإصدار القانون رقم (3) لسنة 2005، وشهد عام 2008 إنجازات كبيرة، حيث تم تأسيس كلية بوليتكنك البحرين بموجب المرسوم الملكي رقم

[634]- ورد في المادة (7) من دستور 2002: ج/ يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً للقانون. د/ تكفل الدولة لدور العلم حرمتها.

[635]- عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص 130.

(65) لسنة 2008، وكلية المعلمين، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.[636] وجاء السعي الحثيث لإصلاح التعليم ضمن المنظومة الشاملة للإصلاح منذ تولي الملك مقاليد الحكم، أما أبرز المحطات المضيئة في حقل التعليم في الفترة الممتدة من 2011-2014 فهي:

- زيادة المخصصات المالية للتعليم في الميزانية العامة، بزيادتها من 293 مليون دينار في 2010 إلى343.4 مليون دينار في 2016[637]، حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية من 202 مدرسة عام 2010-2011 إلى 207 مدرسة عام 2014-2015.[638]

- تعميم مشروع الملك "حمد" لمدارس المستقبل على كل مدارس البحرين منذ مطلع العام 2011-2012، والذي يركز على استخدامات التقنية الحديثة.

---

[636]- تدعيماً للإرتقاء بجودة التعليم والتدريب في المملكة، جاءت أحكام المرسوم بقانون رقم (32) لسنة 2008 بإنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومنذ عام 2008، شرعت الهيئة في تنفيذ مختلف الأنشطة المرتبطة بتحقيق ضمان الجودة، بما في ذلك وضع معايير وأطر لقياس جودة الأداء للمؤسسات التعليمية والتدريبية، وإجراء مراجعات موضوعية لتقييم أداء كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية المرخص لها بالعمل في المملكة. ومن أجل تقييم مستوى التقدم في عملية التعلم القائم على تدريس المنهج الوطني، والحصول على معلومات عن مستوى أداء الطلاب في مختلف المراحل الدراسية، وعن مستوى المدارس؛ فقد قامت الهيئة بإجراء الامتحانات الوطنية للمواد الأساسية الأربع وهي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم لكل من الصفوف الثالث، والسادس، والتاسع، إضافة إلى ذلك إجراء الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) في مادة اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للمدارس الحكومية، وبعض المدارس الخاصة بصفة اختيارية. كما ساهمت نتائج المراجعة، والتي تبرز للمؤسسات نقاط قوتها، والجوانب التي تحتاج إلى التحسين والتطوير، في تعزيز ثقافة التقييم الذاتي، ونشر أساليب الممارسات الجيدة. كما وفرت نتائج المراجعة والامتحانات الوطنية في مجملها ما يمكننا أن نعتبره قاعدةً متكاملةً لمستويات الأداء الحالية في القطاعين التعليمي والتدريبي؛ مما يمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من التطوير في هذين القطاعين، والذي سينعكس أثره في نهاية المطاف على تحقيق رؤيتنا المنشودة. وبالرغم من مرور مدة وجيزة منذ تأسيسها، فقد تمكنت الهيئة من القيام بدور مهم في رفع المعايير وتعزيز عملية تنمية القطاعين التعليمي والتدريبي؛ مما ساهم -بصورة مباشرة -في زيادة مسئولياتها ومهامها، حيث صدر المرسوم الملكي رقم (83) في 2012، ليعهد إلى الهيئة - إضافة إلى مهامها السابقة - مسئولية إنشاء وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات الذي يهدف إلى الارتقاء بأداء المخرجات التعليمية، والتأكيد على ضرورة انسجامها وارتباطها الوثيق بأهداف التحسين والتطوير المستدام في قطاعي التعليم والتدريب، من خلال ربط المؤهلات التعليمية والتدريبية بمتطلبات سوق العمل بما يدعم التطلعات التنموية المختلفة. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** الرؤية والرسالة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، متاح على الرابط:
تاريخ الزيارة: 6 سبتمبر 2021.https://www.bqa.gov.bh/Ar/AboutQaaet/Pages/default.aspx

[637]- تشير ميزانيات التعليم المنشورة على موقع وزارة التربية والتعليم إلى أن قيمة المخصصات المالية للتعليم إرتفعت من 87 مليون دينار في العام 2000، لتصل إلى نحو 387 مليون دينار في العام 2018، وهو أكبر قيمة تخصصها المملكة في مجال التعليم، ثم بدأت المخصصات المالية في الإنخفاض بين عامي 2019 و2020، حيث وصلت إلى 318.71 مليون دينار في عام 2020 نحو ترشيد الإنفاق الإداري، مع الإبقاء على القيمة العلمية.

[638]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 153.

- الإرتقاء بجودة التعليم وتحسين أداء المدارس، حيث صدر قرار وزاري في يونيو 2012 تحت مسمى "توحيد دوام الطلبة"، وزمن الحصص في المدارس التابعة للتعليم الإعدادي منذ العام الدراسي 2013-2014، وذلك بعد نجاح التجربة في التعليم الثانوي.
- التوسع في تطبيق برنامج تحسين أداء المدارس، وذلك بطرح فكرة إعداد تقارير المراجعة، والتي غطت 150 مدرسة في العام الدراسي 2011-2012، وتم تعميمه على جميع مدارس البحرين في 2012-2013.
- تفعيل خطط تطوير التعليم الفني، تماشياً مع إعادة تنظيم سوق العمل وإعادة هيكلة الاقتصاد، وقد بدأ مركز التعليم الفني والمهني بوزارة التربية والتعليم في 2011 بطرح برنامج تدريب المعلمين والمعلمات المستجدين على النظام المطور للتعليم الفني والمهني GSVEC، وارتفاع عدد المدارس المطبقة لهذا النظام من مدرستين في بداية انطلاقته إلى 10 مدارس في العام 2014-2015.
- إستمرار جهود إصلاح التعليم الخاص، حيث وافق مجلس التعليم العالي في عام 2011 على طلبات ترخيص أربع مؤسسات تعليمية خاصة جديدة.
- زيادة البعثات الداخلية والخارجية للطلاب، وفي هذا الشأن أصدر رئيس الوزراء في أبريل 2011 قراراً بتحويل البعثات والمنح الدراسية إلى وزارة التربية والتعليم، كما تم تطوير سياسة الابتعاث من حيث العدد والنوع والتخصص، تلبية لمتطلبات السوق والاقتصاد الوطني، وقد عملت الحكومة في خطة عملها 2011-2014 على زيادة البعثات الدراسية لاستيعاب الطلبة المتفوقين.
- تكريم المتفوقين واستحداث برنامج الدراسة المستقلة للطلبة الموهوبين، وإنشاء مركز للرياضة والأنشطة وفقاً للمواصفات العالمية في ديسمبر 2011.
- تطبيق مشروع تدريس اللغة الفرنسية في المرحلة الإعدادية بدءاً من العام الدراسي 2010-2011.
- قبول جامعة البحرين في عضوية الاتحاد الأوروبي للجامعات، لتكون الأولى خليجياً التي تحصل على العضوية في هذا الاتحاد في عام 2011.
- إصدار مجلس الوزراء للقرار رقم 16 لسنة 2013 باستحداث علاوة شهرية لتعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة 100 دينار للوظائف التعليمية، و50 ديناراً للوظائف العمومية.[639]
- مشروع الحقيبة المدرسية الذي يوفر كتباً إلكترونية لطلبة المرحلة الابتدائية اعتباراً من مايو 2013.

[639]- قرار رقم (16) لسنة 2023 بمنح علاوة تعليم أو تأهيل أو رعاية ذوي الإعاقة، الموقع الإلكتروني لجهاز الخدمة المدنية، متاح على الرابط: www.csb.gov.bh، تاريخ الزيارة 7 سبتمبر 2021.

- مبادرة الملك حمد في ديسمبر 2014 لإطلاق التمكين الرقمي تعزيزاً لتحول المملكة إلى مجتمع المعرفة.
- إطلاق النموذج الوطني للمدارس المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان بدء من 2014- 2015.[640]

- مما سبق، يتأكد أن المملكة حققت نتائج مبهرة على صعيد تهيئة البنية التعليمية الأساسية وتزويدها بأفضل الأدوات التعليمية، فضلاً عن تطوير المناهج والنهوض بمهارات الكوادر البشرية القائمة على العملية التعليمية، بمواكبة آخر ما توصلت له التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا الإطار فإن العملية التعليمية مستمرة في ربطها بأهداف التنمية المستدامة.

(2) الرعاية الصحية:

سلامة الفرد البدنية والعقلية والصحية هي أحد أهم ركائز حقوق الإنسان التي حظيت بمكانة رفيعة ضمن المنظومة الشاملة للإصلاح في عهد الملك حمد بن عيسى، ولمملكة البحرين تاريخ طويل في العناية بالفرد صحياً ونفسياً[641]، وتولي الحكومة اهتماماً بالغاً بتوسيع شبكة المراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة بهدف تمكين جميع سكان البحرين من الحصول على خدمات صحية وعلاجية متطورة.

وفي هذا السياق فقد كفل دستور البلاد الحق في الصحة[642]، وعلى إثره قام المشرع البحريني بسن العديد من التشريعات ذات الصلة لأهمية تحديث الخدمات الصحية ومواكبتها لروح العصر، وتفعيلاً لرؤيا الملك، استحدثت مؤسسات وطنية تهدف إلى تنظيم سير العملية الصحية، كالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا)[643]، وسرعان ما أخذت الجودة تتصدر استراتيجيات تحسين الصحة، كما هو جلي

---

[640]- عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص 131.

[641]- كان إنطلاق أول عيادة في منطقة الخليج العربي من قلب "المنامة" عاصمة البحرين، وذلك في عام 1888، وفي عام 1898 بدأت خطوات التمريض تأخذ مسارها هي الأخرى، كما أنها كانت من أوائل الدول التي تبنت إعلان "ألما آتا" الصادر في عام 1978 الذي دعا الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إلى توفير "الصحة للجميع بحلول 2000".

لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجموعة باحثين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات 1999-2004، مرجع سابق، ص 262.

[642]- نصت المادة (8) من الدستور المعدل لعام 2002، الفقرة (أ) على : "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية"، وأما الفقرة (ب) أكدت بأنه: "يجوز للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دُور علاج بإشراف من الدولة وفقاً للقانون".

[643]- هي هيئة رقابية مستقلة تأسست عام 2009 بموجب القانون رقم 38 لعام 2009، تتمثل مهمة الهيئة في تنظيم توفير الرعاية الصحية في البحرين وضمان الملاءمة والاستمرارية والكفاءة والسلامة في تقديم الخدمات الصحية، على حد سواء في القطاعين الحكومي والخاص، مستندة إلى أفضل الدلائل العلمية وأفضل ممارسات الرعاية الصحية ، ووفقًا للمعايير الدولية.وتعد الهيئة الوطنية هي المسؤولة عن تنفيذ وتطوير اللوائح الصحية في القطاعين الحكومي والخاص في مملكة البحرين. ويشمل ذلك الإجراءات التنظيمية المتعلقة بترخيص مرافق الرعاية الصحية بما في ذلك، المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات الخاصة ومراكز المهن المعاونة والمراكز الصيدلانية، وكذلك ترخيص المتخصصين في الرعاية

في استراتيجية تحسين الصحة للفترة من 2011-2014، وإستراتيجية 2015-2018، والخطة الوطنية للصحة 2016-2025، والخطة الوطنية المحدثة للوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية 2018 في إطار الرؤية الاقتصادية 2030.

ويمكن إجمال أبرز المحطات المضيئة في حقل الصحة خلال الفترة الممتدة من 2011-2014 بالتالي:

- زيادة ميزانية وزارة الصحة، لزيادة المكتسبات الصحية والحفاظ عليها، حيث بلغت في عام 2011 (211.9 مليون دينار)، ووصلت في عام 2014 إلى (274.4 مليون دينار)، بحسب وزارة المالية.
- تنفيذ مرئيات الحوار الوطني بشأن القطاع الصحي في برنامج عمل الحكومة 2011-2014، والارتقاء بكفاءة وجودة الخدمات الصحية الحكومية، وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في القطاع الصحي.
- تدعيم خدمات الرعاية الصحية والرقابية، وفي هذا السياق قامت وزارة الصحة خلال عام 2011 بتحرير 3340 إخطاراً صحياً مخالفاً لمحلات ومؤسسات غذائية، وتم غلق 44 محلاً ومؤسسة غذائية بعد توجيه عدة إنذارات لها.[644]
- إنشاء المجلس الأعلى للصحة عام 2013، وتدشين استراتيجية تحسين الصحة 2011-2014.[645]

الصحية داخل هذه المرافق. كما تعد الهيئة هي الجهة المسؤولة أيضًا عن تسجيل وتسعير الأدوية، وترخيص المصانع الدوائية، ومنح الموافقات فيما يتعلق بإجراء التجارب السريرية، والتحقيق في دعاوى الأخطاء الطبية، وعقد جلسات استماع تأديبية للمهنيين الصحيين في المملكة.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: الموقع الرسمي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، متاح على الرابط: www.nhra.bh، تاريخ الزيارة: 7 سبتمبر 2021.

[644] - عمر الحسن، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص 379.

[645] - تضمنت إستراتيجية تحسين الصحة 2011-2014 ستة أهداف:

الهدف الأول: الحفاظ على صحة السكان من خلال تعزيز الصحة والوقاية والكشف المبكر وتشجيع أنماط الحياة الصحية للتقليل من الأمراض غير المعدية.

الهدف الثاني: تكامل الخدمات الصحية داخل وزارة الصحة ومع المؤسسات الحكومية الأخرى.

الهدف الثالث: الجودة أولاً، بتعزيز ثقافة ضمان الجودة في مختلف مرافق الخدمات الطبية.

الهدف الرابع: وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية في مجال الرعاية الثانوية والثلاثية.

الهدف الخامس: تعزيز دور وزارة الصحة في صنع السياسات والحوكمة، وضمان إتخاذ القرارات القائمة على المعرفة.

الهدف السادس: إستدامة الخدمات الطبية، عن طريق تحسين إستخدام الموارد المالية وإدارة التكاليف وصيانة وتطوير البنية التحتية.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، إستراتيجية 2011-2014، متاح على الرابط:

https://www.moh.gov.bh/Content/Files/Publications/X_2752013125344.pdf .تاريخ الزيارة 8 سبتمبر 2021

- الإهتمام بتطوير الكادر الصحي الوطني، فعلى مستوى الموارد البشرية تم العمل على تأهيل البشرية، التي بلغت نسبة القوى العاملة البحرينية بها في عام 2013 (83%) للأطباء، و(93%) لأطباء الأسنان، و(49%) لكادر التمريض، و(73.6%) للمهن الطبية المساندة.[646]
- التوسع في تنفيذ المشاريع الإنشائية على صعيد الرعاية الصحية الأولية والثانوية، ضمن برنامج الحكومة 2011-2014، حيث تم تنفيذ 4 مراكز صحية (مركز يوسف عبدالرحمن إنجنير الصحي، مركز الشيخ جابر الصباح، مركز حالة بوماهر الصحي وعيادة البديع الساحلية)، فضلاً عن وجود 28 مركزاً صحياً موزعة على كافة محافظات المملكة. أما على صعيد الرعاية الصحية الثانوية فقد تم (إنشاء وتشغيل الصيدلية الجديدة بمجمع السلمانية الطبي، إنشاء وحدة العناية المركزة بمجمع السلمانية الطبية، إنشاء مركز عبدالرحمن كانو الصحي لمعالجة الفشل الكلوي، إنشاء مركز أمراض الدم الوراثية، توسعة قاعة الانتظار للمرضى بقسم الطوارىء بمجمع السلمانية، ومولدات كهربائية للحالات الطارئة في مستشفى السلمانية الطبي).

نستخلص مما سبق، أن مملكة البحرين استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات الملموسة عبر تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية، وتطوير بنية تحتية قوية للرعاية الصحية، وهي مستمرة في سعيها لتطوير الخدمات الطبية للمواطنين بما يتوائم والرؤية الاقتصادية 2030، التي تتوافق مع أهداف منظمة الصحة العالمية الرامية لإيجاد نظام صحي فعال يتسم بالشفافية في تقديم الخدمات، والاهتمام بمستويات جودة الخدمات الصحية والارتقاء بها.

(3) التنمية الاجتماعية:

تحظى الرعاية الاجتماعية بمكانة متقدمة ضمن المشروع الإصلاحي الشامل، باعتبارها الأساس الذي يوفر للمواطن سبل الحياة الكريمة وتأمين يومه وغده في مواجهة المصاعب والأخطار التي قد تصيبه.

وفي هذا السياق، فقد كفل دستور البلاد المعدل لعام 2002 الضمانات الاجتماعية اللازمة للمواطنين، إذ ورد في المادة (5) الفقرة (ج): "تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة". وجاء تأسيس وزارة العمل والتنمية

[646] - مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، **مرجع سابق**، ص 339.

الاجتماعية تعزيزاً لكفالة الرعاية الاجتماعية، بما توفره من خدمات ومبادرات كثيرة، منها: كرعاية الأسر المحتاجة، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، رعاية وتأهيل المعوقين، رعاية المسنين، تطوير نظام الضمان الاجتماعي، رعاية الطفولة والفتيان، تنظيم دورات تدريبية من خلال المراكز الاجتماعية.

كما أن مملكة البحرين دخلت في شراكات مع منظومات إنمائية لدى الأمم المتحدة، بهدف تحقيق أعلى مستوى معيشي ممكن للمواطن البحريني[647]. ومنذ أحداث 2011، انتهجت التنمية الاجتماعية استراتيجية قائمة على تنفيذ مخرجات حوار التوافق الوطني على الصعيد الاجتماعي، كالتالي:

- توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية، بزيادة الحد الأدني من الرواتب.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، بتطبيق سياسة العدل والمساواة لكل المواطنين، في مجالات عملهم، والخدمات التي تقدم لهم، إنطلاقاً من المادة (18) من الدستور المعدل 2002: "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة".
- دعم المرأة المعيلة لأسر فقدت عائلها، وتوفير الخدمة السكنية لها، واستحداث علاوة للمرأة المطلقة والأرملة والعازبة، وفتح المجال للمرأة ذات الإعاقة للعمل في الحكومة.
- إستحداث الآليات المناسبة لدعم المواد الغذائية وتوظيفها لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه من المواطنين البحرينيين.
- دراسة زيادة الدعم الحكومي للمحتاجين من المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[647]- في عام 2000 أطلقت الأمم المتحدة منظومة "الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي أقرتها كل الدول الأعضاء (191 دولة)، ومن ضمنها مملكة البحرين، وقد اشتملت الأهداف الإنمائية للألفية على 8 أهداف:

1/ القضاء على الفقر المدقع والجوع 2/ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي 3/ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 4/ تخفيض معدل وفيات الأطفال 5/ تحسين صحة الأمهات 6/ مكافحة فيروس نقص المناعة "الإيدز" وغيره من الأمراض 7/ كفالة الاستدامة البيئية 8/ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وبالرغم من التحديات التي تواجهها المملكة، إلا أنها أصبحت دولة ثرية ، والسبب في ذلك يعود إلى الإدارة المتمكنة والرشيدة للإقتصاد البحريني والذكاء في إدارة مواردها النفطية، مما إنعكس إيجاباً على مستوى مملكة البحرين في إطار مؤشرات التنمية البشرية ، وفي أحدث تقرير عالمي للتنمية البشرية ، إحتلت مملكة البحرين المرتبة (43) عالمياً، وتقدمت (5) مراتب خلال (5) سنوات ، مما يعد أكبر تقدم لأية دولة عربية خلال الفترة من 2000-2017 ، في ظل تراجع أسعار النفط.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مرجع سابق، ص 358.

- إعداد دراسة تهدف إلى وضع تعريف واضح ودقيق للأسر ذات الدخل المحدود، والفئات المستهدفة من الدعم الحكومي ووضع الآليات المناسبة لإيصال الدعم إلى مستحقيه من المواطنين البحرينيين.
- رعاية الدولة لذي الإعاقة عند وفاة من يرعاه، مع تمتعه الكامل بحق التعليم وزيادة الدعم المباشر للأشخاص من ذوي الإعاقة.[648]

وأما في مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع، شهد المواطنون البحرينيون تحسناً في رواتبهم خلال الفترة الممتدة من 2011-2014، حيث ارتفع المعدل في القطاع العام من (782 دينار بحريني) إلى (808 دينار بحريني)، وفي القطاع الخاص من (635 دينار بحريني) إلى (663 دينار بحريني)، كما تراجعت نسبة المواطنين الذي يتقاضون رواتب متدنية (أقل من 200 دينار بحريني)، إذ بلغت (3%) في عام 2014.[649]

ومن أبرز الإنجازات المضيئة في مسار التنمية الاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 2011-2014، نورد التالي:

- تخصيص الملك في ميزانية 2011، مبلغ (145 مليون دينار) دعماً للأسر البحرينية، فضلاً عن (50 مليون دينار) في عام 2011 و75 مليون دينار في عام 2012 لدعم الأسر محدودة الدخل، وتضاعف مخصص دعم الأسر البحرينية محدودة الدخل في ميزانية 2013 و2014 ليبلغ 105 ملايين دينار في كل سنة من السنتين.[650]
- إصدار الملك لقانون رقم (37) لسنة 2012 الذي وضع ضوابط لتشغيل الأطفال على نحو لا يضر بالسلامة أو الصحة أو يمس جوهر حقوقهم، وبناء على هذا القانون، وجه الملك بتشكيل اللجنة الوطنية للطفولة لتتولى وضع الاستراتيجية الوطنية للطفولة التي دشنها الملك في الفترة من 2013-2017، كما تم إصدار القانون رقم (23) لسنة 2013 بتجريم استغلال الأطفال في الأعمال الإرهابية.[651]

---

[648]- حوار التوافق الوطني يحصد (291) مرئية متوافق عليها.. و(80) مرئية غير متوافق عليها، صحيفة الأيام، العدد8145، الجمعة الموافق 29 يوليو 2011.

[649]- مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مرجع سابق، ص 350.

[650]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 179.

[651]- عمر الحسن وآخرين، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص 180.

- إصدار الملك لقانون رقم (18) لسنة 2013 المتعلق بمساعدات الضمان الاجتماعي، الذي يتضمن أنه لا يجوز في جميع الأحوال أن تقل المساعدة الإجتماعية شهرياً عن 70 دينار للفرد الواحد، و120 ديناراً للأسرة المكونة من فردين، و25 ديناراً لكل فرد من أفراد الأسرة التي يزيد عددها على ذلك.[652]
- مصادقة مملكة البحرين في عام 2011 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي عام 2012، جاءت توجيهات الملك بتشكيل اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة التي قامت بإعداد الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة، وفي عام 2013 دشن الملك المرحلة الثانية من ذات الاستراتيجية، مع التوجيهات بزيادة عدد المؤسسات التي تعنى بهم، وتخفيض رسوم الكهرباء والماء وزيادة المخصص الشهري لذوي الإعاقة من 50 ديناراً شهرياً إلى 100 دينار شهرياً.[653]
- تشكيل اللجنة الوطنية للمسنين في عام 2011، التي قامت بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمسنين، وفي عام 2012 دشن الملك الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية التي ركزت على التنمية والصحة والبيئة.[654]
- إصدار الملك توجيهاته بتخفيض رسوم البلدية أو إعفاء ذوي الدخل المحدود من سداد الرسوم، على أن تتولى وزارة الأشغال مهمة تحديد المستحقين منها، وقد تم تخفيض الرسوم عن 131 أسرة، وإعفاء ما يقرب من 25 مديناً من الرسوم البلدية، وذلك في عام 2012، وفي عام 2013 تم تخفيض الرسوم البلدية عن 1.590 أسرة وإعفاء ما يزيد عن 33 مديناً.[655]

نستخلص مما سبق، أن التوسع في السياسات المعلنة للتنمية الاجتماعية نحو تأمين حياة فضلى للمواطن البحريني أحد أهم الركائز الأساسية للسياسة العامة للملك، والتي أخذت حيزاً كبيراً من الترجمة على أرض الواقع ضمن المشروع الإصلاحي الشامل، ولقد واصلت الحكومة مسيرتها في توفير الضمانات الاجتماعية وتطويرها بما يحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

[652] - هيئة التشريع والرأي القانوني، متاح على الرابط: www.legalaffairs.gov.bh، تاريخ الزيارة: 9 سبتمبر 2021.

[653] - تقرير مملكة البحرين الدوري الجامع للتقارير الأول والثاني حول التقدم المحرز لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف، اللجنة العليا لرعاية شئون الأشخاص ذوي الإعاقة، 2017.

[654] - رئيس الوزراء يقرر تشكيل اللجنة الوطنية للمسنين، صحيفة الأيام البحرينية، العدد 8241، 2 نوفمبر 2011.

[655] - عمر الحسن، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم حمد، مرجع سابق، ص142.

الفرع الثاني: تجديد الطاقة وإعادة البنية التحتية

(1) الخدمات الإسكانية:

يأتي توفير السكن الملائم للأسرة البحرينية في سلم أولويات المشروع الإصلاحي الشامل، وله مكانة كبيرة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد المشرع البحريني أهمية ذلك، إذ نصت المادة (9) الفقرة (و) من الدستور المعدل لعام 2002 على أنه: "تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين"، كما أكدت المادة (29) على حرمة المساكن، "للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها بغير إذن أهلها إلا استثناء في حالات الضرورة القصوى التي يعينها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه".

ولم تتوانى حكومة البحرين في العمل الدؤوب على توفير مشاريع إسكانية حديثة ومتطورة، رغم تحديات الزيادة السكانية، ومحدودية الأراضي، وكثرة الطلب على وحدات إسكانية مستقلة ذات طابع أفقي، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف البناء، حتى بدت الحاجة ملحة لاستحداث مدن جديدة كمدينة سلمان، مدينة شرق الحد، الرملي، مدينة خليفة ومدينة شرق سترة، لتستقبل الألفية الجديدة بنهضة عمرانية وإسكانية تقارع تلك الموجودة في بلدان العالم المتقدمة، مما جعلها تستحق تقدير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.[656]

كما سعت حكومة البحرين جاهدة لمراعاة معايير الصكوك الدولية في توفير الوحدات السكنية من حيث سهولة الوصول والإتصال بكافة المرافق الحيوية "المدرسة، المستشفى، المسجد.." وبكلفة مالية معقولة، كخطوة في طريق تحقيق التنمية المستدامة. وتلبية لتزايد طلب المواطنين على الوحدات السكنية، اعتمدت البحرين على سياسة ردم مساحات من البحر.

ومن أبرز الإنجازات المضيئة في مسار الخدمات الإسكانية خلال الفترة الممتدة من 2011-2014:

- زيادة موازنة الإسكان بما يقلل فترة انتظار الحصول على وحدة سكنية، ويساعد وزارة الإسكان وبنك الإسكان في تنفيذ خطة الإسكان 2010-2016، حيث تم رفع ميزانية 2011-2012 إلى 360 مليون

[656] - رئيس وزراء البحرين يتسلم جائزة الشرف للإنجاز المتميز من الأمم المتحدة ، موقع وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، متاح على الرابط: https://www.works.gov.bh/Arabic/News/mownews/Pages/2007/1121.aspx، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

دينار[657]، وفي عام 2012 وصل إجمالي مخصصات وزارة الإسكان في الميزانية العامة إلى 226.2 مليون دينار، وفي عام 2013 و2014 وصل إجمالي مخصصات الإسكان إلى 169 مليون دينار[658]. كما أقرت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب رفع الموازنة المخصصة لمشروع البيوت الآيلة للسقوط إلى 84 مليون دينار، لبناء ألفي وحدة في العامين 2011-2012.[659]

- تعهد الحكومة البحرينية في برنامج عملها 2011-2014 بتطوير الاستراتيجيات الإسكانية بما يتواءم ومتغيرات العصر، وتوفير الدعم اللازم في سبيل تقليص فترة الإنتظار إلى 5 سنوات مع نهاية عام 2014، وذلك عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، والعمل على استكمال المشاريع الإسكانية القائمة.[660]
- مبادرة الملك بمكرمة ملكية في 27 فبراير 2011، لخفض الأقساط الشهرية للمستفيدين من الخدمات الإسكانية بنسبة 25%، وقد استفادت 35858 أسرة من تلك المكرمة.[661]
- قيام الملك أثناء إدارة محور الإسكان في أزمة فبراير 2011، بإقالة وزير الإسكان الشيخ "إبراهيم بن خليفة آل خليفة"، الذي اعتبرته المعارضة من وزراء التأزيم، وتعيين مجيد العلوي خلفاً له.[662]
- إعلان بنك الإسكان في ديسمبر 2011 عن تخصيص 90 مليون دينار لتنفيذ رزمة من المشروعات التنموية العقارية، منها المشروع السكني في منطقة الساية الذي يتألف من 470 وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 17 مليون دينار، وقد بدأ العمل به خلال عام 2012.[663]

---

[657]- تحرك نيابي لزيادة موازنة الإسكان 3 أضعاف وتغليب المشاريع العامة، صحية الأيام، ، العدد 7944، بتاريخ 9 يناير 2011.

[658]- ماليتا النواب والشورى تناقشان إحتياجات الإسكان والتربية بحضور وزير المالية ، صحيفة الأيام، العدد 8641، بتاريخ 6 ديسمبر 2012.

[659]- البصري يطالب برصد 85 مليوناً لـ "الآيلة"، صحيفة البلاد، متاح على الرابط: http://www.albiladpress.com/article88812-1.html، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[660]- وزير الإسكان: تقليص فترة الإنتظار من 17 عاماً إلى 5 سنوات، صحيفة الأيام، العدد 7599.

[661]- دعم حكومي واسع لخدمات الإسكان يحقق الحياة الكريمة للمواطنين، صحيفة أخبار الخليج، متاح على الرابط: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1105453K، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[662]- خرج 4 وزراء من التشكيلة الوزارية ، هم: وزير شئون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، وزير الإسكان الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، وزير الصحة فيصل الحمر، وزير شئون الكهرباء والماء فهمي الجودر.كما تم تعديل التشكيلة الوزارية بحيث يتسلم الرئيس التنفيذي للعمليات في مجلس التنمية الاقتصادية كمال أحمد وزارة دولة، وتدمج شئون الكهرباء والماء مع وزارة شئون النفط والغاز تحت مسئولية الوزير عبد الحسين ميرزا (ربما يُطلق عليها وزارة الطاقة)، ويتسلم وزارة العمل جميل حميدان، بينما يتسلم مجيد العلوي وزارة الإسكان ، ونزار البحارنة وزارة الصحة. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- عمر الحسن، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص189

- المؤتمر الصحفي بهيئة شئون الإعلام البحرينية بتاريخ 27 فبراير 2011، متاح على الرابط: www.mofa.gov.bh، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

- صحيفة الوسط بتاريخ 25 فبراير 2011.

- إبرام وزارة الإسكان في عام 2012 أول اتفاقية للشراكة مع القطاع الخاص تقضي ببناء 2450 وحدة إسكان اجتماعي، وأكثر من 1000 وحدة سكنية منخفضة التكاليف خلال 5 أعوام في مشاريع المدينة الشمالية وإسكان منطقة اللوزي بكلفة تقدر بـ 163 مليون دينار.[664]
- البدء في مايو 2013 في تنفيذ مشروع مدينة شرق الحد التي تضم 4500 وحدة سكنية، وتحويل المساحات الواقعة حول قرى عسكر وجو والدور في المحافظة الجنوبية إلى مدينة سكنية متكاملة، ويضم هذا المشروع 4000 وحدة سكنية بمرافقها وخدماتها بمقتضى الاتفاق بين وزارة الإسكان ومؤسسة الأمير تشارلز الخيرية.[665]
- تدشين برنامج تمويل السكن الاجتماعي "مزايا" في 23 أكتوبر 2013، بما يتيح فرصة حصول المواطن البحريني على تمويل إسكاني من البنوك الخاصة المشاركة في البرنامج.[666]
- إطلاق الملك في 17 ديسمبر 2013 لمبادرة البدء في بناء 40 ألف وحدة سكنية، وتنفيذاً لذلك شرعت وزارة الإسكان في تنفيذ مشروع سترة (4000 وحدة سكنية)، مشروع شمال جزيرة المحرق بالشراكة مع ديار المحرق (3100 وحدة سكنية)، مشروع المدينة الشمالية (15600 وحدة سكنية)، مشروع إسكان الرملي (3520 وحدة سكنية).[667]

نستخلص مما سبق، أن حكومة البحرين تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات المواطنين في سكن مريح وهادئ، يتسق والمعايير الدولية، وقد كانت ولاتزال حريصة في برامج حكوماتها المتعاقبة على تسريع وتيرة توفير الوحدات السكنية، وفتح كافة القنوات المشروعة للاستماع إلى الاحتياجات والتحديات التي تواجه

---

[663]- تاريخ حافل بالإنجازات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية 3-3، صحيفة البلاد، 22 أبريل 2012، متاح على الرابط: http://albiladpress.com/article139338-1.html، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[664]- إطلاق أولى مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص، موقع وزارة الإسكان، متاح على الرابط: https://housing.gov.bh/achievements/details/28، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[665]- وضع حجر الأساس لمدينة شرق الحد، موقع وزارة الإسكان، متاح على الرابط: https://housing.gov.bh/achievements/details/28، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[666]- تدشين برنامج مزايا، موقع وزارة الإسكان، متاح على الرابط: https://housing.gov.bh/achievements/details/28، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

[667]- أمراً ملكياً ببناء 40 ألف وحدة سكنية جديدة، موقع وزارة الإسكان، متاح على الرابط: https://housing.gov.bh/achievements/details/28، تاريخ الزيارة: 11 سبتمبر 2021.

المواطن في ملف الإسكان، ومنها برنامج "صباح الخير يا بحرين" الإذاعي الشهير، حيث الرد العاجل على كافة التساؤلات ذات الصلة.

(2) توفير الكهرباء والماء:

يُعتبر توفير وتطوير الإحتياجات المعيشية والتنموية كالكهرباء والماء أحد أبرز النقاط الرئيسة في ضوء المشروع الإصلاحي الشامل، وقد حظي باهتمام كبير في ظل التوجهات الملكية المتماهية مع المعايير والتنافسية العالمية[668] خاصة مع التغير المناخي وزيادة حرارة الطقس وشح الموارد المائية في منطقة الخليج بشكل عام - وفي القلب منها مملكة البحرين-، ومع الزيادة السكانية وتضخم الأنشطة الاقتصادية، عمدت حكومة البحرين إلى تحديث محطات الكهرباء والماء وتعزيز قدراتها وكفاءتها الإنتاجية بمضاعفة إنتاجها من الكهرباء، من خلال استغلال الغاز الطبيعي عوضاً عن النفط.

وتلك حقيقة لم يغفلها المشرع البحريني، حيث ورد في باب البيئة والحياة الفطرية من الأسس الاقتصادية للمجتمع في ميثاق العمل الوطني: "نظراً للضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المحدودة، فإن الدولة تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن، كما تأخذ في عين الاعتبار التوجهات العالمية في منع ومعالجة المشكلات البيئية الكبرى وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية المناسبة للحد من التلوث من مصادره المختلفة وتوفير التسهيلات للشركات الصناعية للتحول للإنتاج النظيف".

كما سعت الحكومة إلى إمداد كل فرد بمياه صالحة ونظيفة، بأن يكون مأموناً وخالياً من كل ما يهدد السلامة العامة للصحة، والتوسع في مشروعات التحلية، حتى بلغت تغطية جميع مناطق المملكة بمياه الشرب بنسبة 100%، وذلك في عام 2011.

وفي هذا الصدد، فإنه يمكن إجمال أبرز الإنجازات المضيئة في مساري الكهرباء والماء خلال الفترة الممتدة من 2011-2014 على النحو التالي:

---

[668]- جدير بالذكر أن تقرير التنافسية العالمي للعام 2019 صنف المملكة في المركز الثاني عالمياً في وصول خدمات الكهرباء للسكان، والرابع عالمياً في جودة الكهرباء المقدمة للسكان.

- توجيهات الملك بإنفاق ما تم تخصيصه من قبل دول مجلس التعاون الخليجي إبان أحداث 2011 من مساعدات مالية بلغت 10 مليارات دولار للبحرين على مدار 10 سنوات، بواقع مليار سنوياً لتطوير البنية التحتية وعلى رأسها مشروعات الكهرباء والماء، وفي ذات الإطار توفير المخصصات المالية اللازمة لتنمية وصيانة الكهرباء والماء، وعدم تأثر تلك المخصصات بأية متقلبات مالية كانخفاض سعر برميل النفط في عام 2014.[669]
- زيادة موازنة الكهرباء والماء في برنامج عمل الحكومة البحرينية 2011-2014، مما نتج عنه تقليل نسبة الانقطاعات الكهربائية، واستمرارية خدمات الكهرباء والماء لكل مواطني وقاطني المملكة، وقد بلغت مخصصات هيئة الكهرباء والماء في الميزانية العام لعام 2011 (250 مليون دينار بحريني) ووصلت في عام 2014 إلى (350 مليون دينار بحريني).[670]
- تبني الحكومة البحرينية لنهج متكامل يسعى إلى تعزيز وفرة المياه وصلاحيتها من خلال إدارة شؤونها بكفاءة عالية وبناء المشاريع الاستراتيجية والمنشآت اللازمة لتنمية المصادر المائية غير التقليدية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الإنتاج إلى 145 مليون جالون يومياً في عام 2011، مع ارتفاع معدل استهلاك الفرد إلى 125 جالون في اليوم، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمقاييس العالمية التي تضع 50 جالوناً يومياً للفرد في اليوم الواحد فقط.[671]
- تنفيذ العديد من مشاريع تحلية وتوسيع شبكة نقل وتوزيع المياه، حيث تم تدشين العديد من المشاريع، كمشروع تشييد شبكة نقل المياه المصاحبة للمرحلة الثالثة من محطة الحد لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في عام 2011، وتشييد محطة توزيع للمياه في منطقة المرفأ المالي في عام 2012.[672]
- إنشاء محطات إنتاج جديدة للكهرباء، كمحطة "نخل اللوزي" بمدينة حمد، والتي تغذي منطقة اللوزي والمناطق السكنية المجاورة، كما أعلنت شركة العرين القابضة في 2011 البدء في تشييد المحطة الثانية، لتخدم منطقة العرين والمناطق المجاورة.[673]

---

[669] - الحكومة رفعت جدولاً لأوجه صرف الأموال للأمانة لعامة للتعاون، صحيفة البلاد البحرينية، 14 أغسطس 2012.

[670] - تفاصيل برنامج عمل الحكومة.. 6 محاور رئيسية، صحيفة الوطن البحرينية، 6 يناير 2015.

[671] - عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص401.

[672] - كما وجه الملك في مجال الكهرباء إلى تعزيز مزيج الطاقة بإستخدام إمكانيات المملكة في الطاقة المتجددة ، لتوفير 10% من إحتياجات الطاقة في عام 2030، من خلال تنفيذ مشروع تجريبي في منطقة عوالي يولد 5 ميجاوات من الطاقة الشمسية ، لمزيد من التفاصيل، أنظر: ميرزا يدشن محطة " المرفأ المالي"لتوبزع المياه بكلفة 10.8 ملايين دينار، صحيفة الوسط البحرينية، 7 يونيو 2014.

[673] تشييد المحطة الثانية بجهد 66 كيلوات في العرين، صحيفة البلاد البحرينية، 26 ديسمبر 2011.

- التمهيد لإقامة أول محطة كهرباء تجريبية تدار بتقنيات الشمس والرياح في عام 2013، وذلك بهدف تنفيذ استراتيجية تنويع مصادر الطاقة، والوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 10% بحلول عام 2030.[674]
- تطبيق نظام الإنارة الذكية، بهدف ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية، وذلك بدءاً من يونيو 2011، في المنازل والمصانع والشركات، وقد نجحت في توفير 40% من الطاقة الكهربائية شهرياً.[675]
- نستخلص مما سبق، أن حكومة مملكة البحرين تسعى لتحسين جودة وكفاءة الكهرباء والماء وإتاحتها بأسعار تراعي كافة المستويات المعيشية، حيث الدعم الحكومي الذي يقدم للمتزوجين والأرامل والمطلقات حسب المعايير والاشتراطات المعمول بها في هيئة الكهرباء والماء.

المبحث الثاني: القدرة الضبطية كأداة لحفظ الأمن والاستقرار السياسي

تتمحور القدرة الضبطية Regulative Capabilities حول قدرة النظام السياسي على ضبط سلوك أفراده وجماعاته التي لا تلتزم بتطبيق القانون، وتقوم الأجهزة الأمنية بهذه المهمة، في حين توقع المؤسسات القضائية عقوبة على المخالفين، فالنظام السياسي هو الموكل بحفظ أمن وسلامة المجتمع، لا ينافسه في ذلك أي جهة أخرى.[676]

ويُعد توفير الأمن للمواطنين وحماية المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية من أهم وظائف الدولة، لإحتكارها حق الاستخدام المشروع للقوة. واستخدام الدولة للقوة للضبط والربط، لا يعني الاستبداد والتسلط، وإنما هو حق أصيل للدولة، بل إن عدم استخدام الدولة للقوة متى ما دعت الضرورة لذلك، يجعلها في مصاف الدول الضعيفة أو الهشة أو الفاشلة.

---

[674]- كتاب تعريفي مختصر عن هيئة الكهرباء والماء، 2018، متاح على الرابط:
https://www.ewa.bh/en/Media/Publications/Publication/Ewa-brochure-FinalA6.pdf، تاريخ الزيارة: 17 سبتمبر 2021.

[675]- حلول الإنارة الذكية توفر 40% من الطاقة الكهربائية شهرياً في البحرين، صحيفة الأيام البحرينية، 4 أغسطس 2013.

[676]- محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2013، ص3.

كما أن النظم الحاكمة التي سمحت لصعود الفاعلين المسلحين بها، هي دول غير قادرة على فرض سيطرتها على إقليمها، وتعاني من غياب أو ضعف القدرة على توفير السلع والخدمات العامة، وعلى رأسها الأمن.[677]

ففي اليمن، سيطر الحوثيون خلال النصف الثاني من عام 2014 على العاصمة صنعاء وغيرها وأحكموا قبضتهم على العديد من مؤسسات الدولة وأجهزتها، ثم انقلبوا على السلطة الشرعية، في وقت لم تحرك فيه الأجهزة الأمنية في اليمن وعلى رأسها الجيش أية أفعال جدية، مما كان سبباً في انطلاق عملية "عاصفة الحزم".

وفي سوريا، تمدد "تنظيم داعش" بشكل كبير حتى بات يسيطر على نحو نصف مساحة الدولة السورية، ووصل إلى داخل العراق، معلناً قيام ما أسماه" دولة الخلافة الإسلامية".

وكذلك الحال بالنسبة لليبيا، حيث وقعت في براثن القبائل والمليشيات الدينية المسلحة في ظل حالة من الانقسام والتشرذم السياسي والمؤسسي، حيث يوجد برلمانان وحكومتان تتصارعان على الشرعية.[678]

وتمارس الدولة أو بالأحرى النظام الحاكم الوظيفة الأمنية في إطار القانون والدستور، نحو مزيد من تحقيق التوازن بين حماية الأمن من جهة، وصون حريات المواطنين وحقوقهم من جهة أخرى. وبحسب تقرير "مؤشر السلام العالمي" الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام سنوياً، فإن الدول ذات الديمقراطيات المستقرة تنعم بدرجات عالية من الأمن والإستقرار، حيث حكم المؤسسات والقانون وتوافر المساءلة والمحاسبة، فضلاً عن إتاحة الأمن للمواطن، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من التنمية المستدامة.[679]

---

[677]- حسنين توفيق إبراهيم، الربيع العربي: ثلاثية الأمن، وبناء الدولة، والديمقراطية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 60، أكتوبر 2015، ص ص 62-63.

[678]- **لمزيد من التفاصيل، انظر:**

- Dina Shehata," The Arab Uprising and the Prospects for the Building Shared Societies ",Development ,Vol.57.No.1 (2014).

- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 64- 65.

[679]- تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2015، متاح على الرابط التالي:

www.visionofhumanity.org/sites/default/fils/Global%20Peace%20Index%20Report%2020150.pdf

وفي سبيل استتباب الأمن وحفظ سلامة أرواح المواطنين، لما للبيئة الأمنية المستقرة من دور بارز في تحقيق النمو وتوفير كافة متطلبات التنمية المستدامة للمواطن، قد يضطر النظام السياسي أحياناً لاستخدام القوة كحل أخير في مجابهة التهديدات الداخلية والخارجية بعد استنفاذ الأساليب الودية.

ولا يمكن لدولة بعينها -مهما توافر لها من قدرات وإمكانيات مالية- من مجابهة ظاهرة الإرهاب، ذلك أن التصدي الحقيقي يتطلب تعاوناً دولياً، ولهذا عمدت مملكة البحرين إلى توثيق وتفعيل إتفاقياتها الأمنية والدفاعية الخليجية والعربية الرامية إلى محاصرة الإرهاب واجتثاث جذوره والأسباب التي أدت إليه، لاسيما مع المتغيرات الإقليمية والدولية التي خلقت واقعاً جديداً ألقى بظلاله على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فجعلت من دول المجلس طرفاً رئيساً في المنطقة، ودفعت بها إلى واجهة القرار العربي.

وقد خلفت تداعيات بعض ثورات ما يعرف "بالربيع العربي" تحديات أمنية في دول مجلس التعاون الخليجي، كتنامي التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية، واستخدام القوة العسكرية في العبث بالأمن الوطني لبعض الدول الخليجية، وعلى رأسها مملكة البحرين، ناهيك عن تفشي التنظيمات الإرهابية المسلحة، ومما أدى لإستفحال الأمر هو فتح جماعة الحوثي في اليمن جبهة خطيرة للصراع على حدود دول مجلس التعاون الخليجي.[680]

كما كانت الفترة الممتدة من 2011-2014 فترة عصيبة على الأمن الإقليمي الخليجي، لما تركته سموم "الربيع العربي" من آثار أضرت بالأمن والاستقرار الداخلي لعدد من الدول الخليجية.

وكان للإستراتيجية الأمنية المرنة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي دور بارز في صمودها وعدم اهتزازها، حيث ابتعادها عن توظيف الوسائل القمعية، ومحاولة تقريب المسافات بين مختلف الفصائل والأطياف داخل المجتمع الواحد، والحرص على كل ما من شأنه رأب الصدع ولمُّ الشمل .

فما هي تحركات وقرارات الملك حمد بن عيسى آل خليفة لإدارة أزمة 2011 أمنياً؟ وما هي رؤية الملك للحفاظ على الأمن الوطني على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي؟

[680]- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، الخليج في عام 2014-2015، ص ص 113-114.

وكيف واجهت حكومة مملكة البحرين، ممثلة في وزارة الداخلية، التحول النوعي في أحداث الشغب في مرحلة أحداث 2011 في سبيل سلامة الأفراد والمنشآت الحيوية ؟

وكيف ساندت التحالفات الدولية العربية العروش الملكية في وقت الأزمات؟

ومن منطلق هذه الأسئلة، تكمن ضرورة الوقوف لدى الهاجس الأمني لمملكة البحرين، وتنويع الشراكات والتحالفات الدولية العسكرية والأمنية والمخابراتية لمواجهة كافة أشكال التهديدات والإرهاب نحو مزيد من الأمن وحماية المنجزات الوطنية، وذلك من خلال :

المطلب الأول: إستراتيجية مملكة البحرين لمواجهة التحديات الأمنية

المطلب الثاني: تفعيل مملكة البحرين للشراكات الخليجية والعربية لحفظ الأمن الوطني

المطلب الأول: استر اتيجية مملكة البحرين في مواجهة التحديات الأمنية والإرهاب

تُعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد سلامة الأمن الخليجي، لما له من خسائر مادية واجتماعية فادحة، وقد شهدت مملكة البحرين قبل أحداث 2011 بعام واحد ارتفاعاً في وتيرة أعمال الشغب بشكل هدد أمن واستقرار البلاد، تمثل في صورة إغلاق الشوارع بالإطارات المحروقة وصناديق القمامة في داخل القرى، وتدمير الممتلكات العامة كمولدات الكهرباء وأعمدة الإنارة.

ثم شرعت أعمال العنف تتصاعد في نوعية أدائها وعددها، بحيث تجاوزت حدودها بتهديدها الأمن الوطني للبلاد، وما رافقها من تصرفات تشوه صورتها أمام المجتمع الدولي، لجماعات ثبت تورطها بعلاقات وتمويلات لأطراف خارجية، إستغلت الدين ومساحة الحريات المتاحة في البلاد، فتغلغلت في سير عمل بعض الجمعيات السياسية والمنظمات الأهلية وكذا كتاب الرأي والفكر.

وجميع ما ذكر ألقى بظلاله على البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي، فالأمن هو سر ازدهار الشعوب وتمتعها بحياة كريمة، متى ما إختلت موازينه، صاحبه الكثير من العثرات، وأي تحد يصيب المنظومة الأمنية، يصب في المحصلة الإجمالية في مسار التنمية المستدامة الشاملة.

وقد شهد النصف الأول من عام 2010 ارتفاعاً في وتيرة أعمال التحريض على العنف والشغب، إذ وصل عدد البلاغات لمديرية شرطة المحافظة الشمالية ما يقارب 40-70 بلاغاً شهرياً، كما بلغ عدد الموقوفين في قضايا شغب وتخريب في نهاية النصف الأول من العام 94 شخصاً، متهمين بجرائم أعمال تخريب، منها حرق 79 سيارة و27 محولاً كهربائياً، إلا أن وعي الأجهزة الأمنية واستباقها للحدث ساهم في ضبطها لخلية إرهابية في النصف الثاني من عام 2010، مكونة من 25 شخصاً قاموا بتخطيط وتمويل أعمال شغب بهدف الإضرار بالوحدة الوطنية، وتهديد نظام الحكم، كمرحلة تمهيدية لأحداث فبراير ومارس 2011[681].

وقد عانت مملكة البحرين من الأعمال الإرهابية إبان أحداث 2011، على صعيد التطور النوعي في الأعمال الإرهابية، سواء تلك التي استهدفت الممتلكات الخاصة والأفراد، أو المؤسسات والمنشآت العامة، مما إستدعى قيامها برزمة من الخطوات الهامة لمواجهة تلك الأعمال الإرهابية، بهدف الحد من خطورتها وإيقافها، بكل مسئولية وحياد.

وفي ذلك لم تتوانى الاستراتيجية الأمنية للمملكة عن تقديم نموذج رشيد في مجابهة التحديات الأمنية، قوامها الموازنة بين احترام أحكام القانون من جانب وحقوق الإنسان من جانب آخر، فلم يتم اللجوء إلى أية تجاوزات، ولم يُقبض إلا على مرتكبي الجرائم المخلة بالأمن والاستقرار، من خلال الوسائل القانونية العادية.

كما انطلقت الاستراتيجية الأمنية في نظرها للمتورطين بأعمال إرهابية من منطلق أنها عناصر مغرر بها، وبأن ثمة أياد تحركها من الخارج، فحرصت على توفير كافة مقومات المعاملة الإنسانية معهم، من حيث توفير الرعاية الطبية والتواصل مع ذويهم، وتطبيق برامج تأهيلية وإصلاحية، والإفراج عنهم في المناسبات الوطنية.

وقد سعت المملكة إلى التضافر الدولي في سبيل القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، وفي ذلك تم تفعيل الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية، وكذلك على مستوى المنظمات الدولية، فضلاً عن توفير بنية أمنية قوامها تأسيس العديد من الأجهزة والمؤسسات الأمنية التي أخذت على عاتقها أمن الوطن والحفاظ على مقدراته كقوة دفاع البحرين، قوات الأمن العام، الحرس الوطني، جهاز الأمن الوطني، فضلاً عن الأمن المجتمعي أو الأمن الإنساني بأبعاده

[681]- **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن وآخرين، مملكة البحرين 2010-2011 وعقد جديد من الإصلاح، مرجع سابق، ص ص 272-273.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية[682] ومن الأمثلة على ذلك شرطة المجتمع، كما كان للحرس الوطني دور كبير في تفعيل أوجه الشراكة المجتمعية من خلال إقامة العديد من الأنشطة الاجتماعية.[683]

ولا ننسى الرؤيا الواضحة في تحديد الأخطار المحدقة، وإشراك المجتمع في الإلمام بالتحديات الأمنية التي تواجهه، بما يشعره بمزيد من المسؤولية والشراكة المجتمعية في التصدي لكل ما من شأنه الإضرار بالأمن والاستقرار.

ويذهب الفرعين التاليين لمناقشة:

الفرع الأول: تطبيق المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان السلامة الوطنية- النطاق والمحتوى

الفرع الثاني: إجراءات الحكومة البحرينية للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والممتلكات

الفرع الأول: تطبيق المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان السلامة الوطنية-النطاق والمحتوى

استطاعت مملكة البحرين أن تتصدى لأكبر مؤامرة تورطت فيها عناصر مدعومة من جهات خارجية ضد المملكة، حيث سعت هذه العناصر لتمزيق الوحدة الوطنية وبث سموم الفتنة الطائفية بين أبنائها، في محاولة منها لاستغلال الأحداث التي صاحبت بعض أنظمة الحكم في العالم العربي كتونس ومصر وليبيا، رغم الاختلافات والفوارق الشاسعة في التجربة، ومع ذلك كان للحكمة البالغة التي اتخذها الملك حمد بن عيسى دور بالغ في احتواء أزمة فبراير ومارس 2011، حتى عام 2014 بانتهاء آخر مبادرة للحوار الوطني في 15 يناير 2014.

وقد تمثلت حكمة الملك في إصدار رزمة من القرارات ذات النظرة الشمولية نحو امتصاص الأحداث، للحفاظ على النسيج الوطني والمجتمعي من براثن الانقسام والتمزق من جهة، وحماية الأمن العام وكيان الدولة من جهة أخرى.

---

[682]- لمزيد من التفاصيل حول الأمن الإنساني وعناصره، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، الفصل الأول، 2009.

[683]- مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مرجع سابق، ص69.

ولا تخلو قرارات الملك في إدارته لأحداث 2011 من الحزم ورباطة الجأش والمسؤولية الإنسانية والقانونية، فجاءت مبادرات الحوار الوطني الأربع، وإعلان حالة السلامة الوطنية، وتعزيز التعاون الخارجي "خليجياً وعربياً" في المجال الأمني، وتشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان، موضع تنفيذ ومتابعة من لدن جلالته للخروج من أحداث فبراير ومارس 2022 بأقل الخسائر الممكنة.

فكيف تم تطبيق المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011، وما هي الأجهزة والجهات الحكومية التي شاركت في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في ذلك المرسوم؟ وما هي العمليات التي نفذتها تلك الجهات الحكومية أثناء حالة السلامة الوطنية؟

أنه من المتعارف عليه أن طريقة إدارة الجهات الأمنية للأحداث والأزمات التي تعصف بالبلاد أمنياً، تأتي متناسبة لحجمها ومدى تأثيراتها أو انعكاساتها على سلامة المواطنين، وهي في ذلك تسعى لتجنب استخدام العنف، منعاً لسقوط ضحايا.

وقد جاء قرار الملك حمد بن عيسى بتطبيق المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011، والمكون من ست عشرة مادة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من الخامس عشر من مارس 2011، من منطلق إحساس عال بالمسؤولية الوطنية، ويقيناً تاماً لخطورة اللحظة التاريخية التي تمر بها البلاد، وبأن الحسم في التعامل مع الأخطار والتهديدات تكليف، متى ما دعت الضرورة لذلك، وبالفعل فُرضت السلامة الوطنية، وسرعان ما عادت الحياة الطبيعية للبلاد، وتم رفع حالة السلامة الوطنية قبيل انقضاء المدة المرتقبة بـ 15 يوماً.

ووفقاً لدستور مملكة البحرين المعدل لعام 2002، يحق للملك أن يلجأ إلى درجتين من التدابير الاستثنائية في أوقات الطوارئ[684]. وقد أوضحت المذكرة التفسيرية للدستور بعض صور الظروف الطارئة التي تبيح التدابير الاستثنائية، كما حددت بعض السلطات التي يتمتع بها الملك أثناء أوقات إعلان السلامة الوطنية.

[684]- جاء في المادة 36، الفقرة ب من دستور 2002: "لا تعلن حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية إلا بمرسوم، ويجب في جميع الأحوال أن يكون إعلانها لمدة ثلاثة أشهر، ولا يجوز مدها إلا بموافقة المجلس الوطني بأغلبية الأعضاء الحاضرين".

وأما ماهية التدابير والإجراءات التي يمكن اتخاذها بمقتضى أحكام المرسوم، فقد حددت المادة الخامسة من قانون السلامة الوطنية ذلك بما يلي:

- إخلاء بعض المناطق أو عزلها، حفظاً للأمن والنظام العام وسلامة المواطنين.
- وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمعات، إذا كان يخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلم الوطني.
- تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجول في أماكن وأوقات معينة أو السفر خارج المملكة متى كان ذلك محققاً لمصلحة وسلامة المواطنين.
- وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها، وذلك لفترة مؤقتة كلما دعت المصلحة لذلك.
- تنظيم مواعيد فتح وإغلاق المحلات والأماكن العامة، كلما دعت المصلحة لذلك.
- يجوز إبعاد الأجنبي إذا شكل خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين، كما يجوز منعه من دخول المملكة.
- تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلفه بتنفيذه.
- يجوز إيقاف عمل أية جمعية أو نادي أو نقابة، إذا ثبت تواطؤها لصالح دولة أجنبية ، أو قيامها ببث روح التفرقة بين المواطنين لإثارة الفتن.
- ضبط ومنع نشر أو بث أية مواد في وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الشبكة المعلوماتية، إذا تبين أن ما تحويه من شأنه الإخلال بالسلامة الوطنية، أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة.
- تنظيم وسائل النقل البريه والبحرية والجوية واستخدامها بصورة مؤقتة مع تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضاً عادلاً.
- إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان وجوده يشكل خطورة على الأمن والنظام العام، وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين.
- القبض على المشتبه بهم والأشخاص الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم.

كما نظم المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية تشكيل مستويين من محاكم السلامة الوطنية، هما: "محكمة السلامة الوطنية الابتدائية" و"محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية"، وتتكون كل من المحكمتين من قاضي عسكري واثنين من القضاة المدنيين، وتختص "الاستئنافية" بنظر الطعون المقدمة من المحكوم عليهم ومن "النيابة العسكرية" ضد الأحكام الصادرة من "الابتدائية".

وقد سمح المرسوم بقانون للأشخاص المحكوم عليهم و"للنيابة العامة" الطعن في الأحكام الصادرة من "محكمة السلامة الوطنية الابتدائية" أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية، على أن تستمر محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية في نظر استئناف أحكام الجنايات التي صدرت من محاكم السلامة الوطنية الإبتدائية والتي بدأت إجراءات الإستئناف فيها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.[685]

كما يُفتح باب الطعن بالنقض أمام محكمة التمييز في جميع الأحكام الصادرة في محاكم السلامة الوطنية الإستئنافية، وفي حال نقض الحكم ،تُعاد القضايا لتنتظر أمام المحاكم العادية.[686]

وينعقد لمحاكم السلامة الوطنية الاختصاص بالنظر في ثلاث مجموعات من الجرائم:

الجرائم التي أدت إلى إعلان حالة السلامة الوطنية، وتشمل هذه الفئة الأفعال المرتكبة قبل إعلان الدولة لحالة السلامة الوطنية، وتتصل مباشرة بالأسباب والظروف التي أجبرت حكومة مملكة البحرين على إعلان حالة السلامة الوطنية.

وفي ذلك أشار تقرير اللجنة الوطنية البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أنه باستعراض التهم الموجهة ضد المتهمين، فإن هذه الفئة تشمل الجرائم التي تمس أمن الدولة من جهة الخارج والداخل وجرائم القتل العمد، والاختطاف والإرهاب والاعتداء على السلامة الجسدية للآخرين، والجرائم التي تنطوي على استخدام المتفجرات والمفرقعات.

وجديرُ بالذكر أن الأعمال الإرهابية التي مارستها القوى الخارجة عن القانون بشكل غير مشروع شملت اعتداءات على الممتلكات الخاصة والأشخاص، وقد شهدت تطوراً نوعياً في السلوك والأدوات المستخدمة، ما

---

[685]- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المنامة، مملكة البحرين، 10 ديسمبر 2011.

[686]- محكمة الإستئناف العليا الجنائية بالنسبة للجنايات والمحكمة الكبرى الجنائية بصفتها الاستئنافية بالسنبة للجنح.

يعني أن العداء لم يكن ضد الدولة ومؤسساتها فحسب، وإنما كان ضد كل من يخالف المعارضة في رأيها وهو ما يؤكد عدم احترام المعارضة لمبادئ الديمقراطية.[687]

ومن الواضح أن أعمال العنف والإرهاب التي مارستها القوى الخارجة عن القانون منذ بداية الأحداث في فبراير 2011 وحتى نهاية يونيو 2014 كانت تستهدف هدم الدولة، حيث التطور النوعي الذي طرأ على خط سير الأعمال الإرهابية بدءاً من مجرد استخدام الحجارة والمولوتوف والأسياخ الحديدية في 2011، فالعبوات المتفجرة والقنابل محلية الصنع في عام 2012، ثم استخدام سلاح الشوزن بين عامي 2013-2014.[688]

الجرائم المرتكبة خلافاً للأوامر والقرارات الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ تدابير السلامة الوطنية، وتشمل هذه الفئة أياً من الأفعال المرتكبة انتهاكاً لأوامر السلطات المكلفة بتنفيذ إجراءات وتدابير السلامة

---

[687] - وصل عدد الإعتداءات ضد المواطنين والمقيمين إلى أكثر من 131 إعتداءاً، ما بين الإعتداء البدني والتوقيف والتفتيش والسرقة (50)، وإستهداف سياراتهم (56) ومنازلهم (25)، وإجبار عائلات على هجر منازلهم، وذلك بإستخدام العصي والأسلحة البيضاء والحجارة وزجاجات المولوتوف والأسياخ الحديدية والعبوات شديدة الإنفجار والقنابل محلية الصنع، وهي في الغالب كانت تحدث في أثناء خروج القوى الخارجة عن القانون في مسيرات غير مرخصة تستهدف تعطيل الحياة الطبيعية للمواطنين، أو أثناء قطعها للطرق لشل الحركة المرورية، أو تستهدف أشخاصاً بعينهم كالمقيمين أو أماكن بعينها كمعارض ومستودعات السيارات، كما حدث في المستودع التابع لهيونداي بمنطقة سترة يوم 7 نوفمبر 2012، وقد أدت هذه الإعتداءات إلى سقوط 10 قتلى"إثنين من المواطنين و8 من الجاليات الأجنبية)، وأكثر من 200 مصاب معظمهم من الأجانب، وقطع لسان مؤذن باكستاني، و1500 سيارة مدنية تم تدميرها جزئياً أو كلياً.

- بلغ عدد الإعتداءات على رجال الإعلام والفكر إلى 11 إعتداءاً ما بين الإعتداء البدني بالآلات الحادة، كالإعتداء على مصور تلفزيون البحرين في يوم 1 مارس 2011، أثناء تغطيته لتجمعات القوى الخارجه عن القانون.
- بلغ عدد الإعتداءات على نواب المجلس الوطني 9 إعتداءات، كانت أغلبها إقتحام للمنازل وقذفها بالحجارة والمولوتوف ومحاصرتها في بعض الأحيان، ويلاحظ في إستهداف القوى الخارجة عن القانون لأعضاء لنواب المجلس الوطني أنها تستهدف أبناء طائفتها ممن يخالفونها الرأي والتوجهات، كما أنها مارست ما يسمى "بالإرهاب الإنتخابي" المعنوي والجسدي ضد المترشحين والناخبين في الإنتخابات التكميلية، على إثر إنسحاب أعضاء جمعية الوفاق من برلمان 2010.
- بلغ عدد الإعتداءات على دور العبادة والمآتم والمراكز الدينية 10 إعتداءات، منها 4 ضد الجوامع والمساجد، كجامع يتيم عند باب البحرين يوم 31 أبريل 2011، و5 إعتداءات ضد المآتم، كمأتم الولاية النسائي في المحرق يوم 13 يناير 2012.
- بلغ عدد مرات قطع الطرق وغلق الشوارع والمنافذ إلى المدن والقرى (17205)، منها نصب خيام أمام مرفأ البحرين المالي، والذي يعد الشريان التجاري للمملكة، وذلك بهدف شل الحركة الإقتصادية، مما أدى لهروب العديد من شركات الإستثمار الأجنبية.
- بلغ عدد الإعتداءات على المحلات التجارية إلى 27 إعتداءاً، منها 7 ضد سلسلة أسواق "24 ساعة"، والإقتحام والتخريب وتفجير قنابل بالقرب من مجمع "السيتي سنتر" يوم 29 يوليو 2013. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن، الأعمال الإرهابية في البحرين - رصد يومي للأحداث خلال الفترة من 14 فبراير 2011 حتى نهاية يونيو 2014، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية- وحدة الدراسات الأمنية، 2014، ص ص 8-16.

[688] - عمر الحسن، الأعمال الإرهابية في البحرين - رصد يومي للأحداث خلال الفترة من 14 فبراير 2011 حتى نهاية يونيو 2014، مرجع سابق، ص 16.

الوطنية المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية، مثل إنتهاك شروط حظر التجوال الذي فرضته السلطات الأمنية على مناطق معينة من المنامة بعد 15 مارس 2011.

الجرائم المُحالة بمقتضى قرار من القائد العام لقوات الدفاع إلى محاكم السلامة الوطنية، وقد أصدر القائد العام لقوات الدفاع قراراً بنقل الجرائم التالية إلى الولاية القضائية لمحاكم السلامة الوطنية:

- الجرائم المنصوص عليها في المواد 220، 221، 332، ومن 336 إلى 340 من "قانون العقوبات البحريني" إذا وقع الاعتداء على أحد الموظفين العموميين أو من في حكمهم وذلك أثناء أو بسبب تأديته لوظيفته.
- الجرائم المنصوص عليها في قانون المفرقعات والأسلحة والذخائر.
- الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.
- الجرائم المنصوص عليها في قانون الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.
- الجرائم التي ارتكبت في انتهاك النصوص العقابية التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي.

وقد حددت المادة العاشرة من مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية قانون الإجراءات الجنائية باعتباره القانون الواجب التطبيق في شأن إجراءات الاستدلال والتحقيق ومباشرة الدعوى الجنائية وطريقة رفعها. ثم توالت بعدها عدد من المراسيم الملكية تجيز السماح باستئناف الأحكام التي تصدرها "محاكم السلامة الوطنية"، ومنها المرسوم الملكي رقم 2011/48 بوجوب إحالة جميع الأحكام الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية إلى محكمة النقض، وتلى ذلك صدور المرسوم الملكي رقم 2011/62 والذي قرر نقل جميع القضايا والطعون التي لم يتم الفصل فيها بعد من محاكم السلامة الوطنية إلى المحاكم العادية.[689]

وخلال هذه الفترة نجح رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة في حشد كافة أجهزة الدولة لتتدخل من أجل إعادة الانضباط والهدوء إلى الشارع البحريني وفرض الأمن والاستقرار بشكل يتناسب مع حجم وخطورة الأزمة، وهذا ما انعكس فعلاً في إلغاء حالة السلامة الوطنية قبل انتهائها بخمسة عشر يوماً.

وما يسترعي الانتباه أن الدولة في استخدامها للأداة الأمنية كحق يبيحه العهد الدولي والدستور، إبتعدت عن اللجوء للعنف، والشاهد إصرار الدولة على معاقبة المتجاوزين من رجال الأمن ورئيس جهاز الأمن الوطني وإقرار قوانين لمنع التعذيب، إذ كان الهدف من استخدام القدرة الإكراهية هو وقف أعمال العنف والتخريب

---

[689]- هيئة التشريع والرأي القانوني، متاح على الرابط: www.Legalaffairs.gov.bh

وتهديد أمن الوطن والمواطن، بما يحفظ المكتسبات التي حققتها مملكة البحرين، وتصحيح علاقة بعض التنظيمات السياسية التي تعمل خارج نطاق القانون.[690]

كما أن الدولة بقيادتها السياسية كانت شديدة الحرص على صون حق المواطن البحريني وحفظ حقه في العيش الآمن والكريم داخل بلده، بترسيخ العدالة الاجتماعية واحترام التعددية السياسية والفكرية والثقافية، وسيادة دولة القانون والمؤسسات على الصعيد السياسي، أما أمنياً ، فقد غلب ضبط النفس والتوجه نحو سياسة التسامح والعفو "وعدم اللجوء إلى العنف"، بغية الحفاظ على النسيج المجتمعي من التفكك أو الإنهيار.

الفرع الثاني: إجراءات الحكومة البحرينية للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والممتلكات

تضافرت العديد من الجهات الحكومية الساعية للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والممتلكات، فضلاً عما بذله الأهالي من دعم ومساندة في ذلك، ويقف على رأس تلك الجهات والمؤسسات الحكومية التي أخذت على عاتقها أمن وسلامة المملكة :"قوات دفاع البحرين، وزارة الداخلية، جهاز الأمن الوطني والحرس الوطني".

(1) قوة دفاع البحرين:

جاءت فكرة التأسيس على يد الملك حمد بن عيسى في عهد المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وذلك في عام 1968، بعد أن كانت عبارة عن تشكيل جنيني لجهاز الحرس الوطني، وقد حمل حمد بن عيسى أمانة تشكيلها وبنائها منذ البداية، وحرص جلالته على التحديث والتطوير في قوة دفاع البحرين، وفي ظل توجيهاته السديدة اكتملت نهضة قوة دفاع البحرين من خلال تأسيس بنية عسكرية حديثة عصرية، وتكاملت منظوماتها العسكرية حتى أضحت قوة دفاع البحرين تضاهي الجيوش المتقدمة تسليحاً وتدريباً ومواكبة لكل ما يستجد في المجال العسكري، ولم يقتصر دور قوة دفاع البحرين في صون أمن واستقرار الوطن، بل ساهمت قوة دفاع البحرين بتقديم المساندة للأشقاء والأصدقاء، لحماية المنطقة من الأعداء والطامعين، خاصة في ضوء إدراكها المتزايد لأهمية الموقع الاستراتيجي للبحرين في منطقة الخليج العربي، مما

[690]- عمر الحسن، كيف أدارت البحرين أزمة فبراير 2011؟ ، مرجع سابق، ص ص 24-25.

أضفى عليها أهمية خاصة رغم صغر مساحتها ومحدودية مواردها الطبيعية، مما جعلها في مواجهة العديد من التحديات، باعتبارها مفتاح أمن الخليج العربي وترمومتر استقراره السياسي.

ولم تقف القيادة البحرينية في تطوير القوة الدفاعية البحرينية عند مستوى الوحدات المتخصصة للقوات المسلحة بأفرعها المتعددة، وتزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات، وتدريب أو تأهيل منتسبيها لحماية مقدرات الدولة فحسب، وإنما عملت على أن تكون عنصراً فعالاً من القوة الدفاعية الداعمة لمجلس التعاون الخليجي، وفي ذلك قامت مملكة البحرين - وبأمر من الملك حمد بن عيسى آل خليفة- بالمشاركة في العديد من العمليات القتالية خارج مملكة البحرين.[691]

[691]- من أبرز إسهامات قوة دفاع البحرين في مساندة الأشقاء والأصدقاء:

الدفاع عن دولة الكويت الشقيقة: شاركت مملكة البحرين في حرب تحرير دولة الكويت 1990-1991، براً وجواً، وبحراً. كما شاركت في الدفاع عن دولة الكويت الشقيقة أثناء حرب الخليج الثالثة عام 2003. وكانت مهمة قوة دفاع البحرين العسكرية هي الدفاع عن أمن وسلامة دولة الكويت الشقيقة براً، وجواً، وبحراً؛ بكل ما يفرضه واجب التضامن من تضحية وإخلاص.

عاصفة الحزم وإعادة الأمل: التزاماً بالجهود الجماعية لحفظ الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبأمر من الملك حمد بن عيسى آل خليفة شاركت قوة دفاع البحرين في عملية "عاصفة الحزم" ضمن قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن تحت قيادة المملكة العربية السعودية ضمن اتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي إطار اتفاقية الدفاع العربي المشترك مع الأشقاء. وتتواصل مشاركة قوة دفاع البحرين في عملية "إعادة الأمل" تحقيقاً لتطلعات الشعب اليمني الشقيق في عودة الطمأنينة والاستقرار والانطلاق بالعملية التنموية نحو التقدم والازدهار. وفي هذا الإطار قام طاقم سفينة البحرين صبحا التابعة لسلاح البحرية الملكي البحريني خلال عام 2015 بدور مهم في إيصال المساعدات التي تبرعت بها مملكة البحرين لجمهورية اليمن الشقيقة وذلك بالتعاون مع المؤسسة الخيرية الملكية.

السعي المستمر للاستقرار والسلام الدولي: قامت البحرين بواجبها الكامل مع أشقائها وأصدقائها في التصدي للإرهاب ومواجهة القرصنة في المحيط الهندي وعمليات المراقبة تحت مظلة الأمم المتحدة، إضافة إلى تأمين تدفق النفط للعالم كله ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والسعي المستمر للاستقرار والسلام الدولي القرصنة في المحيط الهندي وعمليات المراقبة تحت مظلة الأمم المتحدة، إضافة إلى تأمين تدفق النفط للعالم كله ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والسعي المستمر للاستقرار والسلام الدولي.

وتتألف قوة دفاع البحرين من **القوات البرية**، حيث تشكل القوات البرية بأسلحتها وآلياتها المختلفة منظومة متكاملة في أداء واجباتها، وتنفيذ ما يوكل إليها من مهام بإقتدار وفعالية، ولقد سعت قوة الدفاع منذ تأسيسها ومع بداية تخريج الدفعة الأولى من رجالها المجندين في 5 فبراير 1969م بتشكيل نواة القوة البرية وأولتها عناية فائقة في الإعداد والتدريب والتسليح والتجهيز، وبتأسيس نواة القوة البرية أصبح هاجس القيادة العامة لقوة الدفاع هو ضرورة تشكيل وحدات القتال الأخرى المساندة والمكملة للقوات البرية فدخلت إلى حيز التأسيس، ونالت الاهتمام المتواصل في تنظيمها وتجهيزها، وتعبئة كوادرها وتحديد واجباتها وصولاً إلى التكامل بين هذه الوحدات؛ وتحقيقاً لأهداف التنسيق الاستراتيجي الذي تصبو إليه قيادة قوة الدفاع بما تملكه هذه القوة من إمكانيات تسليحية وتدريبية استطاعت أن تشكل مع الأسلحة الأخرى قوة متكاملة تستطيع أن تؤدي الواجب المنوط بها بكل تفان وجدارة وإخلاص للذود عن حمى وتراب مملكة البحرين.

سلاح الجو الملكي البحريني: والتي تشكلت بتوجيهات من الملك حمد بن عيسى في الثامن من مايو 1976، الذي يمتاز بتأهيل كوادره وإعداده المسبق، وتزويده بالمعدات والأجهزة والطائرات الحديثة، وقد شهد سلاح الجو الملكي البحريني الكثير من التطوير والتحديث منذ تأسيسه حتى الآن سواء في طائراته الحربية المقاتلة، أو في معداته، أو تجهيزاته المختلفة، حيث تم دخول الطائرات العمودية ((البلاك هوك))، و((الكوبرا)) للخدمة.

ويشغل منصب القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، وبمقتضى مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية، تم الترخيص للقائد العام "بإتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم".[692]

وتكون ممارسة هذه السلطات بموجب "أوامر كتابية"، ويحق للقائد العام لقوة دفاع البحرين تفويض بعض صلاحياته المقررة وفق هذا المرسوم بالشروط والقيود التي يحددها قرار التفويض، وفي هذا الصدد، فوض القائد العام لقوة دفاع البحرين بعض السلطات إلى النائب العام العسكري.[693]

وقد كانت قوة دفاع البحرين واحدة من أهم الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية، وانقسمت أعمالها في سعيها لعودة الأمن والاستقرار للمملكة إبان أحداث فبراير ومارس 2011 إلى قسمين:

- العمليات الميدانية، كمساعدة وزارة الداخلية في فرض حظر التجول في مناطق معينة من العاصمة " المنامة"، وحماية المواقع الحيوية، ونقاط التفتيش الأمنية.
- بعض الجوانب القانونية والقضائية المترتبة على تنفيذ المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011، وتتأسس على تفويض النائب العام العسكري في إصدار قرارات القبض والتوقيف وتفتيش الأشخاص والأماكن للأفراد الذين يشتبه في إرتكابهم جرائم ذات صلة بأحداث فبراير ومارس 2011.[694]

بالإضافة إلى طائرات النقل الجوي ((آر جي)) و((البوينج 737))، والتي تعد نقلة نوعية في تاريخ سلاح الجو الملكي البحريني، ودخول هذا النوع الخاص من الطائرات يأتي تأكيداً للنهج الاستراتيجي من التطوير والتحديث الذي تشهده أسلحة ووحدات قوة الدفاع.

سلاح البحرية الملكي البحريني: حيث تم إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة من: ضباط ومهندسين، وإداريين وفنيين من خلال إرسال أول دفعة من هذه الكوادر في عام 1974م لدراسة مختلف التخصصات البحرية، وقد دشنت مملكة البحرين أول سفينة حربية لها في 20 مارس 1979م، وهي سفينة "الزبارة"، ويمتاز سلاح البحرية الملكي بإمتلاكه العديد من القطع البحرية المدفعية والصاروخية الحديثة وسفن النقل الحديثة، فضلاً عما يمتاز به منتسبو البحرية من مهارات رفيعة المستوى في أداء الواجب.

لمزيد من التفاصيل، انظر: الموقع الرسمي لقوة دفاع البحرين، متاح على الرابط: www.bdf.bh، تاريخ الزيارة: 30 سبتمبر 2021.

[692] - الفقرة الأولى من المادة 4 من المرسوم رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية.

[693] - راجع الفقرة الثانية من المادة 4 من المرسوم رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية، وأيضاً قراري القائد العام لقوات الدفاع رقمي 8 و9 لسنة 2011، بشأن تفويض النائب العام العسكري في شأن إجراءات التفتيش.

[694] - تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المنامة، مملكة البحرين، 10 ديسمبر 2011.

(2) وزارة الداخلية:

تواجه حماية أمن البلد وصون استقراره تحديات عالمية جمة، وفي طليعتها تصاعد ظاهرة الإرهاب وتنامي اتجاهات التطرف، واستمرار قوى إقليمية ودولية كبرى في التآمر على أمن منطقة الخليج العربي ولا سيما أمن مملكة البحرين، ومن المهم للغاية أن نتحدث عن الأدوار والمهام التي تضطلع بها أجهزة الأمن في سبيل القيام بمهامها الحساسة والحيوية في صون أمن البلاد وحمايتها من الأخطار والتهديدات المختلفة، وتفعيل أداء الأجهزة الأمنية، فمملكة البحرين ما كانت لتسجل قصص نجاح في مواجهة التحديات الأمنية، لولا وجود أجهزة أمنية يقظة، قادرة على ترجمة السياسات الأمنية وتنفيذها على أرض الواقع.

وتُعتبر وزارة الداخلية هي الجهة المنوط بها تحمل المسؤولية الرئيسية في حفظ النظام والأمن والاستقرار السياسي داخل مملكة البحرين بكافة فروعها، وعلى رأسها قوات الأمن العام، إذ تنص المادة الأولى من قانون الأمن العام الصادر بقانون رقم 3 لسنة 1972 على: "أن قوات الأمن العام هي قوات نظامية مسلحة تابعة لوزارة الداخلية، تختص بالحفاظ على النظام العام والأمن والآداب العامة داخل البحرين، وحماية الأرواح والأعراض والأموال"، ويشغل منصب وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة.

وقد لعبت قوات الأمن العام ورجال الشرطة دوراً كبيراً في التصدي لما تعرضت له مملكة البحرين من أحداث في 2011 من منطلق حماية المبادئ والقيم التي تشكل سياج الحماية للوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي في البحرين، وتفادي الانزلاق إلى صدامات تقود إلى إحداث شرخ أو انقسام في مقومات النسيج الوطني البحريني الذي رعاه تآزر الآباء والأجداد وتقاليدهم العريقة في التآلف والتآخي والتسامح والتعايش المشترك.[695]

وتضم قوات الأمن العام جميع الوحدات الميدانية المسؤولة عن المحافظة على النظام والأمن في جميع أنحاء مملكة البحرين، كإدارات الشرطة في كافة محافظات مملكة البحرين، إدارة القوات الخاصة، إدارة الحراسات الخاصة، مركز مكافحة الإرهاب، شرطة المرور، إدارة العمليات وحرس السواحل.

وبذلت قوات الأمن العام جهداً حثيثاً في أحداث فبراير ومارس 2011 من حيث السيطرة على أحداث الشغب والأعمال غير القانونية التي صاحبت أنحاء متفرقة من مملكة البحرين، ويأتي تعزيز التواجد الأمني في

[695]- أخبار الخليج، العدد 13779، بتاريخ 14 ديسمبر 2015.

بعض المناطق التي تكثر فيها أحداث العنف والشغب والتخريب من منطلق ضرورة الحفاظ على الأمن بها وبقصد التصدي لمثل تلك الأعمال التخريبية التي تهدف الى ترويع الآمنين وتهديد حياتهم وممتلكاتهم، فتواجد قوات الأمن العام في أي مكان يكون لأسباب قانونية، وذلك بهدف مكافحة ومنع الجريمة وحوادث العنف والشغب والتخريب والحرق، ويتم التعامل مع تلك الجرائم والأحداث وفقا للقانون وبالقدر اللازم لأداء الواجب، وبالتالي فكل إجراء تقوم به تلك القوات من أجل نشر الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد والسهر على حفظ النظام والأمن العام ومنع أعمال الشغب والعنف والحرق والتخريب له سند من القانون، خصوصا قانون قوات الأمن العام وقانون الإجراءات الجنائية وغيرها من القوانين ذات الصلة.

وتؤدي قوات الأمن العام دورها وفقا للدستور والقوانين ذات الصلة باتخاذ كل ما من شأنه المحافظة على النظام والأمن والآداب داخل مملكة البحرين وحماية الأرواح والأعراض والأموال، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم وضبط ما يقع منها وتلقي البلاغات والمعلومات والشكاوى وإجراء التحريات والبحث والتحري والقيام بكل ما تفرضه القوانين واللوائح والقرارات والأوامر والأنظمة من واجبات وفق أحكام القانون.[696]

كما تستند سياسة وزارة الداخلية بشكل أساسي على ضرورة أن تقوم قوات الأمن بأداء واجبها مع مراعاة احترام الضوابط والقواعد المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته والتي نص عليها الدستور والقانون، والتي من أهمها أن لا يتم القبض على أي إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تقييد حريته أو تفتيش منزله إلا وفقاً لأحكام القانون وتحت رقابة القضاء.

وحرصاً على عدم حدوث أي تجاوز للقانون من قبل رجال الأمن أثناء أدائهم لعملهم خصوصاً عند إجراء القبض والتفتيش فقد أصدرت وزارة الداخلية نظاماً يتضمن الضوابط الخاصة بالقبض وضمانات المقبوض عليه بما يتماشى مع الأحكام والقواعد القانونية والمعايير الدولية، ومن أهم القواعد التي تضمنها هذا النظام ضرورة الالتزام بالأحكام والضمانات القانونية للقبض، وتحديد الحالات والمدد القانونية له والالتزام بتسجيل بيانات كل متهم مقبوض عليه، وإثبات أسباب القبض ووقت بداية وانتهاء الإجراء، مع

[696]- أكد أنها تمنع الشغب وفقا للدستور والقانون.. وزير الداخلية لـ «النواب»: تجاوزات قوات الأمن العام ادعاء لا أساس له من الصحة ، رد وزير الداخلية الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة على سؤال النائب الشيخ حمزة الديري، جريدة الأيام، العدد 7658.

ضرورة إخطار المقبوض عليه بالتهمة المنسوبة إليه وتمكينه من الاتصال بأهله أو محاميه وأن يتم إحالة أي متهم يتم القبض عليه إلى النيابة العامة لمباشرة التحقيق واتخاذ الإجراءات، وأن لا يتم حجز أو حبس أي شخص إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفقاً للقانون، والتأكيد على حسن معاملة المقبوض عليه بما يحفظ كرامته ويوفر له الرعاية الصحية والغذائية.[697]

وتعمل الحكومة البحرينية باستمرار في دعم جهود التحديث الأمني وتطوير أداء الإدارات الأمنية، بالإهتمام بالعنصر البشري وتأهيله للقيام بعمله، وتوفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية.[698]

(3) جهاز الحرس الوطني:

أنشئ جهاز الحرس الوطني عام 1997 بموجب المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1997، في عهد صاحب السمو الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة ويحكمه المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2000، ووفقاً لهذا المرسوم يعتبر جهاز الحرس الوطني قوة عسكرية نظامية مسلحة مستقلة.

ويتألف الحرس الوطني من ثلاثة لواءات، يضم كل منها حوالي 400 شخص، ويتعاظم دوره الأمني في وقت الأزمات والطوارئ، ويشغل منصب رئيس الحرس الوطني الفريق أول ركن الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة . ومن أبرز اختصاصات الجهاز:

- يعتبر بمثابة عمق عسكري إستراتيجي لدى قوة دفاع البحرين، وبمثابة درع أمن لقوات الأمن العام.
- يقوم بمهام الدفاع عن الأمة وحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.[699]

---

[697] - موسوعة محامو البحرين، متاح على الرابط: https://www.mohamoon-bh.com، تاريخ الزيارة: 6 أكتوبر 2021.

[698] - تسعى وزارة الداخلية إلى رفع درجة الأداء الأمني لكافة إداراتها وفروعها الأمنية، من خلال:

- إيفاد منتسبيها إلى دورات متخصصة مختلفة، للتعرف على آخر المستجدات في كافة التخصصات.

- تبادل الخبرات في مجال الإعلام عن اجهزة الشرطة المختلفة وعن أهدافها وتنمية علاقاتها بالأفراد والهيئات المختلفة.

- التعاون في دراسة أفضل السبل لتوثيق العلاقات بين إدارات العلاقات العامة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ودول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية.

- التنسيق المشترك والمستمر مع أجهزة الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات المستمرة، بهدف تحقيق التنسيق الكامل وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الجريمة. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** عمر الحسن، الحالة الأمنية في البحرين عام 2019.. نظرة تقييمية 2-2، جريدة أخبار الخليج، 4 يناير 2020.

[699] - المادة الثانية من المرسوم الأميري بقانون رقم (20) لسنة 2000.

ومنذ تولي الملك حمد بن عيسى لمقاليد الحكم في البلاد عام 1999، شرع أداء الحرس الوطني يتطور بشكل لافت، لاسيما مع إصدار المرسوم بقانون رقم (20) لعام 2000، الذي حمل أكثر من 100 مادة حددت المهام والواجبات الرئيسية التي يتولاها الحرس الوطني، وكان له الفضل الكبير في تكوين وتنظيم هذا الصرح الوطني، الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والجاهزية القتالية والقدرة على أداء الواجبات الوطنية بكل كفاءة واقتدار إلى جانب قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام.

وقد حقق الحرس الوطني نقلات واثبة في كافة قطاعاته من خلال خطط استراتيجية واضحة المدى، ترمي إلى وضع أهداف تطويرية في مختلف القطاعات، ومتابعة تنفيذها للوصول بالحرس الوطني إلى مستويات متقدمة من الكفاءة والجاهزية القتالية.

وتعتبر الشراكة المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من هوية الحرس الوطني، والتي يسجلها من خلال تواجده في كافة المحافل الوطنية، بتوجيه من سمو رئيس الحرس الوطني، ومتابعة واهتمام معالي مدير أركان الحرس الوطني.[700]

ونظراً للتطور الهائل في الأعمال الإرهابية التي لم تقتصر على الممتلكات الخاصة والأشخاص، وإنما تعدتها إلى المؤسسات والمنشآت العامة، خلال أحداث فبراير ومارس 2011، كاستهداف وزارة الداخلية والمؤسسات التعليمية والبنية التحتية وغيرها، بهدف إضعاف الدولة وإثارة الفوضى، ومثال على ذلك ما قامت به القوى الخارجة عن القانون في 14 فبراير لعام 2011 من تنظيم مسيرات غير مرخصة في عدد من المناطق اعتدت فيها على قوات الشرطة بالحجارة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة منهم بجروح خطرة ومقتل أحد المتظاهرين، وفي اليوم الذي يليه واصلت القوى غير القانونية استفزازاتها بأفراد الشرطة والمواطنين من خلال شل حركة المرور وتعطيل المدارس والجامعات، مما أدى إلى وقوع 5 قتلى وإصابة 194 من المتظاهرين والشرطة.[701]

تلقى الحرس الوطني أوامر بالقيام بمهام إضافية تتعلق بتأمين عدد من المواقع والأماكن المهمة في مناطق مختلفة من البحرين، كما تلقى أوامر أيضاً بتوفير المساعدة في حماية مقري مجلس النواب ومجلس الوزراء في أوقات مختلفة خلال الأحداث، فضلاً عن التوسع في عملياته لتشمل مقار العديد من الأجهزة

---

[700]- صحيفة الوطن البحرينية، 7 يناير 2020.

[701]- عمر الحسن، الأعمال الإرهابية في البحرين- رصد يومي للأحداث خلال الفترة من 14 فبراير 2011- حتى نهاية يونيه 2014، مرجع سابق، ص ص 10-11.

الحكومية والمواقع الهامة في البلاد، كحفظ الأمن في المنشآت الهامة والحيوية والحساسة ومساندة قوات الجيش البحريني لصد التهديدات الخارجية عن البحرين.

كما أن الأحداث في البحرين خلال 14 و15 مارس 2011، أخذت اتجاهاً خطيراً ينذر بدخول البلاد في أتون الفوضى بكافة احتمالاتها، وذلك بتدخلات إيران في الشؤون الداخلية للبحرين، وما رافق ذلك من تصريحات رسمية وشبه رسمية لقادتها ومسؤوليها وحلفائها منذ بداية الأحداث، وكانت قد أخذت شكلاً واضحاً وأكثر صراحة منذ قيام ما يُعرف بالثورة الإسلامية عام 1979، حيث طابع التحريض الطائفي بواسطة أذرعها في المنطقة، وذلك لضرب الاستقرار السياسي للبحرين من جهة وعودة الأمجاد الساسانية من جهة أخرى.[702]

ومن أبرز تلك التصريحات، ما أدلى به المرشد الأعلى آية الله "علي خامنئي" في 23 مارس 2011 بقوله: "أن الاحتجاجات السياسية التي تشهدها البحرين ليست طائفية، وهي تمثل مطالب الشعب".[703]

وتصريح المستشار الأعلى للمرشد "يحيى صفوي" في 20 أبريل 2011، بمناسبة دخول قوات "درع الجزيرة" للبحرين بقوله: "يتعين على السعودية أن تضع في الحسبان أن الشيء نفسه الذي حدث في البحرين قد يحدث فيها، وربما تتعرض لغزو على خلفية الذريعة نفسها".[704]

وتصريحات أخرى على مستوى الرئاسة، منها تصريح الرئيس أحمدي نجاد في 13 مارس 2011 بقوله: "الولايات المتحدة تساند بعض الحكومات وتعرقل حركة الشعوب لإنقاذ النظام الصهيوني".[705]

وتصريحات أخرى على مستوى وزارة الخارجية، كتلك التي أدلى بها وزير الخارجية "على أكبر صالحي" في 15 مارس 2011، بقوله: "نحن نتوقع من الحكومة البحرينية أن تتعامل بحكمة ودراية مع مطالب الشعب بالطرق السلمية".[706]

وعليه لم تكن مطالبات القوى الخارجة عن القانون خلال الفترة من 2011-2014 تدرج في إطار الحقوق والمطالبات التي حاول النظام السياسي امتصاصها بعرضها وبحثها على طاولة الحوار التي باءت

---

[702]- لمزيد من التفاصيل، أنظر: عمر الحسن، التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية البحرينية - التصريحات الرسمية وشبه الرسمية منذ 14 فبراير 2011 وحتى 31 مايو 2013(نموذجاً)، لندن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2013.

[703]- صحيفة الشرق الأوسط، 23 مارس 2011.

[704]- صحيفة القبس الكويتية، 20 أبريل 2011.

[705]- صحيفة الحياة اللندنية، 16 مارس 2011 والشرق الأوسط 17 مارس 2011.

[706]- الشرق الأوسط، 15 مارس 2011.

بالفشل، لأن الهدف كان هو زعزعة أركان الدولة وإضعاف مؤسساتها، وهكذا كان لابد من تدخل قوات الأمن من أجل ضبط وربط إيقاع الحياة وإعادة الأمن لمرابعه.

المطلب الثاني: تفعيل مملكة البحرين للأحلاف والتنظيمات الخليجية والعربية لحفظ الأمن الوطني

يُعتبر الأمن بمثابة العمود الفقري لكثير من الدول والمجتمعات، وقد أصيب "أمن الخليج العربي" بتصدعات كبيرة إثر حرب الخليج الأولى والثانية، حيث تغيرت مصادر التهديد، وكان لزاماً أن تتغير معه السياسات الأمنية، تكيفاً مع الواقع الجديد وما يتطلبه من استعدادات واحترازات وخطط استباقية.

وتزامنت تلك السياسات الأمنية مع تغيرات أخرى كثيرة في المفاهيم والمدركات والسياسات في منطقة الخليج العربي، سواء على مستوى إعادة البناء للمؤسسات الأمنية والعسكرية الخليجية، أو على مستوى العلاقات الخليجية- الخليجية في إطار "مجلس التعاون الخليجي"، إضافة للعلاقات الخليجية – العربية، حيث ارتباط الأمن الخليجي بالأمن العربي[707]، بالتركيز على انضمام المغرب والأردن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، فيما يمكن تسميته بتساند العروش الملكية وقت الأزمات والطوارئ، إبان أحداث 2011.

وأنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن انبثاق مجلس التعاون الخليجي بعضوية ست دول، دفع إلى تطور مفهوم المجلس للأمن الخليجي، وذلك نظراً لتطورات دولية وإقليمية محيطة، كحرب الثماني سنوات" الحرب العراقية – الإيرانية"، والغزو العراقي للكويت، ودور النفط في توحيد السياسات الأمنية.

وقد استقرت رؤى دول مجلس التعاون الخليجي أمنياً على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار دول الخليج العربي والحفاظ على ثرواتها ومقدراتها وتأمين أنظمتها من أية تهديدات أو مخاطر داخلية، أو خارجية، كتنامي الإرهاب وزعزعة أمن وسلامة المواطنين على الصعيد الداخلي، والتدخلات الأجنبية في المنطقة أياً كان مصدرها على الصعيد الخارجي، مع العلم بأن المادة (4) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي أكدت بأن نشاط المجلس شامل جميع الحقول والميادين، ولم تشر إلى الشؤون الأمنية والسياسية التي تدخل ضمناً في نشاطها.

[707]- محمد السعيد إدريس، رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج، في أمن الخليج العربي – دراسة في الإدراك والسياسات، في عبدالمنعم المشاط (محرر)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط الأولى، 1994، ص151.

وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن المطلب وهو يركز على سياسات واستراتيجية مواجهة التحديات الأمنية، سوف يحرص على التطرق إلى تحليل ودراسة جهود مملكة البحرين الرامية لحفظ الأمن والاستقرار السياسي، على النحو التالي:

الفرع الأول: جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية .

الفرع الثاني: الإتحاد الخليجي في ظل التحالفات العربية – الملكية " المغرب والأردن"

الفرع الأول: جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية

إنه من الأهمية بمكان قبل الشروع في الحديث عمّا بذلته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تعاون ملموس في المجالين العسكري والأمني نحو بناء وتطوير القدرات العسكرية والدفاعية، التأكيد على أن مفهوم "الأمن" في حقل السياسة والعلاقات الدولية يرتبط بالسياسة الخارجية لدولة ما، وقد يرتبط بالسياسة الخارجية لعدد من الدول، وهنا يجدر الحديث عن "الأمن الخليجي"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأمن الإقليمي Regional Security يعني أمن مجموعة من الدول التي تشكل نظاماً فرعيا في سياق النظام الدولي، ويرتبط أمنها بالقوى الدولية، القائمة على التحالفات والشراكات والتنظيمات الإقليمية، وفي الغالب تكون ذات طابع عسكري.

أما الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي National Security، فهو يعني أمن مجموعة دول تنتمي إلى قومية واحدة وتجمعها مصالح مشتركة، ليس مهماً أن تكون ذات صبغة عسكرية، وإنما الأمن في هذا السياق مرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن النظم السياسية واستقرار تلك الدول، وعليه يكون التركيز هنا على العلاقات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والأمنية بشكل يفوق التركيز على البعد العسكري.[708]

ويحوي النظام الإقليمي للخليج العربي ثمان دول مطلة على حوض الخليج العربي هي "إيران من ناحية الشرق، والعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان من ناحية الغرب". ومنذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في عام 1971، بُذلت الكثير من المحاولات لصياغة مفهوم مشترك لأمن الخليج (في عقد السبعينات) لسد "الفراغ الأمني" عقب الانسحاب البريطاني، لكنها فشلت لأسباب إقليمية وأخرى دولية، ثم تجمدت تلك المحاولات مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في عام 1980،

[708]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص 176-177.

حتى انبثق مجلس التعاون الخليجي بدوله الست، وانبثق معه مفهوم جديد لأمن الخليج العربي، له صلة بالأمن الجماعي أو القومي الذي أشرنا إليه.

واستمر مفهوم الأمن الإقليمي للخليج العربي قائماً بمعناه الذي يضم إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي، حتى انتهاء حرب الثماني سنوات في عام 1988، حيث ظهرت الإهتمامات من جديد لتعزيز الأمن الإقليمي للخليج العربي، إلا أن غزو العراق لدولة الكويت في عام 1990 غيّر موازين الاعتبارات الأمنية، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد لأمن الخليج العربي، يصب اهتمامه على أمن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وهو ما أطلق عليه "إعلان الدوحة "الصادر عن القمة الخليجية الحادية عشرة "بالأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون"، والذي هو في حقيقته يصب في إطار "الأمن الإقليمي العربي".

وتدرك دول مجلس التعاون الخليجي جيداً أن استخدام لفظ "أمن الخليج العربي" يعني القبول ضمناً بمشاركة إيران والعراق في هذا الأمن، وهو ما يجعلها تتراجع عن القبول بهذا الدور بسبب الادعاءات والتدخلات الإيرانية في منطقة الخليج العربي من جهة، وعدم الثقة بالعراق من جهة أخرى[709]، والرفض الأمريكي لذلك الدور، على أن هذا الاختلاف يشكل تهديداً واستقراراً لأمن الخليج العربي، وهذا تماماً ما استشعرته الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فاتجهت إلى تغيير أولوية الأخطار التي تهدد أمنها، حيث بدأت التركيز على الأخطار الخارجية، وهو ما اتسق مع المفهوم الأمني في سياقه الإقليمي الذي يركز كما ذكرنا على غلبة الجانب العسكري.

[709]- لعب العراق دوراً في عقد السبعينيات كمدافع عن عروبة الخليج، وسعى لنشر أفكاره البعثية في صفوف أهل الخليج - لاسيما طبقة المثقفين-، كما قام بإرسال الأطباء والمدرسين والفنيين إستجابة لكل طلبات دول الخليج، بيد أن الحكومات الخليجية أدركت مدى تشجيع العراق للحركات الراديكالية في الخليج، فعمدت إلى الحد من التوغل العراقي في حدوده، كما سعى للتسلح بشكل كبير جراء الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، كأحد الأطراف المرشحه لملأ الفراغ السياسي، علماً بأن ذلك غير منطقي، لأسباب عديدة، منها:

- إرتباط العراق الوثيق بالسوفييت.
- ضيق نافذه العراق الجغرافية على الخليج العربي.
- طبيعة الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثانية، يناير 2011، ص ص 351-352.

وأما عن آلية تحقيق الأمن الخليجي، فقد لخصها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة حينما كان وزيراً للخارجية من وجهة نظر مملكة البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تسعينيات القرن المنصرم بتسليط الضوء على التالي:

- الإلتزام بمبدأ حل النزاعات عن طريق الوسائل السلمية فقط.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ سيادة كل دولة من دول منطقة الخليج العربي على مواردها القومية والاقتصادية.
- العمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار ذلك مطلباً ضرورياً لتحقيق الأمن القومي لدول المنطقة.
- تلافي أي تهديدات أو مخاطر عسكرية محتملة لدلو المنطقة من خلال ترتيبات أمنية قادرة على ردع أي معتد.[710]

كما أن إعطاء الأمن الخارجي أولوية على الأمن الداخلي، يدفعنا للتأكيد على أن الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي انطلقت في رؤاها من ركيزتين:

الركيزة الأولى: الأمن الداخلي في مواجهة الأخطار التي تنبع من داخل دول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي[711] من خلال الأجهزة الأمنية كوزارة الدفاع ووزراة الداخلية والحرس الوطني والشرطة وغيرها، حيث الهدف هو الحفاظ على استقرار النظام السياسي الحاكم وسلامة المواطنين. وقد حدد الاجتماع الأول لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون والذي عُقد في الرياض يومي 23 و24 فبراير 1982 منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول المجلس في الاتفاق على توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين الدول الأعضاء، وأكد البيان الصادر عن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومبدأ الأمن الجماعي بالنص على:

---

[710]- عمر الحسن، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.. شهادة للتاريخ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2020، ص ص 192- 215.

[711]- ورد في مقدمة الإتفاقية الأمنية الموحدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي: "صيانة الأمن والإستقرار وحماية الشريعة الإسلامية، والمثل العليا من الأفكار الملحدة الهدامة والأنشطة الحربية"، كما تضمنت المادة الأولى لمشروع الإتفاقية الأمنية النص على عدم إحتضان الخارجين على القانون أو النظام من مواطني دول المجلس أو غيرهم، ومحاربة نشاطهم الضار بأمن أي دولة من دول المجلس، كما نصت المادة الثانية على عدم السماح بدخول أو تداول أو تصدير المنشورات أو المطبوعات أو المصنفات على إختلاف أنواعها المعادية للعقيدة الإسلامية أو المخلة بالآداب العامة، أو الموجهة ضد أنظمة الحكم في الدول الأعضاء. في حين أكدت المادة الثالثة على قيام كل دولة من الدول الأعضاء بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها من التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء. وطبقاً للمادة 16 فإنه ينبغي" تبادل أسماء العناصر المشبوهة، والتبليغ عن تحركاتها ومنعها من السفر"، كما نصت المادة 24 على أنه " لا يسمح بالتسليم إذا كانت الجريمة سياسية".

"أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أية دولة مسؤولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء"، وأضاف البيان "أن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس".[712]

الركيزة الثانية: تكثيف الميزانيات العسكرية لشراء الأسلحة، وعقد مزيد من الشراكات والاتفاقات الأمنية والعسكرية مع أطراف خارجية، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وبروز أزمات حدودية بين دول المجلس، مما ضاعف الشعور بالحذر الشديد من التهديدات الخارجية، كالنزاع الحدودي بين السعودية وقطر، أو بين البحرين وقطر.[713]

وكان لزاماً في ظل تفاقم الشعور بالخطر الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي من تعظيم التعاون العسكري لدى كافة مؤسساتها الأمنية والدفاعية، بشراء الأسلحة وتوفير البنى التحتية العسكرية التي تضم القواعد والمطارات والمراسي، ومن ذلك مشروع طائرات إف -5 في عام 1985 ، وهو توجه أمريكي لبناء القوات

---

[712]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث- التكامل والوحدة، الرياض، الأمانة العامة، مركز المعلومات، ط الثانية، 2010، ص 155.

[713]- أصدرت محكمة العدل الدولية في "لاهاي" يوم الجمعة الموافق 16 مارس لعام 2001 حكمها النهائي والملزم لكل من قطر والبحرين في النزاع الحدودي القائم بينهما منذ 1937 في أطول قضية حدود نظرت فيها محكمة العدل الدولية، إشترك في النظر بالحكم خمسة عشر قاضياً ، وإستغرق النطق به أكثر من ساعتين، أمام وفد الدوليتين وهيئة الدفاع وعدد غير قليل من الصحفيين، وجاء قرار المحكمة بمنح البحرين السيادة على جزر حوار وجزيرة قطعة جرادة، بينما حصلت قطر على السيادة على جزر الزبارة وفشت الديبل، وفيما يتعلق بمرور السفن التجارية، فقد حكمت المحكمة بأن يكون للسفن التجارية القطرية حق المرور السلمي في المياه الإقليمية للبحرين الواقعة بين جزر حوار والبر البحريني.

وجديرٌ بالذكر أنه في عام 1937 هاجمت القوات القطرية منطقة الزبارة التي كانت تابعة للبحرين، وقد تدخلت بريطانيا آنذاك حينما كانت تفرض حمايتها على مياه الخليج العربي وتمت تسوية النزاع وترسيم الحدود بينهما على النحو الذي مازال قائماً حتى اليوم.

وفي أبريل 1986 أنزلت قطر قواتها في جزيرة "فشت الديبل" البحرينية وإحتجزت تسعة وعشرين من الموظفين وعمال البناء الذين كانوا يعملون في إنشاء خفر السواحل.

وفي عام 1987 وافق الطرفان بشكل مبدئي على إطار مبادئ للحل إقترحته السعودية، ونص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى إتفاقية شاملة لتسوية الخلاف يقومان بإجراء مفاوضات لاحقه لتقرير أفضل السبل للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي.

وفي 8 يوليو 1991 توجهت قطر بشكل منفرد إلى محكمة العدل الدولية، وطالبت المحكمة بتأييد رغبتها في إعلان السيادة القطرية على جزر حوار وجزيرتي فشت الديبل وقطعة جرادة، وفي 8 أغسطس لنفس العام، تقدمت البحرين بطلب وتبعته بآخر في 14 أكتوبر 1991 لدى محكمة العدل الدولية طعنت فيهما بأساس الاختصاص الذي استندت إليه قطر، كما اعترضت على تقدم قطر بشكل منفرد إلى المحكمة الدولية. لمزيد من التفاصيل، أنظر: تقرير محكمة العدل الدولية الصادر 1 أغسطس 2000-31 يوليو 2001، تعيين الحدود البحريه والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين، ص ص 16-20.

الجوية الخليجية، وقد بلغت قيمة توريد ست طائرات من ذلك النوع 114 مليون دولار، دفعها مجلس التعاون الخليجي، على إثر الالتزام المسبق بمساعدة البحرين وعمان في المجال العسكري.[714]

وحتى منتصف عقد الثمانينيات كان يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي قرابة 15 ألف فني وخبير عسكري أجنبي، منهم عشرة آلاف فني في المملكة العربية السعودية، و3700 عسكري أجنبي في سلطنة عمان في الفترة نفسها.[715]

كما سعت دول المجلس لإحداث التوازن العسكري Military Balance في منطقة الخليج العربي، هذا التوازن الذي يمكنه أن يختل بامتلاك أحد الأطراف دون الآخر السلاح النووي أو التقليدي، فتقع الحرب، مما يشجع أحد الأطراف على تغيير الوضع القائم.[716]

وقد وجهت المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون إلى تكثيف الإنفاق العسكري، من منطلق أن التوازن العسكري مع الأعداء المحتملين غير كاف، وعليه لابد من إدامة التفوق Military Superiority عليهم.[717]

وهذا بدوره يستدعي تحديث الجيوش الخليجية وتحصينها بأحدث الأجهزة والمعدات في إطار الأمن الجماعي الذي يؤكد على أهمية الإرادة الجمعية في الدفاع والذود عن المصالح الحيوية للدول الأعضاء في المجلس، من منطلق أن الأمن الجماعي[718] يعني: النظام الذي يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم

---

[714]- جاسم الحشاش، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، إطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، 1998، ص 21.

[715]- The Military Balance ,1983-1984(London : International Institute for Strategic Studies, 1984),p.60.

[716]- ظافر محمد العجمي، مرجع سابق، ص531.

[717]- ظافر محمد العجمي، المرجع نفسه، ص 167.

[718]- ينظر البعض إلى الأمن الجماعي كونه نظاماً يقوم على تبرير الحروب ذاتها ونقل مسئولية الأمن إلى المجتمع الدولي ، بإقرار حظر استخدام القوة وإنشاء منظمة عالمية ذات اختصاص شامل ، تكون وظيفتها الأساسية حفظ الأمن والسلم ، وهو في ذلك يعتبر أحد مستويات الأمن المتعددة القائمة على التنسيق العسكري بين مجموعة دول، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:**

- حسن أبو طالب: "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، ورقة مقدمة إلى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير : سمعان بطرس فرج الله، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1998)، ص495.

- عبدالله بن علي آل خليفة، مرجع سابق ، ص 30.

مجموعة من الدول ذات السيادة، تلتزم كل منها بالدفاع عن بعضها البعض في حال تعرض إحداها للهجوم أو الاعتداء أو الضم.[719]

وبدون استثناء سارعت دول المجلس إلى زيادة نسبة الإنفاق العسكري في موازناتها المالية منذ مطلع التسعينيات كدليل على أهمية إنشاء كيان دفاعي موحد لتحقيق الأمن ومواجهة الأخطار والتحديات الخارجية، إلى جانب التنسيق في المجالات العسكرية، وتبادل الخبرات، وتوحيد الأسس والمفاهيم بما يحقق مزيداً من استقرار الأنظمة السياسية الحاكمة لدول المجلس، ويعود بالنفع على مواطنيها، ومن أبرز ما تحقق في هذا الإطار:

(أ) إتفاقية الدفاع المشترك: تم توقيعها في (مملكة البحرين، ديسمبر 2000)، وقد جاءت الاتفاقية تتويجاً لسنوات من العمل المشترك في مجال التعاون العسكري، وتأكيداً على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أمنها، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه، وقد حددت الاتفاقية مرتكزات العمل العسكري، وأسسه وأولوياته، مؤكدة مبدأ الدفاع الجماعي في إطار ميثاق المجلس والشرعية والدولية.

(ب) قوات درع الجزيرة المشتركة: جاء تشكيل قوات درع الجزيرة، ضمن قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في (مملكة البحرين، 19 نوفمبر 1982)، وقد انطلقت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام 1990، حيث تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها، وتكيفاً مع البيئة المتغيرة، ومتطلبات المستقبل والمتغيرات الدولية للمنطقة، فقد بارك المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين المنعقد في (أبوظبي، ديسمبر 2005) مقترح المملكة العربية السعودية بتطوير قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق اتفاقية الدفاع المشترك.[720]

---

[719] - محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد- دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص ص 10-11.

[720] - شاركت قوات درع الجزيرة في حرب تحرير الكويت عام 1991، وحين وقعت أحداث فبراير 2011 في مملكة البحرين، تدخلت قوات درع الجزيرة بنحو 1200 جندي من المملكة العربية السعودية و800 من دولة الإمارات العربية المتحدة، بناءاً على طلب الحكومة البحرينية لحماية المنشآت الحيوية.

(ت) المشاريع العسكرية المشتركة: تُعتبر المشاريع العسكرية المشتركة أحد ثمار اتفاقية الدفاع المشترك، ومن هذا المنطلق فقد أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في (مسقط، ديسمبر 1995) الدراسات والبحوث ذات الصلة بتشبيك القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة، عبر خط (كيبل) ألياف بصرية لربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً، وقد بدأ تشغيل ذلك من 28 يونيو 2000.

(ث) توحيد الأسس والمفاهيم: ويأتي ذلك من منطلق زيادة التكاتف، وتسهيل تبادل الدعم والمساندة والاستفادة المتبادلة من كافة الإمكانات والقدرات المتوافرة لدى دول المجلس، ذات التاريخ والطبيعة الجغرافية المشتركة، وذلك من خلال التمارين المشتركة، التي ترمي إلى رفع الكفاءة والقدرات العسكرية والتنسيق بين القوات المسلحة لدول المجلس في كافة المجالات التخصصية والفرعية، كالتنسيق في مجال القوات البرية، القوات الجوية والقوات البحرية.

وعلى صعيد متصل، يشمل توحيد الأسس والمفاهيم أيضا الكراسات والمناهج العسكرية، حيث تم إعداد وطباعة أكثر من (130) كراس عسكري موحد، فضلاً عن توحيد أكثر من (100) منهج من مناهج الدورات العسكرية.

(ج) الاستراتيجية الدفاعية لدول المجلس: تم إقرارها في دورة انعقاد المجلس الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009)، هي بمثابة خارطة طريق يسير عليه العمل الجماعي نحو تحقيق أهداف المجلس من خلال الطرق والوسائل المتاحة، لتطوير الإمكانات الدفاعية وتقوية البناء الذاتي.

(ح) العمل في مجالات التعاون العسكري المشترك كالإستخبارات والأمن العسكري، الأمن البيئي، الحرب الإلكترونية، الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، والمساحة العسكرية.[721]

وبموازاة الجهود المبذولة عسكرياً، بُذلت جهود في المجال الأمني لدول المجلس، لما لاستتباب الأمن من أهمية قصوى في تحقيق النمو والازدهار، وفي ذلك تم إقرار استراتيجية أمنية شاملة في فبراير 1987، وقد تمخض عن هذه الاستراتيجية جملة من الإنجازات الملموسة، أهمها: الإتفاقية الأمنية، التي تم إقرارها في الرياض، نوفمبر 1994، وتسهيل التنقل وانسياب السلع، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقرت دول المجلس الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام 2002، والتعاون في مجال الدفاع المدني، بما في ذلك "النظام الموحد للتطوع والمتطوعين"، ومواجهة المخاطر النووية والإشعاعية،

[721]- لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث- التكامل والوحدة، مرجع سابق، ص ص 151-154.

ومكافحة المخدرات، والتعاون في مجال التحقيقات والمباحث الجنائية، والتعاون في مجال المؤسسات العقابية والإصلاحية والبحوث الأمنية.

وقد وجه وزراء الداخلية لدول المجلس في لقائهم التشاوري الثامن في الرياض، مايو 2007 بمراجعة تلك الاستراتيجية والعمل على تحديثها، تكيفاً مع المستجدات الدولية.

الفرع الثاني: الاتحاد الخليجي في ظل التحالفات العربية- الملكية " المغرب والأردن"

إن الحديث عن مبادرة الاتحاد الخليجي الذي انطلقت بواكيره باجتماع قادة دول المجلس في الرياض (مايو/2011) للتعاطي مع أحداث ما عُرف بالربيع العربي، ودعوة المغرب والأردن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي من منطلق تساند العروش الملكية لمواجهة كل ما من شأنه هز الاستقرار السياسي للأنظمة الملكية الحاكمة، لم يأت من فراغ، وإنما بدأ بسلسلة من الإرهاصات، منها ما تركته أزمة الخليج الثانية 1990 من آثار أثبتت مدى هشاشة الموقف العربي في مسألة المعادلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، وعلى ضوء ذلك ظهرت دعوات تنادي بإعادة تنظيم العلاقات الخليجية-العربية من منطلق المصلحة العامة من جهة، فضلاً عن السعي لتقليص الدور العربي لدول الجوار في أمن الخليج من جهة أخرى، لاسيما مع الغزو العراقي لدولة الكويت، والإشكالات الحدودية مع عدد من دول المجلس.

وبدأت الصيحات تتعالى لإعطاء الأولوية للبعد الدولي في الأمن الخليجي، فالدول الغربية هي الأخرى لها مصالح استراتيجية واقتصادية في المنطقة[722]، وبالتالي فإن أمن الخليج العربي من أمنها.[723] ناهيك عن أن

---

[722]- لعبت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة جورج بوش "الأب" دوراً محورياً في تحرير الكويت ففي الثامن من أغسطس لعام 1990 وجه بوش كلمة إلى الأميركيين قال فيها: إن طلائع القوات الأميركية وصلت إلى السعودية ضمن عملية "درع الصحراء"، مشيراً إلى انضمام خمساً وثلاثين دولة لتحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة ، كما وافق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يتيح استخدام القوة لفرض الحصار على العراق.
وفي الرابع عشر من نوفمبر من نفس العام اجتمع بوش مع زعماء الحزبين في مجلسي الشيوخ والنواب وذلك للحصول على تفويض من الكونغرس يتيح له شن الحرب، فجوبه بمعارضة قوية، كما نجح جيمس بيكر في استصدار القرار 678 من مجلس الأمن، الذي يحدد الخامس عشر من يناير 1991 موعداً نهائياً للانسحاب العراقي من الكويت، وفي الحادي عشر من يناير رأى الرئيس الاميركي أن الوقت مناسب لطلب تفويض من الكونغرس، ففعل وحصل على ما اراد في اليوم التالي. وقد حدد أربعة أهداف تحكم الموقف الأميركي من الغزو العراقي للكويت، هي كالتالي:

- الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
- عودة الحكومة الشرعية في الكويت إلى السلطة.
- ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج.
- حماية أرواح الأميركيين في العراق والكويت.

حجم ما تحققه الدول الغربية في منطقة الخليج العربي من مصالح نفطية أو غيرها، قائمٌ على موازين القوى بيننا وبينهم.[724]

لكن: ماذا لو تغيرت المصالح ؟ ماذا لو بات الصديق عدوا، والعدو صديقاً؟

أثبتت أحداث 2011، قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التكيف مع الأزمات في بيئة متغيرة، اتضح ذلك جلياً من خلال التنسيق بشكل جماعي على صعيد العمل العسكري والأمني، فكان توظيف القدرات العسكرية دون اللجوء إلى المساعدات الأمريكية هو أبرز مستجدات العمل الخليجي المشترك وأهم نقاط قوته.[725]

كما استشعرت دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من كونها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي، ولاعتبارات ذات صلة بالبيئة المتغيرة من حولها أهمية التصدي لمخاطر الأزمات الإقليمية وما يترتب عليها من تأثيرات على الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة والشعوب، فسارعت لتأمين محيطها الجيوستراتيجي، حيث شاركت في التحالف الدولي للحرب ضد داعش في العراق وسوريا، فضلاً عن التحولات التدريجية للسياسات الخليجية تجاه العراق، وكان آخرها دعوة المجلس إلى تبني استراتيجية خليجية مشتركة تجاه العراق، واستضافة دولة الكويت مؤتمر إعادة إعمار العراق، فعودة العراق إلى أصله العربي وهو في أحضان إيران، هو الأكثر تحقيقاً للمصلحة العربية والخليجية في إحداث رؤية متوازنة لأمن الخليج.[726]

لكن النظام العراقي رفض الإنصياع لجميع المبادرات السلمية، التي دعته للانسحاب من الكويت، وإنتهت المهلة التي حددها مجلس الأمن في قراره الرقم 678، مما أدى إلى نشوب عاصفة الصحراء، وفي22 فبراير وجه بوش إنذاراً نهائياً إلى صدام بضرورة الانسحاب الكامل من الكويت قبل ظهر السبت أو مواجهة هجوم بري، فرفض العراق الانصياع، وفي العاشرة من تلك الليلة قال بوش لمن حوله: "عملية تحرير الكويت دخلت الآن مرحلتها الأخيرة، لدي ثقة كاملة بأن قوات التحالف سوف تنجز المهمة بطريقة سريعة وحاسمة". وتم تحرير الكويت، وقال بوش في خطاب وجهه الى الأمة يوم 27 فبراير 1991 :"تحررت الكويت.. انهزم الجيش العراقي.. تحققت اهدافنا.. اصبحت الكويت في ايدي الكويتيين.." **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** صحيفة القبس الكويتية، 1 ديسمبر 2018.

[723]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 206.

[724]- يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص 255.

[725]- عبدالخالق عبدالله، إنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 25.

[726]- معتز سلامة، مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق وأهميته في تحقيق أمن الخليج والأمن الإقليمي، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، العدد 2، 2017، ص ص 99-100.

وأما المفاجأة الكبرى، فقد تمثلت في تحرر دول مجلس التعاون الخليجي من جلباب النطاق الجغرافي، بالانطلاق لدعوة الممالك العربية (المغرب والأردن) بالانضمام إلى المجلس، وهي رسالة تحمل في طياتها أن النظم السياسية القائمة على الشرعية الوراثية، نظم متعاضدة، متكاثفة ولديها من القوة والإمكانيات، ما يمكنها من مساندة بعضها البعض وقت الشدة والأزمات، وإن كانت خارج المنظومة الخليجية،[727] فضلاً عما تشكله الوشائج الأمنية والدفاعية القائمة بين المملكتين المغربية والأردنية، من طمأنينة لدول المجلس من خطر التمدد الصفوي، المصاحب لأحلام الإمبراطورية الساسانية، فإيران جارٌ صعب الثقة فيه، لاسيما أنه اختار في السنوات الأخيرة سياسة العلن في تدخلاته وتمدده الإقليمي، تمثل ذلك في التحول من توظيف أسلوب التدخل المخابراتي إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر، وهو خرق صريح ومباشر للقانون الدولي، فضلاً عن الحملات الإعلامية والدعائية المرافقة لتلك التدخلات السافرة في الشأن الداخلي للعديد من دول المجلس، وأبرزها في مملكة البحرين.[728]

ولكلتا المملكتين مواقف مشرفة مع دول المجلس على امتداد سنوات مديدة، حيث تعود متانة العلاقات المغربية-الأردنية- الخليجية إلى الثقة العميقة بين القيادات، وإلى "شراكة استراتيجية"، يتم الإشارة إليها في البيانات الختامية لقمة المجلس، وقد تبلورت هذ الشراكة نتيجة ازدياد التفاعل والتداخل بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي لمواجهة المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، وفي إطار هذه الشراكة، تُعقد اجتماعات مشتركة لوزراء خارجية دول المجلس مع وزيري خارجية البلدين، حيث انعقد الاجتماع المشترك

[727]- في زيارة رسمية لملك الأردن إلى المملكة المغربية ولقائه بالملك محمد السادس في مارس 2017 أكدا عزمهما على " مواصلة إرساء شراكة بلادهما الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي"، حيث حظيت الدعوة الخليجية بحفاوة بالغة، وتطلع البلدان إلى تحقيق شراكة اقتصادية مميزة مع مجلس التعاون، لا سيما في سياق الإعفاء من التأشيرات، وإنعاش سوق التبادل التجاري، والحصول على عقود النفط والطاقة بأسعار تفضيلية.

وبينما تواصلت المساعدات الاقتصادية الخليجية للأردن والمغرب، ولم ترفع التأشيرات بين البلدان الثمانية، برزت إلى السطح أوجه تعاون استراتيجي تعدّت الجوانب الاقتصادية، إلى جوانب سياسية وأمنية أكثر حساسية وأهمية بالنسبة إلى دول الخليج، وغدا من المؤكد أن الشراكة الخليجية مع المملكتين المغربية والأردنية ماضية نحو التطور والتعزيز في ملفات السياسة والأمن. **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** هل تصبح الأردن والمغرب دولتين خليجيتين؟، الخليج أونلاين، متاح على الرابط: www.alkhaleejonline.net تاريخ الزيارة: 18 أكتوبر 2021.

[728]- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر ، مرجع سابق، ص 115.

الرابع في نوفمبر 2014، وناقش الاجتماع استراتيجية مواجهة الفكر المتطرف ومواجهة التدخلات الخارجية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار فيها.[729]

فضلاً عن التقارب في وجهات النظر، فالمغرب كان ولايزال حاضراً عند أي تهديد واقعي أو محتمل لتلك الدول مجتمعة، ومن أمثلة ذلك مشاركة المملكة المغربية بقوة عسكرية في حرب الخليج الثانية، وكان تواجد القوات المغربية في المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ضد أي عدوان عراقي محتمل، حيث أعلن الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب له، ألقاه في الأول من فبراير 1990، إلتزامه بالوقوف مع المملكة العربية السعودية، وقال أنه: لن يسمح لأحد بالتدخل في موضوع الجيش، مؤكداً أن الجنود المغاربة أرسلوا إلى بلد نحبه ويحبنا، وهم لدى ملك نحبهُ ويحبنا، داعياً العراق إلى الانسحاب من دولة الكويت، حتى تنتهي الأزمة وتقف الحرب.

كما أبدت المملكة المغربية في أحداث فبراير ومارس 2011 تضامناً ملموساً مع مملكة البحرين ضد الادعاءات والتدخلات الإيرانية الصارخة، وصلت إلى حد قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران، ودعمه للسعودية في عاصفة الحزم لاستعادة الشرعية باليمن والوقوف ضد الحوثيين.[730]

---

[729]- علي الدين هلال، أمن الخليج والأمن القومي العربي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، في الخليج في عام 2014-2015، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، 2015، ص191.

[730]- لم يقف التعاون الخليجي- المغربي على المستوى العسكري، فحسب، وإنما على الصعيد الإقتصادي- وبحسب إحصاءات أخيرة- فإن المغرب يرتبط بعلاقات متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا المملكة العربية السعودية والإمارات، إذ بلغ حجم الاستثمارات المباشرة من دول الخليج بالمغرب سنة 2014، 5 مليارات دولار، وبلغت واردات المغرب من دول مجلس التعاون الخليجي 26.8 مليار درهم (2.7 مليار دولار) سنة 2014، وهو ما يمثل 6.9% من إجمالي واردات المغرب، مقابل 5.3% سنة 2000.

وتعتبر السعودية أكبر مستورد للصادرات المغربية في منطقة الخليج بحوالى 920 مليون درهم (100 مليون دولار) من الصادرات، أي ما يعادل 52.4% من إجمالي الصادرات نحو المنطقة، تليها الإمارات بنحو 589 مليون درهم (60 مليون دولار) وبنسبة 33.5.%، وفقاً لأرقام وزارة المالية والاقتصاد المغربي، بلغت قيمة الهبات والمنح المالية من دول الخليج للمغرب نحو 4 مليارات دولار خلال 2014.

وفي مقابلة أُجريت مع السيد محمد بوسعيد وزير المالية والإقتصاد المغربي، أوضح: "بأن الشراكة الاستراتيجية التي تربط المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي مبنية على العلاقات الأخوية التي تجمع الملك محمد السادس بملوك وأمراء هذه الدول، وهذه العلاقات المتميزة أعطت دفعة قوية للمبادلات التجارية والمالية، وأسهمت في جذب رؤوس الأموال الخارجية، وقد حقق المغرب في عام 2013 ارتفاعا قياسيا في مجال الاستثمارات الخارجية، إذ ارتفعت بأكثر من 23 % مقارنة مع السنة التي قبلها، والتي تمثل نحو أربعة مليارات يورو، وذلك عائدٌ إلى جاذبية المغرب بالنسبة للمستثمرين، ومنحهم إمكانية توظيف أموالهم في قطاعات مختلفة، مثل القطاع السياحي وقطاع الخدمات والفلاحة، وغيرها من القطاعات الأخرى التي توفر فرص العمل والانتعاش الاقتصادي، مضيفاً بأن: "دول الخليج كانت دائما حاضرة في المشاريع الكبرى، كخلق صندوق سيادي مغربي لتنمية السياحة وشراكته مع الصناديق السيادية الأربعة في دول الخليج، عبر شركة «وصال»، التي تستثمر في مشاريع عقارية وسياحية ضخمة في الرباط والبيضاء وطنجة، بموازنة تناهز أربعة مليارات دولار، وهو ما سيعطي نفسا جديدا لهذه الاستثمارات، وقد تفضل الملك محمد

وأما المملكة الأردنية الهاشمية، فقد سعت مملكة البحرين منذ بداية تأسيس قوة الدفاع إلى الاستعانة بالخبرات العسكرية الأردنية في تطوير قواتها للوصول بها إلى مستويات متقدمة من الكفاءة والقدرات القتالية، وفي ذلك تشكلت اللجنة البحرينية-الأردنية المشتركة للتعاون العسكري في مايو 2002، ومنذ ذلك الحين حتى يومنا الراهن والتعاون العسكري والأمني مستمر من حيث تبادل الزيارات والاستفادة من الخبرات في مجال التدريب وإجراء عدد من التمارين المشتركة، ومنها مشاركة قوة دفاع البحرين في مناورات عسكرية متعددة الجنسيات في جنوب الأردن في أكتوبر من العام نفسه.[731]

كما تضمنت طبيعة الشراكة الاستراتيجة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي مجال المناورات العسكرية، ومنها المناورة الجوية التي نظمتها مملكة البحرين في أبريل لعام 2014 بشراكة كافة دول المجلس -ما عدا قطر- وكل من الأردن ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وباكستان، وأيضاً مناورة "الأسد المتأهب" بتنظيم من الأردن في مايو-يونيو 2014 لمكافحة الإرهاب وأعمال التمرد، بمشاركة 13 ألف مقاتل من 24 دولة، وتضمنت المناورة تدريبات مشتركة بين الإمارات والأردن لمواجهة الهجومات الكيماوية.[732]

ويتجلى التنسيق العسكري المغربي– الأردني مع دول مجلس التعاون الخليجي لما شهدته دول المجلس من أنشطة إرهابية خلال الفترة موضع الدراسة استهدفت زعزعة أمنها واستقرارها. ففي مملكة البحرين، حيث كشف النائب العام البحريني أن حجم القضايا التي باشرتها النيابة العامة ذات الصلة بالإرهاب بلغ نحو 441 في عام 2014، موزعة بين وقائع التفجيرات، الفساد، الإتجار بالبشر، الإعتداء على رجال الأمن، مما دفع صناع القرار لاستحداث "نيابة الجرائم الإرهابية".[733]

السادس بالإشراف على التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بمشروع الدار البيضاء السياحي العقاري الضخم، وهناك أيضا المساهمة في مشروع تنمية ضفتي أبي رقراق الذي يعد مشروعا ماليا اقتصاديا وسياحيا في غاية الأهمية، إلى جانب مشروع مماثل في مدينة طنجة. وتُعد هذه الصناديق السيادية بادرة واعدة فيما يتعلق بتنمية الاستثمار الخليجي في المغرب"، **لمزيد من التفاصيل، أنظر:** وزير الإقتصاد والمالية المغربي: دول الخليج كانت دائماً حاضرة في المشاريع الكبرى ببلادنا، 15 يونيو 2014، موقع وزارة الإقتصاد والمالية المغربية، متاح على الرابط: www.finances.gov.ma ، تاريخ الزيارة: 18 أكتوبر 2021.

[731]- مملكة البحرين– عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2002-2006، مرجع سابق، ص ص 834-835.

[732]- **لمزيد من التفاضيل، أنظر:**

- علي الدين هلال، مرجع سابق، ص191.

- جريدة الحياة ، لندن، 26 أبريل ، و2 يونيو 2014.

[733]- جريدة الشرق الأوسط، لندن، 22 يناير 2015.

وفي المملكة العربية السعودية، تم ضبط 4075 من الأسلحة المستخدمة في الأعمال الإرهابية، ومعظمها كان من الأسلحة الرشاشة – الأوتوماتيكية، حيث بلغ عدد القطع 2350 قطعة، و603 بندقية و1167 مسدساً، فضلاً عن 658 من الأسلحة البيضاء، وفي سبيل وقف ظاهرة مشاركة بعض الشباب السعودي في ساحات قتال كل من سوريا والعراق، فقد صدر أمر ملكي في الثالث من فبراير لعام 2014، يقضي بإنزال عقوبة السجن بين 3-20 عاماً لمن يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة، أو يقدم أياً من أشكال الدعم المادي أو المعنوي للجماعات المتطرفة دينياً أو فكرياً.[734]

وفي سياق مكافحة الإرهاب، فإن العلاقات السعودية- المغربية طويلة الأمد، ففي عام 1991، أرسل المغرب جنوداً للسعودية في عملية "عاصفة الصحراء"، كما أرسل قوات خاصة إلى الحدود السعودية مع اليمن إبان الحرب التي خاضتها الرياض مع جماعة الحوثيين عام 2009، وفي المقابل، فقد سعت السعودية لتخلص المغرب من تبعيته للاتحاد الأوروبي، بإمداده بالنفط والاستثمارات واستقطاب الأيدي العاملة المغربية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد صدر القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، حيث اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي قائمة ضمت 85 تنظيماً إرهابياً موجوداً في أماكن متفرقة من العالم، وفي نفس العام، نظرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات في قضية المتهمين بالانضمام إلى منظمتي "جبهة النصرة" و"أحرار الشام"، التابعتين لتنظيم القاعدة الإرهابي، والذي بلغ عددهم 15 شخصاً، قاموا إلى جانب جمع وتحويل أموال لجماعات إرهابية في الخارج، بصنع المتفجرات من دون الحصول على ترخيص لذلك.[735]

وفي ضوء ذلك، فقد أعلن المغرب أنه سيرفع من دعمه العسكري والمخابراتي لدولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تكثيف مشاركته في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فالمغرب كان هدفا لتهديدات هذا

[734]- مصطفى العاني، التطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر وأساليب المواجهة، في الخليج في عام 2014-2015، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 132.

[735]- مصطفى العاني، مرجع سابق، ص 134.

التنظيم، وهو حريص على إبقاء موقفه كشريك عربي موثوق به ومستفيد من تمويل دول المجلس في محاربة الإرهاب، وهو طرف في الائتلاف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" المكون من ستين بلدا.[736]

إن تعاظم العمل الإرهابي وتطوره النوعي والكمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة موضع الدراسة 2011-2014، والمتزامنة مع أحداث ما عُرف بالربيع العربي، دفع دول المجلس إلى دعوة المغرب والأردن، إلى الانضمام إليه في حلف عسكري، وذلك للعمل سوياً من أجل اجتثاث العناصر المخرّبة والتي كانت تهدد أمن هذه البلدان واستقرارها.

وفي سياق ليس ببعيد، تحديداً في أكتوبر 2012 قام العاهل المغربي الملك محمد السادس بزيارة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي لمؤازرة الاقتصاد المغربي، وقد قدم مجلس التعاون الخليجي رزمة من المساعدات المالية التي قُدرت بحوالي خمسة مليار دولار للمغرب والأردن، وفي مقابلة مع وزير الخارجية المغربي السابق صلاح الدين مزوار، أكد بأن: "التنسيق الأمني بين المغرب ودول الخليج العربي موجود، ويجري في سياق الشراكة الاستراتيجية التي تجمع المملكة المغربية ودول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 2011، وقد دعمت التحديات الأمنية المشتركة والرهانات المتقاطعة، من هذه الشراكة".[737]

وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة بكثافة في المغرب، لاسيما في مجالي العقارات والسياحة، ويشترك البلدان في الكثير من الملفات الأمنية والسياسية، ورغم أن قطر هي الأخرى استثمرت في المغرب، إلا أن العلاقة بين البلدين شابها بعض التكدير، نتيجة تعاطي قناة "الجزيرة" القطرية مع ملف الصحراء المغربية.[738]

---

[736]- فيشي ساكثيفل، المغرب ودول الخليج: أصدقاء في التنمية ورفاق في السلاح، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، لندن، العدد 9771، 17 ديسمبر 2014، ص 7.

[737]- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد : 12588، 16 مايو 2013.

[738]- كل دولة عربية لها وجع تاريخي معين بدأ قبل فترة واستمر وكأنه مرض عضال لا يغادر جسد هذه الدولة أو تلك، فيظل منغصا لها طوال الوقت خاصة عندما يستخدمه أعداء هذه الدولة في الضغط عليها واشغالها طوال الوقت ،فهناك دول وجعها الطائفية، مثل دولنا هنا في الخليج، وهناك دول وجعها المياه، مثل مصر، أما المغرب فوجعه المسألة الصحراوية التي بدأت منذ ما يقرب من نصف قرن ولا تزال موجودة ولا يزال المغرب الشقيق يتصدى لهذه المشكلة بكل حكمة وحسم ولا يفرط في شبر من هذه الأرض.الصحراء هي أرض مغربية دون أدنى شك وقد قامت المملكة المغربيه الشقيقة منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن بالتعامل مع هذه القضية بكل حكمة وبدون أي تفريط أو خروج عن قواعد القانون الدولي. هذه المشكلة كغيرها من مشكلات أخرى ابتليت بها الدول العربية كان سببها الاستعمار الذي استمر في دولنا العربية لفترة طويلة من الزمن والذي

على أن جميع ما سبق يجب أن لا ينسينا أن المملكتين أدخلتا في السنوات الأخيرة إصلاحات سياسية تقربهما من الملكيات الدستورية، فهل تدرك دول المجلس مآلات ذلك على مكونها السياسي والاجتماعي والعرقي؟[739]

يصنع قبل رحيله نوعا من زرع الشقاق والسعي لوضع مرض معين في جسد الدولة التي يوشك أن يغادرها مع اختلاف الوسيلة التي يتم تبنها في كل دولة حسب ظروفها وحسب مكونات شعبها.

عندما قرر الاحتلال الانجليزي الرحيل عن مصر والسودان زرع آلاف الأسافين بين المصريين والسودانيين ثم بين السودانيين والسودانيين وبقي مفعول هذه الأسافين لوقت طويل وكان لها آثار مدمرة. ومشكلة الصحراء ظهرت في عام ١٩٧٥ قبل رحيل الاستعمار الأسباني عن الأرض المغربية. ولنضع خطا تحت كلمة "قبل". وفي هذا التوقيت طالب المغرب بكل أراضيه الجنوبية التي كانت تحت سيطرة الاستعمار، وبدأت المشكلة. وعلى رغم من صعوبة هذه المشكلة وما تكبده الشعب المغربي في سبيلها إلا أنه لم يفرط يوما في ذرة من ترابها، منذ المسيرة الخضراء التي قادها بنفسه الراحل العظيم جلالة الملك الحسن وحتى اليوم.

المسيرة الخضراء التي خرج فيها الشعب المغربي الشقيق بقيادة جلالة الملك محتشدا لا يتسلح سوى بكتاب الله وبالعلم المغربي وبالروح التي تولدت بسبب القيادة الوطنية الحكيمة لجلالة الملك. ووقف الشعب المغربي في وجه المستعمر مطالبا بأرضه رافضا فرض أي واقع لا يقبله التاريخ والجغرافيا والقانون الدولي.قبل أيام قليلة رد الجيش المغربي على استفزازات ميليشيات البوليساريو بعد أن قامت الأخيرة بإطلاق النار على الجدار الأمني وأحدثت قلقا واضطرابات معينة عند معبر الكركات. وكان هذا ردا مغربيا ضروريا على تلك المليشيات حتى تبقى هذه المنطقة امنة. **لمزيد من التفاصيل:** بثينة خليفة قاسم، الصحراء المغربية، صحيفة البلاد البحرينية، الجمعة 20 نوفمبر 2020.

[739] معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، يوليو 2011، ص 23.

خلاصة القسم الثاني:

تطرق القسم الثاني في فصله الأول إلى إطار الشرعية السياسية التقليدية والتحديثية في النظام السياسي البحريني، من حيث مصدر الشرعية السياسية في مملكة البحرين، ومصادر الشرعية التقليدية بما تحويه من موروثات وعادات وتقاليد، وكذلك بالنسبة لعراقة الشرعية السياسية في المملكة المغربية، باعتبارها من الملكيات التاريخية العريقة، التي تعود جذورها إلى عام 1666 بتولي الأسرة العلوية فيها الحكم، وهذا يعني أنها عرفت وضعية الدولة قبل تسلم الأسر الملكية الحكم. وأما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية، فقد إرتبطت نشأة الدولة الحديثة فيها بتولي الأسرة الهاشمية للحكم، في عام 1921 بتأسيس الأمير عبدالله بن الحسين إمارة شرق الأردن.

وفي ضوء الشرعية السياسية التقليدية البحرينية، تم الوقوف لدى الانتقال التسلسلي للحكم في مملكة البحرين خلال مسيرة تطورها السياسي، منذ نشأتها الأولى على يد المؤسس لدولة آل خليفة في الزبارة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة 1762، قبل فتحها على يد أحمد بن محمد آل خليفة "الفاتح" سنة 1783.

كما لامس القسم الأول بيئة النظام السياسي في البحرين قبل تولي حمد بن عيسى مقاليد الحكم، في فترتين زمنيتين، هما ما قبل الاستقلال، وما بعد الاستقلال عن الحماية البريطانية سنة 1971، بما في ذلك من تقدم ديمقراطي ودستوري، إذ تعد مملكة البحرين من أوائل دول الخليج العربي ذات النظم الملكية التي عرفت الاشتغال بالحقل السياسي منذ تشكيل المجلس التأسيسي 1972، ودستور وبرلمان 1973، وصولاً بشرعية الإنجاز في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة بما ارتكز عليه من ميثاق العمل الوطني والمؤسسات الدستورية الحديثة، فضلاً عن دوره في تحديث النظام السياسي البحريني من حقوق سياسية ومدنية وبرلمانية، إلى جانب تمكين المرأة، باعتبار ذلك دالة من دلالات النضج الدستوري والتطور الديمقراطي .

وترى الباحثة أن المشروع الإصلاحي الذي نعمت به مملكة البحرين في عهد الملك حمد بن عيسى، لم يكن وليد ضغوطات خارجية أو محاكاة للغير، وإنما هو متأت عن قناعة داخلية للنظام السياسي، بأهمية العمل الديمقراطي المبني على أسس متينة، وذلك لن يتحقق إلا باجتثاث الفساد من جذوره، والعمل في إطار من الشفافية، والمحاسبة، والشورى، من هنا انبثق ميثاق العمل الوطني بكافة منطلقاته، ليرسم خارطة طريق للبحرين نحو تنمية مستدامة ورؤية اقتصادية 2030، قوامها " التنافسية.. العدالة والاستدامة".

فكانت المصداقية في مواجهة الأمور غير المستقيمة، والعمل على تقويمها وإصلاحها، فحمل المشروع الإصلاحي من إسمه مضمونه العملي، فأنت لا تصلح من أمر صالح في الأساس، لقوله تعالى: "والله يعلم المصلح من المفسد"[740].

في حين تناول الفصل الثاني طبيعة القدرة التوزيعية في النظام السياسي البحريني كأداة لإحتواء تأثيرات الإنتفاضات العربية، بما في ذلك التطرق للإجراءات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية لاحتواء الحركات الاجتماعية، والجهود الحكومية البحرينية المبذولة في مجال التنمية البشرية والحضرية.

كما استعرض الفصل الثاني قدرة النظام السياسي البحريني حفظ الأمن والاستقرار السياسي، بما في ذلك استراتيجية مملكة البحرين في مواجهة التحديات الأمنية والإرهاب، وتعاضد الجهات الأمنية في مملكة البحرين للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والممتلكات، إلى جانب توسيع نطاق الشراكات والأحلاف العربية لحفظ الأمن الخليجي، وعلى رأسها دعوة المغرب والأردن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، والانتقال بالمجلس إلى مرحلة الاتحاد.

وترى الباحثة أن الوضع الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي وضع يتسم بالاستقرار السياسي والأمني، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة بدول المجلس هي بيئة غير آمنة، بيد أن أحداث 2011، برهنت للنظام الدولي أن دول المجلس تحظى بقدر وافر من شرعية الإنجاز التي مكنتها من تخطي الأزمة في بيئة متغيرة، وعلى الرغم مما تعرضت له مملكة البحرين من تصعيد داخلي لفئة محدودة ذات صلة بأجندة خارجية، إلا أن ذلك لم يشكل تهديداً خطيراً للنظام السياسي القائم، نظرا للوعي المجتمعي ويقظة الأجهزة الأمنية الاستباقية.

[740]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 22.

الخاتمة:

لاشك أن الفترة موضع الدراسة 2011-2014 كانت فترة ذات خصوصية، لانتشار ما عُرف بالربيع العربي في بعض الأنظمة السياسية العربية الحاكمة، وتداعيات ذلك على أنظمة سياسية أخرى بفعل نظرية الموجة The Wave ، والتي أثبتت بدروها قدرتها على الصمود والتحدي، لأسباب متعلقة بشرعتها التاريخية، وشرعية الإنجاز، ونخص بالذكر الأنظمة الملكية السلالية والفردية (دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية).

ذهب بعض الفقهاء في الحقل السياسي، إلى أن نجاح أو فشل النظام السياسي يعتمد على وجود الظروف البنيوية المحيطة به، والتي تقوم على أساس توظيف مهارات القيادة السياسية والاستراتيجية المختارة، وتعتبر الملائمة وسيلة فعالة للتغلب على تقلبات البيئة.

وقد لعبت الأنظمة السياسية الملكية دوراً ملحوظاً في تجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية، بانتهاج سياسات، منها ما هو متصل بكسب رضا الشعب، أو مبادرات الإصلاح السياسي، أو توسيع هامش الحقوق المدنية والحقوقية.

ففي مملكة البحرين، استطاع الملك حمد بن عيسى من تحقيق إنجازات تدعم شرعيته منذ توليه السلطة في عام 1999 من خلال إطلاق ميثاق العمل الوطني والتعديلات الدستورية المتتالية، فضلاً عن الدعوة إلى إجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة واتخاذ قرارات جديدة وإلغاء أخرى، كإلغاء قانون أمن الدولة مثلاً ومحاكمة المتهيمن في قضايا إرهابية في محاكم مدنية.

لقد ساهمت الشرعية التاريخية الممتدة لأكثر من قرنيين من الزمان، في استقرار المؤسسة الملكية البحرينية، على الرغم من تغير الألقاب التي حملها الحاكم انطلاقا من الشيخ مرورا بالأمير وانتهاء بالملك، بالإضافة إلى بروز توترات تعكر صفو هذا الاستقرار من حين لآخر.

يهيئ العامل التاريخي التعرف على طريقة انتقال السلطة كما يعتبر الدعامة الأولى التي تحدد طبيعة السلطة التي يتمتع بها آل خليفة، كما تتمتع الأسرة الحاكمة في المغرب بإضفاء الشرعية على نظام الحكم.

وقد تمكن النظام الحاكم البحريني بواسطة توظيف قدراته من تدعيم المصدر التاريخي والتقليدي بمصادر شرعية حديثة من خلال الإنجاز أو الشرعية البنائية Structural Legitimacy، ويقصد بها الشرعية التي يكتسبها النظام السياسي من خلال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، كالمجالس النيابية والبلدية المنتخبة، والسماح العلني لعمل الجمعيات السياسية وذلك تأكيداً لدور المؤسسات وأهميتها في ترسيخ شرعية النظام السياسي.

وفي المملكة المغربية، لعبت المنهجية الاستباقية دورها في احتواء تجمع 20 فبراير 2011، قبل أن تندرج في خانة الانتفاضات، والسبب عائدٌ إلى القرارات الحكيمة للمؤسسة الملكية في احتواء أسباب التوتر، والعمل على جو من التهدئة وصيانة مقومات الاستقرار السياسي والأهلي، ومن المعلوم أن التاريخ الإصلاحي في المغرب متجذر في الفكر والممارسة، منذ إنطلاق الحركة الوطنية المغربية، كما أن تجمع فبراير 2011 جاء في السياق الإصلاحي والحقوقي والمؤسساتي الذي عرفه المغرب في ظل "العهد الجديد".

ويتضح على أن النظام الحاكم المغربي قد عمد إلى توفير هامش للتظاهر، من خلال عدم تعرض قوى الأمن للمتضاهرين أو إيذائهم، كونه يعتبر وسيلة من وسائل التعبير.وقد أعلن جلالة الملك محمد السادس على مراجعة شاملة وعميقة للدستور في خطابه يوم 9 مارس 2011، والذي تضمن مجموعة من الاصلاحات الدستورية، حيث شكل هذا الخطاب "منعطفا حاسما" للتحول الديمقراطي بالمغرب.

وأما بالنسبة للأردن، فقد شرع الملك عبد الله الثاني بعد توليه سلطاته الدستورية، في إطلاق العديد من المبادرات، معلنا عن برنامج إصلاح شامل، من أجل رفع مستوى العمل السياسي، وعلى إثر ذلك تشكلت عدة لجان مثل: "الأردن أولاً" تكلفت بوضع رؤيتها حول الإصلاح السياسي، كما تشكلت لجنة "الأجندة الوطنية" إعتمدت على التجديد والتحديث والإصلاح من خلال وضع استراتيجية للأعوام 2006-2015، وقد حاول النظام السياسي الأردني جراء أحداث 2011 تغيير بعض سياساته، كي يواجه ما يعتريه من مشاكل، واضعاً أهدافاً تتلائم مع طبيعة المتغيرات من حوله، للحفاظ على إستقراره السياسي، حيث مرونة الحكومة ومحاولة التكيف في التعاطي مع كافة الملفات التي من شأنها إمتصاص غضب الشعب ومحاولة كسب رضاه.

ويرتبط أداء الأنظمة السياسية الحاكمة بما تمتلكه من قدرات لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات واقعية يمكن قياسها، وفق شروط معينة، التي يمكن إجمالها على الشكل التالي:

(1) الإعتماد على أكثر من مؤشر يمكن قياسه، باعتبار أن الاعتماد على مؤشر واحد، لا يعبر عن الأبعاد المحورية للمفهوم النظري، نظراً لصعوبة تحديد الظواهر الاجتماعية والسياسية.

(2) توافر المعلومة الكافية عن المؤشرات الدالة على أداء النظام التي يطرحها الباحث، والذي قد يلجأ إلى استخدام مؤشرات مبتكرة للمفهوم، تختلف في مضمونها عما تم طرحه سابقاً، أو قد يعدل عليها.

(3) أن تتمتع كافة المؤشرات بدرجة عالية من المصداقية والوضوح، مع توافر دلالة واحدة، متفق عليها في كافة الثقافات التي يتم فيها البحث.

وقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على أحد أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي، من خلال الربط بين أداء النظم السياسية بتوظيف كافة قدراتها الرمزية، الاحتوائية، المؤسسية والإكراهية، فضلاً عن ابتكار سياسات جديدة تتسق وروح المرحلة، حيث إرهاصات ما عُرف بالربيع العربي وما له من تداعيات وتأثيرات على الأنظمة العربية الملكية، التي أثبتت أنها تمتلك مخزوناً كبيراً من مقومات الشرعية والاستمرارية ورضا الجمهور.

كما تم تسليط الضوء على أبرز الاستراتيجيات التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الأمنية والإرهاب، بتفعيل كافة الشراكات والأحلاف الأمنية الخليجية والعربية، وبالأخص مع المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، تحت شعار "تحالفات الملكيات العربية".

ومن خلال فصول الدراسة التي حاولت الإجابة على التساؤلات الرئيسية والفرعية التي أثارتها فرضيات الدراسة وأهدافها، فقد تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات يمكن تناولها على الشكل التالي:

(1) إن قدرة النظام على المواءمة بنجاح بين ظروف البيئة المتغيرة داخلياً وخارجياً، فيما يُعرف بأدبيات العلوم السياسية "التكيف"Adaptation، يُعد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي. فالنظام السياسي الذي يتمكن من مواجهة الأزمات من خلال توظيف قدراته وتغيير سياساته وقراراته، واضعاً أهدافاً تتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة التي يعيشها بكافة إرهاصاتها، يمكنه أن يتخطى الأزمات الحادة التي تشكل خطراً على شرعيته، كما يتمكن من تجنب مختلف أشكال عدم الاستقرار السياسي، الشي الذي يجعل المؤسسات السياسية تمتع بالمرونة، بالإضافة إلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

(2) ما يحمله نمط انتقال السلطة داخل الدولة من خلال تغيير شخص رئيس الدولة، والتي تختلف باختلاف نوع النظام السياسي الحاكم والأسلوب الذي يتم التغيير من خلاله، من مؤشر حقيقي للاستقرار السياسي، حيث يعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ.

(3) إن الممارسة الفعلية للديمقراطية، من خلال إعطاء فرصة أكبر للجماهير للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ذات الصلة بتسيير شؤون المجتمع، يعد من مؤشرات الاستقرار السياسي، على اعتبار أن المشاركة السياسية هي جوهر العملية السياسية، من خلال مساهمة أعضاء المجتمع في صنع السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر ومزاولة الأنشطة الإرادية بهدف اختيار حكامهم وممثليهم.

(4) إن قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام، حيث يعد ذلك دليلاً على قوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن، وسيادته، ومصالحه، مما يكسبه مزيداً من الشرعية، ورضا الجمهور.

(5) إن نجاح السياسات الاقتصادية للنظام يسهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاه للأفراد، ويخلق نوعاً من الأمن والطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات العامة للحكومة، وبالتالي يدعم من استقرار النظام، ويعد أحد مؤشرات استقراره.

وتأسيساً على ما سبق، فإن سعي النظم السياسية العربية الملكية للحفاظ على استقرارها السياسي من خلال جملة من الإجراءات والتدابير التي استعرضناها في محتوى الدراسة، وبالأخص تلك المتعلقة بتوظيف النظام السياسي لقدراته المؤسسية وتمثيل المصالح للمواطنين، من شأنه أن يخلق مزيداً من الشرعية السياسية، حيث التوافق المبني على مبدأ المواطنة، وهو ما يؤدي إلى تراجع العنف السياسي الذي تمارسه المعارضة في النظم السلطوية.

وتتميز النظم الملكية بسياسات اقتصادية أكثر استقراراً من تلك الجمهورية، والذي ينعكس بشكل إيجابي على مشاريع التنمية الاقتصادية، وعلى دخل المواطن، كما يكسب المزيد من الرضا الذي يعتبر المعيار الأول للشرعية، ويعد بمثابة تجديد ولاء أو بيعة لنظامه السياسي الحاكم.

وقد يكون ذلك عائداً للإرتباط الوثيق بين طبيعة النظام السياسي ذي الطابع الريعي والتقدم الاقتصادي، حيث الرغبة العميقة التي أظهرتها النظم الملكية لإحداث نقلة في مجال التنمية الإقتصادية،

إيماناً منها بأن التنمية الاقتصادية لها بعدٌ سياسي له صلة بتخفيف ضغط المطالبات الدائمة بانفتاح أكبر على الجانب السياسي، من خلال التركيز على إشراك أكبر عدد من المواطنين في عملية التنمية والتوعية والتأهيل للمساهمة في مسيرة البناء في القطاعين العام والخاص، لاسيما أن العائدات النفطية الضخمة لدول مجلس التعاون الخليجي، مكنتها من إقامة علاقة مباشرة مع مواطنيها، من خلال توفير "دولة الرفاه"، وخفض الضرائب ودعم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وتنمية اجتماعية وخدمات إسكانية.

ويخلط البعض بين مفهومي الشرعية والمشروعية، فالشرعية كما أسلفنا تأتي من خلال الرابطة المعنوية بين السلطة والشعب وهو مفهوم يحمل في طياته الممارسة السياسية، ويمكن قياسها على ثلاث مستويات، مستوى القيادة السياسية، مستوى النظام السياسي ومستوى الدولة، ولاشك أن الترابط بين المستويات الثلاث وثيق جداً، إذ أن انهيار شرعية القائد السياسي لسبب ما قد يمتد إلى عناصر النظام السياسي بأكمله، وانهيار شرعية النظام السياسي، قد يقود إلى انهيار الدولة.

أما المشروعية فهي ذات صلة بالقانون ومدى قانونية السلطة، حيث يتضمن هذا المفهوم فكرة خضوع السلطة العامة ونشاطها للقانون الوضعي، فقد تكون الحكومة مشروعة وفقاً للدستور في طريقة وصولها للسلطة، ولكنها غير شرعية أي لا تحظى بقبول الشعب، والعكس صحيح، فقد تتوفر السلطة على رضا الشعب، ولكنها غير قانونية وبالتالي غير مشروعة، كما هو الشأن في الحكومات التي تتأسس عن طريق الثورات والانقلابات.

وأما على صعيد الدولة، فكلما كانت مساندة أفراد المجتمع لأهداف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكلما اتسع تأييدهم لها، كلما اتسعت قاعدة شرعية الدولة وتجذر بقاؤها.

وتستمد الدولة قوتها وهيبتها، من حاجة الجماعة لها، هذه الأخيرة التي تبقي الدولة قوية، مهما اعترى نظمها السياسي من تغيرات.

ولقد ظهرت مجموعة من الاجتهادات والمشروعات، من أجل تحقيق الأمن في الخليج العربي، الذي يمكن إبرازها فيما يلي:

(أ) أمن الخليج العربي من منظور أمريكي:

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بالدعوة إلى قيام نظام أمني جديد في منطقة الخليج العربي، يضمن عدم تكرار سيناريو الغزو العراقي لدولة الكويت، ويحول دون ظهور أية قوة إقليمية في المنطقة من شأنها تهديد المصالح الأمريكية أو يهدد أمن واستقرار الدول الصديقة- كان ذلك قبل أحداث 2011-، وانطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك وفق محددات رئيسية، منها:

- تأكيد قيادة أمريكا للنظام العالمي الجديد، وتثبيت الزعامة الأمريكية المنفردة، والحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وبالذات النفط و"إسرائيل" واستقرار الأنظمة الصديقة، بتأسيس نظام شرق أوسطي جديد يتجاوب مع النظام العالمي الجديد الذي تريده واشنطن.
- مسألة ضبط التسلح في المنطقة، بما يمنع من ظهور قوة إقليمية يكون في مقدورها تهديد المصالح الأمريكية أو إعاقة المشروع الأمريكي في المنطقة.

(ب) أمن الخليج العربي من منظور أوروبي:

يتناغم المشروع الأوروبي مع الأمريكي من زاوية تثبيت الوجود العسكري في الخليج العربي، والربط بين الأمن الخليجي والمشروع الإقليمي الجديد للشرق الأوسط، ومن ضمن المبادرات في هذا السياق، تأتي مبادرة إيطاليا واسبانيا في سبتمبر 1990، التي تتبلور حول تأسيس مؤسسة سياسية شرق أوسطية تضم الدول الخليجية مع دول شرق أوسطية أخرى على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

(ت) أمن الخليج العربي من منظور إيراني:

وينطلق الأمن الخليجي من منظور إيراني وفق ركيزتين أساسيتين، هما:

- إستثمار الدور الإيراني المحايد في حرب الخليج الثانية.
- تأكيد الوجود الإيراني الفاعل في معادلة الأمن الإقليمي ومجابهة أية جهود ترمي لإقصاء إيران واستثنائها عن الامن الإقليمي للخليج العربي.

(ث) أمن الخليج العربي من منظور خليجي:

لم تطرح دول مجلس التعاون الخليجي مشروعاً محدداً لبناء النظام الأمني الجديد في الخليج العربي، حيث لا توجد أية صيغة معترف بها في هذا الخصوص، لكن البيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات القمم

الخليجية، تضمنت مجموعة من الرؤى والتصورات للنظام الأمني المرغوب فيه في منطقة الخليج العربي للحفاظ على أمنها واستقرارها، ومنها تشكيل قوة دفاعية خليجية موحدة تتولى الدفاع عن دول المجلس، وذلك في أعقاب تحرير دولة الكويت.

كما تبلورت أبعاد أخرى للأمن الخليجي من منظور دول المجلس، اتخذت تارة البعد العربي في "إعلان دمشق" للحفاظ على دور القوى الدولية في حماية الأمن الخليجي.

وتارة أخرى البعد الإقليمي، متمثلاً في الحرص على الحفاظ على علاقات حسن الجوار، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتطوير علاقات التعاون المشترك، مع توخي الحذر من الدور الأمني لإيران في نظام الأمن الخليجي.

وبالعودة إلى الفترة موضع الدراسة 2011-2014، تتجلى لدى الباحثة بأن النظم السياسية العربية الملكية أعطت دروساً في قدرتها على تجاوز تأثيرات الانتفاضات العربية، باتباع سياسات حكيمة، على المستوى العسكري والأمني والدفاعي، في ضوء تدخل لقوى خارجية، حيث انتهزت إيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لصب الزيت على النار، لاسيما في ظل توتر الشراكة بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويعبر الباحث فريدريك عن تلك الشراكة المتوترة الناتجة عن التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، حيث استشعرت العواصم الخليجية بشكل ملحوظ تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاهل مصالح شركائها،

فقد انتقدت المملكة العربية السعودية استسلام الولايات المتحدة الأمريكية للطموحات النووية الإيرانية خلال مفاوضاتها المستمرة مع إيران، بالإضافة إلى ترددها في التدخل في سوريا، وتقليلها من الخطر الإقليمي لجماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن توجهها إلى آسيا، ويتضح ذلك جليا من خلال عدم انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في النزاعات الإقليمية وتركيزها على منطقة الشرق الأدنى لمواجهة القوة الصينية الصاعدة، كما اتجهت السياسة الأمريكية للأمن القومي عام 2010 إلى خفض موازنة وزارة الدفاع الأمريكية، من خلال تقليص تواجد قواتها في قواعدها العسكرية مع حلفائها.

وعملت دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن شركاء عسكريين جدد، وتبني سياسة دفاعية خليجية أكثر قوة، غير أنه سرعان ما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 2013 من طمأنة حلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أعلنت عن خطتها لتوسيع مقر الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية في مملكة البحرين، وتوريد لشحنات أسلحة، بما في ذلك صفقة بلغت 11 مليار دولار.

تُعتبر البيئة الأمنية المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجي فيما يُعرف "بمنطقة الحزام الأمني لدول المجلس" بيئة غير مستقرة، ولا تخلو من اضطرابات أمنية، غير أن هذا الأمر لم يؤثر على الوضع الداخلي لدول المجلس، التي استطاعت توفير الأمن والسلم للمواطنين وأبانت عن قدرات فائقة، ساعدها في ذلك تجييش طاقاتها المادية والبشرية، فقد كان الأسلوب الأمني والدفاعي لدول المجلس، حاضرا بقوة ومواكباً لطبيعة المرحلة بصورة وقائية، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية أمنها الداخلي، وصد التهديدات القادمة من وراء الحدود، وتحصين مجتمعاتها، غير أنها لم تستطيع إحداث تغييرات جذرية سواء كانت أمنية أو سياسية في بيئتها المحيطة لتغيير الأوضاع في اليمن والعراق، كونهما يشكلان بشكل كبير مصادر تهديد أمنية خارجية.

كما سعت دول المجلس إلى تنويع أنماط التحالفات والشراكات الاستراتيجية الأمنية كمحاولة إدخال المغرب والأردن في دائرة مجلس التعاون الخليجي، والإنتقال بالمجلس من مستوى التعاون إلى الاتحاد.

وعلى صعيد متصل، فإن التقارب المصري- الخليجي هو الآخر ضرب من ضروب التحالفات العربية الجديدة، الذي يستند إلى:

- تأييد دول مجلس التعاون الخليجي -باستثناء قطر وعُمان- إلى إطاحة حكم الإخوان المسلمين عقب ثورة الشعب المصري ودعم القوات المسلحة هذه الثورة في يونيو 2013، وتأييد هذه الدول لهذا التغير، بمباركة القصر الملكي السعودي لذلك، بعد ساعات من حدوثه.
- الدور السياسي الذي لعبه النظام السياسي المصري في عدم انتشار التقدم السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي، خصوصاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اكتشاف تنظيم تابع للجماعة.

- مبدأ التدخل العسكري المصري المحتمل لحماية أمن الخليج العربي، حيث شاركت مصر بقوة بحرية وجوية ضد الحوثيين في اليمن في "عاصفة الحزم" في مارس 2015.

وإذا كانت الإشكالية المعتمدة للدراسة قد أكدت على وجود مفارقة جديرة بالبحث بين النظم الملكية وتلك الجمهورية، حيث فشل النظم الجمهورية الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا في تعاطيها مع مطالب جمهورها واحتواءها أو الاستجابة لها، مما أدى إلى انهيار هذه النظم، فقد أثبتت النظم العربية الملكية- وفي القلب منها دول الخليج العربي- والمغرب والأردن قدرتها على مواجهة تأثيرات الانتفاضات الشعبية، حيث نجاحها في التعامل معها، فتراجعت كل مظاهر الاحتقان والغضب، وعادت شعوبها إلى معادلات الحكم السابقة دون تغييرات جوهرية في شكل النظام السياسي.

قائمة المراجع المعتمدة:

- القرآن الكريم

المراجع المعتمدة باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال، مركز الحداثة للدراسات الاجتماعية والتنموية، سوهاج، 2014.
- أحمد أبوحاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1965-1750، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الكويت، 1984.
- أحمد أبوحاكمة، تاريخ شرقية الجزيرة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965.
- أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية النظام الدستوري المغربي في ضوء المبادئ العامة للأنظة الدستورية الكبرى، إصدارات المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية، اكسيس ديزاين، 2018.
- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
- إميل نخلة، البحرين- التطور السياسي في مجتمع حديث، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2006.
- إميل نخلة، الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين، مركز دراسات الخليج العربي، 1980.
- بارعة النقشبندي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
- بثينة خليفة حسن قاسم، المرأة البحرينية من الكتاتيب إلى علوم الفضاء، مطبعة المنامة، مملكة البحرين، 2019.
- بثينة خليفة قاسم، أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية، المطبعة الحكومية، مملكة البحرين، 2012.
- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

- بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية الدولية من الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، يوليو 2012.
- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
- جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مكتبة طريق العلم، دمشق، 1984.
- جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر، سعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطبعة والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الأول ديسمبر 1959.
- جمال جاسم زويد، التجربة البرلمانية الثانية في البحرين"مجلس الشورى"، المطبعة الحكومية، مملكة البحرين، 2005.
- جي إي. بيترسون، البحرين: الإصلاح.. الوعد .. الحقيقة، تحرير جوسيا تلتييام، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي، جامعة كولومبيا، 2009.
- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999.
- حارس فرج شحاته، المؤسسة التشريعية في البحرين في أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1997.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، الطبعة 8، دار المعارف، القاهرة، 2015.
- حسن علي إسماعيل وعلي جاسم البحار، الحكم الرشيد وعناصره الرئيسية، سلسلة إصدارات التنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين، 2008.
- خالد البسام، حكايات من البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
- خالد محمد مبارك القاسمي، خيانة وطن- التنظيم السري للإخوان المسلمين في دولة الإمارات، دار الكتب والدراسات العربية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2017.
- الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية، الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2016.
- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

- ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- روبرت م. ماكيفر وتشارلز بيدج، المجتمع، الجزء الأول، ترجمة علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971.
- روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت، 1984.
- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- سعيد الشهابي، البحرين 1971-1920.. قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1966.
- سمر قطيشات، الأردن دائماً، سلسلة الأجندة الوطنية، عمّان، الأردن، 2002.
- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، 1984.
- شيرين جلال، الحركات الاجتماعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2010.
- صبري محمد حسن، نشطاء البحرين في المنفى، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة، 2001.
- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي- تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، يناير 2011.
- عبد الأمير الحيالي، فراس عبد الجبار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة ديالى، العدد الثالث والثلاثون، 2009.
- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1993.
- عبد الكريم عبدالعزيز الصفار، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الجزء الأول، 1993.
- عبدالرحمن عبدالكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- عبدالرحمن يوسف بن حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1971- 1914، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1988.

- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في الخليج في عام 2015-2014، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، في عام 2015.
- عبدالعزيز جميل مخيمر وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000.
- عبدالله المطيوع، صفحات من تاريخ الحركات العمالية البحرينية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2006.
- عبدالله بن خالد الخليفة وعلي أبا حسين، البحرين عبر التاريخ، الجزء الثاني، مملكة البحرين، 1991.
- عبدالله بن علي آل خليفة، السياسة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي- التحديات وآفاق المستقبل، مركز عيسى الثقافي، الطبعة الأولى، مملكة البحرين، 2017.
- عز الدين فودة، حقوق الإنسان في التاريخ وضماناتها الدولية، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة، 1969.
- علي الدين هلال، أمن الخليج والأمن القومي العربي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، في الخليج في عام 2015-2014، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، 2015.
- علي الدين هلال، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1988.
- عمر الحسن وآخرون، بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد- الحقوق والحريات والتنمية في البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2009.
- عمر الحسن وآخرون، حقوق الإنسان في البحرين بعد عقدين ونيف من حكم الملك حمد، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2021.
- عمر الحسن وآخرون، حمد بن عيسى آل خليفة والحكم الرشيد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2017.
- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2011-2010 وعقد جديد من الإصلاح، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2012.
- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين: عرض وتقييم لأحداث مضت ورؤية مستقبلية 2006-2002، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الجزء الأول، لندن، 2006.

- عمر الحسن ولولوة العوضي وآخرون، المرأة البحرينية في عهد حمد، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والمجلس الأعلى للمرأة ، لندن ومملكة البحرين،2010.
- عمر الحسن، الأعمال الإرهابية في البحرين- رصد يومي للأحداث خلال الفترة من 14 فبراير 2011 حتى نهاية يونيو 2014، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الأمنية، لندن، 2014.
- عمر الحسن، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.. شهادة للتاريخ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2020.
- عمر الحسن، كيف أدارت البحرين أزمة 2011؟، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2014.
- فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1870-1783، دار ذت السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الكويت، 1983.
- فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، معهد إنماء العربي، بيروت، 1983.
- القطب إسحاق يعقوب، التحضر في الوطن العربي، منطقة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا، دراسة صادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- كريس أشتون، تقييم الأداء الاستراتيجي: المعرفة والأصول الفكرية، بميك، القاهرة، 2001.
- كرين برنتون، تشكيل العقل الحديث، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- لوريمر، دليل الخليج-القسم التاريخي، الدوحة، مكتب الترجمة بالقسم الثقافي بالديوان الأميري، 1، الجزء الثالث، 1968.
- لولوه بودلامة، إضاءات وطنية من فكر حمد بن عيسى، المطبعة الحكومية، الطبعة الأولى، مملكة البحرين، 2018.
- ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، جامعة دمشق، 1979.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربيه في عقده الثالث- التكامل والوحدة، مركز المعلومات، الأمانة العامة، الطبعة الثانية، الرياض، 2010.
- مجموعة باحثين، التطور الديمقراطي في البحرين: رؤية الأوساط العربية والدولية، مركز الخليج للدراست الإستراتيجية ، لندن، 2001.

- مجموعة باحثين، المرأة البحرينية- إنجازات وتحديات من أول يوليو 1997-2003، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2003.
- مجموعة باحثين، عقدان مزهران، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة- دراسات، 2018.
- مجموعة مؤلفين في أحمد يوسف أحمد (محرر) حال الأمة العربية 2016-2017 الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2017.
- مجموعة مؤلفين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- نحو خريطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت، يوليو 2012.
- مجموعة مؤلفين، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
- مجموعة مؤلفين، النفط والاستبداد-الاقتصاد السياسي للدول الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- مجموعة مؤلفين، أمن الخليج العربي- دراسة في الإدراك والسياسات في عبد المنعم المشاط (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.
- مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2014-2015- الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2015.
- مجموعة مؤلفين، في سلوى شعراوي جمعة (محرر)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004.
- مجموعة مؤلفين، مستقبل التغيير في الوطن العربي- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2016.
- مجموعة مؤلفين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، المطبعة الحكومية، مملكة البحرين، 2004.
- محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد- دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991.

- محمد أسامة عجاج، تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 1987.
- محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، شركة كاظمة، الطبعة الثانية، الكويت،1984.
- محمد الزحيلي، المرأة المسلمة المعاصرة- مكانتها وحقوقها وأحكامها، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2007.
- محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، دار إحياء العلوم - بيروت، والمكتبة الوطنية- مملكة البحرين، الطبعة الثانية، 1999.
- محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013.
- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة، الإسكندرية، 1990.
- محمد كامل النحاس وجبرائيل كاتول، التعليم في البحرين، مطابع مديرية التعليم، 1960.
- محمد نصر مهنا، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث لأزاريطة-اسكندرية، 2000.
- المرأة البحرينية في المجلس الوطني.. تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، سلسلة دراسات معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين، 2015.
- المرأة البحرينية والتعليم- إشراقات مبكرة وريادة وطنية، المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين، 2019.
- مصطفى العاني، التطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر وأساليب المواجهة، في الخليج في عام 2015، 2014، مركز الخليج للأبحاث ، المملكة العربية السعودية، 2015.
- منى برهان غزال، تاريخ العتوب آل خيلفة في البحرين 1970-1700، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، 1991.
- مي محمد آل خليفة، عبدالله بن أحمد محارب لم يهدأ – نصف قرن من تاريخ البحرين السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
- مي محمد آل خليفة، محمد بن خليفة- الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

- مي محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتي والمذكرات 1926-1957، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- مي محمد الخليفة، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين- السنوات الأولى للتأسيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.
- ميمونة ميرغني، حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، 2010.
- ناصر بن غيث، دول الخليج وسوق النفط: المسارات المستقبلية والبدائل، المركز الدبلوماسي للدراسات وفض المنازعات، الدوحة، 2015.
- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة الجوهري وآخرون، دار المعرفة، الإسكندرية، 1992.
- ودودة بدران، إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة،1992.
- وهيب الشاعر، الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون- دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- الأطروحات:

- أحمد سعد البوعينين، الإصلاحات السياسية والدستورية في مملكة البحرين- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2015-2016.
- آيتن محمود سامح المرجوشي، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية مع دراسة حالة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

- أيمن أمين السيد الباجوري، بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية- دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.
- جاسم الحشاش، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الكويت، 1998.
- عيسى الهدهود، من الاتحاد الكونفدرالي إلى الخليجي، أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت ، 1997.
- محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956-2000، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، 2003-2004.
- يحياوي يوسف، الإنتخابات التشريعية المباشرة بالمغرب بين واقع نظامها القانوني وعلاقتها بالتوظيف السياسي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، وحدة الحياة السياسية والدستورية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول بوجدة، 2005.

2- الرسائل:

- أحمد سيد حسين محمد، الحركات الإجتماعية والإصلاح السياسي: حالة حركة كفاية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
- عبد العظيم محمود حنفي محمود، تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.
- عبدالرحمن عبدالله عثمان العبيدي، الإستقرار السياسي بالمغرب: الإشكاليات السياسة والدستورية، رسالة لنيل دبلوم الماستر المتخصص في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سلا، 2019-2020.
- نفل عواض الحارثي، دور الهياكل التنظيمية في تحسين فاعلية الأداء في المنظمات العامة بالتطبيق على ميناء جده، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017.

ثالثاً: المقالات بالمجلات والدوريات العلمية:

- إحسان عبدالله المسيري، دور النخبة في ترسيخ العقد الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- أحمد دسوقي، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: الفرص والتحديات، مجلة النهضة، الكويت، أبريل، 2000.
- أحمد سعيد نوفل، الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية، تسامح، العددان 42 و43، ديسمبر 2013.
- أحمد فارس عبدالمنعم، الأردن: تعديلات دستورية مهمة، مجلة الديمقراطية، العدد 45، القاهرة، يناير 2012.
- الأشرف حسن، النساء في البرلمان المغربي.. ديمقراطية ناقصة، مجلة العربي الجديد، لندن، 16 أكتوبر 2016. متاح على الرابط: www.alaraby.co.uk
- بينجامين سميث، الثروات النفطية وبقاء النظام في البلدان النامية 1960-1999، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية 48، رقم 2، أبريل 2004.
- حسن موسى الشفيعي، ربيع أم أزمة في البحرين؟، مجلة الديمقراطية، مجلد 212، العدد 45، القاهرة، يناير 2012.
- رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، الكويت، ربيع 2013.
- رضوان محمد المجالي، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: ضرورة داخلية أم مطلب خارجي؟، مجلة شؤون عربية، العدد 135، القاهرة، 2008.
- سعيد الرحموني، المرأة والمشاركة السياسية في تونس، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 250، بيروت، 1999.
- سمير عبدالله حسن، النظام الإجتماعي من منظور بنائي وظيفي، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول ، 2003.

- عبد الهادي الفلاحات، الإصلاح السياسي في الأردن: الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 66، عمّان، الأردن، شتاء 2014.
- عبدالرزاق فارس الفارس، الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، بيروت، 2009.
- علاء سالم، إضطرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، القاهرة، أكتوبر 1996.
- علي خليفة الكواري، حالة الديمقراطية في قطر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 13، بيروت، يناير 2011.
- علي فخرو، إنعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، بيروت، أغسطس 2011.
- علي محافظة، الأردن إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 256، بيروت، حزيران 2000.
- فيشي ساكثيفل، المغرب ودول الخليج: أصدقاء في التنمية ورفاق في السلاح، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، العدد 9771، لندن، ديسمبر 2014.
- محمد الإخصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، بيروت، 2016.
- محمد بن صنيتان، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 34، العدد 395، بيروت، 2012.
- محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، دار القلم للطباعة، الطبعة الأولى، الرباط، 1996.
- محمد عزالعرب، النخبة والإصلاح السياسي في البحرين، مجلة الديمقراطية، المجلد العاشر، العدد 40، القاهرة، أكتوبر 2010.
- محمود توفيق الريس، ملاحظات حول بناء القدرات وبناء المؤسسات، مجلة البحوث الإدارية، مصر، مجلد 3، العدد 4، 1990.

- مرابط فدوى، المرأة والمشاركة السياسية في النظام المغربي، مجلة معابر، المجلد 5، العدد1، ديسمبر 2019.
- مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة إنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، القاهرة، سبتمبر 2012.
- معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، القاهرة، يوليو 2011.
- معتز سلامة، مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق وأهميته في تحقيق أمن الخليج والأمن الإقليمي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، العدد 2، مملكة البحرين، 2017.
- مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح في السعودية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2015.
- موسى بديري، الدولة ونظام الحكم في الأردن، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، العدد 10، 1996.
- نفيس مدانات، قيمة الحقوق والحريات المعترف بها في الدستور الأردني: دراسة تحليلية- مؤته للبحوث والدراسات- العلوم الإنسانية، العدد 1، 1996.

رابعاً: الدساتير والنصوص القانونية:

- الدستور الأردني لعام 1952.
- دستور دولة البحرين الصادر 1973.
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة، نيويورك، سبتمبر 1981.
- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981.
- اللائحة الداخلية لمجلس الشورى البحريني لسنة 1992.
- المذكرة الإيضاحية بشأن المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 1996 بشأن نظام المحافظات.
- دستور المملكة المغربية 1996.
- المادة الثانية من المرسوم الأميري بقانون رقم 20 لسنة 2000.
- ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين 2001.
- المذكرة التفسيرية لدستور مملكة البحرين المعدل الصادر 2002.

- المرسوم الملكي في مملكة البحرين رقم 19 لسنة 2002.
- مضابط مجلس النواب البحريني خلال الفترة (2011-2014)، متاحة على الرابط: www.nsab.gov.bh
- قانون رقم 26 بشأن الجمعيات السياسية لسنة 2005.
- المرسوم بقانون رقم 32 بإنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لسنة 2008.
- رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الصادرة في 2008.
- خطاب ولي العهد 6 مارس 2011.
- المادة رقم 1-2-3-18-32 من المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011.
- المرسوم رقم 18 بإعلان حالة السلامة الوطنية، لسنة 2011.
- دستور المملكة المغربية 2011.
- حق تأسيس الجمعيات، وزارة العدل والحريات، المملكة المغربية، 24 أكتوبر 2011.
- محاكم السلامة الوطنية 2011.
- المذكرة التفسيرية لتعديلات دستور مملكة البحرين 2018.

خامساً: التقارير والمؤتمرات والمنتديات

- حسين موسى، البحرين: النضال الوطني والديمقراطي 1920-1981، الحقيقة برس، بيروت، 1987.
- إبراهيم نصر الدين، بحث مقدم إلى ندوة حركة التحرير الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية في أحمد يوسف أحمد (محرر)، القاهرة، 1991.
- حسن أبوطالب، نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي، ورقة مقدمة إلى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998.
- تقرير محكمة العدل الدولية، تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين 2001.
- ناريمان الروسان، المرأة والعمل السياسي والانتخابات، مؤتمر المرأة والسياسة، عمّان، الأردن، 2003.
- المجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين، تقرير الشرق الأوسط رقم 40، مايو 2005.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، 2005.
- تطور التعليم: التقرير الوطني لمملكة البحرين" التعليم الجامع: طريق المستقبل"، الدورة 48 لمؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف، مطابع وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 2008.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.
- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.
- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 2011.
- محمد مرعي مرعي، إشكالية إدارة المسارات المتعددة لسد فجوة بناء القدرات بين البيئة المتغيرة وتقييم الأداء وتجديد الإحتياجات التدريبية، مؤتمر بناء القدرات للعاملين في القطاع العام بين الحاضر والمتجدد، بيروت، 2011.
- حسين علي رضي، أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثالث والثلاثون بعنوان: السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الدوحة، 2012.
- عبدالإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، تقديم محمد الحبيب طالب، بيروت، 2012.
- محمد بن طاهر آل إبراهيم، الحاجة إلى الإصلاح في عُمان، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف ومنتدى التنمية، بيروت، 2013.
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط، ريو دي جانيرو، البرازيل، 2014.
- كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 14 سبتمبر 2014.
- اللقاءات الحوارية حول الأدوات النقاشية الملكية، منتدى الفكر العربي، سبتمبر 2015.

- أندرو جويل، فؤاد حسنوف ورحنا شريف، تنويع الاقتصادات الخليجية: ضرورة ملحة مع انخفاض أسعار النفط، النافذة الاقتصادية، منتدى النقد الدولي، 28 يناير 2015.
- تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2015.
- مارك فاليري، تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، يناير 2015.
- إيلينا إيانتشوفيتشينا وشلنتا ديفاراجان، عودة إيران إلى أسواق النفط: من المستفيد ومن الخاسر؟، البنك الدولي، 2 نوفمبر 2016.
- تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مكافحة الفساد لعام 2016.
- تقرير مملكة البحرين الدوري الجامع للتقارير الأول والثاني حول التقدم المحرز لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف، اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، 2017.
- عباس بوصفوان، المعارضة البحرينية بين دعوات المسايرة وحمل السلاح، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2018.
- سبيكة النجار وفوزية مطر، ندوة "الذكرى المئوية للتعليم في مملكة البحرين .. البدايات الأولى لتعليم البنات"، ندوة من تقديم بثينة خليفة قاسم، مركز عبدالرحمن كانو الثقافي، 19 يناير 2019.

سادسا: المجلات الصحفية

- أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية خلال الفترة (2011-2014).
- أعداد متفرقة من صحف أخبار الخليج البحرينية، البيان الإماراتية، الحياة اللندنية، الرياض السعودية، السياسة الكويتية، الشرق الأوسط، القبس الكويتية، فايننشال تايمز، الوسط الناطقة باسم جمعية الوفاق البحرينية المعارضة، الوطن البحرينية، اليوم السابع المصرية.

سابعا: المواقع الإلكترونية

- موقع البوابة الوطنية لحكومة البحرين www.bahrain.bh
- موقع الخليج أونلاين www.alkhaleejonlina.net
- موقع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي www.gccstate.org

- موقع بي بي سي العربية www.BBC.com
- موقع تجمع الوحدة الوطنية www. nua.bh
- موقع جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي www.altaqadomi.org
- موقع جمعية المنبر الوطني الإسلامي www.almenber.bh
- موقع جمعية الوسط العربي الديمقراطي الإسلامي www.alwasat-soc.org
- موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية www.ar.wikishia.net
- موقع جمعية ميثاق العمل الوطني www.methaqportal.host-ware.com
- موقع جهاز الخدمة المدنية www.csb.gov.bh
- موقع قوة دفاع البحرين www.bdf.bh
- موقع مكتب الإتصال الحكومي في الدوحة www.gco.gov.qu
- موقع وزارة الإسكان www.housing.gov.bh
- موقع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني www.mun.gov.bh
- موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية www.finances.gov.ma
- موقع وزارة التربية والتعليم www.moe.gov.bh
- موقع وزارة الخارجية www.mafa.gov.bh
- موقع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي www.mfnca.gov.ar
- موقع وزارة الصحة www.moh.gov.bh
- موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية www.mlsd.gov.bh
- موقع وكالة أنباء البحرين www.bna.bh
- موقع هيئة التشريع والرأي القانوني www.legalaffairs.gov.bh
- موقع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية www.nhra.bh
- موقع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب www.bqa.gov.bh
- موقع مركز الخليج لدراسات التنمية www.gulfpolicies.org
- موقع موسوعة محامو البحرين www.mohamoon-bh.com

المراجع باللغة الإنجليزية:

1: Books

- Almond, Gabril Abraham and Powell Bingham: Comparative Politics- a developmental approach ,Boston, Little Born Company,1966.
- Braibanti, L.pye political and administrative Development (CN. C, Durham Commonwealth Studies Center ,Duke University Press,1968.
- Brown , A . R.Radcliffe : Structure And Function In Primitive Society, New York, The Free Press,1965.
- Charlies W .Kegley Jr. The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics : An Introduction in: Charles W.Kegley Jr , (Ed) Controversies in International Relation Theory : Realism and Neoliberal Challenge, St. martin's Press, new York, 1995.
- Easton, David: The Political System – an Inquiry in to the state of political Science ,New York, Alfred Knope,1953.
- Hebett Blumer,"Colleective Behavior,"in : Alfred McClung Lee,ed.,Principles of Sociology , introd. By Samuel Smith, New York : Barnes and Noble, 1951.
- Jean-Francois Seznec, "Introduction," in *Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution*, ed. Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk, London: Routledge, 2011.
- Joseph S .Nye , Soft Power :the Means to Success in World Politics, New York :Public Affairs,2004.
- Karen E Young .The Political Economy of Energy ,Finance and Security in the United Arab Emirates-Between the Marili's and Market, London :Macmillan Publishers Limited,2014.
- Karl W. Deutsch, Politics and Government: How People Decide their Fate Boston: Houghton Mifflin Company, 1974.
- Kristian Coates Ulrichsen, "Qatar and the Arab Spring," *Open Democracy*, April 12, 2011.

- Lianne Brown , AnneLafonel and Kate Macintyre ,Measuring Capacity Building ,University of North Caroline at Chapel Hill: Caroline Population Center , March 2001.
- Max Webber, The Theory of Social and Economic Organization , New York : Oxford University Press,1968.
- Michel Chatelus,"Rentier or Producer Economy in the Middle East/The Jordanian Response ,"in : Bishara Khader and Adnan,Badran,eds.,The Economic Development of Jordan ,London: Croom Helm,1986.
- Montesquieu ,Baron :The Spirit of the Laws ,New York ,Haener Press,1949.
- Moore and Salloukh ,"Professional Associations, the State and Fiscal Crisis in the Middle East", 2011.
- Nadel ,S.F :The foundation of Social Anthropology,Illinois ,The Free Press of Glencoc,1992.
- Parsons,Talcott , The Social System ,New York:Routledge,1951.
- Poster ,Theodore. Measuring Performance in Public and non profit Organizations , San Francisco : Jossey Bass,2003.
- Rainer Rohdewohld and Manfred Poppe, Support for Decentralization Measures: Towards the Capacity Building Action Plan,GTZ ,Version 2.0 February 2005.
- Richard Hass , Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting Americas House in Order ,Basic Book, New York,2013.
- Samuel Huntington ,Political Order in changing Societies New Haven :Yale University Press,1966.
- William Rothwell and Others, "Human Performance Improvement-Building PR actioner Competence",(Houston ,Texas :Gulf Publishing Company,2000.
- William Scott ,"Performance Improvement Interventions :Their Similarities and Differences", The Journal for Quality and Participation ,Spring 2003.

2: Periodicals , Reports and Working Papers :

- UN Report, Security Council. - Findings and Conclusions "Paragraph 57" S-C9772.p.30A,1970.
- Claude Ake, A definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2, Jan.1975 .
- Philp M . Burgess, Capacity Building And The Elements of Public Management, Public Administration Review,Vol.35, Special Issue ,Dec,1975.
- The Military Balance ,1983-1984,London : International Institute for Strategic Studies, 1984.
- Joseph S .Nye, Soft Power :Foreign Policy ,No. 80, Autumn 1990.
- Charles Lusth et. "Organizational Self-Evolution :An Emerging Frontier For Organizational Improvement ", Knowledge and Policy: The International Journal Of Transfer and Utilization,Vol.10,No.1-2, Spring-Summer 1997.
- UNDP, Capacity Assessment and Development In a Systems and Strategic Management Context, Technical Advisory paper No.3,January 1998.
- David Ransom , "Bahrain : New Emir ,New Vision", Middle East Insight ,Vol16,Nom 3 ,June-July2001.
- Helga Baumgarten,"Neopatrimonal Leaders Facing Uncertain Transitions", in: Roger Heacock, ed.,Political Transitions in the Arab World-Part 3:Contemporary Paradigms and Cases , Birzeit : Birzeit University ,Graduate Institute of International Studies,2002.
- Jonathan Dijohn,"Mineral resources abundance and violent political conflict: A critical assessment for the rentier state model",. Working paper,No.20,Development Research Center, London ,December 2002.
- Steven Ove Hansson and Gert Helgesson, What is Stability?, Springer, Vol.136, No.2, August 2003.

- The charterd Institute of Purchasing and Supply, International,Research study of Public Procurement, Capacity and Capability Building ,Literature Review,3rd workshop Paris 16-18 September 2003.
- Boschini ann ,Patterson Jan ,Roine Jasper , Resource curse or not. A question of – appropriability, Stockholm: Stockholm university, department of economy, 2004.
- Paul Collier and Anke Hoeffler, Resource rents, governance and conflict, The journal of conflict resolution,Vol.49,No.4,August 2005.
- Mathias Basedau and Wolfram Lacher, A paradox of plenty: rent distribution and political stability in oil states , GIGA (German Institute og Global and Area Studies). Working paper,Vol.11,No.4,April 2006.
- Jay Ulfelder,"Natural- resources wealth and survival of autocracy" ,Comparative political studies,Vol.40,No.8,August 2007.
- Heather Baser and Peter Morgan, Capacity, change and Performance Study Report, Discussion paper No 59 B, Brussels :European Centre for Development Policy Management, April 2008.
- The New Encyclopedia Britannica,Vol.15, 2010.
- Simon Henderson , Gulf States Mull Massive Aid to Oman and Bahrain ,Policy Watch 1771,The Washington Institute for Near East Policy ,March 4,2011.
- Dina Shehata," The Arab Uprising and the Prospects for the Building Shared Societies ",Development , Vol.57.No.1 ,2014.

3: Theses and University Research :

- Amir Imbaruddin, Understanding Instructional capacity of local government agencies in Indonesia ,PHD ,The Australian National University ,Canberra ,July 2003.
- Brown, Richard Scalabilities Strategic Intent and firm Performance: An Empirical Investigation (PH.D dissertation).Retrieved from ProQuest.2013.

- Kalwaic, Joha Kerr, How Statecraft Employed the Al-Khalifa Monarchy Obstructs Democratic Reform In Order To Maintain Regime Stability in Bahrain: Ahistorical Review: Published master the sis. Philadelphia: The Temple University Graduate Board,2013.
- Rosemary F. Makano,Dose Institutional Capacity Matter? Case study of the Zambian Forestry Department , PHD, University of Missouri-St Louis,2008.

4: Electronic Resources and papers

- Gas Status Puts Country at Centre of Global Forces, Financial Times, England, December 17, 2011.
- Selh G.Jones , The Mirage of the Arab Spring Deal with the Region You have, Not the Region You want ,foreign policy http:www.foreignaffairs.com/articles/138478/seth-g-jones/the-mirage-of The Arab spring, January-February 2013.

الفهـــرس

مقدمة:.....1

القسم الأول: النظم السياسية بين الاستقرار السياسي والقدرات المؤسسية..... 21

الفصل الأول: أداء النظم السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي..... 23

المبحث الأول: النظام والقدرات في مجابهة التحديات 24

المطلب الأول: النظام كمفهوم عابر للعلوم الاجتماعية 25

الفرع الأول: أداء النظام في حقل الفكر الاجتماعي 27

الفرع الثاني: أداء النظام في حقل السياسة المقارنة 31

المطلب الثاني: القدرات كمؤشر لتقييم الأداء 34

الفرع الأول: المؤشرات الدالة على أداء النظام..... 37

الفرع الثاني: قدرات النظام السياسي Political Capabilities 41

المبحث الثاني: النظم الملكية بين تأثيرات الانتفاضات العربية والسياسات الاحتوائية 2011 -2014 44

المطلب الأول: تأثيرات الانتفاضات العربية على النظم السياسية الملكية في منطقة الخليج العربي والمغرب والأردن 2011-2014 46

الفرع الأول: المطالبات بالتغيير حول قضايا معينة 48

الفرع الثاني: إتاحة الفرصة في تدخل القوى الخارجية لتأجيج الأوضاع الداخلية 55

المطلب الثاني: سياسات النظم السياسية الملكية في منطقة الخليج العربي والمغرب والأردن في مواجهة تداعيات الانتفاضات العربية 2011-2014 -صناديق الثروة السيادية أنموذجاً-..... 69

الفرع الأول: سياسة الإغداق المالي والتوسع في برامج الدعاية الاجتماعية..... 71

الفرع الثاني: مبادرات الإصلاح السياسي 83

الفصل الثاني: البحرين بين توظيف القدرات المؤسسية وتمثيل المصالح 99

المبحث الأول: قدرة النظام السياسي البحريني على التعامل مع المطالب والضغوط الداخلية 102
المطلب الأول: الإجراءات والتدابير الحكومية 102
الفرع الأول: الضمانات الإجرائية لمرحلة جديدة 103
الفرع الثاني: قضايا ذات صلة بحقوق الإنسان 109
المطلب الثاني: موقف القيادة البحرينية من المطالب السياسية 115
الفرع الأول: مراحل تعاطي القيادة مع أحداث فبراير ومارس 2011 117
الفرع الثاني: مبادرات الحوار الوطني 121
المبحث الثاني: أنماط التفاعلات بين الدولة والحركات الإجتماعية 127
المطلب الأول: تعريف وسمات الحركات الاحتجاجية - الاجتماعية 127
الفرع الأول: الحركات الاجتماعية في سياق النظام السياسي 130
الفرع الثاني: إنعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على الحراك السياسي البحريني 135
المطلب الثاني: موقف الجمعيات السياسية المشاركة في حوار التوافق الوطني ورؤيتها لأداء النظام السياسي البحريني من أحداث فبراير 2011 138
الفرع الأول: موقف الائتلاف الوطني 139
الفرع الثاني: الجمعيات السبع 150
الفرع الثالث: المفاوضات السياسية بين ولي العهد والجمعيات السياسية 154
خلاصة القسم الأول: 156
القسم الثاني: تأثير قدرات النظام السياسي البحريني على الاستقرار السياسي 2011-2014 158
الفصل الأول: الشرعية السياسية التقليدية والتحديثية في النظام السياسي البحريني 161
المبحث الأول: مصدر الشرعية السياسية في مملكة البحرين 162
المطلب الأول: الشرعية التقليدية (الموروثات والعادات والأعراف) 163

الفرع الأول: الانتقال التسلسلي للسلطة في البحرين 166
الفرع الثاني: بيئة النظام السياسي في البحرين قبل تولي حمد بن عيسى السلطة: 179
المطلب الثاني: شرعية الإنجاز في عهد حمد بن عيسى 198
الفرع الأول: تهيئة البيئة المناسبة لانطلاق المشروع الوطني 199
الفرع الثاني: المؤسسات الدستورية الحديثة 205
المبحث الثاني: دور الملك حمد بن عيسى في تحديث النظام السياسي البحريني 212
المطلب الأول: الحقوق السياسية والمدنية في عهد حمد بن عيسى 214
الفرع الأول: الإنتخابات البرلمانية والبلدية قبل أحداث فبراير 2011 219
الفرع الثاني: الإنتخابات البرلمانية والبلدية بعد أحداث فبراير 2011 225
المطلب الثاني: تأثير المشروع الإصلاحي على تمكين المرأة البحرينية في عهد حمد بن عيسى 231
الفرع الأول: المرأة البحرينية والمشاركة السياسية في عهد حمد بن عيسى 234
الفرع الثاني: ومن تعليم المرأة.. كانت باكورة العطاء والتميز 247
الفصل الثاني: مملكة البحرين بين توظيف القدرات التوزيعية والقدرات الضبطية 255
المبحث الأول : القدرة التوزيعية كأداة لاحتواء تأثيرات الانتفاضات الشعبية العربية 257
المطلب الأول: القدرة التوزيعية في ضوء مفارقة الوفرة 259
الفرع الأول: الإجراءات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية لاحتواء الحركات الاجتماعية 260
الفرع الثاني: تأثيرات اختلال سعر النفط على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول ذات الأنظمة الملكية 264
المطلب الثاني: جهود مملكة البحرين في التنمية البشرية والحضرية 271
الفرع الأول: حماية المواطن على المستوى التعليمي والصحي والإجتماعي 273
الفرع الثاني: تجديد الطاقة وإعادة البنية التحتية 283

المبحث الثاني: القدرة الضبطية كأداة لحفظ الأمن والاستقرار السياسي 288

المطلب الأول: استراتيجية مملكة البحرين في مواجهة التحديات الأمنية والإرهاب 291

الفرع الأول: تطبيق المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان السلامة الوطنية-النطاق والمحتوى 293

الفرع الثاني: إجراءات الحكومة البحرينية للحفاظ على الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد والممتلكات... 299

المطلب الثاني: تفعيل مملكة البحرين للأحلاف والتنظيمات الخليجية والعربية لحفظ الأمن الوطني . 307

الفرع الأول: جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية..... 308

الفرع الثاني: الاتحاد الخليجي في ظل التحالفات العربية- الملكية " المغرب والأردن" 315

خلاصة القسم الثاني: 323

الخاتمة: 325

قائمة المراجع المعتمدة: 334

الفهـرس..... 355